سر صناعة الإعراب

تأليف

إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني

المتوفى سنة ٣٩٢ هـ

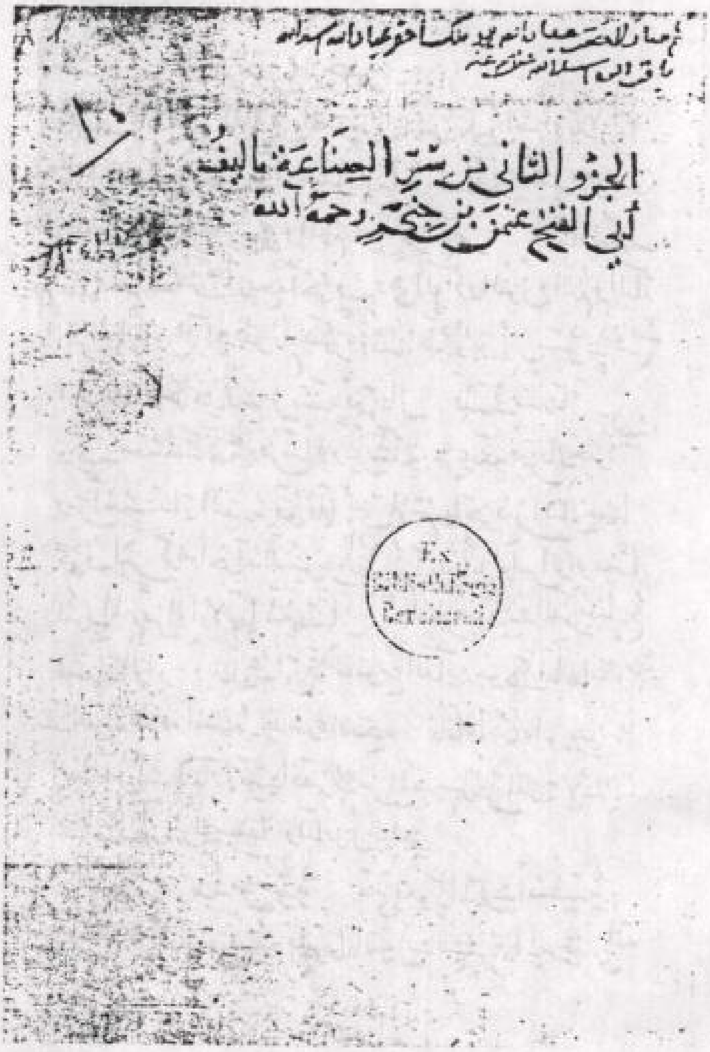
قدم له
الدكتور/ فتحي عبد الرحمن حجازي
جامعة الأزهر

حققه وعلق عليه
أحمد فريد أحمد
جامعة الأزهر

الجزء الثاني

المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم



صفحة العنوان للجزء الثاني من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف الميم اعلم أن الميم حرف مجهور يكون أصلاً وبدلاً وزائداً

فإذا كانت أصلاً وقعت فاءً وعيناً ولاماً فالفاء نحو مسد ومرس

والعين نحو سمر وعمر واللام نحو قلم وعلم وأما البدل

فقد أبدلت من أربعة أحرف وهي الواو والنون واللام والباء

أما إبدالها من الواو فقولهم فم وأصله فوه بوزن سوط فحذفت الهاء

تخفيفاً كما حذفت من سنة فيمن قال ليست بسنهاء

ونبيت معه مسانهة ومن شاة ومن شفة ومن عضة فيمن قال بعير عاضه

ومن استثقال التنوين فو فلما بقي الاسم على حرفين الثاني منهما

حرف لين كرهوا حذفه للتنوين فيجحفوا به فأبدلوا من الواو ميماً

لقرب الميم من الواو لأنهما شفهيتان وفي الميم هوي في الفم يضارع

امتداد الواو ويدل على أن فم مفتوح الفاء وجودك إياها مفتوحة

في اللفظ هذا هو المشهور في هذه اللفظة فأما ما حكاه أبو زيد فيها

وغيره من كسر الفاء وضمها فضرب من التغيير لحق الكلمة لإعلالها

بحذف لامها وإبدال عينها وأما قول الراجز

يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه

يروى بضم الفاء من فمه وفتحها فالقول في تشديد الميم عندي أنه

أول الجزء الثاني من المخطوطة

حَـرْفُ النّـــون

النون حرف مـجهـور أغنّ، يكون أصلاً وبدلاً وزائدًا، فـالأصل يكون فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو نُعْم ونَعِمَ، والعين نحو جَنْبٍ وجَنَحَ، واللام نحو حِصْنٍ وقَطَنَ.

وأما الـبدل فـذهب أصحـابنا إلى أن النون فى فَعْـلان فَعْلَى نحـو سَكْران وغضبان وولْهـان وحَيْران بدل من همزة فَعْلاءَ نحو حمـراء وصفراء، وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء:

منها: أن الوزن فى الحركة والسكون فى فَعْـلان وفَعْلاء واحد، وأن فى آخر فَعْلان زائدتين زيدتا معًا، والأولى منهما ألف ساكنة كما أن فعلاء كذلك.

ومنها: أن مؤنث فَعْلان علـى غير بنائه إنما هو فَعْلَى، كما أن مـذكر فعلاء على غير بنائها إنما هو أَفْعَلُ.

ومنها: أن آخر فعلاء همـزة، وهي علامة التأنيث، كمـا أن آخر فعلان نون تكون فى فَعَلْنَ نحو قُمْـنَ وقَعَدْنَ علامة تأنيث. فلما اشتبهت الهمزة والنون هذا الاشتباه، وتقاربتا هذا التقارب لم يخلوا من أن يكونا أصلين كل واحد منهما قائم بنفسه غير مبدل من صاحبه، أو يكون أحدهما منقلبًا عن الآخر. فالذى يدل على أنهمـا ليسـا أصلين بل النون بدل من الهـمزة قـولهم فى صَنْعاء وبَهْـراء لما أرادوا

الإضافة إليهما: صنعانيّ وبهرانيّ. فإبدالهم النون من الهمزة فى صنعاء وبهراء يدل على أنها فى باب فَعْلان فَعْلَى بدل من همزة فَعْلاء. وإذا ثبت ذلك فقد ينضاف إليه مُقَوِّيًا له قولُهم فى جمع إنسان: أناسيّ، وفى جمع ظَرِبان[1]: ظَرابيّ، قال الراجز[2]:

دونَ ظَرابيّ بنى قِرْواشِ

فجرى هذا مجرى قولهم صَلْفاء[3] وصلافيّ وخَبْراء[4] وخبارِيّ. فردُّهم النون فى إنسان وظَرِبان ياء فى ظرابيّ وأناسيّ كما ردوا همزة خَبْراء وصَلْفاء ياء يدل على أن الموضع للهمزة، وأن النون داخلة عليها. ونحو من ذلك أيضًا قولهم سَكْران وسَكارَى، وحَيْران وحَيارَى، ونَدْمان ونَدامَى، ونَصْران ونَصارَى، فجرى هذا مجرى صحراء وصَحارَى.

فإن قيل: فما تنكر أن تكون النون هى الأصل والهمزة بدل منها، بدلالة قلبهم النون فى ظَرِبانٍ وإنسان ياء فى ظَرابيّ وأناسيّ، فكما قُلبت هنا ياء كذلك قُلبت نون فَعْلان همزة فى فعلاء، وما الفرق بينك وبين من عكس الأمر عليك كما ذكرناه؟

---

(١) الظربان: دويبة شبه الكلب، أصم الأذنين، صماخاه يهويان، طويل الخرطوم، أسود السراة، أبيض البطن، كثير الفسو، منتن الرائحة [اللسان: ظرب]

(٢) انظر: شرح الملوكى (ص ٣٦٣).

(٣) الصلف: هو ما اشتد من الأرض وصلب، وقيل: هو الذى لا ينبت، وهو الصلب من الأرض فيه حجارة، وجمعه صلافى، لأنه غلب غلبة الأسماء، فأجروه فى التكسير مجرى صحراء، ولم يُجروه مُجرى ورقاء قبل التسمية.

(٤) الخبراء: منقع الماء، وخص بعضهم به منقع الماء فى أصول السدر، والجمع الخبارى، والخبارى مثل الصحارى، والصحارى، والخبروات، يقال: خبر الموضع، بالكسر، فهو خبر، وأرض خبرة. [اللسان: خبر].

فالجواب: أن الذى قدمناه من قولهم فى صَنْعاء وبَهْراء: صنعانىّ وبهرانىّ دلالة قاطعة على أن النون هى البدل من الهمزة، لا أن الهمزة بدل النون. وإذا كان الأمر كذلك فالنون أيضًا فى إنسان وظَرِبان بدل من الهمزة لقولهم: ظَرابىّ وأناسىّ كقولهم: صَلافىّ وخَبارىّ.

فإن قلت: فإنّ إنسانًا فِعْلانٌ، وظَرِبان: فَعِلانٌ، وليس فيهما فَعْلان، وأنت قد قدّمت من قولك أنّ النون فى فَعْلان بدل، ولم تذكر فِعْلان ولا فَعِلان!

فالجواب: أن الأصل كما تقدم لفَعْلان بالمشابهة التى ذكرناها بينه وبين فَعْلاء، فأما فِعْلان وفَعِلان فإنما شُبِّها بفَعْلان للزيادة التى فى أواخرهما ومشابهتها للزيادة التى فى آخر فَعْلان، فحُملا فى البدل على فَعْلان، كما شُبِّها أيضًا به وجميع بابهما مما فى آخره ألف ونون وليس على وزن فَعْلان، أو كان على فَعْلان وليست له فَعْلَى فى ترك صرف الجميع معرفة، وذلك نحو عُثْمان، وغَطَفان، وزَعْفَران، وكَيْلُبان[1]، وحَمْدان، وسَعْدان[2]، فكما ألحقت هذه الأشياء بسَكْران وحَيْران كذلك ألحق به أيضًا ظَرِبان وإنسان فى أن رُدّت نونهما إلى حرف اللين فى ظَرابىّ وأناسىّ.

فإن قلت: فما تقول فى حكاية أبى زيد عنهم فى جمع إنسان: أناسية؟ وما القول فى هذه الياء والهاء؟

---

(١) كيلبان: أى كلاب.

(٢) السعدان: هو شوك النخل (عند أبى حنيفة) وقيل: هو بقلة. والسعدان: نبت ذو شوك كأنه فلكة يستلقى فتنظر إلى شوكه كالحًا إذا يبس، ومنبته سهول الأرض، وهو من أطيب مراعى الإبل مادام رطبًا، والعرب تقول أطيب الإبل لبنًا ما أكل السَّعْدان والحُرْبُث. [اللسان: سعد].

فالجواب: أن الياء فى أناسية هى الياء الثانية فى أناسىّ، وأن الهاء فى أناسية بدل من ياء أناسىّ الأولى؛ ألا ترى أن أناسىّ بوزن زناديق وفرازين، وأن الهاء فى زنادقة وفرازنة إنما هى بدل من ياء زناديق وفرازين، وأنها لما حُذفت للتخفيف عُوِّض منها الهاء. ومثل ذلك جَحْجَاح[1] وجَحَاجِحة، وإنما أصله جَحَاجِيح، فالياء الأولى من أناسىّ بمنزلة ياء فرزاين وزناديق[2]، والياء الأخرة منه بمنزلة القاف والنون فيهما.

ومثل ذلك قولهم فى جمع أُثْبِيَّة - وهى الجماعة- أثابية، إنما أصلها أثابىّ، وحالها حال أناسية.

فإن قيل: فَلِمَ أُبدلت همزة فَعْلاء نونًا؟ وما الذى سَهَّل ذلك وحمل عليه؟

فالجواب: أن للنون شبهًا بحروف اللين قويًا لأشياء:

منها: أنّ الغنة التى فى النون كاللين الذى فى حروف اللين.

ومنها: اجتماعها فى الزيادة معهن، ومعاقبتها لهن فى الموضع الواحد من المثال الواحد، وذلك نحو شَرَنْبَث وشُرابِث[3]، وجَرَنْفَس وجُرافِس[4]، وعَصَنْصَر وعَصَيْصَر[5]، وعَرَنْقُصان وعَرَيْقُصان[6]؛ ألا ترى أن النون قد عاقبت الألف

---

(١) الجحجاح: هو السيد السمح الكريم [اللسان: جحجح].

(٢) الزنديق هو: القائل ببقاء الدهر، فارسى مُعَرَّب، وقال أحمد بن يحيى: ليس زنديق ولا فرزين من كلام العرب، وقال سيبويه: الهاء فى زنادقة وفرازنة، عوض من الياء فى زنديق وفرزين، وأصله الزناديق.

(٣) الشرابث، والشرنبث: كغضنفر: الغليظ الكفين، والرجلين، ترتيب القاموس المحيط.

(٤) الجرنفس والجُرافس: الضخم الشديد من الرجال، ويقال: جرنفش، وجُرافش، بالشين أيضًا.

(٥) يقال: عصر وعصنصر، وعصيصر، وعصوصر. وهو موضع، جبل فى ديار سلامان بن مفرج [معجم البلدان: ٤/١٤٥]، (عصر، عصوصر)، واللسان.

(٦) هو نبات، ولم أقف عليه فى كتب اللغة.

والياء في ما ذكرنا. وقالوا أيضًا قَدَوْكَس(١)، وسَرَوْمَط(٢)، وعَمَيْثَل(٣)، كما قالوا: جَحَنْفَل(٤)، وقَلَنْقَس(٥)، وفصلوا بها بين العينين، فقالوا: عَقَنْقَل(٦)، وعَصَنْصَر، وسَجَنْجَل(٧)، وهَجَنْجَل(٨)، وعَثَنْثَل(٩)، كما قالوا: غَدَوْدَن(١٠)، وقَطَوْطَى(١١)، وشَجَوْجَى(١٢) في أحد قولي سيبويه(١٣)، وخَفَيْفَد(١٤). وحذفوها أيضًا لالتقاء الساكنين في نحو(١٥):

.... مِ الآنَ ....

.... ولاكِ اسْقِنى ....(١٦)

---

(١) القدوكس: هو الأسد، والرجل الشديد، ترتيب القاموس (٣/٤٥٩)، واللسان.

(٢) السرومط: الطويل: [ترتيب القاموس (٢/٥٥٦)].

(٣) العميثل: هو من كل شيء البطيء، والجلد النشيط، والطويل، والقصير، والضخم، وانظر: ترتيب القاموس (٣/٣١٧).

(٤) جحنفل: هو غليظ الشفة.

(٥) قلنقس: هو البخيل اللئيم [اللسان: قلنقس].

(٦) عقنقل: هو الكثيب العظيم المتداخل.

(٧) السجنجل: المرآة.

(٨) وهجنجل: اسم.

(٩) العثنثل: هو الضخم الشديد.

(١٠) الغدودن: هو الطويل.

(١١) القطوطى: المتبختر.

(١٢) الشجوجى: هو المفرط طوله.

(١٣) انظر الكتاب لسيبويه (٢/١١١)، (٢/٣٢٩، ٣٤٥، ٣٨٦).

(١٤) الخفيفد: هو الخفيف من الظلمان.

(١٥) البيت لأبي صخر الهذلي: وهو في شرح أشعار الهذليين (ص ٩٥٦).

وتمامه: مِ كأنهما مِ الآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعد عصرٌ

قلت: مِ الآن، أي من الآن.

(١٦) البيت للنجاشي الحارثي وتمامه

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

أورده المصنف في «الخصائص» (١/ ٣١٠) وسيبويه في «الكتاب» (١/٩)، وابن الشجري في «الحماسة» (ص ٢٠٧).

و:

لم يكُ الحقُّ ....(١)

كما حذفوهن لذلك في نحو غزا القومُ، وتُعطى ابنَك، وتصبو المرأةُ. وجعلوها أيضًا علم الرفع في نحو يقومان، ويقومون، وتقومين، كما جعلوا الواو والألف علمًا له في نحو أخوك، وأبوك، والزيدان، والزيدون، إلى غير ذلك مما يطول ذكره. فلما ضارعت النون حروف اللين هذه المضارعة، وكانت الهمزة قد قُلبت إلى كل واحدة من الألف والياء والواو قلبوها أيضًا إلى الحرف الذي ضارعهن، وهو النون، للتصرف والاتساع.

ومن حذاق أصحابنا(٢) من يذهب إلى أن النون في صنْعانيّ وبَهْرانيّ إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل صنْعاويّ وبهراويّ، وأن النون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النون في قولك: من وَاقدٍ؟ وإن وَقَفتَ وقفتُ، ونحو ذلك. وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل من الهمزة. وإنما ذهب من ذهب إلى هذا قال لأنه لم يرَ النون أبدلت من الهمزة في غير هذا، وكان في قولهم إن نون فعلان بدل من همزة فَعْلاء، فيقول: ليس غرضهم هنا البدل الذي هو نحو قولهم في ذئب: ذِيب،

---

(١) البيت بتمامه:

لم يكُ الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسَّرِر

وهو لحسيل بن عُرفطة، أورده ابن جني في «الخصائص» (١/ ٩٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» بتحقيقنا ط. دار الوطن.

(٢) هو العلامة أبو علي الفارسي صاحب مجمع الغرائب وكلامه في «التكملة» (ص ٥٦٤)، وكذا شرح الملوكي (ص ٢٨٦)، وأجاز أيضًا أن تكون النون فيهما بدلاً من الهمزة.

وفى جُـؤْنة: جُوْنة، وإنما يريـدون أن النون تعاقب فى هذا المـوضع الهمـزة كمـا تعاقب لامُ المعرفة التنوين، أى لا تجتمع معـه، فلما لم تجامعه قيل إنها بدل منه، وكذلك النون والهمزة. وهذا مذهب ليس ببعيد أيضًا، وأما قول العجاج[١]:

كـأنَّ رَعْلَ الآلِ منـــــه فى الآلْ   بين الضُّحى وبين قَيْلِ الـقُيَّـالْ

إذا بدا دُهانجٌ ذو أعْدالْ

وقول الآخر[٢]:

وهَمَّ رَعْنُ الآلِ أن يـــــكونـا   بحـرًا يَكُبُّ الحـوتَ والسُّفينا

فليس أحد الحـرفين بدلاً من صاحبه، وذلك أن الرَّعْن بالنون من الرَّعَن، وهو الاضطراب، قال الشاعر:

ورَحَلوها رِحْلةً فيها رَعَنْ

وعلى هذا قراءة الحسن: ﴿لا تَقُولوا راعنًا﴾[٣] أى خطأ وخطلاً من القول، فـسُمـى أول السراب رَعْنًـا لتمـوّجـه واضطرابه. وأمـا رَعْل باللام فـمن الرَّعْلة

---

(١) انظر: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٣٢٠)، واللسان: دهنج.

(٢) البيتان نسبهما ابن منظور للعجاج فى اللسان مـادة: سفن، وذكرهما ابن السكيت أيضًا فى «الإبدال» بدون نسبة، والله أعلم بالصواب.

(٣) سورة البقرة: آية (١٠٤).

أورد هذه القـراءة الإمام السـيـوطى فى «الدر المنثور» (١/ ٢٥٣)، وعزاها لابن أبى حـاتم فى تفسيره.

وروى ابن أبى حاتم بسنده عن عباد بن منصور عن الحسن: (لا تقولوا راعنا) قال: الراعن من القول السخرى منه، نهاهم الله عز وجل أن يسخروا من قول محمـد ﷺ وما يدعوهم إليه من الإسلام. [تفسير ابن أبى حاتم (١/ ٤١-١٠١)، (ص ١٩٧)].

والرَّعيل، وهى القطعة من الخيل، وذلك أن الخيل توصف بالحركة والسرعة. وأما قول الآخر:

حتى يقولَ الجاهلُ المُسْتَنطَقُ ... لَعَنْ هذا معه مُعَلَّقُ

أى علَيقة، فإن النون فيه بدل من لام لعلّ. ومثله قول أبى النجم[1]:

أغْدُ لَعنَّا فى الرِّهان نُرسِلُه

أى: لعلّنا. فأما ما قرأته على أبى على للطرماح.

كطوف مُتَلِّى حَجّةٍ بين غَبْغَبٍ ... وقُرَّة مُسْوَدٌّ من النُّسْكِ قاتنِ

فذهب أبو عمرو الشيبانى إلى أنه أراد قاتم، أى أسود، فأبدل الميم على مذهبه نونًا. وقد يمكن غير ما قال، وذلك أنه يجوز أن يكون أراد بقوله قاتن: فاعل من قول الشماخ.

وقد عَرِقَتْ مَغابِنُها وجادتْ ... بدِرَّتها قِرَى جَحِنٍ قتينِ

والقتين: الحقير الضئيل، فكذلك يكون بيت الطرماح، أى: مُسْوَدّ من النسك حقير الجسم زهيده للضر والجهد، فإذا كان كذلك لم يكن بدلاً.

تشابه النون بحروف المد واللين

وأما زيادة النون فعلى ضربين: أحدهما زيادة صيغت فى نفس المثال المزيد فيه. والآخر زيادة لحقت على غير معنى اللزوم.

---

(١) البيت نسبه له ابن السكيت فى «الإبدال» (ص ١١٦)، وكذا أبو الطيب فى «الإبدال» (٢/ ٢٩٧) وابن عبد ربه فى «العقد الفريد» (١/ ١٧٢).

قال الإمام السيوطى فى كتابه «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٦٤): النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجهًا:

=

الأول منهما: قد زيدت النون أولاً في نحو نقوم، ونضرب، وانفعل وبابه، وفي نحو تِفْرِجة، يقال: رجل تِفْرِجة القلب، إذا كان جبانًا غير ذي جلادة ولا حزم، وحدثنا أبو علي عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجل أُفْـرُج وفُرَّج، وهو

= الأول: أن تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، كما تكون الألف والواو علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة.
الثاني: أنها تكون ضميرًا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرًا للجمع المذكر.
الثالث: أن الجازم قد يحذفها لم يك، كما يحذف الواو والياء والألف.
الرابع: أن الاسمين إذا ركبا وهي في آخر الاسم الأول فإنها قد تسكن نحو «سنالبونه» وبادنجانة، كما تسكن الياء في معدى كرب.
الخامس: أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله: ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل. كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين.
السادس: أن النون قد تحذف اعتباطًا عينًا ولامًا في مذ ولدن في قوله: (من لد شولا) كما تحذف الواو عينًا ولامًا في ثبة في أحد القولين، وفي أخ.
السابع: أنها تحذف للطول في قوله:
أبني كليب إن عمى اللذا.
كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهيباب يريدون اشهيبابا.
الثامن: أن الألف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدًا، واضربا.
التاسع: أن فيها غنة كما أن في الألف وأختيها مدًا.
العاشر: أنها تكون علامة للجمع لا ضميرًا، كما تكون الألف علامة في قوله:
يعصرن السليط أقاربه.
وقوله: يلومنني في اشتراء النخيل.
وقوله: (ألفتا حلقتا البطان).
الحادي عشر: أنها من حروف الزيادة كما أن حروف المد واللين من حروف الزيادة.
الثاني عشر: أنها تدغم في الواو والياء في قولك: زيد وعمرو، وزيد يضرب.
الثالث عشر: مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب في قولك: زيدان، وزيدون، وزيدين، وزيد، وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك زيد.
الرابع عشر: تعاقبهما في المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش.
الخامس عشر: حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف، فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحركات، نحو: عرتن، وعرتن، وعلابط، وعلبط.
السادس عشر: حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك، وذلك نحو بلعنبر، وبلحرث، كما قالوا: لا أدر، ذكر ذلك ابن الدّهان في «الغرة» قال: فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع.

الذى لا يكتم سرًا، وهو أيضًا الذى يكشف عن فرجه، فقوله: «الذى لا يكتم سرًا» هو فى معنى نِفْرِجة، ومثاله نِفْعِلة، قال الراجز[١]:

نِفْرِجة القلـــب قليلُ النَّيَلْ ... يُلقَى عليه النِّيدُلانُ بالليْلْ

النِّيدُلان: الذى يقال له الكابوس. وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن قراءة منى عليه، قال: حدثنى أبو الحسين أحمد بن سليمان المعبدى، قال: حدثنى عبد الله بن محمد بن شجاع الكاتب ابنُ أخت أبى الوزير، قال: قرأته على أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب[٢]، عن محمد بن زياد الأعرابى، قال: النون فى نَفاطير[٣]، ونَبَاذير، وتَخاريب[٤] زائدة، أصله فَطَره إذا قطعه، وبَذَره إذا فرَّقه. والتَّخاريب أصله من الخراب. وأما النِّبْراس فيجوز أن يكون نِفْعالاً من البِرْس،

(١) ذكر البيان فى اللسان فى مادة [فرج] وأنشد ثعلب روايتين الأولى:

نِفْرِجة القَلْبِ قليلُ النَّيْلِ ... يُلقَى عليْهِ نِيدُلانُ اللَّيلِ

الثانية:

نِفْرِجَةُ القَلْبِ بخيلٌ بالنَّيْلِ ... يُلقَى عليْهِ النِّيدُلانُ بالليلِ

والرجل نِفْرِجٌ ونِفْرِجَةٌ ونِفْراجٌ ونِفْرِجاء، ممدودٌ: ينكشف عند الحرب، ونِفْرِجٌ، ونِفْرِجةٌ، ونِفْرِج ونِفْرِجَةٌ: ضعيفٌ جبان، النِّيدُلان: الكابوس.

وذكر فى الحاشية: أن القيسى نسب الرجز فى إيضاح شواهد الإيضاح إلى رؤبة وليس فى ديوانه وهو أيضًا فى المنصف (١/ ١٠٦) والممتع (٢٦٨).

(٢) أحمد بن يحيى ثعلب: هو أحمد بن يحيى الشيبانى مولاهم، الكوفى، المعروف بثعلب (أبو العباس) نحوى، لغوى توفى ببغداد فى جمادى الأولى ٢٩١ هـ له من الكتب: المصون فى النحو، اختلاف النحويين، معانى القرآن والفصيح فى اللغة وشرح ديوان زهير بن أبى سلمى «الفهرست» (١/ ٧٤)، (وفيات الأعيان) (١/ ٣٦)، معجم الأدباء (٥/ ١٠٢)، معجم المؤلفين (٣٦٣).

(٣) النَّفاطير: بثر تخرج فى وجه الغلام والجارية، واحدها نفطور، ومثلها النفاطير.

(٤) التَّخاريب: خروق كبيوت الزنابير - الدبابير -، واحدها: تخروب.

وهو القطن، لأن النِّبْراسَ المصباحُ، وفتيله من القطن.

وزيدت النون ثانية في نحو قِنعاس[١]، وقِنْفَخر[٢]. وثالثة في نحو جَحَنْفَل[٣]، وعَبَنْبَل[٤] ورابعة في نحو رَعْشَن[٥]، وضَيْفَن[٦] في قول غير أبي زيد، وخِلَفْنة[٧]، وعِرَضْنة[٨]. وخامسة في نحو سكْران وغضبان. وسادسة في نحو زَعْفَران، وعُقْرُبان[٩]، وحِدْرِجان[١٠]، وجُلْجُلان[١١]. وسابعة في نحو عَرَنْقُصان[١٢]، وعَبَيْثُران[١٣]، وعَبَوثَران، وقَرَعْبَلانة[١٤]. وقيل في قول الشاعر[١٥]:

لا تَفْخَرَنَّ فإنَّ الله أنزلكم ... يا خُزْرَ تَغْلِبَ دار الذلّ والعار

إنه أراد بالخُزْر الخنازيرَ، لأن كل خنزير عندهم أخْزَر. وأنكر ذلك أحمد بن يحيى، فقال: خُزْر: جماعة خنزير على حذف الزوائد. ظن النون زائدة، وإنما هي ههنا أصل.

---

(١) القِنْعاس: الضخم العظيم.

(٢) القِنْفَخْر: الفائق في نوعه.

(٣) الجحنفل: العظيم الجحفلة، الجحفلة: مشفر البعير.

(٤) العبنبل: الضخم الشديد.

(٥) الرعشن: المرتعش.

(٦) الضيفن: الذي يتبع للضيف.

(٧) رجل خلفنة: في أخلاقه خلاف.

(٨) العرضنة: الاعتراض في السير من النشاط.

(٩) العقربان: دويبة تدخل الأذن.

(١٠) الحُدْرُجات: القصير.

(١١) الجلجلان: ثمرة الكزبرة. وحبة القلب.

(١٢) عرنقصان: هو نبات

(١٣) عيثران: نبات طيب الرائحة.

(١٤) قرعبلانة: دويبة عريضة.

(١٥) ذكر البيت في كتاب العين في باب الخاء والزاي والراء (٤/٢٠٧)؛ والتاج (خزر) (٣/١٧٤) وذكر في العين: «إنه أراد: يا خنازير: فكل خنزير أخزر»، والخزر: كسر العين بصرها خلقة أو هو الحول.

الثانى من القسمة، وهو زيادة النون غير مصوغة فى الكلمة: زيدت علمًا للجمع والضمير فى نحو قولك: الهندات قُمْنَ، وقعدْنَ، ويَقُمْنَ، ويَقْعدنَ. وعلامة للجمع مجردة من الضمير نحو: قَعدْنَ الهنداتُ، ويقعدنَ أخواتُك فى من قال ذلك، ومن أبيات الكتاب(١):

ولكنْ ديافىٌّ أبـــوه وأمُّــــهُ   بحَوران يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهْ

فهذه النون فى يعصرنَ علامة للجمع مجردة من الضمير؛ لأنه لا ضمير فى الفعل لارتفاع الظاهر به.

وتزاد للتوكيد فى الأفعال خفيفة وثقيلة فى نحو لتقومَنَّ ولتقعدنّ و﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عن طَبَقٍ﴾(٢) و﴿لَنَسْفَعَنْ بالناصية﴾(٣) وشبّه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النون توكيدًا، قال(٤):

أريْتَ إنْ جئتَ به أُمْلُودا   مُرَجَّلاً ويلبَــــسُ البُرودا

أقائلُنَّ أحضروا الشهودا

---

(١) البيت للفرزدق وذكر فى ديوانه (٥٠) والكتاب (٢/ ٤٠) وابن يعيش (٧/ ٧) والشاعر يهجو عمرو بن عفراء الضبى، فى قصة ذكرت فى الديوان، بأنه قروى من دياف وهى قرية بالشام، يعتمل لإقامة عيشه، وليس كما عليه العرب الخلص من الانتجاع والحرب، وحوران، بالفتح من مدن الشام، والسليط: الزيت: لأن الشام كثيرة الزيتون.

(٢) سورة الانشقاق: الآية (١٧).   (٣) سورة العلق: الآية (١٥).

(٤) الأبيات وردت فى ملحقات ديوان رؤبة (١٧٣) كما نسبت إلى رؤبة فى العينى (١/ ١١٨- ٣/ ٦٤٨) وهى بغير نسبة فى اللسان (رأى) وفى الخصائص (١/ ١٣٦)، وفى شرح أشعار الهذليين (٦٥١) منسوبة لرجل من هذيل، أملود: ناعم، المرجّل: المزيّن، ورجّل شعره: سرّحه.

يريد: أقائلون، فأجراه مجرى أتقولون. وقال الآخر(١):

يا ليت شِعْرى عنكم حنيـفًا　　　أشاهِرُنَّ بعــدنا السُّيوفا

وتلحق علمًا للرفع فى خمسة أفعال، وهى: تقومان، ويقومان، وتقومون، ويقومون، وتقومين ونحـوه، ولا تُحذف هذه النونُ إلا لجزم أو نصب، ولا تثبت إلا للرفع، فأما ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر(٢):

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرتُهم　　　يوم الصُّلَيْفاءِ لم يُوفون بالجار

فشاذ، وإنما جاز على تشبيه «لم» بـ«لا» كما قال الآخر(٣):

أن تَهْبِطِــينَ بــلادَ قــو　　　مٍ يــرتعــون من الطُّــلاح

---

(١) ذكر البيتان فى جمهرة اللغة (٢/ ٢٩١) وفى العينى (١/ ١٢٢) ونسبا إلى رؤبة وهما فى ملحقات ديوان رؤبة (١٧٩)، وهما بغير نسبة فى لسان العرب لابن منظور فى مادة [شهر]، حنيفا: منادى مُرَخَّم فى حنيفة، وهو أبو قبيلة، وهو حنيفة بن لجيم بن صعب.

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة [صلف] وفى شرح المفصل (٧/ ٨) والعينى [٤/ ٤٤٦] وشرح أبيات مغنى اللبيب (٥/ ١٣١) الصليفاء: اسم موضع، ويوم الصليفاء كان لقبيلة هوازن على قبيلة فزارة وقبيلة عبس وقبيلة أشجع. الجار: المستجير والحليف، نُعْل: حى من بكر، وجرم قبيلة.

(٣) نسب البيت فى العينى (٢/ ٢٩٧) إلى القاسم بن معن قاضى الكوفة وذكر كذلك فى معانى القرآن للفراء (١/ ١٣٦) ونسبه إلى القاسم بن معن وهو من ذرية عبد الله بن مسعود وتوفى سنة ١٧٥هـ وقبله بيتان

إنى زَعِيم يـا نُـــويـ　　　ـقةُ إن نَجَوْتِ من الرَّوَاح

وسَلِمْتِ من عَرَضِ الحُتُو　　　فِ من الغدوِّ إلى الرواح

والرواح هو الذهاب، والعرض: ما يحدث من أحداث الدهر، الحتوف: جمع الحتف وهو الموت. وذكر البيت فى اللسان مادة [صلف]، وشرح المفصل: (٧/ ٩) والطلاح: شجر عظيم من شجر العضاه، ومفرده: طَلْحة.

فهذا على تشبيه «أنْ» بـ«ما» التى فى معنى المصدر فى قول الكوفيين[١]، فأما على قولنا نحن فإنه أراد «أنّ» الثقيلة، وخففها ضرورة، وتقديره: أنك تهبطين، فاعرفه.

وتلحق التثنية والجمعَ الذى على حد التثنية عوضًا عما مُنع الاسم من الحركة والتنوين، وذلك نحو الزيدان والعمران، والزيدون والعمرون.

واعلم أن للنون فى التثنية والجمع الذى على حد التثنية ثلاث أحوال: حالا تكون فيها عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، وحالاً تكون فيها عوضًا من الحركة وحدها، وحالاً تكون فيها عوضًا من التنوين وحده.

أما كونها عوضًا من الحركة والتنوين ففى كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً ولا معرَّفًا بلام المعرفة، وذلك نحو رَجُلانِ، وفَرَسانِ، وغُلامانِ، وجاريتان؛ ألا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحد وجدت فيه الحركة والتنوين جميعًا، وذلك قولك: رَجُلٌ، وغُلامٌ، وجاريةٌ، وفَرَسٌ، فالنون فى رَجُلانِ إنما هى هنا عوض عما يجب فى ألف رَجُلانِ التى هى حرف الإعراب بمنزلة لام رَجُلٍ، فكما أن لام رَجلٍ، وسينَ فَرَسٍ ونحوهما مما ليس مضافًا ولا معرّفًا باللام يلزم أن تتبعها الحركة والتنوين، فكذلك كان يجب فى حرف التثنية.

وأما الموضع الذى تكون فيه نون التثنية عوضًا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة، وذلك نحو الرَّجُلان، والفَرَسان، والزيدان، والعمران؛ ألا ترى أنها تثبت مع لام المعرفة كما تثبت معها الحركة نحو الغلام والرجُل. وكذلك النداء فى قولك: يا رَجُلانِ، ويا غُلامانِ؛ ألا ترى أن الواحد من نحو هذا لا تنوين فيه، وإنما هو يا غلامُ، ويا رجلُ، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها.

---

(٣) ذكر رأى الكوفيين فى مغنى اللبيب لابن هشام (١/ ٤٧).

فإن قلت: فإن واحد الزيدان والعمران زيدٌ وعمرو، وهما كما ترى منوّنان، فهلا زعمت أن النون في الزيدان والعمران بدل من الحركة والتنوين جميعًا لوجودك إياهما في واحدهما، وهو زيد وعمرو، كما زعمت أنها في رجُلان وفرَسان بدل من الحركة والتنوين جميعًا لوجودك الحركة والتنوين في واحدهما، وذلك قولك رَجُلٌ وفَرَسٌ؟

فالجواب: أن قولك الزيدان كقولك الرجُلان، لأن اللام عرّفت زيدين كما عرّفت رجُلين، والنون في زيدانِ عوض من الحركة والتنوين جميعًا، وهي في الزيدان عوض من الحركة وحدها، كما تقول في رجُلان إنها عوض من الحركة والتنوين جميعًا، وهي في الرجلان عوض من الحركة وحدها.

واعلم أن قولك جاءني الزيدان ليس تثنية زيد هذا المعروف العلم، وذلك أن المعرفة لا تصح تثنيتها من قبل أن حدّ المعرفة أنها ما خَصّ الواحد من جنسه ولم يَشِعْ في أمّته، فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علمًا معروفًا، وصار مشتركًا فيه شائعًا، وإذا كان الأمر كذلك فلا تصح التثنية إذن إلا في التكرات دون المعارف، وإذا صح ما ذكرناه فمعلوم أنك لم تثنّ زيدًا حتى سَلَبْتَه تعريفه وأشعته في أمّته، فجعلته من جماعة كل واحد منهم زيدٌ، فجرى لذلك مجرى رجُل وفَرَس في أن كل واحد منهما شائع لا يخص واحدًا بعينه، ولا تجد له في بعض المسمَّيْنَ به مزيّة ليست في غيره من المسمَّيْنَ به، وإذا جرى زيد بعد سَلْبه تعريفه مجرى رجُل وفرس لم يُستنكر فيه أن يجوز دخول لام المعرفة عليه في التقدير وإن لم يخرج إلى اللفظ، فكأنه صار بعد نزع التعريف عنه يجوز أن تقول: الزيد والعَمْرو، وقد جاء شيء من ذلك في

الشعر، قال ابن ميّادة[1]:

وجدنا الوليدَ بنَ اليزيد مباركًا ... شديدًا بأعباء الخلافة كاهلُهْ

يريد «يزيد». ويدلك على أن الاسم لا يثنى إلا بعد أن يُخلع عنه ما كان فيه من التعريف جواز دخول اللام عليه بعد التثنية فى قولك الزيدان والعُمَران، ولو كان التعريف الذى كانا يدلان عليه ويفيدانه مفردين باقيًا فيهما لما جاز دخول اللام عليهما بعد التثنية كما لا يجوز دخولها عليهما قبل التثنية فى وجوه الاستعمال فى غالب الأمر. ومما يؤكد علمك بجواز خلع التعريف عن الاسم قولُ الشاعر[2]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكُمْ ... بأبيض من ماءِ الحديد يمانِ

فإضافته الاسم تدل على أنه خُلِعَ عنه ما كان فيه من تعرُّفه، وكساه التعريفَ بإضافته إياه إلى الضمير، فجرى فى تعرفه مجرى أخيك وصاحبك، وليس بمنزلة زيد إذا أردت العَلَم، فعلى هذا لو سألت عن زيدِ عمرو فى قول من قال: رأيت زيدَ عمرو، ومررت بزيد عمرو لما جازت الحكاية، ولكان الاستفهام بالرفع لا غير: مَنْ زيدُ عمرو؟ ولا يجوز: مَنْ زيد عمرو؟ ولا: مَنْ زيد عمرو؟

---

(١) ذكر البيت فى شرح شواهد الشافية واختلف عنه بلفظ [رأيت الوليد]، كما ذكر البيت فى شرح أبيات مغنى اللبيب (١/ ٣٠٥). والبيت من قصيدة لابن ميادة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان الأموى، والأعباء: جمع عبء كالحمل وزنا ومعنى. والكاهل: ما بين الكتفين

(٢) وجد البيت فى الكامل (٣/ ١٥٧) ونسب البيت لرجل من طيئ، وشرح المفصل (١/ ٤٤) والعينى (٣/ ٢٧١)، النقا: الكثيب من الرمل، يوم النقا: الوقعة التى كانت عند النقا، الأبيض: السيف، يمان: منسوب إلى اليمن.

على الحكاية، كما أنك لو قال: مررتُ بصاحب جعفرٍ لرفعت البتة، فقلت: مَنْ صاحبُ جعفرٍ؟ لأن صاحب جعفر ليس علمًا كزيدٍ وعمرو، فتجوز لك الحكاية. وكذلك أيضًا زيدٌ عمرٍو، فإضافته إلى عمرو تدل على أنه قد سُلب تعريفَه، وعُرِّف من جهة الإضافة، إذ لو كان تعريفه وعلميته باقيًا فيه لما احتاج إلى أن يُكسى تعريف الإضافة لاستغنائه بما فيه من تعريف العلمية. ويزيد ذلك وضوحًا لك أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره وخلع تعريفه عنه، فإضافته غير جائزة البتة؛ لأنه إذا كان لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة فما لا يمكن تنكيره فهو من الإضافة أبعد؛ إذ كانت حال الإضافة إنما هي في المرتبة بعد التنكير، لا بدّ من ذلك، وتلك الأسماءُ الأسماءُ المضمرة، والأسماء المشار بها، فلأجل ما ذكرنا لم توجد الإضافة في شيء منها لاستغنائها بتعرُّفها عن أن تُكْسَى تعريفًا آخر؛ ألا ترى أنك لا تجد في الكلام ضربت هؤلاءِ زيدٍ، كما تقول ضربت أصحابَ زيدٍ؛ لأن «هؤلاء» لا يكون إلا معرفة، ولا تقول أيضًا جاءني هو بكرٍ، على أن تضيف «هو» إلى «بكر» كما تقول جاءني غلامُ بكرٍ. ويزيد عندك في وضوح هذا أنّ العرب إذا لَقَّبت الاسمَ العلم أضافته إلى لقبه بعد أن تسلبه ما كان فيه من التعريف، وتَبُزُّه إياه، وتنقله إلى اللقب ليتعرَّف به الاسم الملقب به، وهو الذي كان علمًا قبل السلْب، وذلك قولهم قيسُ قُفَّةَ، وسعيدُ كُرْزٍ، وإنما أصل هذين الاسمين قيس، وسعيد، ثم لُقِّب قيس بقُفَّة، وسعيدٌ بكُرْز، فسلبوهما تعريفهما ونقلوه إلى قفة وكرز، ثم كسوهما تعريفًا إضافيًا لما آثروا تعريفهما، وأن يكونا بعد الإضافة معرفتين، كما كانا قبلها معرفتين، وإن اختلفت جهتا التعريف، فكان الأول تعريفًا علميًا، والآخر تعريفًا إضافيًا.

وقريب من هذا قولهم مررت برجلٍ حسن الوجهِ، واختيارهم أن يكون الوجه معرفًا وإن كان قد يمكن أن تقول: مررت برجلٍ حسن وجهٍ، وحسنِ

وجهًا، وإنما اختاروا هنا تعريف الوجه لأنه منقول من قولهم مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، هذا أصل الكلام، فلما سلبوه تعريف الإضافة عوضوه منه تعريف اللام، فقالوا: مررت برجل حسنِ الوجهِ.

ويدلك على أن كُرْزًا وقُفَّة معرفتان علمان تركُهم إجراء قُفَّةَ، ولو كانت نكرة لانصرفت، وإذا كان العلم متى سُلِب تعريفه جرى مجرى النكرات الأجناس، فإن أضيف إلى معرفة تعرف بها، فمعلوم أنه متى تكلفت إضافته بعد سلبه تعريفه إلى النكرة أنه نكرة، وذلك نحو مررت بزيدِ رجلٍ وعمرِو امرأةٍ، كما تقول: مررت بجارِ رجلٍ، ودخلت حمَّامَ امرأةٍ، ويكون في ذلك من الفائدة أنك قد عرفت زيدًا هذا المشاع بأنه مضاف إلى رجل فحصل فيه من الفائدة وزيد رجل، فإذا قلت ضربت زيد رجل فقد أفدت أنه ليس بزيد امرأة أنه ليس بزيد من الزيدينَ فقط؛ لأن كل واحد من أولئك يجوز أن يكون زيد امرأةٍ وزيد رجلٍ، فإذا قلت ضربت زيدَ رجلٍ فقد أفدت أنه ليس بزيد امرأةٍ فهذه فائدة هذه الإضافة وإن قلَّتْ ونزُرت كما أن قولك لقيت غلام امرأة قد أفدنا منه أنه لا مرأة دون رجل.

فإن قلت: فإذا كان الزيدان والعمران إنما تعريفهما عندك كتعريف الرجلين والغلامين بما أوردته من الأدلة في ذلك فهلا جاء عنهم وكثُر في كلامهم: مررت بالزيد، وضربت البكْرَ، كما كثر عنهم مررت بالغلام، وضربت الرجل؟

فالجواب: أن زيدًا وعمرًا ونحوهما من الأعلام إذا انتُزع ما فيهما في بعض الأحوال من التعريف، فحصلا نكرتين، ثم أريد بعد ذلك تعريفهما فأخلقُ أحوالهما بهما أن يُردَّا إلى ما كانا عليه من العلمية الأصلية، فيقال: جاءني زيد، ومررت بعمرو، وليس بالحَسَن إدخالُ اللام عليهما لئلا يصيرا في قولك مررت بالعمرو، وجاءني الزيد بصورة ما عُرِّف باللام من الأجناس البتة، ولم يكن له

أصل فى العلمية، فيُردّ عند تعريفه إليها، وذلك نحو الغلام والجارية والثوب والدار، فلهذا استنكروا فى كلامهم أن يقولوا الزّيدُ والبكْرُ، فاعرفه. على أن أبا العباس قال: إذا قيل: جاءنى زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ تريد جماعة اسم كل واحد منهم زيد، فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد والآخر؟ وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد، إلا أنه قليل.

فإن قلت: فقد أضافوا هذه الأسماء بعد تنكيرهم إياها كما تضاف الأجناس، فقالوا[1]:

يا عُمَرَ الخيرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ

وقالوا: فلانٌ من ربيعةِ الفَرَس، وفلان من تميمِ جُوثةَ، وقال الآخر[2]:

يزيدُ سُلَيْمٍ سالمَ المالَ والفتى فتى الأَزْدِ للأموال غيرُ مُسالِمِ

وقال الآخر[3]:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدكم بأبيض من ماء الحــــديد يمانِ

وهذا كثير عنهم، فهلا استقبحوا فى اللفظ الإضافةَ فى هذه الأسماء التى هى فى الأمر الشائع أعلام، كما استنكروا فيها تعريفها باللام، فلم يقولوا الزيد

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة [أوس] والخصائص (٢/ ٣٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٤) والبيت لأعرابى يخاطب عمر بن الخطاب وبعده بيتان هما:

اكســـس بُنَيَّاتى وأُمَّهُنَّهْ أو يا أبا حفص لأمضِيَنَّهْ

(٢) ذكر البيت فى الأغانى (١٦/ ٢٧١) ونسب البيت لربيعة الرَّقِّىّ وهذا البيت من قصيدة له مدح بها يزيد بن حاتم المُهَلَّبىّ وهجا يزيد بن أسيد السُّلَمى ويزيد السُّلَمى وهو والٍ من رجال الدولة العباسية وكانت أمه نصرانية. ولى أرمينية للمنصور ولوالده المهدى. وهذه القصيدة مطلعها:

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فى النَّدَى يَزِيدُ بنُ سُلَيْمٍ والأَغَرُّ ابنُ حاتِمِ

(٣) سبق الحديث عن هذا البيت ص (٢٢).

ولا العمرو إلا فى الشاذ وضرورة الشعر؟ وما الفرق بين الموضعين؟.

فالجواب: أن بين تعريف اللام وتعريف الإضافة فرقًا، وذلك أن اللام فى هذا الموضع أشنع فى اللفظ من الإضافة، من قبل أن الإضافة قد تجدها فى أنفس الأعلام كثيرًا واسعًا، وذلك نحو عبد الله، وعبد الصمد، وعبد الواحد، وعبد الرحمن، وذى النون، وذى الرُّمَّة، وذى الخِرَق، وعلى هذا عامة الكُنى لأنها أعلام أيضًا، نحو أبى محمد، وأبى القاسم، وأبى على. ويدلك على أنها أعلام قولُ الفرزدق(١):

ما زلتُ أفتح أبوابًا وأُغلقها ... حتى أتيتُ أبا عمرو بن عمَّارِ

فحذفُ التنوين من عمرو بمنزلة حذفه من جَعْفَر فى قولك حتى أتيت جعفرَ ابن عمار. وعلى هذا قول الآخر(٢):

فلم أجْبُنْ، ولم أنكُلْ، ولكنْ ... يَممْتُ بها أبا صخرِ بنَ عمرو

---

(١) البيت منسوب إلى الفرزدق فى الكتاب (٤/ ٦٣) (٣/ ٥٠٦) وفى اللسان مادة [غلق] وفى شرح شواهد الشافية (٤/ ٤٣)، وديوان الفرزدق (٣٨٩)، وابن يعيش (١/ ٢٧) ويقول الشاعر: أى لم أزل أتصرف فى العلم واطويه وانشره حتى لقيت أبا عمرو فسقط علمى عند علمه. وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنى النحوى.

(٢) البيت ليزيد بن سنان أخى هرم بن سنان الذى مدحه زهير بن أبى سلمى وهو من مفضلية قالها فى قتله أبا صخر بن عمرو وكان أسرهم يوم ذات الرِّمْث [شرح اختيارات المفضل (٣٥١) المفضلية (١٢)].

ولقد شرح الدكتور على الجندى فى (شرح المفضليات) (١/ ١٥٦) نكل عن الشىء ينكل. نكص وتراجع. يممت: قصدت وتعمدت ومعنى البيت: كان الموقف رهيبًا، والقتال عنيفًا، ولكن لم يداخلنى شعور بالخوف أو الرهبة، ولم أفكر فى التقهقر أو التأخر، بل أقدمت بقوة وشدة، وهجمت على غريمى أبى صخر بن عمرو.

فحذفُ التنوين من صَخْرٍ إنما هو بمنزلة حذفه من محمدٍ في قولك يممت بها محمدَ بن عمرو. وإنما كثرت هذه الإضافة في أنفس الأعلام وفي ما نُزع عنه تعريفه، ثم عُرِّف بالإضافة إلى المعرفة من قبل أن الإضافة في كثير من كلامهم في تقدير الانفصال والانفكاك؛ ألا ترى أن باب الحسن الوجهِ، والكريم الأب، كله منوى فيه الانفصال وإنما تقديره الحسن وجهه، والكريم أبوه. وكذلك اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، فهو وإن أُضيف في اللفظ مفصول في المعنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هذا عارضٌ مُمْطِرُنا﴾[1] و﴿هَدْيًا بالغَ الكَعْبة﴾[2] و﴿غيرَ مُحِلِّي الصَّيْد﴾[3] و﴿ثانيَ عطفه﴾[4] و﴿إنا مُرْسِلُو الناقة﴾[5] و﴿فلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدِه رُسُلَه﴾[6] وعلى هذا قول جرير[7]:

يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلُبكم … لاقى مباعدةً منكم وحرْمانا

إنما هو: مُمطِرٌ لنا، وهديًا بالغًا الكعبةَ، وثانيًا عطفَه، ويا رُبَّ غابط لنا، ولولا ذلك لم تدخل رُبَّ عليه، ولا جَرَى مُمطرنا وصفًا على النكرة التي هي عارض، ولا نصب ﴿ثاني عطفه﴾ على الحال. ونحوه قول الآخر[8]:

يا رُبَّ مثلِك في النساء غريرةٍ … بيضاءَ قد متَّعتُها بطلاق

(١) سورة الأحقاف: الآية (٢٤). (٢) سورة المائدة: الآية (٩٥).
(٣) سورة المائدة: الآية (١). (٤) سورة الحج: الآية (٩).
(٥) سورة القمر: الآية (٢٧). (٦) سورة إبراهيم: الآية (٤٧).
(٧) البيت في ديوان جرير (١٦٣)، (٥٩٥) وفي العيني (٣/ ٣٦٤) وابن يعيش (٣/ ٥١) والكتاب (١/ ٤٢٧)، ويقول الشاعر لصاحبته: رب من يغبطنا، أي يتمنى مثل ما لنا منك فيما يزعمه ويظنه، لو عرفت الحق وحاول الوصل، لقي منك المباعدة والحرمان كما لقينا نحن منك.
(٨) البيت ذكره في الكتاب (١/ ٤٢٧) ونسبه لأبي محجن الثقفي وهو بغير نسبة في المقتضب (٤/ ٢٨٩)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٦)، وأنشده ابن يعيش (٢/ ١٢٦) بدون نسبة. والغريرة: الشابة الحديثة لم تجرب الأمور ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب. ومتعتها بطلاق أي عند طلاقها. والمتعة: ما وُصلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام أو نحوه. قال ابن يعيش: (كأنه يهدد زوجته بذلك).

أى: مثلٍ لك، لأن رُبَّ لا تباشر المعارف المظهرة. وعلى هذا قالوا: ناقة عَبْرُ الهَواجِر، وفَرَس قَيْدُ الأوابد، أى: عابرةٌ للهواجر، ومُقَيِّدة للأوابد. فلما كثر فى كلامهم أن تكون الإضافة لفظية غير معنوية تسمحوا فى الأسماء المخلوع عنها تعريفُ العلم بتعريف الإضافة فقالوا: ضربتُ زيدَك، وكلّمت عَمرك، ولم يقولوا: جاءنى العمرو، ولا كلّمتُ الزيد إلا فى قلة من الكلام؛ لأن اللام لا يُنوى فيها الانفصال كما يُنوى فى الإضافة معنى الانفصال فى كثير من الأحوال، فلا تجد اللام معرِّفة للأعلام كما تُعرِّفها الإضافة فى نحو عبد الله وبابه، وأبى محمد ونحوه، فيُعلم بهذا أن التعريف باللام ألزم فى اللفظ عندهم مما تعرف بالإضافة لما قدمنا ذكره، فلذلك احتملوا أن يقولوا زيدنا ومحمدكم، ولم يقولوا البَكْر ولا العمرو إلا شاذًا.

فإن قلت: فقد قالوا العباس والحارث والعلاء والفضل، وقد نراهم عرّفوا العلم باللام كما عرّفوه بالإضافة فى نحو عبد الله وأبى بكر!

فالجواب: أن العباس والحارث والعلاء والفضل ونحو ذلك من الأوصاف الغالبة والمصادر المقدر فيها جريانها أوصافًا إنما تعرفت بالوضع دون اللام، وإنما أقرت اللام فيها بعد النقل وكونها أعلامًا مراعاة لمذهب الوصف فيها قبل النقل، وقد تقدم تفسيرنا ذلك فى صدر هذا الكتاب وغيره. وأما تعريفها فى الحقيقة فبالوضع، يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء، فطرح التنوين من عمرو إنما هو لأن ابنًا مضاف إلى العلم، فجرى مجرى قولك أبو عمرو بن بكر، ولو كان العلاء معرّفًا باللام لوجب ثبوت التنوين كما يثبت مع ما تعرف باللام، نحو جاءنى أبو عمرو بن الغلام، فلأجل ما ذكرت لك من شناعة تعريف العلم بعد سَلْبه تعريفه الأول باللام المستحدثة كرهوا أن يقولوا لقيت العمرو، وكلمت السَّعْدَ.

فإن قيل: فلِمَ كان تحمل اللام فـي ما ذكرتَ أقبح من تحمل الإضـافة حتى استقبحوا الزيد والبكر، ولم يستقبحوا زيدك وبكرك؟

فالجواب: أنهم إنما اسـتكرهوا ذلك مع الـلام، وكـان أقـبح عـندهم من الإضافـة من قِبل أن اللام ألزم لما تـتـصل به من المضاف إليـه بالمضاف، وذلك أن اللام على حرف واحد ساكن، ويدغم، فاتصـاله بما عرّفه أشد من اتصال المضاف إليه بالمضاف؛ ألا تـرى أن المضاف إليه اسم كامل نحو غـلام زيدٍ، لك أن تفصل زيدًا فـتقـول: هذا زيد، وكلّمت زيدًا، ونظـرت إلى زيد، واللام لا يمكنك ذلك فيها لقوة اتصالها، وقد ذكرنا ذلك قديمًا من حـالها، فلشدة امتزاجها بما عرّفته لم يمكن أن يُنوى انفصالها كما ينوى المضاف إليه.

فإن قيل: فإذا كـانوا يـستكرهون الزيد والعمـرو فكيف اجتمـعوا كلهم على استحسـان الزيدين والعمرين والجعفرين، و[1]:

شتّان ما بين اليزيدين . . . .

و[2]:

أنا ابنُ سَعْدٍ أكرمُ السعْديِنا

---

(١) البيت لربيعـة الرقى من قصيدة له مـدح بها يزيد بن حاتم المهلبي وهجا يزيد بن أسـيد السُّلَمى ولقد تقدم الحديث عن البيت فى (٤٥٥)

(لشتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد بن سليم والأغر ابن حاتم)

(٢) ذكر البيت فى الـكتاب (٢/ ١٥٣) ونسبه إلى رؤبة كما ذكر فى مـلحقات ديوان رؤبة (١٩١)، وابن يعيش (١/ ٤٦) وهو بغير نسبة فى المقتضب (٢/ ٢٢٦) ورؤبة من بنى سعد بن زيد بن مناة ابن تميم، وفيهم الشرف والعدد وفى العـرب سعود كثيرة مثل سعد بن مـالك فى ربيعة، وسعد ابن ذبيان فى غطفـان وسعد بن بكر فى هوازن، وسعد بن هذيم فى قضاعة بل هم أكـثر من أربعين.

فالجواب: أن هذا الذى فعلوه من تحمل اللام فى التثنية والجمع يدل على صحة ما كنّا قدمناه من أنهم إنما استكرهوا أن يقولوا إذا أرادوا تعريف ما قد نزعت عنه علميته الزيد والبكر؛ لأن له قبل حاله المفضية به إلى التنكير حالاً قد كان فيها علمًا معرفة، فردّوه لما احتاجوا إلى تعريفه إليها، فقالوا جاء زيد، كما كانوا يقولون قبل سلبه تعريفه ورده إليه: جاء زيد. فأما التثنية فى نحو قولك زيّدانِ فلم يكن زيّدانِ قط علمًا لاثنين مخصوصين كما كان زيد قبل سلبه تعريفه علمًا لواحد مخصوص، فيردّا عند إرادة تعريفهما إلى حالهما بعد السلب، كما رُدّ زيد إليها لما أريد تعريفه بعد سلبهم إياه منه، وإنما زيدانِ بمنزلة رجل وغلام فى أنه اسم لاثنين شائع كما أن رجلاً وغلاماً كل واحد منهما اسم لمعناه شائع فى أمته، فكما أنك إذا أردت تعريفهما قلت الرجل والغلام، فكذلك إذا أردت تعريف زيدين ألحقته اللام، فقلت الزيدانِ والعمرانِ، فاعرف ذلك، فقد أوضحنا هذا الموضع بنهاية ما يقال فى مثله.

فأما قولهم للجبلين المتقابلين أبانانِ فإن أبانين اسم علم لهما بمنزلة زيد وخالد.

فإن قلت: فكيف جاز أن يكون بعض التثنية علمًا، وإنما عامتها نكرات؛ ألا ترى أن رجلان وغلامان وابنان وابنتان كل واحد منهما نكرة غير علم، فما قصة أبانين حتى صارا علمًا؟

فالجواب: أن زيدين ليسا فى كل وقت مصطحبين مقترنين، بل كل واحد منهما كما يجامع صاحبه فكذلك يفارقه أيضًا، فلما اصطحبا مرة وافترقا أخرى لم يمكن أن يُخصّا باسم علم يقيّدهما من غيرهما، لأنهما شيئان كل واحد منهما بائن من صاحبه. وأما أبانان فجبلان متقابلان لا يفارق واحد منهما صاحبه، فجريا لاتصال بعضهما ببعض مجرى المسمى الواحد، نحو بكر وقاسم، فكما خُصّ كل

واحد من الأعلام باسم يقيّده من أمته، كذلك خُص هذان الجبلان باسم يُقيّدهما من سائر الجبال، لأنهما قد جريا مجرى الجبل الواحد، فكما أن ثَبِيرًا، وهُودًا، ويَذْبُل، لما كان كل واحد منها جبلاً واحدًا أجزاؤه متصل بعضها ببعض خُصّ باسم له لا يُشارك فيه، فكذلك أبانان لما لم يفترق بعضهما من بعض، وكانا لذلك كالجبل الواحد، خُصّا باسم علم، كما خُصّ يَذْبُل(١)، ويَرَمْرَم(٢)، وشَمام(٣)، كل واحد منها باسم علم، أنشد خلف الأحمر(٤):

لو بأَبانَيْنِ جاء يخطُبها ... رُمِّلَ ما أنفُ خاطبٍ بدَمِ

وحال عَمايَتَيْنِ - وهما جبلان متناوحان - حال أبانين، أنشدني أبو علي(٥):

---

(١) يذبل: جبل في بلاد نجد.

(٢) يرمرم: جبل في بلاد نجد، ويُقال: يلملم.

(٣) شمام: اسم جبل لباهلة.

(٤) ذكر البيت في اللسان في مادة [أبن] ونسب للمهلهل بن ربيعة وفي الشعر والشعراء (٢٩٩)، ومعجم البلدان [أبا نان] (١/ ٦٤)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٢٧٤)، وهو بغير نسبة في معاني القرآن للأخفش (١٣٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٦)، والبيت يسبقه بيت:

أنكحها فَقْدُها الأراقمَ في ... جَنْبٍ وكان الحِباءُ مِنْ أَدَمِ

وأبانان جبلان متقابلان لا يفارق واحد منهما صاحبه، فجريا لاتصال بعضهما ببعض مجرى المسمى الواحد، فخُصَّ هذان الجبلان باسم يقيدهما من سائر الجبال، لأنهما قد جريا مجرى الجبل الواحد، رمّل: لطخ. كان المهلهل بعد حرب البسوس تنقل في القبائل حتى جاور قومًا من مذحج يقال لهم بنو جنب فنزل معهم، فخطبوا إليه ابنة أخته، فامتنع، فأكرهوه حتى زوجهم فقال أبياتًا منها هذا البيت.

(٥) ذكر البيت في ديوان جرير (٥٠)، العصم: الوعول جمع أعصم، وإنما جعلت عصمًا لبياض في أيديها. أراد: عصم عمايتين وعصم يذبل، فحذف المضاف.

الواو والياء ألفاً، واحتمل لما ذكرناه من التفاوت الذي بينهما، ولخفة الفتحة، مجئ الواو والياء ساكنتين بعد الفتحة.

فإن قلت: فقد ترى الفتحة تقلب الواو والياء المتحركتين ألفاً في نحو: قامَ، وباعَ، وخافَ، وطالَ، وقد قدّمتَ من قولك أن الحركة في الحرف تقوّيه وتحصّنه، فإذا جاز للفتحة أن تقلب الحرف المتحرك القوي، وهما الواو والياء، في نحو قامَ وسارَ، فهلا قلبت الحرفَ الساكن الضعيف في نحو: بَيْت وشَيْخ وحَوْض وسَوْط؟

فالجواب: أن هذه مغالطة من السائل، ودعوى في سؤاله، وذلك أن الواو والياء في نحو قامَ وباعَ لم تقلبا ألفين؛ لأن الفتحة قويت عليهما متحركتين، فقبلتهما، ولو كان ذلك كذلك لوجب قلب الواو ياء في نحو عِوَض وحِوَل، وقلب الياء واواً في نحو عُيَبة وسُيَرة، بل كان ذلك مع الضمة والكسرة أوجب لثقلهما وقوة تأثيرهما.

وإنما كان الأصل في قامَ: قَوَمَ، وفي خافَ: خَوِفَ، وفي طالَ: طَوُلَ، وفي باعَ: بَيَعَ، وفي هابَ: هَيِبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قامَ وباعَ، لا ما ادّعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك. وسندل فيما نستقبل بإذن الله عز وجل على مضارعة حروف اللين للحركات.

فأما الكسرة في نحو عِوَض وطِوَل، فلو قُلبت لها الواو المتحركة، كما قلبت الواو المتحركة في قام ألفاً للفتحة واستثقال حركتها، لوجب أن تقول:

وحدها لثبتت مع الإضافة ولام المعرفة، ولو كانت عوضًا من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولام المعرفة فجعلت في موضع عوضًا من الحركة، فثبتت كما تثبت الحركة وفي موضع عوضًا من التنوين، فحذفت كما يُحذف التنوين ليعتدل الأمران فيهما.

فإن قيل: فهلا عكس الأمر، فجعلت النون مع الإضافة عوضًا من الحركة، فثبتت، فقلت: غلامانِ زيدٍ، ومع اللام عوضًا من التنوين، فحذفت، فقلت: قام الرجُلا؟

فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا قام غلامانِ زيدٍ، فيجمعوا على الاسم زيادتين في آخره، فكان يميل بهما لأنهما توالتا فيه من جهة واحدة، وإنما الحكمة في الذي فعلوه إذ جعلوها مع اللام عوضًا من الحركة، فقالوا: قام الرجلان، لتتباعد الزيادتان، فتكون إحداهما في أول الاسم والأخرى في آخره، فيتوسطَ الاسم حاجزًا بينهما، وكان ذلك أوفق من أن يقولوا: قام غلامانِ زيدٍ، فتجتمع الزيادتان في موضع واحد.

ونظير هذا في ما ذكره أبو علي إعلالُ العرب الفاء واللام في نحو عِ كلامًا، وشِ ثوبًا، وفِ بالعهد، ولم يعلوا العين واللام إلا شاذًا، ولا الفاء والعين البتة كراهية منهم لتوالي إعلالين.

ونظير آخر لذلك، وهو كراهيتهم أن يقولوا في النداء: يا الرجلُ، ويا الغلامُ، لئلا يجمعوا بين «يا» وهي للإشارة، وبين اللام، وهي للتعريف، فكرهوا أن يجمعوا بين حرفين متقاربي المعنيين، ثم قالوا مع هذا: يا عبد الله، فجمعوا بين «يا» والإضافة التي هي للتعريف؛ لأنهما تباعدا، فكان أحدهما في أول الاسم والآخر في آخره.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر على ما ذكرته فما تقول في قولهم في تثنية أحمر وأصفر وحمراء وصفراء، ونحو ذلك مما لا ينصرف معرفة ولا نكرة: أحمران وأصفران وحمراوان وصفراوان، والنون هنا بدل من ماذا هي؟ هل هي بدل من الحركة والتنوين جميعًا، أو بدل من الحركة وحدها، أو بدل من التنوين وحده؟.

فالجواب: أنها بدل من الحركة والتنوين جميعًا.

فإن قلت: فإن أحمر وصفراء لا تنوين فيهما!

فهو كذلك، إلا أنك لما ثنيت الاسم، فأبعدته عن شبه الفعل بالتثنية، إذ الفعل لا تصح تثنيته، زال عنه ترك الصرف لزوال شبه الفعل عنه، فـقُدِر فيه في التثنية التنوين، فصارت النون في حمراوان وصفراوان وأحمران وأصفران عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا.

فأما النون في هذان، وهاتان، واللذان، واللتان فالقول فيها: إنها ليست عوضًا من حركة ولا تنوين ولا من حرف محذوف كما يظن قوم، ولا حكم هذان واللذان في أنهما اسمان مثنيان حكم الزيدان والعمران، وأنا أذكر لك ما تحصل لي عن أبي علي بعد طول البحث معه عن ذلك. اعلم أن أسماء الإشارة نحو هذا وهذه، والأسماء الموصولة نحو الذي والتي لا تصح تثنية شيء منها من قبل أن التثنية لا تلحق إلا النكرة كما قدمنا، فما لا يجوز تنكيره فهو بأن لا تصح تثنيته أجدر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز أن تتنكر، فلا يجوز أن يُثَنَّى شيء منها؛ ألا تراها بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: هذان الزيدان قائمين، فتنصب قائمين بمعنى الفعل الذي دلت عليه الإشارة والتنبية كما كنت تقول في الواحد: هذا زيد قائمًا، فتجد الحال واحدة قبل التثنية

وبعدها. وكذلك قولك ضربت اللذين قاما، إنما يتعرفان بالصلة كما يتعرف بها الواحد فى قولك: ضربت الذى قام، فالأمر فى هذه الأشياء بعد التثنية هو الأمر فيها قبل التثنية. وكذلك يا هَنَانِ ويا هَنُونَ، هذه أسماء لا تنكر أبدًا لأنها كنايات وجارية مجرى المضمرة، فإنما هى أسماء مصوغة للتثنية والجمع بمنزلة اللذين والذين، وليس كذلك سائر الأسماء المثناة نحو زيد وعمرو؛ ألا ترى أن تعرُّف زيد وعمرو إنما هو بالوضع والعلمية، فإذا ثنيتهما تنكرا، فقلت: رأيت زيدين كريمين، وعندنا عُمْران عاقلان، فإذا آثرت التعريف بالإضافة أو باللام، وذلك نحو الزيدان والعمران، وزيداك وعمراك، فقد تعرَّفا بعد التثنية من غير وجه تعرُّفهما قبلها، ولحقا بالأجناس، وفارقا ما كانا عليه من تعريف العلمية والوضع. فإذا صح ذلك فينبغى أن تعلم أن هذان وهاتان، واللذان واللتان إنما هى أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها، وليست بتثنية للواحدة على حد زيد وزيدان، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، فقيل: هذان واللذان وهذين واللذين لئلا تختلف التثنية، وذلك أنهم يحافظون عليها ما لا يحافظون على الجمع؛ ألا ترى أنك تجد فى الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، وذلك نحو رجُل ونَفَر، وامرأة ونسوة، وبعير وإبِل، وواحد وجماعة، ولا تجد فى التثنية شيئًا من هذا، إنما هى من لفظ الواحد، نحو زيد وزيدان، ورجُل ورجلان، لا يختلف ذلك. وكذلك أيضًا كثير من المبنيات، على أنها أحق بذلك من المتمكنة، وذلك نحو «ذا» و«أولاء» و«ذات» و«أولات» و«ذُو» و«أولو» ولا تجد ذلك فى تثنيتها نحو ذا وذان، وذُو وذَوان، فهذا يدلك على محافظتهم على التثنية وعنايتهم بها أن تخرج على صورة واحدة لا تختلف، وأنهم بها أشد عناية منهم بالجمع، فلذلك لما صيغت للتثنية أسماء مخترعة غير مثناة على الحقيقة كانت على ألفاظ المثناة تثنية حقيقية، وذلك نحو ذان وتان، واللذان واللتان. ويدلك على أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة، وأنهم إنما يصوغون له فى التثنية اسمًا لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة، وأنهم إنما يصوغون له فى التثنية اسمًا مخترعًا ليس على حد زيد وزيدان قولُهم أنت، وأنتما، وهو، وهى،

وهما، وضربتك، وضربتكما، فكما لا يشك في أنّ أنتما ليس بتثنية أنت، إذ لو كان تثنية أنت لوجب أن تقول في أنت: أنتانِ، وفي هُوَ: هُوانِ، وفي هِيَ: هيانِ، فكذلك لا ينبغي أن يشك في أن هذان ليس تثنية هذا، وإنما هو اسم صيغ ليدل على التثنية كما صيغ أنتما وهما ليدل على التثنية وهو غير مثنى على حد زيد وزيدانِ الا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا خلع تعريفه عنه.

فإن قلت: فإذا كان هذا والذي ونحوهما كالأسماء المضمرة من حيث أريت، فما بالهم صاغوا لتثنية ذا والذي اسمين على صورة التثنية، فقالوا ذان واللذان، ولم يقولوا في أنت: أنتانِ، ولا في هُوَ: هوانِ ولافي هي: هيان، كما قالوا ذان واللذان؟

فالجواب: أنهم إنما صاغوا لذا وللذي في التثنية اسمين على صورة الأسماء المثناة، فقالوا ذان واللذان كما قالوا رجلان وغلامان، ولم يقولوا في أنت: أنتان، ولا في هو: هوان. من قبل أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة، قال أبو علي: ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة، ويصفون بها، فيقولون: مررت بهذا الرجل، ومررت بزيد ذا، وكذلك يقولون: مررت بالذي قام أخوه الطويل، ولقيت زيدًا الذي قام أخوه الكريم، فلما قربت الأسماء المشار بها والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة، صيغت لها أسماءالتثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة، ولما كانت الأسماء المضمرة لا تقرُب من الأسماء المتمكنة لأنها لا توصف ولا يوصف بها لم يصغ لها أسماء على نحو الأسماء المتمكنة. فأما قولهم مررت بك أنت، ومررت به هو، فأنت وهو ليسا وصفًا يستفاد بهما البيان والإيضاح، وإنما الغرض فيهما التوكيد والتحقيق، فلما كانت كذلك بعُدت من المتمكنة، فخالفوا بينها وبين ما قارب المتمكنة بأن صاغوا لها

أسماء للتثنية على غير صورة الأسماء المثناة المتمكنة، فقالوا: أنت وأنتما، وهو وهما، ولم يقولوا أنتان ولا هُوَان كما قالوا ذان واللذان لما ذكرت لك. ويزيد عندك فى وضوح ذلك أنهم قد حقروا الأسماء المشار بها والأسماء الموصولة كما حقروا المتمكنة، فقالوا: ذيّا وتيّا، واللذيّا واللّتيّا، ولم يجئ شىء من التحقير فى الأسماء المضمرة، فدل ذلك على بعدها من الأسماء المتمكنة قال أبو على: ولذلك قالوا: ذا، وأصله ذَىْ، فأبدلوا ياء- ألفًا وإن كانت ساكنة، ولم يقولوا ذَىْ لئلا يشبه كَىْ وأَىْ، فأبدلوا ياءه ألفًا ليلحق بباب متى وإذا، ويخرج عن شبه الحرف بعض الخروج، فهذا أيضًا يؤكد ما تقدم. فأما الدليل على أن عين «ذا» ياء وأنها ساكنة فقد ذكرته فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان رحمه الله. ويُؤنِّسك بأن لفظ التثنية قد لا يكون تثنية لواحد قولهم: عَقَلْتُه بِثِنايين، وقول عنترة[1] :

أَحَوْلِى تنفُض استُكَ مِذْرَوَيْها لتقتُلَنى فهـا أنا ذا عُمَـارا

فصحة الواو والياء إنما هى لأنهم لم يفردوا لهما واحدًا. ونظير هذا من الجمع مَقْتَوِينَ فى أحد قولى سيبويه؛ لأن صحة واوه تدل على أنه ليس له واحد.

وذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد. ومعنى ذلك أنك إذا قلت «عندى رجُلان» فلولا النون لالتبس بقولك: ضربتُ رَجُلاً، فإذا جاءت النون أعلمتك أن الكلمة مثناة، وأنها ليست واحدًا منصوبًا، وهذا القول عندنا على نهاية الخطل والضعف والفساد، وله وجوه كثيرة تفسده، وتشهد ببطلانه:

---

(١) البيت فى ديوان عنترة (٢٣٤). المذروان: الجانبان. يعنى طرفى الأليتين. عمارا: مرخم عمارة، وهو عمارة بن زياد العبسى أحد سادة عبس، كان وإخوته يلقبون بالكملة، وأمهم فاطمة بنت الخرشب.

. منها: أنك لو قـلت على قوله ومذهبـه: قام الرجُلا، بلا نـون، لم يلتبس هذا بالواحد المنصوب، وذلك أنك لا تقـول ضربت الرجُلا، بالألف، إنما تقول: ضربت الرجُلَ، بغير ألف، فلو كان الأمر على ما ذكره لقلت قام الرجُلا، فأتيت بالألف علمًا للتثنية، ولم تخف لبـْسًا على ما قدمناه.

فإن قال قائل: إن من العرب من يـقف على ما فيـه لام المعرفـة في موضع النصب بالألف، فـيقـول ضربت الرجُـلا، فـدخلت النون فرقـًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد على هذه اللغة.

فالجواب: أن هذه لغـة من الشذوذ والقلة عـلى حال لا ينبـغي أن يجتـمع جمـيع العرب على مراعاتهـا وتخوف اللبـس فيـها، إنما يقولهـا قوم هم من القلة بحيث لا يُعـتدّون خلافًا، فـضلاً عن أن تجتمع الـعرب كلها قاطبـة على تخوف الإشكال في لغتهم، فأمـا قوله عز اسمه: ﴿وتَظُنُّون بالله الظُّنُونا﴾[١] و﴿فأضَلُّونا السَّبِيلا﴾[٢] فإنما ذلك على إشبـاع الفتحة للوقف على رؤوس الآي، كـما قرأت

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (١٠).

(٢) سورة الأحزاب: الآية (٦٧).

«قرأ ابن كثير والكسـائي وحـفص بحذف الألف في الوصل وإثباتها في الوقف. وقرأ نافع وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر بإثبات الألف فيهن في الوصل والوقف. قال أبو منصور: من قرأهن بألف في الوصل والوقـف فلاتّباع المصحف وأنهـما مع رؤوس آي كثيرة بالألف. ومن حذف الألف فيهن فلأن الألف لا أصل لها؛ لأنها عوض عن التنوين في الوقف، ولا تنوين مع الألف واللام في وصل ولا وقف. وإنما يستعمل مثل هذه الألفات الشعراء؛ ولأنها في موضع فاصلة كالقـافية. وحذاق النحويين اختـاروا أن يقرؤوا (الظنونا) (السبيلا) ويقفوا، فإذا وصلوا وأدرجوا حذفوا الألفات، وعلى هذا كلام العـرب، والاختيار عندي الوقوف على هذه الألفات ليكون القارئ متبعًا للـمصحف، محققًا لما كُتب فيه، مع موافـقة كلام العرب، والقرآن عربي، نزل بلغتهم».

معاني القراءات (٢/ ٢٧٨) لأبي منصور الأزهري.

القُرّاء: ﴿والليل إذا يَسْرْ﴾[١] و﴿ذلكَ ما كُنّا نَبْغْ﴾[٢] فحذفُ الياء في هذا ونحوه في الوقف إنما هو لرؤوس الآي وتشبيههم إياها بالقوافي في نحو قول زهير:

ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْـتَ وبعـ ـضُ القومِ يخلُق ثم لا يَفْرْ

يريد: يَفْرِي. وكذلك أيضًا من قرأ: ﴿السَّبيلا﴾ و﴿الظُّنونا﴾ إنما هو مُشَبَّه بوقوفهم على القوافي في نحو قول جرير[٣]:

أقِلِّي اللـومَ عاذِلَ والعتـابا وقُولِي إن أصبتُ: لقد أصابا

ونحو قول لقيط[٤]:

يا دارَ عَمْرةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعـا هاجت لي الهَمَّ والأحزانَ والوَجَعا

فهذه أشياء تعرض في الوقف، وهي جارية مجرى غيرها من سائر التغايير

---

(١) سورة الفجر: الآية (٤).
«قرأ ابن كثير ويعقوب (والليل إذا يَسْرِي) بياء في الوصل والوقف. وقرأ الباقون (يَسْرِ) بغير ياء في الوصل والوقف. قال أبو منصور: من قرأ (يَسْرِ) بغير ياء فلأنه رأس آية وافقت رؤوس آيات بغير ياء، ودلت كسرة الراء على الياء. ومن قرأ (يسري)، فلأنه الأصل لأنها لام الفعل المضارع المرفوع، واختير حذف الياء لأنها لم تثبت في المصحف».
(٢) سورة الكهف: الآية (٦٤).
(٣) ذكر البيت في ديوان جرير (٦٤)، وفي النقائض (٤٣٢)، والمقتضب (١/ ٢٤٠)، والخصائص (١/ ١٧١)، وابن يعيش (٤/ ١٥)، والمغني (٢٥٨)، الكتاب (٤/ ٢٠٥). عاذل: أي يا عاذلة؛ منادى مرخم حذف منه حرف النداء. والعتاب هنا: اللوم في تسخط.
(٤) ذكر البيت في الأغاني (٢٢/ ٣٥٦) ونسبه إلى لقيط الإيادي في قصيدة ينذر قومه قصد كسرى لهم. والغناء لكردم بن معبد هزج بالبنصر من روايتي حَبَش والهشامي. ولقيط شاعر جاهلي قديم مقل، ليس يُعرف له شعر غير هذه القصيدة وقطع من الشعر لطاف متفرقة.
الجرع: جمع جرعة وهي الرملة التي لا تنبت شيئًا.

العارضة عند الوقوف نحو خالدّ، ويجعلّ، وهذا بَكُرْ، ومررتُ بعَمِرْو، فهل يحسُن بمثل هذا أن يُجعل أصلاً تجتمع الجماعة عليه، وتنتهي في القياس إليه، هذا ما لا ينبغي لنظّار أن يركبه، ولا لمنصف من نفسه أن يعتقده.

فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون النون إنما لحقت التثنية في النكرة التي هي الأصل، وذلك قولك ضربت رجلاً، فلو قلت مع هذا «عندي رَجُلا» بلا نون لالتبس بما لا يوقف على منصوبه إلا بالألف نحو ضربت رَجُلا، ثم إنهم أجروا المعرفة التي هي فرع مجرى النكرة التي هي أصل حملاً للفرع على الأصل، كما أجروا رأيت الهندات على رأيت الزيدين حملاً للمؤنث الذي هو فرع على المذكر الذي هو الأصل، وكغير ذلك مما تجرى فيه الفروع على الأصول طلبًا للتجنيس لا لضيق الكلام؛ ألا ترى أنهم لو قالوا: ضربتُ الهنداتَ، ففتحوا التاء لم يفسد ذلك بشيء، وإنما مالوا إلى الكسر، كما أجروا النصب على لفظ الجر في ضربت الزيدينَ.

فالجواب: أن ذلك إنما كان يكون له به تعلُّق لو لم نجد لنون التثنية علة قائمة ثابتة صحيحة في لحاقها بعد الألف، وهو ما قدمناه من قول سيبويه: «وإنما لحقت عوضًا مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين» الذي كان يجب له إذا كان معربًا متمكنًا، كما وجب للواحد المتمكن، فأما والعلة قائمة صحيحة فلا وجه للعدول عنها إلى حمل فرع على أصل طلبًا لتجنيس الكلام لا غير، ألا ترى أن كسر تاء الهندات في موضع النصب ليس له قوة كسرها في موضع الجر، وإنما هي حركة أقيمت مقام حركة، أولا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما قد ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء، بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة إعراب. ولا شيء حملهما على أن قالا إن كسرة تاء ضربتُ الهنداتِ حركة بناء إلا ضعفُها وقلة تمكنها في هذا الموضع من حيث كانت

محمولة على غيرها. فهذا يدلك على أن ما حُمل على غيره ليس كما هو أصل قائم بنفسه، لا سيما إذا كان في حمله على غيره ما يدعو إلى ترك القول بما قد وضحت أدلته، ونطقت شواهده، وهو قول سيبويه.

ويؤكد عندك أيضًا أن ما حمل على غيره ليس له قوة ما هو قائم بنفسه، أن حذف الواو من «يَعِدُ» مع الياء أقوى من حذفها مع غيرها من حروف المضارعة؛ لأنها في هذا محمولة على الياء، فحذفه مع الياء أقوى من حذفها مع غيرها من سائر حروف المضارعة المحمولة على الياء، ولهذا نظائر.

وشيء آخر يُفسد هذه الزيادة، وهو أنه لو كانت النون دخلت في المعرفة حملاً على النكرة لوجب أيضاً أن تدخل على المضاف لدخولها على المفرد إذ كانت الإضافة فرعًا على الإفراد، ولَلَزِم أن تقول: قامَ غلامانِ زيدٍ، كما كانت تقول قبل الإضافة: قام غلامانِ، فتركهم إلحاق النون في الإضافة مع أنها فرع على الإفراد دلالةٌ على أنهم لم يلحقوها في المعرفة من حيث كانت فرعًا على النكرة.

فإن قال القائل: ما تنكر أن يكونوا إنما لم يلحقوها في الإضافة وإن كانت فرعًا على الإفراد كما ألحقوها مع المعرفة من حيث كانت فرعًا على النكرة من قبل أنهم لو قالوا: قام غلامانِ زيدٍ لجمعوا في آخر الاسم زيادتين النونَ والمضافَ إليه، فثقل عليهم ذلك، فرفضوه؟

فالجواب: أن يقال لمن قال هذا: مذهبك أدّاك إلى هذا فإيّاك فلُم، فإنك أنت وجّهت على نفسك هذا الإلزام.

ومنها: أنهم يقولون في ما لا ينصرف كله: هذان أحمران وأصفران،

فيلحقون النون، وأنت لو نصبت الواحد من هذا لم تقف عليه بالألف، إنما كنت تقول: رأيت أحمرَ وأصفر، فإلحاقهم النون فى التثنية يدل على أنها لم تلحق للفصل بين رفع الاثنين ونصب الواحد كما ذهب إليه الفراء.

فإن قال قائل: فما تنكر أن يكون لما وجب إلحاق النون فى ما ينصرف ألحقت أيضًا فى مالا ينصرف لئلا يختلف الباب؟

رجع الحجاج إلى ما كنا قدمناه آنفًا من أنا لا نحمل الشيء على أنه ملحق بغيره مع وجودنا له علة صحيحة قائمة فيه بنفسه، وهو ما ذهب إليه سيبويه.

فإن انفصل منفصل عن غير هذا الوجه، فقال: إنما لحقت فى ما لا ينصرف نحو أحمران وبابه لأن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف، فيقول: ضربت أحمدًا، وكلمت عُمَرًا.

قيل له: هذه اللغة فى القلة والضعف كاللغة التى يوقف فيها على ما فيه لام المعرفة فى النصب بالألف، نحو: رأيت الرجُلا، وكلمت الغلاما، فالذى أسقط عنا تلك المعارضة هو الذى يسقط عنا هذه أيضًا.

ومنها: أنهم يقولون فى النصب والجر: مررت بالزيدين، وضربت الزيدين، فيلحقون النون ولا ألف قبلها، فدل ذلك على أن النون لم تلحق التثنية فصلاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد.

فإن عارض معارض فقال: إنها لما دخلت فى الرفع، نحو الزيدان، والعمران، حملوا الجر والنصب عليه لئلا تختلف حال التثنية.

عاد الحجاج أيضًا إلى ما قدمناه من أن الشيء لا ينبغى أن يُجعل محمولاً

على غيره وله صحة علة موجودة فيه نفسه. وكذلك إن قال قائل: إنما لحقت النون التثنية على لغة بلحارث بن كعب إذ كان ما قبل النون في لغتهم ألفًا لا تختلف، وذلك نحو مررت بالزيدانِ، وضربت الزيدانِ.

فالجواب عن هذا أيضًا كالجواب عما قبله، لأن اللغات كلها لا تحمل على لغة بلحارث على قلتها وشذوذها.

ومنها أيضًا قولهم قام الزيدون، فلحاق النون هنا ولا ألف قبلها يفسد أن تكون دخلت فرقًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد.

فإن قال: إنها في الجمع أيضًا إنما دخلت فرقًا بين رفع الجمع ورفع الواحد في لغة من قال: هذا زيدُو، ومررت بزيدِي، كما يقول الجميع في الوقف على المنصوب المنون: رأيت زيدا.

عاد الكلام إلى ما كنا قدمناه من ضعف حمل الشيء على غيره مع وجود العلة القائمة فيه. ومنه أنه إن جاز للفراء أن يذهب إلى أن نون التثنية إنما لحقت فرقًا بين رفع الاثنين ونصب الواحد، وأن يحتج في دخولها مع اللام في نحو قولك الرجلان والغلامان بأن من العرب من يقول: رأيت الرجُلا والغُلاما، جاز لآخر أن يفسد عليه دخولها في ما لا لام فيه ولا هو مضاف نحو: عندي رجُلانِ وغلامان، بأن يقول: هذا فاسد من قول الفراء؛ لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بلا ألف، فيقول: ضربت زيدْ، وكلمت محمدْ، كما يقف على المرفوع بلا واو، وعلى المجرور بلا ياء، فيقول: هذا جعفرْ، ومررت بجعفر. وحدثنا أبو علي أن أبا عبيدة حكى عنهم: ضربت فَرَجْ، وأنشد للأعشى[1].

---

(١) البيت في ديوان الأعشى (٨٧) من قصيدة في مدح قيس بن معدي كرب. عصم عهود.

إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السُّرَى ... وآخُذُ من كـــلِ حَيٍّ عُصُمْ

ولم يقل عُصُما. وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه إلى قطرب أنه أنشد(١):

شَئِزٌ جنـــبي كــأنى مُهْـــدأٌ ... جَعَـل القينُ على الدَّفِّ إبَرْ

ولم يقل إبرا. وقال الآخر(٢):

أعددتُ للورْدِ إذا الوِردُ حَفَزْ ... غَرْبًا جَرُورًا وجُلالاً خُزَخِزْ

ولم يقل خُزَخِزا. وأخبرنا بعض أصحـــابنا عن قطرب أنه أنشـــد لعدى ابن زيد(٣):

أتعرفُ أمس من لَميـــسَ طَلَلْ ... مثلَ الكتاب الدارس الأحْوَلْ

قد كنتَ بحرًا كالفرات تَمــيـ ... ـــرُ النـاسُ منه دَرْمَكاً وحُلَلْ

ولم يقل طَلَلا، ولا حُلَلا. وأنشدنا له أيضًا:

هل تـــرى مـن ظُعُن باكـــرة ... يتطـلّعْنَ مـــن النَّجْـد أُسُرْ

---

(١) البيت في ديوان عدى بن زيد (٩٥)، شئز: قلق، مهدأ: من أهدأ الصبي إذ علله لينام. الدف: الجنب.

(٢) ذكر البيتان في اللسان مادة [خزز] وفي المنصف (١/٢٧)، والتاج (خزز) حفز: دفع وحث. الغرب: البعير الذي يحمل عليه الماء. الجرور من الجمال: الذي لا ينقاد. الجلال: العظيم. الخزخز: القوى الشديد من الإبل والناس، فقال: لتجدنه بحمله خُزَخِزا أي قويًا عليه.

(٣) البيت في ديوانه (١٥٦) والبيت الأول من ضمن خمسة أبيات في رثاء علقمة ابن عدى بن كعب. الدرمك: دقيق الحُوَّارى.

(٤) ذكر في كتاب الكتاب لابن درستويه (٦-١٠) البيتان الأول والثالث ونسبهما إلى مسلم بن عطية، وذكرت الأبيات كلها بغير نسبة في الأمالي للزجاجي (١٨٦-١٨٧) القمس: خروج الصدر ودخول الظهر. الغبوق: شراب المساء أما شراب الصباح فهو الصَّبوح، المذق: مزج اللبن

لمّا رأتْ فى ظهـرىَ انحناءْ   والمَشْىَ بعـد قَـعَـسٍ إحناءْ

أجْلَتْ وكـان حبُّهـا إجـلاءْ   وجَعلت نصفَ غُبُوقى مـاءْ

ثم تقـول من بَعيـــدٍ هاءْ   دحـرجـةً إن شـئتَ أو إلقـاءْ

قال: فوقف على هذا كلـه بغير ألف. فإن جاز للفـراء أن يحتج فى دخول النون فى الرجلان بقـول من قال رأيت الرَّجُلا، جـاز أيضًا لآخر أن يفسد أصل مذهبه فى النكرة فى قولهم عندى رجلان، بأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغيـر ألف، فيقول: رأيت محمدْ، وكلمت جعفرْ، وبهـذه الأبيات التى أنشدناها وغيرها، بل يقول: أنا أولى بالقـول من الفراء لكثرة مـا جاء عنهم من ضربت رجلْ، وقلة ما جاء عنهم من ضربت الرجلا.

فإن احتج محتج بقول الشاعر[1]:

أَقِلِّى اللـــومَ عاذِلَ والعتـــابـــا   ....

و:

يا دارَ عَمْرةَ من مُحتَلِّها الجَرَعا[2]   ....

---

(١) ذكر البيت فى ديوان جرير

أقِلِّى اللومَ عاذلَ والعتابا   وقُولى إن أصبتُ: لقد أصابا

وقد سبق الحديث عن البيت (٣٩)

(٢) البيت للقيط الإيادى

يا دار عَمْرةَ من مُحتَلِّها الجَرَعَا   هاجت لى الهَمَّ والأحزانَ والوَجَعا

وقد سبق الحديث عن البيت (٤٠).

و[١]:

.... سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُو

وقوله أيضاً[٢]:

أتنسى أن تُودِّعنا سُلَيْمى بفَرْعِ بَشامةٍ سُقِي البشامُو

فإنما ألحقت هذه المدات في الوقف لتصحيح الوزن. ومن أجرى الشعر مجرى الكلام قال في الوقف على القوافي بوقفه في الكلام، قال:

أقِلِّي اللومَ عاذِلَ والعتابْ ....

و:

.... سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامْ

و:

يا دارَ عمرةَ من محتلِّها الجَرَعْ ....

وجميع من يحذف هذه المدات إذا أجرى القافية مجرى سائر الكلام لم يقف إذا صار إلى مثل قوله[٣]:

قد رابني حَفْصٌ فحرِّكْ حَفْصا

(١) البيت في ديوان جرير (٢٧٨) والبيت

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيامُو

(٢) ذكر البيت في ديوان جرير (٢٧٩)، وذكر البيت في اللسان في مادة [بشم] بهذه الرواية وبرواية أخرى وهي:

أتذكر يوم تَصْقُلُ عارِضَيها بفرع بَشامَةٍ سُقِيَ البَشامُ

يعني أنها أشارت بسواكها، فكان ذلك وداعها ولم تكلم خيفة الرقباء.

(٣) ذكر البيت في الكتاب (٤/٢٠٨) ولقد ذكر محقق الكتاب الأستاذ عبدالسلام هارون: «لم أجده في غير الكتاب. إلا ما ورد عرضاً في شرح شواهد الشافية (٢٣٦)».

إلا بالألف بعد الصاد. فقد علمت أن من قال: العتابا، والجَرَعا، والخياموا، إنما يُلحق الألف والواو لضرورة الشعر وإقامة وزنه، وأن من قال: ضربت زيدْ، وكلمت محمدْ، فوقف بغير ألف، فليس حذفه الألف لضرورة الشعر؛ ألا ترى إلى إجماع الجماعة على إثبات الألف فى نحو:

قد رابنى حَفْصٌ فَحرِّكْ حَفْصا

يقول هذا من يقول العتابا، ومن يقول العتابْ، ومن يقول الخياموا، ومن يقول الخيامْ، ومن يقول ومَنْزِلى، ومن يقول ومنزلْ، ولم نسمعهم يقولون: فحرِّكْ حَفْصْ، كما قال: العتابْ، والخيامْ، ومَنْزِلْ.

فإن قيل: فما تنكر أن يكونوا أيضًا لم يقولوا: فحركْ حفصْ لئلا ينقص وزن الشعر؟

فذلك فاسد من قبل أنهم قد قالوا:

أَقِلِّى اللومَ عاذِلَ والعتابْ ....

و:

.... سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامْ

فوقفوا قبل تمام الوزن؛ ألا ترى أن هذين من الوافر، وأن تقطيعهما:

أَقِلْ لِلْ لَوْ	مَعَاذِلَ وَلْ	عِتَابْ
مَفَاعِيلُنْ	مُفَاعَلَتُنْ	فَعُولْ

وكذلك قول الآخر:

سُقِيْ تِلْ غَيْ	ثَأيْ يَنْهَلْ	خِيامْ
مَفاعِيلُنْ	مُفاعَلَتُنْ	فَعُولْ

فوقوفهم على لام فَعُولُنْ دون نونها يدل على أن الوزن لم يتكامل، فلو كان حذفُ الألف من قول من قال كلمت جعفرْ لضرورة الشعر لجاز أن يُسمع عنهم:

قد رابنى حَفْصٌ فحرِّكْ حَفْصْ

فقد علمت بهذا أن ترك الألف فى قولك ضربت محمدْ إنما هو لغة، وليس لضرورة، فلهذا كان الاحتجاج به على الفراء أقوى من احتجاجه بقول من يقول: ضربت الرجُلا، إذ ذلك إنما جاء فى ضرورة الشعر، وليس بلغة مستقرة كقول من قال: ضربت فَرَجْ، فإذا جاز له أن يحتج فى دخول النون للتثنية بما جاء فى الضرورة من قولهم ضربت الرجُلا، جاز أن يحتج غيره فى سقوطها بلغة من قال: ضربت فرجْ، وأشد ما فى هذا أن يكون ضربت الرجُلا فى الكثرة كضربت محمدْ، فقد حَصلت رواية برواية، ولغة بلغة، وصح فى ما بعد مذهب سيبويه فى أن النون دخلت عوضًا عما منع الاسم من الحركة والتنوين ولم يعترض عليه ما اعترض على قول الفراء من كثرة التشعُّب والإلزامات والإفسادات والمعارضات.

وأما قولهم لا رجلين عندى، ولا امرأتين فيها، فإن أبا على ذهب إلى أن النون إنما ثبتت ههنا وإن كان الاسم مبنيًا عنده، وهو مذهب سيبويه، من قبل أن النون زيادة لحقت حرف الإعراب كما تلحق الألفُ الواحد فى الشعر نحو: لا رَجُلا، وكما لحقت النون فى نحو: ضربت اللذين فى الدار، وإن لم يكن الواحد

معربًا ولا منونًا، وهذا يدفع ما ذهب إليه أبو العباس وغيره من أن المبنى مع لا إذا ثُنّي أخرجته التثنية من البناء، فاعرفه.

وأما ما ذهب إليه البغداديون من أنه يجوز حذف نون التثنية، وإنشادهم فى ذلك[1]:

قد سالَمَ الحياتِ منه القَدَمَـــا   الأفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

قالوا: أراد: القدمان، فحذف النون ونصبوا الحيات، وجعلوا الأفعوان وما بعده بدلا منها.

فهذه رواية لا يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه:

قد ســـالَمَ الحيــاتُ منه القَدَمَا   ....

برفع الحيات ونصب القدم، نَصبَ الأفعوان ومـا بعده بفعل مضمر دل عليه سالَمَ؛ لأنه قد علم أنها مُسالَمة كما أنهـا مُسالِمة، فكأنه قال فى ما بعد: وسالَمتْ القدمُ الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما، كـما قال أوس بن حجـر - وهو من أبيات الكتاب أيضًا[2]- :

تُواهِقُ رِجْلاها يداهـــا ورأسُه   لها قَتَبٌ خلفَ الحقيبة رادفُ

---

(١) سبق الحديث عن البيت.

(٢) ذكر البيت فى ديوان أوس بن حجر (٧٣)، وفى الخصـــائص (٢/ ٤٢٥)، وفى اللسان [وهق]؛ حيث يصف أتان وحش يلودها العير إلى الوجه الذى يريده ويزعجها نحوه ويلازمها. فرأسه لها بمثابة القتب الرادف خلف الحقيبة، والقتب: إكاف البعير على قدر السنام. والحقيبة: كالبرذعة تحت الحلس. تواهق: تساير، المواهقة: المسايرة.

فرفع يداها بفعل مضمر، فكأنه قال: تُواهق رجلاها يديها، وتواهق يداها رجليها ثم حذف المفعولين في الموضوعين؛ لأنه قد عُلم أن المواهقة. لا تكون من واحد، وهذا كثير جدًا.

وأما قول امرئ القيس[1]:

لها مَتْنَتانِ خَظَاتا كَمَا ... أَكَبَّ على ساعديه النَّمِرْ

فإن الكسائي قال: أراد خَظَتَا، فلما حرك التاء ردَّ الألف التي هي بدل من لام الفعل؛ لأنهما إنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلما حرك التاء ردها، فقال: خظاتا. ويلزمه على هذا أن يقول في قَضَتَا وغَزَتَا: قضاتا وغزاتا؛ إلا أن له أن يقول: إن الشاعر لما اضطر أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة في نحو: قُولَا، وبِيعَا، وخافا.

وذهب الفراء إلى أنه أراد خظاتان، فحذف النون، كما قال أبو دُواد الإيادي[2]:

ومَتْنَانِ خَظَاتانِ ... كزُحْلُوفٍ من الهَضْبِ

---

(١) البيت في ديوان امرئ القيس (١٦٤)، وفي شرح شواهد الشافية (٤/١٥٦)، وفي اللسان في مادة [خظا]، والخاظي.

المتن: الظهر ومثناه متنان ويقصد به جانبي فقار الظهر، كما أكب على ساعديه النمر: أراد كأن فوق متنها نمرًا باركًا لكثرة لحم المتن.

(٢) ذكر البيت في اللسان في مادة [خظا] وفي شرح شواهد الشافية (٤/ ١٥٧) الزحلوف: المكان الزلق في الرمل، والصفا: حصى آثار تزلج الصِّبيان، يُقال لها الزحاليف؛ حيث شبه مَسْها في سمنها بالصفاة الملساء وأراد الخظيتان.

وأنشد الفراء أيضاً[١]:

يا حبذا عينا سُلَيمى والفَما

قال: أراد: والفمان، فحذف، يعنى الفم والأنف، فثنّاهما بلفظ الفم للتجاور الذى بينهما.

وأجاز الفراء أيضاً أن تنصبه على أنه مفعول معه، كأنه قال: مع الفم.

ومذهب الكسائى فى خطائا أقيس عندى من قول الفراء؛ لأن حذف نون التثنية شىء غير معروف.

فأما «الفما» فيجوز أن تنصبه بفعل مضمر، كأنه قال: وأحب الفَما. ويجوز أن يكون «الفما» فى موضع رفع إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عَصاً، وعليه جاء بيت الفرزدق[٢]:

هُما نَفَثا فى فِىَّ من فَمَوَيْهِما ....

فاعرفه.

---

(١) الرجز فى اللسان فى مادة [خطا] و[فوه] والدرر اللوامع (١/١٣) وقد ذكر بيت بعده فى اللسان «والجِيدُ والنَّحْرُ وثَدْىٌ قد نَما» وقد ذكر الجوهرى فى اللسان أن فو لو أفردت لم تحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما وقالوا: هذا فَمٌ وفمان وفموان: قال: ولو: كانت الميم عوضاً من الواو لما اجتمعتا؛ قال ابن بَرِّى: الميم فى فم بدل من الواو، وليست عوضاً من الهاء كما ذكره الجوهرى؛ قال: وقد جاء فى الشعر فَما مقصورٌ مثل عصًا، قال: وعلى ذلك جاء تثنية فموان».

(٢) البيت «هُمَا نَفَثا فى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا على النَّابِح العَاوِى أشَدَّ رِجَامِى» وقد سبق الحديث عن البيت.

ومما يؤكد عندك مذهب الكسائي في أنه أراد خَفَّتْنا، فلما حرك التاء - وإن كانت الحركة عارضة غير لازمة - ردّ الألف التي هي بدل من الواو التي هي لام الفعل، قولُهم لَحْمَرُ في الأحْمَر، ولَبْيَضُ في الأبْيَض؛ ألا ترى أنهم اعتدوا بحركة الهمزة المحذوفة لمّا ألقوها على لام المعرفة، فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم. ونحو من ذلك قوله: ﴿لَكِنَّا هو اللهُ ربِّي﴾(١) وأصلها لكنْ أنا، فلما حُذفت الهمزة للتخفيف، وألقيت فتحتها على نون لكنْ، صار التقدير: لكنَنَا، فلما اجتمع حرفان مثلان متحركان كُرِه ذلك كما كُرِه شَدَدَ وحَلَلَ، فأسكنوا النون الأولى، وأدغموها في الثانية، فصارت لكنّا، كما أسكنوا الحرف الأول من شَدَدَ وحَلَلَ، وأدغموه في الثاني، فقالوا شَدَّ وحَلَّ؛ أفلا ترى أنهم أجروا المنفصل، وهو «لكنْ أنا» مجرى المتصل في نحو شَدَّ وحَلَّ، ولم يقرأ أحد «لكنَنَا» مظهرًا، فهل ذلك إلا لاعتدادهم بالحركة وإن كانت غير لازمة.

وعلى هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إسرائيل﴾(٢) و﴿سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بذلكَ زَعِيمٌ﴾(٣) ونحو ذلك، وأصله اسْأَلْ، فلما خُفِّفت الهمزة، فحذفت، وألقيت فتحتها على السين قبلها، اعتُدّ بها، فحذفت همزة الوصل قبلها لتحرك الحرف بعدها. ونظائر هذا كثيرة.

ومنها قولهم في تخفيف رُؤْيا: رُيّا، وأصلها رُوْيا، إلا أنهم أجروا الواو في رُوْيا وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياء، وأدغموها في الياء بعدها، فقالوا رُيّا، كما قالوا: طويت طَيًّا، وشويت شيًّا، وأصلها طَوْيًا

---

(١) سورة الكهف الآية (٣٨).

(٢) سورة البقرة: آية (٢١١).

(٣) سورة القلم: آية (٤٠).

وشَوْيًا، ثم أبدلوا الواو ياء، وأدغموها في الياء، فصارت طيًّا وشيًّا. فعلى هذا قالوا رُيًّا. ومن اعتدّ بالهمزة المنوية، وراعى حكمها - وهو الأكثر والأقيس - لم يُدغم، فقال: رُوْيا. ومنه نُوْيٌ في تخفيف نُؤْي. وغرضنا في هذا إنما هو رُيًّا. فهذا كله وغيره مما يطول ذكره يشهد بإجرائهم غير اللازم مجرى اللازم، ويقوى مذهب الكسائي في أن خطاتا معناه خَطَتَا، وأنه أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة على ما قدمنا ذكره. إلا أن للفراء أن يحتج لقوله ببيت أبي دواد:

ومَتْنانِ خَظَاتانِ كزُحْلُوفٍ من الهَضْبِ

فهذا يُقَوِّي أن خَظَاتا تقديره خَظَاتان. وأنشدوا بيتًا آخر، وهو قوله:

لنا أعْنُزٌ لُبْنٌ ثلاثٌ فبعضُها لأولادِها ثِنْتا، وما بيننا عَنْزُ

يريد: ثنتان، فحذف النون.

فأما من ذهب إلى أن النون في التثنية عوض من التنوين وحده، وأنها إنما تثبت مع لام المعرفة لأنها بحركتها أقوى من التنوين، فيفسد قوله عندي لأنه لم يعوض من الحركة شيئًا. وقد دلت الدلالة الصحيحة عندنا على أن ألف التثنية ليس فيها تقدير حركة في معناها، كما أنها ليست موجودة في لفظها، وإذا كان ذلك كذلك، وكان الاسم المثنى معربًا كما كان الواحد معربًا، فقد يجب أن يعوض من حركة إعرابه، فلهذا قلنا: إن النون في التثنية عوض مما مُنِع الاسم من الحركة والتنوين جميعًا، وهذه النون مخففة أبدًا نحو رجُلان وامرأتان، فأما قولهم هذانّ و﴿فذانِّك بُرْهانان﴾(١) واللذانّ، فإنما ثُقِّلت في هذه المواضع لأنهم عوّضوا

---

(١) سورة القصص: آية (٣٢)، وقراءة التشديد، لأبي عمرو وابن كثير - انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٤٩٣).

بتثقيلها من حرف محذوف، أما في هذانِّ فهي عوض من ألف ذا، وكذلك هي في اللذانِّ عوض من ياء الذي، وهي في ذانِّك عوض من لام ذلك، وقد يحتمل أيضًا أن تكون عوضًا من ألف ذلك.

وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة، نحو الزيدانِ والزيدونَ، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع لأنه قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر.

فإن قلت: فقد تقول: مررت بالزيدَيْنِ، وضربت الزيدَيْنِ، فتكسر النون وقبلها ياء، فهلا هربت إلى الفتحة لمكان الياء كما هربت إلى الفتحة لمكان الياء في نحو أينَ وكيفَ؟

فالجواب: أن الياء في نحو الزيدين والعمرَيْنِ ليست بلازمة كلزومها في أينَ وكيف؛ ألا تراك تقول في الرفع الذي هو الأصل -وإنما الجر والنصب فرعان عليه-: رجُلانِ وامرأتانِ، فلا تلزم الياءُ النون كما تلزم الياءُ النون والفاء في أين وكيف، فلما كانت الياء غير لازمة في التثنية، وكان الرفع الذي هو الأصل لا تجد فيه ياء، أجروا الباب على حكم الألف التي هي أصل، وإنما الياء بدل منها، ولو أنهم فتحوا النون في الجر والنصب، وكسروها في الرفع لاختلفت حال نون التثنية، على أن من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب تشبيهًا بأينَ وكيف، ويجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة، فيقول: مررت بالزيدَيْنَ، وضربت العمرَيْنَ، وأنشدوا في ذلك(١):

---

(١) البيت أنشده حميد بن ثور كما هو في «ديوانه» (ص ٥٥).

على أحوذيَّيْنَ استَقَلَّتْ عليهما   فمــا هى إلا لمحــةٌ فتغيبُ

وفتحها بعضهم فى موضع الرفع. قرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد[1]:

أعرف منها الأنف والعيّنانا   ومَنْخَرَيْنِ أشبَهــا ظَبْيــانا

وروينا عن قطرب لامرأة من فَقْعَس:

يا رُبَّ خــالٍ لك من عُرَيْنَهْ   حَــجٌّ على قُلَيْصٍ جُوَيْنَهْ

فَسْوَتُهُ لا تنقضى شَهْــرَيْنَهْ   شَهْــرَىْ ربيعٍ وجُمادَيْنَهْ

وقد حكى أن منهم من ضم النون فى نحو الزيدان والعمران وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما. فهذه حال نون التثنية والجمع الذى على حد التثنية، ولم ينقضْ أحد من أصحابنا القول عليها هذا التقصى، ولا علمته أشبعه هذا الإشباع.

واعلم أن النون قد زيدت علامة للصرف، وهى المسماة تنوينًا، وذلك نحو قولك هذا رجلٌ وغلامٌ، ورأيت رجلاً وغلامًا، ومررت برجلٍ وغلامٍ. وهذا التنوين هو نون فى الحقيقة، يكون ساكنًا ومحركًا، فالساكن نحو زَيْدُنْ، زَيْدَنْ، زَيْدِنْ، فهذه حاله أبدًا يكون ساكنًا فيها لأنه حرف جاء لمعنى فى آخر الكلمة نحو نون التثنية، والجمع الذى على حد التثنية، وألف الندبة، وهاء تبيين الحركة، ولم

---

(١) البيت لرجل من بنى ضبة كما ذكر ابن عصفور فى «شرح الجمل للزجاجى» (١/ ١٥٠)، وأبو زيد فى «النوادر» (ص ١٦٨)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (٣/ ١٢٩)، (٤/ ٦٧، ١٤٣).

تقع أولاً فيلزم أن تحرك نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء وغير ذلك. ولا يُحرك التنوين إلا في موضعين:

أحدهما: أن يُحرك لالتقاء الساكنين، نحو: هذا زيدُنِ العاقلُ، ورأيت محمدَنِ الكريمَ، ونظرت إلى جعفرِنِ الظريفِ، وكذلك قولهم في الإنكار: أزيدُنِيْهْ، كسروا التنوين لسكونه وسكون حرف المد بعده، قال سيبويه: «وسمعنا من يوثق به يقول: هذا سيفُنِى، يريد هذا سيفٌ، ولكنه تذكر بعده كلامًا، فكسر التنوين كما تكسر دال قَدْ في قوله:

.... وكأن قدِ

فجرى مجرى التقاء الساكنين.

والآخر: أن تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، وذلك نحو قولك: هذا زيدُنَ بُوكَ، ورأيت زيدَنَ بَاكَ، ومررت بزيدِنَ بيك وعلى هذا قراءة نافع[1] ﴿بِقَبَسِنَوْجِدُ﴾[2] و﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَتُنَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[3] و﴿وَمِنْ غَيْرِ سُوءِنَ ايَتَنْ خْرَى﴾[4] وما أشبه ذلك. فالتنوين حرف - كما ترى - يتحمل الحركة كما تتحملها الجيم والقاف والصاد وغيرهن من الحروف، ويكون ساكنًا ومحركًا كسائر الحروف غير المدة المنفتحة في نحو قامْ وحمار وكتاب، وإنما لم يثبت في الخط لأنه ليس مبنيًا في الكلمة، وإنما جاء لمعنى في بعض الأسماء، وهي المفردة المتصرفة،

---

(١) قال ابن مجاهد في «القراءات السبعة» (ص ١٤٧): وروى ورش عن نافع أنه كان يلقي حركة الهمزة على اللام التي قبلها.

(٢) الآية من سورة طه (١٠)، وقراءة حفص (بقبس أوجد).

(٣) سورة طه: آية (١٥)، وقراءة حفص ﴿إن الساعة آتية أكاد أخفيها﴾.

(٤) سورة طه: آية (٢٢)، وقراءة حفص ﴿من غير سوء آية أخرى﴾.

وتبع أيضًا الحركات اللاحقة بعد تمام الحرف نحو رجلٍ وامرأةٍ وإيهٍ وصهٍ وغاقٍ[1]، فلما تبع الحركة اللاحقة للكلمة، ولم يكن مبنيًا معها، ولم يلحق سائر الكلم ضعف في المرتبة، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية، نحو قَطَنٍ[2]، ورَسَنٍ، أو الملحقة الجارية مجرى الأصلية، نحو رَعْشَنٍ، وضَيْفَنٍ، وخَلَبَنٍ[3]، وعَلْجَنٍ[4]، وفِرْسِنٍ[5]. وكذلك أيضًا حُذف من اللفظ في الوقف، فقالوا: هذا صالحْ ومررت بجعفرْ، ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شَبَهه بحرف الإعراب.

فإن قلت: إن الهاء التي تبيِّن بها الحركة زائدة أيضًا ولاحقة في الوقف، ومع ذلك فقد أثبتوها في اللفظ والخط، فقالوا: ارْمِهْ، واغزُهْ، وهُنَّهْ، وضربتكُنَّهْ، وقال:

ويقلـــــن: شَيْبٌ قد عـــــلا ... كَ وقد كبرتَ، فقلتُ: إنَّهْ

في أحد القولين، فلِمَ أُثبت الهاء وحُذف التنوين؟

فالجواب: أن بين الحرفين فرقًا، وذلك أن هذه الهاء إنما هي أحد لواحق الوقف، والخط إنما وُضع على الوقف دون الوصل، ولذلك أُثبت فيه همزات الوصل، فقالوا: ألا اضربْ زيدًا، ويا محمد اقْضِ بكرًا، فكأنهم قالوا «ألا» ثم قالوا مبتدئين: اضربْ زيدًا، وكأنهم قالوا: يا محمد، ثم استأنفوا، فقالوا: اقضِ

(١) غاق: حكاية صوت الغراب.
(٢) القطن: أصل ذنب الطائر، وأسفل الظهر للإنسان.
(٣) خلبن: أي الحمقاء.
(٤) العلجن: الناقة الغليظة.
(٥) الفرسن: هو مقدم خف البعير.

بكرًا، فلما كان موضـوع الخط إنما هو على الوقف، وكانت هذه الهاء إنما هى من أغراض الوقف ثبتت فى الخط، وليس التنوين كـذلك، إنما هو لاحق فى الوصل علامـة للخفـة والتمكـن وفصلاً بين المتحركـات فى الإدراج، فلما صـرت إلى الوقف، وزال الإدراج استُغنى عنه، فحذف لذلك، ولِمَا كنا قدمناه أيضًا من ضعفه ومخافة شبهه بحرف الإعراب. فأما إنشاد بعض العرب:

.... سُقِيـتِ الغيثَ أيتها الخيامُنْ

و:

أقِلِّى اللومَ عـــاذِلَ والعتابَنْ ....

و:

يا أبَتا عَلَّكَ أو عَسـاكَنْ

و:

داينْتُ أرْوَى والديونُ تُقْضَنْ

و:

وقاتِم الأعماقِ خاوى الْمُخْتَرَقَنْ

فإن لهذا التنوين حكمًـا غير حكم ما لحق علامة للخفـة والتمكن؛ ألا تراه قد لحق الفعل فى نحـو تُقْضَنْ، والضمير فى نحو عسـاكَنْ، ومع لام المعرفة فى: الخيامُنْ، والعتـابَنْ، والمخترقَنْ. وسنذكر حال التنوين فى انقسامـه ووجوه مواقعه فى كلام العرب مستقصى بإذن الله:

اعلم أن التنوين يقع في كلام العرب على خمسة أضرب[١]:

أحدها: أن يكون فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وذلك نحو عثمانَ معرفة وعثمان نكرة، وأحمدَ معرفة وأحمد نكرة؛ ألا ترى أنك إذا قلت لقيت أحمدًا فإنما كلَّفتَ المخاطب أن يرمي بفكره إلى واحد ممن اسمه أحمد، ولم تكلفه علم شخص معين، وإذا قلت: لقيت أحمدَ فإنما تريد أن تعرفه أنك لقيت الرجل الذي اسمه أحمد، وبينك وبينه عهد متقدم فيه، فالتنوين هو الذي فرّق بين هذين المعنيين.

والثاني: أن يكون التنوين دليلاً على التنكير، ولا يوجد هذا القسم في معرفة البتة، ولا يكون إلا تابعًا لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو قولك: إيه، وغاقِ، وصَهْ، ومَهْ، وإيهًا، وواهًا، وحَيَّهلاً، فإذا نونت فكأنك قلت في إيه: استزادةً، وإذا قلت إيه فكأنك قلت: الاستزادةَ، فصار التنوين علم التنكير وتركُه علم التعريف، قال ذو الرمة[٢]:

وقفنا فقلنا: إيهِ عن أمّ سالمٍ وما بال تكليم الديار البلاقع

فكأنه قال: لاستزادة. وأما من أنكر هذا البيت على ذي الرمة فإنما خفي عليه هذا الموضع. وكذلك إذا قلت في حكاية صوت الغراب: غاقٍ غاقٍ، فكأنك قلت: بُعْدًا بُعْدًا فراقًا فراقًا، فإذا قلت: غاقِ، فكأنك قلت: البُعْدَ. وكذلك صَهٍ تقديره سكوتًا، وصَهْ تقديره السكوتَ. ومَهٍ معناه كفًّا، ومَهْ معناه الكفَّ، إلا أنَّ صَهْ ومَهْ في المعرفة ساكنا الأواخر؛ لأن الصاد والميم قبلها متحركتان، فلم يلتق

---

(١) انظر المفصل لابن يعيش ص (٣٦٨ ، ٣٢٩)، والجنى الداني للمرادي ص (١٤٤ ، ١٤٦)، والكتاب لسيبويه (١/ ٣٥٠)، وأصول ابن السراج (١/ ٣٨٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٠)، ومغني اللبيب لابن هشام (٢/ ٣٩٢ ، ٣٩٤) وشرح الكافية لابن الحاجب (٣/ ١٠٠، ٢١٢).

(٢) القائل هو الأصمعي: كما في «ديوان ذي الرمة» (ص ٧٧٩). وانظر الخزانة (٣/ ١٩) شاهد رقم (٤٥٥).

ساكنان كما التقيا فى إيه وغاق، الياء والهاء، والألف والقاف، فحُرِّكت الهاء فى إيه، والقاف فى غاق لسكونهما وسكون ما قبلهما، فلما صرت إلى التنكير أتيت بالتنوين دلالة عليه. فأما صَهٍ ومَهٍ فإنما كسرت أواخرهما مع التنوين فى النكرة وقد كان آخرهما ساكنًا فى المعرفة من قبل أن التنوين لما جاء دليلاً على التنكير وهو ساكن، والهاء قبله ساكنة، كسرت الهاء لسكونها وسكون التنوين بعدها، فقالوا صَهٍ ومَهٍ. وكذلك جميع ما هذه حاله من المبنيات، إذا اعتقد فى ما دلت عليه التنكير نوّنت، وإذا اعتقد فيه التعريف حذف منها التنوين. ومن ذلك قولهم أيضًا فى المعرفة: سيبَوَيهِ، وعَمْرَوَيْهِ، وحَمْدَوَيْهِ، هو مكسور الآخر فى كل حال، قال:

يا عَمْرَوَيْهِ انطلقَ الرفاقُ　　　وأنتَ لا تبكى ولا تشتاقُ

فإذا نكَّرت قلت: سيبَوَيْهٍ، وعَمْرَوَيْهٍ، وحَمْدَوَيْهٍ، وزيْدَوَيْهٍ، إلا أن هذا التنوين لا يكون إلا بعد حركة البناء فى النكرات خاصة، وليس كتنوين زيدٍ وبكرٍ الذى يكون بعد حركات الإعراب فى المعرفة والنكرة جميعًا.

والثالث: أن يكون التنوين فى جماعة المؤنث معادلاً للنون فى جماعة المذكر، وذلك إذا سميت رجلاً بِمُسْلمات أو قائمات قلت فى المعرفة: هذا مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ، وإنَّ مسلماتٍ عاقلٌ، فتثبت التنوين ههنا، كما أنك إذا سميت رجلاً بِمُسْلمون قلت: هذا مسلمونَ، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين، والتنوين إنما يثبت فى مسلماتٍ اسمَ رجل معرفة كما تثبت النون فى مسلمين اسم رجل، والتاء والضمة بمنزلة الواو فى مسلمون، كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء فى مسلمين، إلا أن التنوين فى مسلماتٍ اسمَ رجل معرفة ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين زيدٍ وعمرٍو، ويدلك على صحة ذلك أنه قد اجتمع فى

مسلماتٍ معرفة التأنيث والتعريف كما اجتمع فى طلحة وحمزة التعريف والتأنيث، فإذا كان ذلك كذلك فالتنوين فى مسلماتٍ معرفةً ليس علامة للصرف بمنزلة تنوين رجلٍ وفرسٍ، وإنما هو بمنزلة نون مسلمين، فكما أن تلك النون ليست علمًا للصرف، فكذلك تنوين مسلمات ليس علمًا للصرف.

فإن قيل: فإن سيبويه قد قال: «إن عرفاتٍ متصرفة» وقد اجتمع فيها - كما علمت - التعريف والتأنيث، فما أنكرت أن يكون تنوين مسلماتٍ علمًا للصرف كما أن تنوين عرفاتٍ علم للصرف على ما حكيناه من قول سيبويه؟.

فالجواب: أن سيبويه إنما أراد بقوله: «إن عرفاتٍ مصروفة» أن فيها تنوينًا كما أن فى رجلٍ وفرسٍ تنوينًا، ألا ترى أن فى عرفاتٍ من التعريف والتأنيث ما يمنع الصرف. إلى هذا رأيت أبا على يذهب، وبهذا الاستدلال استدل.

واعلم أن من العرب من يشبه التاء فى مسلمات معرفة بتاء التأنيث فى طلحة وحمزة، ويشبه الألف التى قبلها بالفتحة التى قبل تاء التأنيث، فيمنعها حينئذ من الصرف، فيقول: هذه مسلماتُ مقبلةً، كما تقول: هذه سعدةُ مقبلةً، وعلى هذا بيت امرئ القيس[1]:

تنوَّرْتُها من أذْرِعاتَ وأهلُها يثربَ أدنى دارها نَظَرٌ عالى

وقد أنشدوه: من أذرعاتٍ. وقال الأعشى[2]:

تَخَيَّرَها أخو عاناتَ شهرًا ورَجَّى بِرَّها عامًا فعاما

---

(١) انظر: ديوانه (ص ٣١)، (ص ١٤٩٧)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٣٣٣) (٤/ ٣٨).

(٢) انظر: ديوانه (ص ٢٤٧).

وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم: «هذه قُرَيْشِيات» غير مصروفة.

فإن سأل سائل، فقال: ما تقول في من قال: هذه أذرعاتُ ومسلماتُ، فشبّه تاء الجماعة بتاء الواحد، فلم ينون للتعريف والتأنيث؟ وكيف يقول إذا نكّر أينوّن أم لا؟

فالجواب: أن التنوين مع التنكير واجب هنا لا محالة لزوال التضعيف، فأقصى أحوال أَذْرِعات إذا نكّرها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكّرتها، فكما تقول: هذا حمزةُ ومعه حمزةٌ آخر، فتصرف النكرة لا غير، فكذلك تقول عندي مسلماتُ ونظرت إلى مسلماتٍ آخر، فتنون مسلماتٍ نكرة لا محالة.

فإن قال قائل: أتقول في تنوين مسلمات هذه النكرة إنه علامة للصرف كتنوين غلامٍ وجارية، أم تقول إنه نظير نون مسلمون، وليس علامة للصرف، كما أن نون مسلمون ليست علامة للصرف؟

فالجواب: أن تنوين مسلمات إذا نكرتها في قول من يقول في تعريفها هذه مسلماتُ، فلا يصرف لشبه تاء الجماعة بهاء الواحد، تنوينٌ علامةٌ للصرف بمنزلة تنوين زيدٍ وبكرٍ وليس كنون مسلمون، لأن مسلمات على هذا الوجه يجرى مجرى حمزةَ، فكما أن تنوين حمزة في النكرة علم للصرف، فكذلك تنوين مسلماتٍ اسمًا لرجل أو امرأة علم للصرف.

فإن قال قائل: ما تقول في قول من قال في اسم رجل: هذا مسلمينٌ، فلزم الياء قبل النون البتة وجعل النون حرف الإعراب، فأجرى عليها الضمة والفتحة والكسرة، فقال: هذا مسلمينٌ، ورأيت مسلمينًا، ومررت بمسلمينٍ، كيف تقول على هذه اللغة في مسلماتٍ إذا سمّى به رجلاً أو امرأة؟

فالجواب: أن قياس من قال هذا مسلمينٌ، فأعرب النون أن يقول في مسلمات علمًا هذه مُسْلِماتِنٌ، فيكسر التاء في كل حال كما لزم الياء في مسلمينٌ في كل حال، ويجري على النون بعد التاء في مسلماتِنٍ حركات الإعراب كما أجراها على نون مسلمين، إلا أن هذا قياس مرفوض لما يؤدي إليه من الذهاب عن الأصول، وذلك أنك لو تكلفت ذلك، فقلت: هذا مسلماتِنٌ، فجعلت النون حرف الإعراب لصارت التاء التي هي علم التأنيث حشوًا في الكلمة، ومحال أن يقع علم التأنيث إلا آخرًا طرفًا، ولهذا قال أصحابنا: إن من قال في الإضافة إلى دُنْيا: دُنْياوِيٌّ، فإن الألف في دنياويٌّ ليست الألف التي في دنيا، وذلك أنه لما آثر في الإضافة مدّ الكلمة زاد قبل الألف التي في دُنْيا ألفًا أخرى، فالتقت ألفان، فوجب تحريك الآخرة، فانقلبت في التقدير همزة وإن لم يخرج ذلك إلى اللفظ، فصار التقدير دُنْياء، ثم نسب إليها، فقال دُنْياوِيٌّ كما تقول في حَمْراء: حمراوِيّ. وإنما زاد الألف قبل ألف دُنْيا، وجعل ألف دُنْيا آخرًا طرفًا منقلبة همزة لئلا يقع علم التأنيث حشوًا، فاعرف ذلك، فإن له نظائر في كلام العرب. وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب بما ذكرناه على من قال هذا مسلمينٌ، فجعل النون حرف الإعراب، ولزم الياء قبلها البتة أن يقول في المؤنث هذا مسلماتٌ، فيوافق الذين يقولون هذا مسلمون لما ذكرناه من كراهيتهم مصير علم التأنيث حشوًا في مُسْلِماتِنٌ لو تكلفه متكلف. فأما من قال هيهاتَ هيهاتَ فيفتح، فحكمه أن يقف بالهاء لأنها بمنزلة عَلْقاة وأَرْطاة، وهيهات على هذا اسم واحد كما أن عَلْقاة وأَرْطاة اسم واحد، فمن نوّن فقال هيهاةً فإنه نوى النكرة على ما قدمناه في صَهٍ وإيهٍ، فكأنه قال: بُعْدًا بُعْدًا، ومن لم ينون فإنه نوى المعرفة، فكأنه قال: البُعْدَ البُعْدَ، فأما إذا صرت إلى الجماعة فإن نظير قول من فتح الهاء في الواحد، فقال هيهاتَ، أن يقول في الجماعة هيهاتِ، فيكسر التاء في الجماعة بغير تنوين، كما

فتح الهاء في الواحد بغير تنوين، ومن كان يقول في الواحد هيهاةً، فينون، ويعتقد التنكير، فنظيره في الجماعة أن يقول هيهاتٍ، فيكسر التاء، وينون إرادة للتنكير، كما أنه لما أراد التعريف لم ينون، فقال هيهات، وذلك لأن بإزاء فتح تاء الواحد كسر تاء الجماعة، والتنوين على هذا في هيهات هو علم التنكير بمنزلة تنوين صهٍ ومهٍ وإيهٍ. وتكون هيهاةً وهيهاتٍ في هذا القول مبنية بمنزلة بناء صهٍ ومهٍ ومن كانت هيهاةً وهيهاتٍ عنده معربة منصوبة على الظرف فإن التنوين في هيهاتٍ عنده بمنزلة تنوين مسلماتٍ لا فرق بينهما، فيجوز في هيهاتٍ على هذا أن تكون نكرة. وقد أجاز أبو العباس فيهما أيضًا أن تكون مع التنوين معرفة بمنزلة مسلمات معرفة، أخبرنا بذلك أبو علي في مسائله المُصلَّحة من كتاب أبي إسحاق رحمه الله.

والرابع من وجوه التنوين، وهو أن يلحق أواخر القوافي معاقبًا بما فيه من المدة لحروف اللين، وهو في ذلك على ضربين: أحدهما: أن يلحق متممًا للبناء ومكملاً له. والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفًا من آخره بمنزلة الزيادة المسماة خزمًا من أوله.

الأول من هذين نحو قول امرئ القيس في إنشاد كثير من بني تميم وقيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلنْ ....

ونحو قول الآخر[1]:

.... لم يعلم لنا الناسُ مَصْرَعَنْ

---

(١) تمام البيت:

فيتنا تحيدُ الوحش عنا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا

والبيت في ديوان امرئ القيس (ص ٢٤٦).

وقد ألحقوه أيضًا مع لام المعرفة، قال جرير:

أقِلِّى اللومَ عاذِلَ والعتابَنْ ....

وقال أيضًا[1]:

.... سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخِيامُنْ

وقد أدخلوه أيضًا على الفعل، فقالوا[2]:

دايَنْتُ أَرْوَى والدُّيون تُقْضَنْ

وجاءوا به أيضًا مع المضمر نحو قوله[3]:

يا أبتا عَلَّك أو عساكَنْ

فهذه النون فى جميع هذه المواضع وما أشبهها غير زائدة على بناء البيت ونظمه، بل بها تمّ الجزء الأخير؛ ألا ترى أن النون فى منزِلِنْ، ومَصْرَعَنْ، إنما هى نون مَفاعِلُنْ، وهى أيضًا فى العتابَنْ، والخِيامُنْ نون فَعُولُنْ، وكذلك هى فى تُقْضَنْ، وعساكَنْ نون فَعُولُنْ.

وأما إلحاقها تيفًا من آخر البيت بمنزلة الخَزْم من أوله فنحو ما أنشده أبو الحسن من قول رؤبة، وذكر أن بعض العرب ينشده[4]:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المُخْتَرَقِنْ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم.

فهذه النون فى المخترقنْ زيادة؛ لأن القاف قد كمَّلت وزن البيت، وسمّى أبو الحسن هذه النون الغالى، وسمّى الحركة التى قبلها الغُلوّ. وكذلك قول الآخر[(١)]:

ومَنْهَلٍ وردتُه طامٍ خالِنْ

وذكر أبو الحسن عن يونس أنه سمع رؤبة ينشده هكذا. وإنما زادوا هذه النون فى هذا الموضع ونحوه بعد تمام الوزن؛ لأن من عادتهم أن يلحقوه فى ما يحتاج إليه الوزن، نحو[(٢)]:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِنْ ....

و[(٣)]:

الحمدُ لله الوَهُوبِ المُجْزِلِنْ

و[(٤)]:

.... سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُنْ

و[(٥)]:

أقِلِّى اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ....

---

(١) ذكره الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٩/ ٣٤).

(٢) تقدم.

(٣) ذكره سيبويه فى «الكتاب» (٤/ ٢١٤)، ونسبه لأبى النجم العجلى فى مطلع أرجوزة له.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

فلما اعتادوه في ما يكمّل وزنه ألحقوه أيضًا في ما هو مستغنٍ عنه.

الخامس من وجوه التنوين: أن يلحق عوضًا من الإضافة، وذلك نحو قولهم: يومَئذٍ، ولَيْلَتَئِذٍ، وساعَتَئِذٍ، وحينَئِذٍ، وكذلك قول الشاعر[1]:

نهيتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عمرو   بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

وإنما أصل هذا أن تكون إذْ مضافة فيه إلى جملة، إما من مبتدأ وخبر، نحو: جئتك إذْ زيدٌ أميرٌ، وقصدتُك إذ الخليفةُ عبدُ الملك، قال الله تعالى: ﴿إذِ الأغلالُ في أعناقِهم﴾[2] وقال القُطامي[3]:

إذِ الفوارسُ من قيسٍ بشكَّتِها   حولي شُهودٌ وما قومي بشُهّادِ

وإما من فعل وفاعل، نحو قمتُ إذ قام زيد، وجلست إذ سار محمد، قال الله تعالى: ﴿وإذْ قالَ ربُّكَ للملائكة﴾[4] ﴿وإذْ قَتَلْتُمْ نفسًا﴾[5] وقال الأعشى[6]:

إذْ سامَهُ خُطَّتَيْ خَسْفٍ فقال له   مهما تَقُلْهُ فإني سامعٌ حارِ

فلما اقتطع المضاف في نحو قوله قال تعالى: ﴿من عذاب يومئذٍ﴾[7] و﴿يومئذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾[8] أي: يومَ إذ ذاك كذلك يصّدّعون: فلما حُذف المضاف إليه

---

(١) البيت ذكره السكري في «شرح أشعار الهذليين» (ص ١٧١) ونسبه لأبي ذؤيب الهذلي.

(٢) سورة غافر: آية (٧١).

(٣) انظر: ديوانه (ص ٨٦).

(٤) سورة البقرة: آية (٣٠).

(٥) سورة البقرة: آية (٧٢).

(٦) انظر: ديوانه (ص ٢٢٩).

(٧) سورة المعارج: آية (١١).

(٨) سورة الروم: آية (٤٣).

إذْ عوض منه التنوين، فدخل وهو ساكن على الذال وهى ساكنة، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فقيل: يومئذٍ، وليست هذه الكسرة فى الذال كسرة إعراب وإن كانت إذْ فى موضع جر بإضافة ما قبلها إليها، وإنما الكسرة فيها لسكونها وسكون التنوين بعدها، كما كُسرت الهاء فى صهٍ ومهٍ لسكونها وسكون التنوين بعدها وإن اختلفت جهتا التنوين فيهما، فكان فى إذْ عوضاً من المضاف إليه، وفى صهٍ علماً للتنكير. ويدل على أن الكسرة فى ذال إذْ إنما هى حركة التقاء الساكنين، وهما هى والتنوين قولُ الآخر(١):

.... وأنت إذٍ صحيحُ

الا ترى أن إذْ فى هذا البيت ليس قبلها شىء مضاف إليها، فأما قول أبى الحسن إنه جر إذٍ لأنه أراد قبلها حينَ، ثم حذفها، وبقى الجرُّ فيها، وتقديره حينئذٍ، فساقط غير لازم؛ الا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن إذْ، وكَمْ، ومَنْ من الأسماء المبنية على الوقف. وقد قال أيضًا أبو الحسن نفسه فى بعض التعاليق عنه فى حاشية الكتاب: بُعْدُ كَمْ، وإذْ من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط. فهذا تصريح منه ببناء إذْ، وهو الأليق به والأشبه باعتقاده، وذلك القول الذى حكيناه عنه شىء قاله فى كتابه الموسوم بمعانى القرآن، وإنما هو شبيه بالسهو منه، على أن أبا على قد اعتذر له منه بما يكاد يكون عذراً. ويؤكد عندك ما ذكرته من بناء إذْ أنها إذا أضيفت فهى مبنية، وذلك نحو قوله عز اسمه: ﴿إذِ الأغلالُ فى أعناقهم﴾(٢) ﴿وإذْ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيت﴾(٣) ﴿وإذْ تقول للَّذى أنعم الله

(١) تقدم.

(٢) سورة غافر: آية (٧١).

(٣) سورة البقرة: آية (١٢٧).

عليه﴾[١] وقول القُطامي[٢]:

إذْ لا ترى العينُ إلا كلَّ سابحةٍ وسابحٍ مثلِ سِيْدِ الرَّدهة العادى

إذْ في هذا كله ونحوه مضافة إلى الجمل بعدها، وموضعها نصب، وهي كما ترى مبنية، فإذا كانت في حال إضافتها إلى الجمل مبنية من حيث كانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن من حق الإضافة وشرطها أن تقع إلى الأفراد، فهي إذا لم تضف في اللفظ أصلاً أجدر باستحقاق البناء، وذلك نحو يومَئذٍ وحينئذٍ. ويزيد ذلك وضوحًا لك قراءة الكسائي ﴿مِنْ عَذَابِ يومَئذٍ﴾[٣] فبنى يوم على الفتح لما أضافه إلى مبنى غير متمكن كما بنى النابغة حين على الفتح لما أضافه إلى مبنى غير معرب في قوله[٤]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ: ألَمَّا أصحُ والشيبُ وازعُ

وكذلك قول الآخر[٥]:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقال - وهو لبيد[٦] -:

على حينَ مَنْ تلبثْ عليه ذَنُوبُه يَرِثْ شِرْبُه إذْ في المقام تدائُرُ

---

(١) سورة الأحزاب: آية (٣٧).
(٢) انظر: ديوانه (ص ٨٥).
(٣) سورة المعارج: آية (١١)، وانظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٣٣٦).
(٤) انظر: ديوانه (ص ١٦٣).
(٥) البيت أنشده الأحوص كما هو في «ديوانه» (ص ٢١٥).
(٦) انظر: ديوان لبيد (ص ٢١٧).
(٦) البيت نسبه ابن هشام في «مغني اللبيب» (٣/ ٣٩٥) إلى أبي قيس من رفاعة.

وكذلك بيت الكتاب أيضًا:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أن نطقت حمـــامةٌ في غُصون ذات أوْقالِ

فكما بُنيت هذه الأشياء وغيرها مما يطول ذكـره من حيث كانت مضافة إلى مبنى، فاكتست من معناه في البناء، كذلك أيضًا بنى يوم لإضافته إلى إذ المبنية في قراءة من قرأ: ﴿من عذابِ يومَئذٍ﴾ فـإذا صح بما ذكرناه أن إذ مـبنيـة علمتَ أن الكسـرة في ذال يومئذٍ إنما هي حركة ساكنين، وهما هي والتنوين، وأن ما عدا هذا القول فساقط غير متقبَّل.

فإن قال قائل: فإذا كانت «إذ» إنما بنيت من حيث كانت غاية مقتطعًا منها ما أضيفت إليه أو مضافة إلى جـملة، تجرى الإضافة إليهـا مجرى لا إضافـة، فهلا أعربت لما أضيفت إلى المفرد في نحو قـولهم: قمتُ إذْ ذاك، وفـعلت إذ ذاك، قال[1]:

هل ترجعَنَّ ليالٍ قد مضينَ لنا والعيـــشُ منقلبٌ إذْ ذاك أفنانا

فالجواب: أن هـذه مغالطة من السائل، وذلك أن «ذاك» في قـولنا فعلتُ إذْ ذاك، ليست مجـرورة ولا «إذْ» مضافًا إليهـا وحدها، وإنما «ذاك» في هذا الموضع مرفوعة بالابتداء، وخبرها محذوف، والتقدير: فعلت إذْ ذاك كذلك، فحذف خبر المبتدأ تخـفيفًا وعلمًـا بأن «إذ» لا تضاف إلى المفرد، وإذا كانوا قد حـذفـوا خبر المبتـدا في الموضع الذي يجوز أن تكون الإضافة فـيه إلى الواحد، نحو مـا أنشده

(١) البيت نسبه ابن هشام في «مغني اللبيب» (٢/ ١٧٦) إلى أعرابي من بني تميم، ونسبه الأصفهاني في «الأغاني» (١٠/ ٢٨٩) إلى عبدالله من المعتز. وأبو زيد في «النوادر» (ص ٤٩٤).

سيبويه من قوله[١]:

أيامَ جُمْلٌ خليلاً لو يخـاف لها   صَرْمًا لخُولِطَ منه العقلُ والجسدُ

الا ترى أن «أيام» مضافة إلى المبتدأ والخبر فى المعنى، وأن تقديره: أيامَ جملٌ أكرم بها خليلاً. وغير مستنكر فى غير هذا البيت أن تضاف «أيام» إلى المفرد نحو: أيام زيد، وأيام عمرو، وأيام الشباب، وأيام السرور، فأنْ يُحذف خبر المبتدأ من الجملة المضاف إليها من الظروف ما لا يضاف إلا إلى الجملة أجدر؛ لأن الدلالة عليه أقوى.

ونظير هذا ما ذهب إليه أبو العباس فى قول الآخر:

طلبـوا صُلْحَنـا ولاتَ أوانٍ   فأجَبْنـا أنْ ليـس حيـنَ بقاءِ

وذلك أنه ذهب إلى أن كسرة أوانٍ ليست إعرابًا، ولا علمًا للجر، ولا أن التنوين الذى بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن «أوان» بمنزلة «إذْ» فى أن حكمه أن يضاف إلى الجملة نحو قولك: جئتك أوانَ قام زيد، وأوانَ الحجاجُ أمير، أى: إذْ ذاك كذاك، قال: فلما حُذف المضاف إليه «أوان» عُوِّض من المضاف إليه تنوينًا. والنون عنده كانت فى التقدير ساكنة كسكون ذال إذْ، فلما لقيها التنوين ساكنًا كُسرت النون لالتقاء الساكنين، كما كُسرت الذال من إذٍ لالتقاء الساكنين. فهذا شرح هذه الكلمة. وقول أبى العباس هذا غير مرضى؛ لأن أوانًا قد يضاف إلى الآحاد، نحو قوله:

هذا أوانُ الشَّدِّ فاشتدِّى زِيَمْ

---

(١) ذكر البيت سيبويه فى «الكتاب» (١/٣٢٩)، ونسبه للأخطل، وليس فى ديوانه.

وقوله:

فهذا أوانُ العِرْضِ ....

وغير ذلك.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر كذلك فهلا حركوا التنوين في يومئذٍ وأوانٍ لسكونه وسكون الذال والنون قبله، ولِمَ حركوهما لذلك دونه؟

فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا «إذِنٍ» فيشبه التنوينُ الزائد النونَ الأصلية، وقد تقدم القول في هذا. وأيضًا فلو فعلوا ذلك في إذْ لما أمكنهم أن يفعلوه في أوان؛ لأنهم لو آثروا إسكان النون لما قدروا على ذلك؛ لأن الألف قبلها ساكنة، فكان يلزمهم من ذلك أن يكسروا النون لسكونها وسكون الألف، ثم يأتي التنوين بعدها، فكان لا بد أيضًا من أن يقولوا: أوانٍ.

فإن قال قائل: فلعل على هذا كسرهم النون من «أوان» إنما هو لسكونها وسكون الألف قبلها دون أن يكون كسرهم إياها لسكونها وسكون التنوين بعدها.

فالجواب: ما تقدم من كسرهم ذال إذْ لسكونها وسكون التنوين بعدها، فعلى هذا ينبغي أن يُحمل كسر النون من أوانٍ لئلا يختلف الباب، ولأن أوانٍ أيضًا لم يُنطق به قبل لحاق التنوين لنونه فيقدَّر مكسور النون لسكونها وسكون الألف قبلها، إنما حذف منها المضاف إليه، وعُوِّض التنوين عَقِيبَ ذلك، فلم يوجد له زمن يلفظ به بلا تنوين فيلزم القضاء بأن نونه إنما كسرت لسكون الألف قبلها، فاعرف ذلك من مذهب أبي العباس. وأما الجماعة غيره وغير أبي الحسن فعندها أن «أوانٍ» مجرورة بلات، وأن ذلك لغة شاذة، وروينا عن قطرب قال: قرأ عيسى ﴿ولاتَ حينِ مَناصٍ﴾ بالجر.

ومما يُسأل عنه من أحوال التنوين قولهم جَوارٍ وغَواشٍ ونحو ذلك: لأية علة لحقه التنوين وهو غير منصرف لأنه على وزن مَفاعِل؟

فالجواب عن ذلك ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وذلك أنهما ذهبا إلى أن هذا لمّا كان جمعًا، والجمع أثقل من الواحد، وهو أيضًا الجمع الأكبر الذى تتناهى إليه الجموع، وذلك أنك تقول: كَلْب وأكْلُب، ثم تجمع الجمع، فتقول أكالبُ، ونحوه عَبْدٌ وأعْبُد وأعابِدُ، قال أبو داود[1]:

لَهِقٌ كنـــار الرأس بالـــ ـــعلياء تُذْكيهـــا الأعابِدْ

ويقولون: سِقاء وأسْقِيَة وأساقٍ، وشِفاء وأشفية وأشافٍ، فزاده ما ذكرناه ثقلاً، ووقعت مع ذلك فى آخره الياء، وهى مستثقلة، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، فلما حُذفت الياء نقص عن مثال مَفاعِل، وصار جوار وغواش بوزن جناح، فدخله التنوين لنقصانه عن مثال مفاعل فقلت: جَوارٍ وغَواشٍ ومَجارٍ. يدلك على أنه لما نقص فى حال الرفع والجر عن مثال مفاعل لحقه التنوين لنقصانه أنك إذا صرت إلى حال النصب، فجرى مجرى الصحيح كما من عادة المنقوص إذا نُصب فأتممته، لم تصرفه، فقلت: رأيت جوارىَ وغَواشىَ وعَوالىَ، ونحو ذلك.

وذهب أبو إسحاق إلى أن التنوين فى جَوارٍ ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء، فلما جاء التنوين حُذفت الياء لالتقاء الساكنين هى والتنوين، كما حذفت من المنصرف فى نحو قاضٍ وغازٍ ومُشْترٍ ومُستعالٍ. وهذا الذى ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضى من القول، ولا سائغ فى القياس، وقد ترك قول سيبويه والخليل، وخالفهما إلى خلاف الصواب، وذلك أن الياء فى باب

(١) هو أبو داود الإيادى، والبيت فى شعره (ص ٣٠٧).

جَوارٍ ونحوه فى الرفع والجر قد عاقبت الحركة، فلم تجتمع معها، فلما ناوبتْها فلم تجامعها صارت بدلاً منها ووسيلة لها، فكما لا ينبغى أن يُعوض من الحركة وهى موجودة، فكذلك لا ينبغى أن يُعوّض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلاً منها. وأيضاً فلو كان التنوين فى جَوارٍ إنما هو عوض من حركة الياء فى الرفع والجر لوجب أيضاً أن يعوضوا من ضمة الياء والواو فى نحو يقضى ويغزو.

فإن قلت: إنهم إنما رفضوا ذلك فى الفعل من قبل أن الأفعال لا يليق التنوين بها، ولا له مدخل فيها.

فالجواب: أن الفعل إنما يمتنع فيه من التنوين ما كان دالاً على الخفة والتمكن، فأما غير ذلك من التنوين فقد أُدخل عليه فى نحو:

دايَنتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَنْ

ونحو قول جرير:

.... وقولى إن أصبتُ لقد أصابَنْ

ونحو قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انْجَلَنْ ....

وقوله(١):

.... وأنك مهما تأمرى القلبَ يَفْعَلَنْ

---

(١) انظر: ديوان امرئ القيس (ص ١٣)، ومطلعه: أغرَّكِ منى أن حبك قاتلى.

وقول العجاج[١]:

مِنْ طَلَلٍ كالأتحميِّ أنْهَجَنْ

والتنوين الذى فى جَـوارٍ وغواشٍ، على قـول أبى إسحـاق، ليس بالتنوين اللاحق بعد حركـات الإعراب دلالة على التمكن والخفـة وعلمًا للصرف، إنما هو عنده عوض من الحركة، فكما أن الحركة ليست علمًا للصرف، ولا الاسم مختص بها دون الفعل، فكذلك كان يلزمه على قـوله هذا أن يعوض من حركة نحو يغزو ويقضي تنوينًا، فيقول يَغْزُنْ ويقضِنْ، ويحذف لام الفعل لسكونها وسكون التنوين بعدها كما حذفها فى قوله:

.... والدّيونُ تُقْضَنْ

وهذا الذى ألزمناه أبا إسحاق على مذهبه الذى حكيناه عنه غير لازم للخليل وسيبويه ومن قال بقولهما؛ لأن التنوين عندهما فـى جَوارٍ وبابه إنما هو التنوين الذى علم الصرف، وليس بعـوض من الحركة المحـذوفة، فيلزم أن يلحقـاه الفعل عوضًا من الحركة المحذوفة منه.

ومما يُسـأل عنه مما يقـرب من هذا الضـرب مـا أنشده أبو زيد فى نوادره، وقرأته على أبى على يرفعه إليه بإسناده[٢]:

هل تعـــرف الدارَ بِبِيْدا إنَّهْ دارٌ لِلَيْلَى قـــد تَعَفَّتْ إنَّهْ

---

(٢) انظر: ديوانه (٢/ ١٣).

(٣) انظر: النوادر لأبي زيد (ص ٢٦١، ٢٦٢)، والأبيات نسبها لرجل يكنى: أبا الغضيب الأشعري.

فإن سأل سائل، فقال: ما تقول في قوله: بيدا إنَّهْ؟ هل تجيز أن يكون صرف بَيْداءَ ضرورة، فصارت في التقدير: بيداءٍ، ثم إنه شدد التنوين ضرورة على حد التثقيل في قوله:

ضَخْمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا

ونحوه قول الآخر:

كأنّ مهواها على الكَلْكَلِّ

وغير ذلك مما أثبتناه في أول كتابنا هذا، وفي غيره مما صنفناه وأمللناه، فلما ثقّل التنوين واجتمع ساكنان فتح الثاني من الحرفين لالتقائهما، ثم ألحق الهاء لبيان الحركة كما يلحقها في هنَّهْ ولكنَّهْ.

فالجواب: أن هذا غير جائز في القياس، ولا سائغ في الاستعمال، وذلك أن هذا التثقيل إنما أصله أن يلحق في الوقف على ما قدمناه ذكره، ثم إن الشعراء تضطر إلى إجراء الوصل مجرى الوقف، فيقولون: سَبْسَبَّا، وكَلْكَلَّا، والأضْخَمَّا، ونحو ذلك. فأما إذا كان الحرف مما لا يثبت في الوقف البتة مخففًا فهو من التثقيل في الوصل والوقف أبعد؛ ألا ترى أن التنوين مما يحذفه الوقف، فلا يوجد فيه البتة، فإذا لم يوجد في الوقف أصلاً فلا سبيل إلى تثقيله؛ لأنه إذا انتفى الأصل الذي هو التخفيف. فالفرع الذي هو التثقيل أشد انتفاء.

فإن قلت: فما تقول أنت في ذلك؟

فالجواب: أن البيت يحتمل ثلاثة أوجه أجاز أبو علي جميعها:

فأحدها: أن يكون أراد بيداء، ثم ألحق «إن» الخفيفة، وهي التي تلحق

للإنكار فى نحو ما حكاه سيبويه من قول بعضهم وقيل له: «أتخرج إلى البادية إن أخصبت؟ فقال: أأنا إنِيْه! منكرًا لأن يكن رأيه على خلاف الخروج» كما تقول: ألمثلى يقال هذا؟ أى: أنا أول خارج إليها، فكذلك هذا الشاعر أراد: أمثلى يُعرَف ما لا ينكره، ثم إنه شدد النون فى الوقف، ثم أطلقها وبقَّى التثقيل بحاله فيها على حد سَبْسَبَّا، ثم ألحق الهاء لبيان الحركة نحو ﴿كِتَابِيَهْ﴾[1] و﴿حِسَابِيَهْ﴾[2] و﴿اقْتَدِهْ﴾[3].

والوجه الآخر: أن يكون أراد «إنَّ» التى بمعنى نَعَمْ فى نحو قوله.

.... فقلتُ: إنَّهْ

أى: نَعَمْ، وأَجَلْ.

والوجه الثالث: أن يكون أراد «إنَّ» التى تنصب الاسم وترفع الخبر، وتكون الهاء فى موضع نصب؛ لأنها اسم إنَّ، ويكون الخبر محذوفًا، كأنه قال: إنَّ الأمر كذلك. وعلى هذا حمل أبو بكر[4] قول الشاعر:

.... فقلتُ: إنَّهْ[5]

فجوَّز أن يكون بمعنى نَعَمْ، وأن يكون أيضًا بمعنى: إن الأمر كذلك، فحذف الخبر؛ لأن عنايته إنما هى بإثبات الشيب، كما حذف الأعشى الخبر أيضًا، فقال[6]:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً ....

---

(١) يقصد ابن السراج، صاحب أصول النحو، وانظر: «الأصول فى النحو» (٢/ ٤٠٥ ، ٤٠٦).
(٢) تقدم. (٣) انظر: ديوانه (ص ٢٨٣). (٤) سورة الحاقة: الآية (١٩).
(٥) سورة الحاقة: الآية (٢٠). (٦) سورة الأنعام: الآية (٩٠).

أي: إنّ لنا محلاً ومرتحلاً. قال: وحسّن حذفَ الخبر أن العناية منه إنما هي بإثبات المحلّ والمرتحل دون غيره، فيكون الشاعر في قوله: «بيدا إنّهْ» قد أثبت أن الأمر كذلك في ثلاثة الأوجه؛ لأنّ «إنه» الإنكار مؤكدة موجبة، ونَعَمْ أيضًا كذلك، وإنّ الناصبة أيضًا كذلك، ويكون قد قصر بيداء في هذه الأوجه الثلاثة كما قصر الآخرُ ما مدّته للتأنيث في قوله:

لا بُدَّ مِنْ صنْعا وإن طال السَّفَرْ

قال أبو علي: ولا يجوز أن تكون الهمزة في بيدا إنّهْ هي همزتها؛ لأنه إذا جرّ الاسمَ غيرَ المتصرف، ولم يكن مضافًا ولا فيه لام المعرفة وجب ضرورة صرفه وتنوينه، ولا تنوين هنا؛ لأن التنوين لا يُثقّل، إنما يُفعل ذلك بحرف الإعراب دون غيره. وأجاز أيضًا في قوله:

.... قد تَعَفَّتْ إنَّهْ

هذه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها.

واعلم أن كل اسم متمكن فحكمه أن يكون التنوين فيه تاليًا لإعرابه، وذلك نحو محمدٌ، ومحمدًا، ومحمدٍ، وقد يُحذف هذا التنوين من هذه الأسماء في موضعين: أحدهما الوقف، والآخر الوصل.

فأما الوقف فكل اسم متمكن منون وقفت عليه في رفعه أو جره حذفت إعرابه وتنوينه، وذلك قولك: هذا محمدْ، ومررت بمحمدْ، فإن نصبت أبدلت من تنوينه ألفًا، ولم تُقَرّهُ فيه البتة، وذلك قولك رأيت محمدا. وإنما أبدلت منه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة وبالزيادة أيضًا لحروف اللين، وقد تقدم ذكر هذا في أول الكتاب.

فإن قيل: فهلا أبدل منه فى الرفع واو، وفى الجر ياء، كما أبدلوا منه فى النصب ألفًا؟

ففى ذلك جوابان: أحدهما - وهو قول سيبويه - أن الألف خفيفة، فالحقت لخفتها، والواو والياء ثقيلتان، فلم تُزادا بدلاً من التنوين لثقلهما. ويؤكد هذا القول إثباتهم الألف بحيث يحذفون الواو والياء؛ ألا تراهم قرأوا ﴿والليل إذا يَسْرِ﴾[1] و﴿الكبيرُ المُتعالِ﴾[2] ومن أبيات الكتاب[3]:

وأخو الغَوانِ متى يشأ يصرِمْنه ... ويَعُدْنَ أعــــداءً بُعيدَ وِدادِ

ومنها أيضًا[4]:

وطِرْتُ بمُنْصُلى فى يَعْمَلاتٍ ... دوامى الأيْدِ يَخبِطْنَ السَّريحا

وأنشد البغداديون[5]:

كفَّــاكَ كَفٌّ ما تُليقُ دِرْهمــــا ... جُودًا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

وقال زهير[6]:

ولأنتَ تفـــرى ما خلَقتَ وبعــ ... ــضُ القـــوم يخلُق ثم لا يَفْرْ

(١) سورة الفجر: آية (٤).

(٢) سورة الرعد: آية (٩).

(٣) انظر: ديوان الأعشى (ص ١٧٩)، والكتاب لسيبويه (١/ ١٠).

(٤) البيت ذكره ابن منظور فى «اللسان» (يدى)، ونسبه لمضرس بن ربعى الفقعسى.

(٥) البيت ذكره ابن جنى فى «المنصف» (٢/ ٧٤)، والخصائص (٣/ ١٣٣)، وكذا ابن منظور فى اللسان (ليق).

(٦) تقدم.

وقال سيبويه[١]: «لو كان يغزو قافية لكنت حاذف الواو» وقد حذفوا الياء والواو وهما اسمان وعلامتان هربًا إلى التخفيف بحذفهما، وذلك نحو قول الشاعر[٢]:

لا يُبْعِدِ اللهُ أصحـــابًا تركتُهمُ   لم أدرِ بعدَ غداةِ البينِ ما صنَعْ

يريد: صنَعُوا. ومن أبيات الكتاب أيضًا[٣]:

لو ســاوقَتْنا بسَوْفٍ من تحيَّتِهــا   سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الركبُ قد قَنِعْ

يريد: قَنِعُوا. ومن أبياته أيضًا[٤]:

يا دار عَبْلةَ بالجِــواءِ تكَلَّمْ   ....

يريد: تكلّمي. ومن أبياته[٥]:

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ   إن كنتِ سائلتي غَبُوقًا فاذهَبْ

يريد: فاذهبي. ولا يحذفون الألف لأنها كانت ولا علامة، لا يقولون في الوقف على يخشى: هو يَخْشْ، ولا يَسعى: هو يَسْعْ، ولا في قاما في التثنية: قامْ، ولا في قعَدا: قعَدْ، ولم تُحذف الألف في شيء مما ذكرنا إلا شاذًا، أنشد أبو الحسن[٦]:

فلســتُ بمدرك ما فـاتَ منّي   بلَهْـفَ ولا بِلَيْــتَ ولا لَوَ انّي

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٠).

(٢) هو تميم بن أُبي بن مقبل كما في «الكتاب» (٩/ ١٠٣)، وهو في «ديوانه» (ص ١٦٨).

(٣) هو أيضًا تميم بن أبي بن مقبل، الكتاب (٢/ ١٠٣) وديوانه (ص ١٧٢).

(٤) القائل هو: عنترة أبو الفوارس، وانظر: ديوانه (ص ١٨٣)، والكتاب (١/ ٣٤٩).

(٥) القائل هو: عنترة العبسي كما في «ديوانه» (ص ٢٧٣، ٣٤٩، ٣٥٠)، والكتاب (٩/ ٣٠٢).

(٦) انظر: اللسان (لهف)، والخصائص (٣/ ١٣٥).

يريد: بلَهْفا. ومن أبيات الكتاب(١):

وقَبِيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ ... رهطُ مَرْجومٍ ورهط ابن المُعَلْ

يريد: المُعَلَّى. وهذان من الشذوذ بحيث لا يسوغ القياس عليهما. فإذا كانوا يحذفون الياء والواو الأصليتين في الوقف، وما دخل لمعنى فجرى في اللزوم مجرى الأصل، أو كان أشد لزومًا في بعض المواضع من الأصل، فأنْ تُرفض الياء والواو الزائدتان في قام زيدُو، ومررت بزيدي، ولا تُتكلَّفا أجدر، وتثبت الألف في رأيت زيدًا ونحوه، كما ثبتت ألف يخشى ومُثَنًّى.

واعتل غير سيبويه في ترك إلحاقهم المرفوع واوًا والمجرور ياء بدلاً في الوقف من التنوين بأن قال: كرهوا أن يقولوا: قام زيدُو لئلا يشبه آخرُ الاسم آخر الفعل في نحو يدعو ويحلو، وهذا غير موجود في الأسماء استثقالاً له. وكذلك لو قالوا: مررت بزيدي لالتبس بالمضاف إليك نحو غلامي وصاحبي، فكرهوا ذينك لذينك. قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدُو، ومررت بعَمْرِي، جعلوه قياسًا واحدًا، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف». وحدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فَرَجْ. فكما حمل أزدُ السراة المرفوع والمجرور على المنصوب كذلك حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو علي عن أبي عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور. فهذه حال حذف التنوين في الوقف من الاسم المنون، وإبدال حرف منه في مكانه، وإن كان غير منون فلا نظر في أن الوقف عليه بلا تنوين البتة، وذلك نحو: ضربت عُمَرْ وقام أحمدْ، ونظرت إلى الرجُلْ.

---

(١) البيت للبيد كما في «ديوانه» (ص ١٩٩)، وهو في «الكتاب» (٢/ ٢٩١).

وأما حذف التنوين في الوصل من الاسم المتمكن فعلى أضرب:

منها: أن يكون مضافًا، نحو: ضربت غلامك، وجاءني صاحبك.

ومنها: أن يكون معرفًا باللام، نحو: قام الرجلُ يا فتى، وضربت المرأة يا غلام.

ومنها: أن يلحق الاسم علامة الندبة، وذلك نحو قولك: واغلامَ زيداه، ووا أبا جعفراه، ولم يقولوا: واغلام زيدناه، ولا وا أبا جعفرْناه، فيفتحوا التنوين لأجل الألف، ويثبتوه معها كراهية اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة.

فإن قلت: فكيف جمعوا في الإنكار بين علامة الإنكار والتنوين، فقالوا: أزيدَنيْه، وأزيدُنيه، وأزيدِنيه وإذا جمعوا بين هاتين الزيادتين في آخر الاسم مع الإنكار، فهلا جمعوا أيضًا بين التنوين وعلم الندبة، فقالوا وا غلام زيدناه، وإذ فرقوا بين الموضعين، فما الذي أوْجَدَهم بينهما فرقًا؟

فالجواب: أن الفرق بينهما أن علامة الندبة أشد اتصالاً بالمندوب من مدة الإنكار بالمُنْكَر، ألا ترى أن العلامة في الندبة لا يمكن الفرق بينها وبين المندوب في نحو وا زيداه، ووا عَمْراه، ومدة الإنكار قد يُفصل بينها وبين الكلام المنكر في نحو قولهم: أزيدَنيه بـ«إنْ» مؤكدة للإنكار، فيقال في قول من قال ضربت زيدًا: أزيدًا إنيه، وفي قول من قال قام محمدٌ: أمحمدٌ إنيه، وفي قول من قال مررت بجعفر: أجعفرٍ إنيه، فلما فارقت المدةُ التي للإنكار الكلام الذي وَلِيَتْه همزة الاستفهام، وانفصلت منه، واتصلت بإنْ، وقامتا بأنفسهما، ولم تحتاجا إلى ما قبلهما، صارت المدة كأنها من جزء آخر ومباينة لما قبلها، فلم يُنكر اجتماعها مع التنوين؛ لأن التقدير فيها والعادة في استعمالها أن تكون منفصلة، ومدةُ الندبة

متصلة بما فيه التنوين غير منوية الانفصال منه، فلما اتصلت بما فيه التنوين لفظًا ومعنًى كُرِه الجمع بينهما في آخر المندوب لئلا تجتمع في آخره زيادتان. فهذا فرق ما بينهما. ويزيد الحال وضوحًا لك أنهم يقولون في الإنكار على من قال ضربت زيدًا الطويلَ: أزيدًا الطويلاه؟ فيوقعون مدة الإنكار على الوصف دون الموصوف الذي وليَتْه همزةُ الاستفهام، وهذا غير جائز في الندبة؛ ألا ترى أن سيبويه لم يُجز ولا سَمِع من العرب في الندبة، وازيدُ الطَّويلاه؛ لأن علم الندبة لا يباشر إلا المندوب نفسه دون صفته، ولا علة ههنا توجب ذلك إلا شدة اتصال علم الندبة بنفس المندوب. فأما ما ذهب إليه يونس من إجازة إلحاق مدة الندبة على الوصف فمدفوع عند الجماعة، وعلى كل حال فإنه إنما أجازه يونس من حيث كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد، فإذا وليت مدةُ الندبة صفة المندوب فكأنها قد باشرت المندوب نفسه، وليست كذلك علامة الإنكار؛ لأنها في تقدير الانفصال ولفظه جميعًا، ويؤكد ذلك عندك من حالها أيضًا ما حكاه سيبويه؛ ألا تراه قال: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية وقيل له: أتخرج إلى البادية إن أخصبتْ؟ فقال: أأنا إنيه» أفلا ترى أنه ألحق علامة الإنكار غير كلام السائل، وأولاها كلامه هو، قال أبو العباس: أخرجه على المعنى دون كلام المستفهم. فهذا من مذهبهم يدلك على أن مدة الإنكار قد يباشرها غير الكلام المنكر، وليست كذلك مدة الندبة؛ لأنها لا تنفصل من المندوب على حال.

وشيء آخر يزيد عندك الحال وضوحًا أنك إذا قلت في الإنكار: أزيدًا يا فتى، أو: أمحمدٌ يا جعفر، أو: أبسعيد ياهذا، فوصلت كلامك سقطت علامة الإنكار، وليست كذلك مدة الندبة؛ لأنها ثابتة في الوصل والوقف جميعًا، تقول: وازيداه، ووازيدا وعُمَراه، فهذا يدلك على أنها أوكد عندهم من مدة الإنكار،

فعلى هذا اهتموا بها، وراعوا حكمها، فلم يجمعوها مع التنوين كما جمعوا مدة الإنكار معه، فاعرف ذلك، فإنه واضح إن شاء الله.

ومما حذفوا فيه التنوين أن يكون ابن وصفًا لعلم أو كنية أو لقب مضافًا إلى علم أو كنية أو لقب، فإن التنوين يُحذف من الاسم الأول لكثرة الاستعمال ولالتقاء الساكنين، وتتركب من ذلك تسع مسائل أصول يقاس عليها غيرها. فالموصوف العلم إذا وصف بابن مضافًا إلى علم مثله نحو قولك رأيت زيدَ بنَ عمرو، والكنية نحو هذا زيدُ بن أبي بكر، واللقب نحو مررت بزيدِ بن بطة، والموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافًا إلى كنية نحو لقيت أبا بكر بن أبي محمد، والعلم نحو مررت بأبي بكر بن زيد، واللقب نحو هذا أبو بكر بنُ بَطّة. والموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافًا إلى لقب مثله نحو هذا كُرْزُ بنُ بطة، والعلم نحو رأيت كُرْزَ بنَ زيد، والكنية نحو مررت بكرزِ بن أبي بكر. وكل موضع حذفت منه التنوين في هذه المسائل التسع وما شاكلها لكثرة الاستعمال، ولأنك جعلت الاسمين كالاسم الواحد، فالألف في ابن محذوفة من الخط، وذلك أن لا تقدِّر الوقوفَ على الأول والابتداءَ بالثاني؛ لأنك قد جعلتهما بكثرة استعمالهما وبأن كل إنسان لابد من أن يكون له أب أو أم أو كنية تجرى وصفًا عليه، وأن اللقب إذا جرى ووقع كان في الشهرة وكثرة استعماله جاريًا مجرى العلم والكنية -كالاسمين اللذين جعلا كاسم واحد، يدلك على أن العرب قد أرادت ذلك وقصدته قولهم[١]:

يا حَكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودْ   سُرادقُ المجد عليك مَمْدُودْ

---

(١) ذكر هذا الرجز ابن منظور في «اللسان» (سرق) ونسبه إلى رؤبة، ونسبه أيضًا للكذاب الحرمازي. وهو بغير نسبة في «المقتضب» (٤/ ٢٣٢).

ففتحهم ميم حكَم مع أنه منادى مفرد معرفة إنما هو لأنهم قد جعلوه مع ابن كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون ابن فتحوا أيضًا ميم حكَم؛ لأنهم إذا أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا حكمًا. وهذا أحد ما يدل عندنا على شدة امتزاج الصفة بالموصوف، وهنا أشياء غير هذا تدل أيضًا على شدة امتزاجهما. ويدلك على أن حذفهم التنوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنهم اعتقدوا في الاسمين أنهما قد جريا مجرى الاسم الواحد حتى إنهم لما أضافوا ابنًا فكأنهم قد أضافوا ما قبله، وأنه لم يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه قوم ما حكاه سيبويه من قولهم: «هذه هندُ بنتُ فُلانة» في قول من صرف هندًا، فتركهم التنوين في هند وهي مصروفة ولا ساكنين هناك، يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء. ومن ذهب من العرب إلى أن حذف التنوين في نحو رأيت زيدَ بنَ عمرو إنما هو لالتقاء الساكنين قال: هذه هندٌ بنتُ فلانٍ، فنوّن هندًا إذا كان ممن يصرفها، قال سيبويه: «وزعم يونس أنها لغة كثيرة جيدة» يعني إثبات التنوين في هند لأن الباء من بنت متحركة. وكلُّ ما ذكرناه من حال ابن إذا جرى وصفًا، وحالِ ما قبله، فهو جارٍ على بنت وابنة لأنهما في كثرة الاستعمال مثله. فأما ما يذهب إليه الكُتّاب المحدثون من إثبات الألف خطًا في ابن إذا تقدمت هناك كنية أو تأخرت، وكَتْبِهم رأيت أبا بكر ابن زيد، ومررت بجعفر ابن أبي علي، وكلمني أبو محمد ابن أبي سعيد، بألف في ابن فمردود عند العلماء على قياس مذاهبهم، وذلك أن العلة التي لأجلها تحذف الألف من أول ابن إنما هي اختلاطه بما قبله واستغناؤهم عن فصله منه وابتدائهم به منفردًا عنه، فلم تكن به حاجة إلى الألف التي إنما دخلت

للابتداء لـمَّا تعذر ابتداؤهم بالساكن. وهذه العلة أيضًا موجودة مع الكنية، ألا ترى إلى قول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:

ما زلتُ أفتح أبوابًا وأغلقها   حتى أتيت أبا عمرو بنَ عمّار

وقول الآخر:

فلم أجْبُنْ، ولم أنْكُلْ ولكن   يَمَمْتُ بها أبا صخرٍ بنَ عمرو

فحذف التنوين إنما هو لأنهم جعلوا الاسمين كالاسم الواحد، وإذا كان الأمر كذلك لم يلزم الابتداء بابن، فيحتاج إلى الألف، فسبيلها إذن أن تحذف خطًا لما استغنى عنها لفظًا.

فإن قلت: ألست تكتب نحو: قُمْ فاضربْ زيدًا، واقعد واشتم خالدًا، فتثبت الألف في اضرب واشتم وإن كان قبلهما حرفان لا ينفصلان بأنفسهما، ولا يمكن تقدير انفرادهما، وهما الفاء والواو، وليس اتصال ابن بما قبله بأشد من اتصال اضربْ واشتمْ بالفاء والواو، وأنت مع ذلك قد أثبتّ الألف في أول فاضربْ، وواشتمْ، وإن كنت الآن لا تنوي فصلهما من الواو والفاء لضعفهما ولطفهما عن أن تحذفا، فهلا أثبتّ أيضًا الألف في أول ابن وإن كان متصلاً بما قبله، بل هلا كان إثبات الألف في ابن أوجب من إثباتها في فاضربْ، وواشتمْ لأن الواو والفاء أقل في اللفظ وأشد حاجة إلى الاتصال بما بعدهما من الموصوف بصفته؛ لأن الموصوف اسم تام قائم بنفسه؟

فالجواب: أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن الاستعمال في فاضربْ، وواشتمْ لم يكثر كثرته في إجراء ابن صفة على ما قبله، وذلك نحو: زيدِ بنِ عمرو، وأبي

بكرِ بن قاسم، وجعفر بن أبي علي، وسعيدِ بن بطّة، وخُفافِ بن نَدْبة، وعُطافِ ابن بُشّة، ونصرِ بن طوْعة، وعبدِ بن حَجْلة، وعياضِ بن أم شَهْمة، والعُرْيانِ بن أم سَهْلة، وحُمَيْدِ بن طاعة، وعبد الله بن الدُّمَيْنة، ويزيدَ بن ضَبّة، وربيعة بن الدُّبية، وشبيبِ بن البرصاء، وغير هؤلاء من الشعراء ممن نُسب إلى أمه. فلما كان ابن مضافًا إلى الأب والأم لا ينفك من أحدهما استعماله معهما، فحذفت الألف من أوله متى جرى وصفًا على العلم قبله؛ لأنه لا يُنوى فصله مما قبله إذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول من ستة أوجه قد ذكرناها في غير هذا الكتاب، فتركناها كراهية الإطالة بذكرها. ولم يكن الضربُ واشتم متصلين بالفاء والواو ولا منفصلين منهما فتُحذف الألف معهما لاعتماد الواو والفاء عليهما، ولو كثر استعمال ذلك لحُذفت الألف؛ الا ترى أنه لما كثر «بسم الله» حُذفت منه الألف، وما يحذف لكثرة استعماله أكثر من أن أذكره، منه قولهم: لا أدرِ، ولم يكُ، ولم أُبَلْ. وكتبوا باسم المهيمن، وباسم الخلاق، وباسم رب العزة، وغير ذلك مما لم يكثر استعماله كثرة باسم الله بالألف على الأصل، والكنية أيضًا قد كثرت صفتها بابن مضافًا إلى مثلها أو غيره من العلم واللقب، وصار ابن مع ما قبله تقدمت الكنية عليه أو تأخرت عنه كالشيء الواحد، فيجب أن تُحذف الألف من الخط إذ لا فرق بين الكنية واللقب والعلم في ذلك.

واعلم أن الشاعر ربما اضطر، فأثبت التنوين في هذه المواضع التي ذكرناها؛ لأن ذلك هو الأصل، قال الشاعر[1]:

جاريةٌ من قيسٍ ابن ثَعْلَبَةْ   كأنها حِلْيةُ سَيْفٍ مُذْهَبَةْ

(١) هو الأغلب العجلي، كما في «المقتضب» (٢/ ٣١٣)، والكتاب (٢/ ١٤٨).

وقال الحطيئة(١):

إلا يكنْ مالٌ يُثابُ فـإنه   سيأتى ثنائى زيدًا ابنَ مُهَلْهِل

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف فى ابن خطًا. إلى هذا رأيت جميع أصحابنا يذهبون، والذى أرى أنا لم يرد فى هذين البيتين وما جرى مجراهما أن يجرى ابنًا وصفًا على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، فقال: من قيس بن ثعلبة، وزيدَ بن مهلهل ولكن الشاعر أراد أن يجرى ابنًا على ما قبله بدلاً منه وإذا كان بدلاً منه لم يجعل معه كالشىء الواحد، وإذا لم يجعل معه كالشىء الواحد وجب أن يُنوى انفصال ابن مما قبله، وإذا قُدّر ذلك فيه فقد قام بنفسه، ووجب أن يبدأ به، فاحتاج إذن إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وعلى ذلك تقول: كلمت زيدًا ابن بكر، كأنك تقول: كلمت ابنَ بكر، وكأنك قلت: كلمت زيدًا كلمت ابن بكر، لأن ذلك شرط البدل إذ البدل فى التقدير من جملة ثانية غير الجملة التى المبدل منه منها، فمتى تجاوز التنوين أن يكون فى غير تلك المسائل التسع التى قدمنا ذكرها ثبت، وألحقت الألف فى أول ابن، وذلك قولك: ضربت زيدًا ابنَ الرجل؛ لأن الرجل ليس علمًا ولا كنية ولا لقبًا. وكذلك: لقيت الغلامَ ابنَ زيد، تُثبت الألف فى ابن؛ لأن الغلام ليس علمًا ولا كنية ولا لقبًا. وكذلك: جاءنى محمدٌ ابنُ أخينا، ولقيت جعفرًا ابنَ ذى المال. وكذلك إن ثنّيت أثبت الألف على كل حال لأن ذلك لم يكثر استعماله، وهو قولك: ضربت الزيدَين ابنى عمرو، وهذا أجدر أن تُثبت فيه الألفُ؛ لأن الزيدين الآن ليسا علمين، وإنما تعرّفا باللام كما تقدم. ومنه: أظن البكرين ابنى سعيد، وأحسب القاسمين ابنى علىّ، فاعرفه.

(١) هو فى «ديوانه» (ص ٨٤).

وكذلك إن جعلت ابنًا خبرًا عما قبله أثبتّ التنوين فى الأول والألف فى ابن، وذلك قولك زيدٌ ابنُ عمرٍو، وإنّ بكرًا ابنُ جعفر، وكأنّ محمدًا ابنُ قاسم، وظننت سعيدًا ابن على، وأظن قاسمًا ابنَ ذى المال، وليس علىٌّ ابنَ أختنا. فأما قوله عز اسمه: ﴿**وقالت اليهودُ عُزَيْرٌ ابنُ الله**﴾[1] فالقراءة فيه على ضربين:

إحداهما: ﴿**وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله**﴾ بتنوين «عُزَيْر» لأن ابنًا الآن خبر عن «عزير» فجرى هذا مجرى قولك: زيدٌ ابنُ عمرٍو.

والقراءة الأخرى: ﴿**وقالت اليهود عزيرُ ابنُ الله**﴾ وحملها أصحابنا على وجهين:

أحدهما: أن يكون «عزير» خبر مبتدأ محذوف، وابن وصف له، فحذف التنوين من «عزير» لأن ابنًا وصف له، فكأنهم قالوا: هو عزيرُ بن الله، وهذا عندنا بعيد وإن كان أبو العباس قد أجازه؛ لأنه لم يجر لعزير ذكر فى ما قبل فيجوز إضماره.

والوجه الآخر: أن يكون جعل ابنًا خبرًا عن «عزير»، وحذف التنوين ضرورة، وهذا وإن كان فيه من الضرورة ما ذكرت لك فإنه أشبه، لأنه موافق معنى قراءة من نوّن وجعل ابنًا خبرًا عن عزير.

فإن قلت: فإن من أجرى ابنًا صفة على عزير فقد أخبر عنه أيضًا بأنه ابن كما أخبر عنه من نوّن عزيرًا، عز الله وعلا علوًا كبيرًا.

فإن هذا خطل من إلزام المُلْزِم، وذلك أنك إذا قلت: زيد ظريف، فجعلت

---

(١) سورة التوبة: آية (٣٠)، وانظر: السبعة قراءات (ص ٣١٣).

ظريفًا خبرًا عن زيد، فقد استأنفت الآن تعريف هذه الحال وإفادتها للسامع، وإذا قلت: هو زيد الظريف فإنما أخبرت عن ذلك المضمر بأنه زيد، وأفدت هذا من حاله، ثم حلَّيته بالظريف، أى: هو زيد المعروف قديمًا بالظريف.

وليس غرضك أن تفيد الآن أنه حينئذ استحق عندك الوصف بالظرف. فهذا أحد الفروق بين الخبر والوصف. وكذلك أيضًا لو كان تقديره: هو عزير، فأخبرت عن المضمر بأنه عُزير، ثم وُصف بابن لكان التقدير هو عُزيرٌ الذى عُرف من حاله قديمًا بأنه ابن الله تعالى الله جل ثناؤه عن ذلك علوًا كبيرًا، وليس المعنى كذلك، إنما حكى الله سبحانه عنهم أنهم أخبروا بهذا الخبر، واعتقدوا هذا الاعتقاد، فصار نحوًا من قوله: ﴿وجَعَلُوا لله شُركاء الجِنَّ﴾ فى أنه حكاية عنهم مما أخبروا به حينئذ من اعتقادهم، وأظهروه من آرائهم، هذا مع ما قدمناه من ضعف إضمار عُزير إذا لم يجر له ذكر.

فأما حذف التنوين من عُزير فى من جعل ابنًا خبرًا عنه، فله نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياسًا، قرأ بعضهم: ﴿قُلْ هو اللهُ أحدُ ۞ اللهُ الصَّمَدُ﴾[1] وذكر أبو الحسن أن عيسى بن عمر كان يجيز[2]:

فألفيته غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ... ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا

(١) سورة الإخلاص (١، ٢). والقراء بضم الدال من غير تنوين فى الوصل، قال أبو منصور الأزهرى: وروى هارون عن أبى عمرو «أحدُ اللهُ» لا ينون إذ وصل.
وهى قراءة يونس عن أبى عمرو، ومحبوب، والأصمعى، واللؤلؤى. وعبيد عنه أيضًا. انظر: البحر المحيط [٨/٥٢٨]. ومعانى القراءات.

(٢) البيت ذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/١٦٩)، وابن جنى فى «المنصف» (٢/٢٣١) وفى «المقتضب» (٢/٣١٢)، ونسب لأبى الأسود الدؤلى.

يريد: ولا ذاكرِ اللهَ. وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد[١]:

لَتَجِـــدنِّي بالأميـــرِ بَـــرّاً ... وبالقنـــاةِ مِدْعَســـاً مِكَـــرّاً

إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرّا

يريد: غُطَيْفٌ. وقرأت عليه أيضاً[٢]:

حَـيْدَةُ خـــالي ولَقِيـــطٌ وعَلِي ... وحـــاتمُ الطائيّ وهّـاب المِئِي

يريد: وحاتمٌ الطائي. وأنشد أبو العباس[٣]:

حُميـــــدُ الذي أَمَـــجٌ دارُه ... أخو الخـــمر ذو الشَّيبةِ الأصلعُ

أراد: حُمَيدٌ. وأنشد أيضاً[٤]:

عمرُو الذي هَشَمَ الثَّريد لقومه ... ورجال مكّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ

أراد: عمروٌ الذي. وقال ابن قيس[٥]:

كيف نومي على الفراش ولمّا ... تَشْمَلِ الشـــامَ غارةٌ شَعْواءُ

---

(١) ذكر هذه الأبيات ابن منظور في «اللسان» [دعس]، وهي عند أبي زيد في «نوادره» (ص ٣٢١).

(٢) ينسب البيت لامرأة من بني عامر، وقيل لامرأة من بني عقيل، ولقصي بن كلاب، وللعامرية، والراجح الأول (امرأة من بني عامر)، وانظر: «اللسان» (أمه) (وسأى) وشرح شواهد شافية ابن الحاجب (٤/ ١٦٣)، والنوادر لأبي زيد (ص ٣٢١) والخزانة (٣/ ٤-٣٠).

(٣) القائل هو: حميد الأمجي، وانظر: النوادر لأبي زيد (ص ٣٦٨)، واللسان لابن منظور (أمج)، والكامل للمبرد (١/ ٢٥٢).

(٤) ينسب البيت في «لسان العرب» (سنت) إلى عبد الله الزبعري، ونسب في «اللسان» أيضاً (هشم) لبنت هاشم بن عبد مناف، وبغير نسبة في «شرح المفصل» للزمخشري (٩/ ٣٦)، و«معجم البلدان» للحموي (٥/ ١٨٥)، [مكة].

(٥) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. والبيتان في «ديوانه» (ص ٩٥ ، ٩٦).

تُذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبدى … عن خِـــدامِ العقيلةُ العذراءُ

أى: وتبدى عن خدامِ العقيلة، أى: تبدى العقيلةُ عن خدامٍ.

وانشدوا أيضًا[1]:

واللهِ لو كنتَ لهذا خالصا … لكنتُ عبدًا آكلَ الأبارِصا

أى: آكـلاً الأبارصا. وإنما جـاز حذف التنوين من هذه الأسـمـاء فى هذه الأماكن، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء الساكنين؛ لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قـدمنا ذكره، فكما يحذفن لالتقـاء الساكنين فى نحو رمى القومُ، وقاضى البلدِ، ويدعـو القومُ، كذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو مراد، يدلك على إرادته أنهم لم يجرّوا ما بعده بإضافته إليه.

ويشبه هذا مما حذف من اللفظ تخفيفًا لا لإضافته ولا لالتقاء الساكنين لأن ليس بساكن نونُ التثنية والجمع، وذلك نحو قول الأخطل[2]:

أبنى كُليـــبٍ إنّ عمّىَّ اللذا … قتلا الملوكَ، وفكّكا الأغلالا

أراد: اللذان، فـحذف النون تـخفيـفًـا لطول الاسم، ولا يجـوز أن يكون حذفهما للإضافة: لأن الدلالة قـد تقدمت على أن الأسماء الموصــولة لا يجوز أن تضاف أبدًا إلا ما كان من أىّ فى نحـو قولهم: لأضربنّ أيُّهم يقوم، على أن هذا عندنا معرف بصلته دون إضافته. ويمنع أيضًا من أن يكون «اللذا» من بيت الأخطل

(١) تقدم.

(٢) البيت فى شعره (ص١٠٨).

مضافًا أنّ ما بعده فعلٌ، وهو «قتلا» والأفعال ليست مما يضاف إليه. وقال الأشهبُ بن رُمَيْلة، قرأته على محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن ابن الجهم عن يحيى بن زياد(١):

فإنّ الذى حانت بفَلْجٍ دماؤُهُم ... هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

يريد: الذين، فحذف النون تخفيفًا، ورواه أيضًا: يا أمّ جعفر، والصحيح: أمّ خالد، لأن القوافى دالية. وقال الآخر(٢):

يا ربّ عيسى لا تُبارِكْ فى أحَدْ ... فى قائم منهم ولا فى مَنْ قَعَدْ

إلا الذى قاموا بأطراف المَسَدْ

يريد: الذين. وقال الآخر(٣):

فبِتُّ أُساقى الموتَ إخوتى الذى ... غَوايتُهم غَيِّى ورُشْدُهُمُ رُشْدى

يريد: الذين. وحُكى عنهم: هم اللاؤو فعلوا ذلك، يريدون: اللاؤون، فحذفوا النون تخفيفًا أيضًا. وروينا عن قطرب(٤):

وعِكْرِمةُ الفَيَّاض منّا وحَوْشَبٌ ... هما فَتَيا الناس اللذان لم يُغْمَرا

---

(١) نسبه إليه المصنف فى «المحتسب» (١/ ١٨٥) و«المنصف» (١/ ٦٧)، و«المقتضب» (٤/ ١٤٦)، والزمخشرى فى «شرح المفصل» (٣/ ١٥٤، ١٥٥).

(٢) ذكر الأبيات ابن منظور فى «اللسان» (ك)، والزبيدى فى «تاج العروس» (لذى).

(٣) البيت فى «الحماسية» (٢٤٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٧٣١).

(٤) البيت نسبه الأصفهانى فى «الأغانى» للعديل بن الفرخ العجلى (٢٢/ ٣٧٦).

وعنه أيضًا:

أولئك أشياخى الذى تعرفونهم ليوثٌ سَعَوْا يومَ النبىِّ بفَيْلَقِ

يريد: الذين. وقد فعلوا هذا فى بعض الأسماء المتمكنة غير الموصولة لأنها فى معنى الموصولة، أنشد أصحابنا(١):

الحافظُو عورةَ العشيرة لا يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

أراد: الحافظون، فحذف النون تشبيهًا بالذين إذ كان فى معناه. ويدل على أنه حذفها تخفيفًا لا لإضافة تركه عورة منصوبة، ولو أراد الإضافة لجرّ العورة البتة. وقرأ بعضهم: ﴿والمُقيمى الصلاةَ﴾(٢) بنصب «الصلاة» على ما فسرناه. وحكى أبو الحسن عن أبى السَّمَّال أنه قرأ ﴿واعلموا أنكم غيرُ معجزى اللهَ﴾(٣) وليس فيه ألف ولام فيشبه بالذين. وقرأ بعضهم أيضًا: ﴿إنكم لَذائقوا العذابَ الأليمَ﴾(٤) بالنصب كالذى قبله. وقال عَبِيد(٥):

ولقد يَغْنَى به جيرانك الـ ـمُمْسكو منك بأسبابِ الوصالِ

---

(١) ذكره سيبويه فى «الكتاب» (١/ ٩٥)، والقرشى فى «جمهرة أشعار العرب» (٢/ ٦٧٥)، والخزانة للبغدادى (٣/ ٢٧٢، ٢٨٣).

(٢) سورة الحج: آية (٣٥).

(٣) سورة التوبة: آية (٢).

(٤) سورة الصافات: آية (٣٨)، وأوردها أبو حيان الأندلسى فى «البحر المحيط» (٧/ ٣٥٨)، وقال أنها قراءة أبان وأبى السمال عن ثعلبة عن عاصم. وقال ابن جنى فى «المحتسب» (٢/ ٨١): أنها قراءة بعض الأعراب.

(٥) البيت فى «ديوانه» عبيد بن الأبرص (ص ١١٥).

يريد: المسكون. وأخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس، قال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾[١] بنصب «النهار» فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد: سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلتُه لكان أوزن. فالأشبه في هذا أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين. وقد حذفوا تشبيهًا بهذا النون الأصلية لالتقاء الساكنين، قرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى لأبي صخر[٢]:

كأنهمـــا مِ الآنَ لم يتغيّرا ... وقد مرّ للدارينِ من بعدنا عَصْرُ

وأنشد أبو الحسن[٣]:

أبلـغْ أبا دَخْتَنُـوسَ مألُكةً ... غيرَ الذى قـال يقال مِ الكَذِبِ

يريد أبو صخر: مِنَ الآن، ويريد الآخر: مِنَ الكذب. وقد حذفوا في نحو هذا النون التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين، أنشد قطرب، وقرأناه على بعض أصحابنا يرفعه إليه[٤]:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَهُ ... رسمُ دارٍ قـد تعفّى بالسَّرَرْ

أي: لم يكن الحق، وكان حكمه إذا وقعت النون موقعًا تحرك فيه، فتقوى بالحركة، أن لا يحذفها؛ لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين إذ كُنّ لا يكُنّ إلا سواكن، وحذف النون من يكن أقبح من حذف التنوين ونون التثنية والجمع،

---

(١) سورة يس: آية (٤٠).

(٢) هو الهذلي، وانظر: «شرح أشعار الهذليين» (ص ٩٥٦).

(٣) البيت في اللسان «ألك»، وشرح المفصل (٨/ ٣٥) (٩/ ١٠٠، ١١٦).

(٤) القائل هو حُسيل بن عُرفطة كما في «النوادر» (ص ٢٩٦)، و«الخزانة» (٤/ ٧٢). شاهد [٧٤٥].

لأن النون فى يكن أصل، وهى لام الفعل، والتنوين والنون زائدتان فالحذف فيها أسهل منه فى لام الفعل، وحذف النون أيضًا من يكن أقبح من حذف نون مِنْ فى قوله:

.... غيرَ الذى قد يقال مِ الكذبِ

لأن يكُنْ أصله يكون، فقد حذفت منه الواو لالتقاء الساكنين، فإذا حذفت منه النون أيضًا لالتقاء الساكنين أجحفت به لتوالى الحذفين لاسيما من وجه واحد عليه. ولك أيضًا أن تقول: أنّ مِنْ حرف، والحذف فى الحروف ضعيف إلا مع التضعيف نحو: رُبّ، وإنّ، وأنّ. هذا قول أصحابنا فى هذا البيت، وأرى أنا شيئًا آخر غير ذلك، وهو أن يكون جاء بالحق بعدما حذف النون من يكُنْ، فصار يَكُ مثل قوله عز وجل: ﴿ولم يَكُ شيئًا﴾(١) ونحو بيت الكتاب(٢):

وكنتَ إذْ كنتَ إلهى وَحْدَكا لم يكُ شيء يا إلهى قبلكا

فلما قدّره يك جاء بالحق بعدما جاز الحذف فى النون وهى ساكنة تخفيفًا، فبقى محذوفًا بحاله، فقال: لم يكُ الحقُّ، ولو كان قدّره يكُنْ، فبقى النون، ثم جاء بالحق لوجب أن تكسر نونه لالتقاء الساكنين، فتقوى بالحركة، فلا تجد سبيلاً إلى حذفها إلا مستكرهًا، فكان يجب أن تقول: لم يكُنِ الحقُّ. فأما ما لا بدّ من القضاء بحذفه لالتقاء الساكنين فبيت الكتاب(٣):

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فَضْلِ

---

(١) سورة مريم: آية (٦٧).

(٢) نسبه سيبويه لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى الكتاب (١/٣١٦)، وكذا الزمخشرى فى «شرح المفصل» (٢/١١).

(٣) تقدم.

فهذا أراد: ولكن اسقنى، فحذف النون لالتقاء الساكنين البتة. ومثله قول الآخر(١):

ولا تطلُبا لى أيّمًا إن طَلَبْتُـــما فإنّ الأيامى لَسنَ لى بشُكُولِ

ولاكِ اطلبا لى ذات بعل محلها رِواءٌ وخيــمٌ بالعُذَيْبِ ظليلُ

أراد: اطلُبا لى. وهو مع ذلك أقبح من حذف نون «منْ» من قبل أن أصل لكن المخففة لكنّ المشددة، فحذفت إحدى النونين تخفيفًا، فإذا ذهبت تحذف النون الثانية أيضًا أجحفت بالكلمة، فلهذا كان أقبح من حذف نون «من». ومثل قوله: «لم يك الحق» قول الخَنْجَر بن صخر الأسدى(٢):

فإلاّ تكُ المرآةُ أبدتْ وَسَــامةً فـقـد أبدتِ المــرآةُ جبهةَ ضَيْغَمِ

يريد: فإلا تكن المرآة، والقول فيها واحد.

ومما يُسأل عنه من باب النون قول العرب ما حكاه سيبويه «لَدُنْ غُدْوةً»(٣) فيقال: لم نصبت غدوة ولم تجر بإضافة لَدُنْ إليها؟

والجواب: أنهم شبهوا النون فى لَدُنْ بالتنوين فى ضارب، فنصبوا غدوةَ تشبيهًا بالمُمَيِّزِ نحو: عندى راقودٌ خَلاًّ، وجُبّة صوفًا، والمفعول فى نحو: هذا ضاربٌ زيدًا وقاتلٌ بكرًا. ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون، وذلك لأنه يقال: لَدُنْ ولَدَنْ بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون

(١) هو فى «اللسان» (شكل)، وأسنده لأبى عبيد.

(٢) انظر: المقاصد النحوية للعينى (٦٣/٢).

(٣) انظر: «الكتاب» (٢٤/١، ٢٨، ٧٩، ١٠٧، ٣٤٨، ٣٨٩، ٤٦١).

شابهت النونُ التنوين، وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب في نحو: هذا ضاربٌ زيدًا، ورأيت ضاربًا زيدًا، ولأنهم قد حذفوا النون، فقالوا: لَدُ غُدوة، كما يحذف التنوين تارة ويثبت أخرى، أشبهت النونُ التنوينَ من حيث ذكرنا انتصبت غدوةٌ تشبيهًا بالمفعول، وكما جاز أن تشبّه النون فتنتصب غدوةٌ تشبيهًا بالمفعول، كذلك شبه بعضهم غدوةً بالفاعل، فرفعها، فقال: لَدُنْ غُدوةٌ، كما تقول: أقائم زيد؟ ومنهم من يلزم القياس فيها، فيجرّ بها، فيقول: لَدُنْ غُدوةٍ، ومن فعل ذلك فلا سؤال عليه، قال سيبويه: «ولا تنصب غدوة مع غير لَدُنْ»[1] لكثرتها في كلامهم، فغيّروها – يعنى عن الجر – لكثرتها، فلا تقول على هذا: لَدُنْ بُكْرةً؛ لأنه لم يكثر في كلامهم.

فإن سأل سائل، فقال: غُدْوةُ إنما وقعت في كلامهم معرفة، وإنما غَداةٌ هي النكرة؛ ألا تراك تقول: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾[2] فتعرفها باللام، ولا تقول: ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ إلا في قراءة شاذة[3]، فإذا كان ذلك كذلك فما بالهم صرفوها مع لَدُنْ البتة، وأجمعوا على ترك الصرف الذي هو الشائع من أمرها مع غير لَدُنْ؟

فالجواب عندي أنهم أجمعوا على صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال؛ لأنهم لما كثر استعمالهم إياه أشدّ تغييرًا.

(١) انظر: الكتاب (٣/ ١١٩).

(٢) سورة الأنعام: آية (٥٢).

(٣) هذا قراءة سبعية، قرأها ابن عامر (بالغُدْوة)، في كل القرآن، بالواو. [السبعة قراءات ص ٢٥٨].

والآخر: أنهم لو لم يصرفوها لقالوا: لَدُنْ غُدْوَةَ، فتفتح الهاء، فلا يعلم أمنصوبة هي أم مجرورة؛ ألا ترى أن ما لا ينصرف نصبُه وجرّه بلفظ واحد، نحو: رأيت عُمَرَ، ومررت بعُمَرَ، فلما اعتزموا نصب غُدْوةً بعد لَدُنْ وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها ليكون ظهور التنوين مع الفتحة يحقق ما نووه واعتقدوه من النصب، ويزيل الشبهة عن السامع، فلا يظن أنها مجرورة غير منصوبة.

فإن قلت: فمن رفع فقال: لَدُنْ غدوةٌ، أو جرّ فقال: لَدُنْ غدوةٍ، ما الذى دعاه إلى الصرف؟ ولم يصرف فقال: لَدُنْ غدوةُ، ولدن غُدْوةَ لعلم أنه قد جرّ تارة، ورفع أخرى؟

فالجواب: أنهم لما أوجبوا صرفها وهى منصوبة، وهو الأكثر من أحوالها، حملوا المرفوعة والمجرورة لقلة الرفع فيها والجر على النصب الذى قد شاع وكثر، كما حملوا أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ، هذا مع ما قدمناه من تغييرهم لما كثر استعماله عن حال نظائره.

فإن قلت: وكيف يجوز لك أن تحمل الرفع على النصب وأنت تعلم أن الرفع فى كل الأحوال أسبق فى الرتبة من النصب؟ أفيحسن أن يحمل الأصل على الفرع؟ وما الفرق بينك وبين الفراء فى حمله فتحة فَعَلَ الذى هو للواحد على فتحة فَعَلا الذى هو للتثنية؟

فالجواب: أن الرفع بعد لَدُنْ فى قول من قال: لَدُنْ غُدوةٌ، إنما هو فى الحقيقة فرع ههنا ودخيل على النصب، وإن كان فى غير هذا الموضع مستقدمًا فى الرتبة للنصب والجر، وذلك أن قولنا: لَدُنْ غُدْوةً إنما هو ظرف وفضلة تتبع الجملة

أبدًا، فهو من مواضع النصب، وليس للرفع فى الفضلة حظ، فالنصب إذن أمكن فى هذا الموضع من الرفع، فلذلك جاز أن يُحمل الرفع هنا على النصب.

وشىء آخر، وهو أن اسم الفاعل إذا اختلفت حركاته، فعمل فى اسم ظاهر غير مضاف إلى مضمر، فعمله أبدًا فى غالب الأمر النصب، وذلك نحو: هذا رجل ضاربٌ زيدًا، وإنّ عمرًا قاتلٌ بكرًا، وكان محمد شاتمًا خالدًا. فلَدُنْ إذن باسم الفاعل الناصب لما بعده أشبه منها باسم الفاعل الرافع لما بعده، نحو: هذا رجل قائم أبوه، وضربت رجلاً قائمًا غلامُه؛ ألا ترى أن الأب والغلام مضافان إلى ضمير الأول، وغُدْوة ليست مضافة إلى ضمير ولا إلى غيره، فهى بالمنصوب نحو: هذا ضاربٌ بكرًا، ولقيت شاتمًا جعفرًا أشبه، فاعرف ذلك؛ فإنى قد أوضحته، وما علمت أحدًا استقصى هذا الموضع هكذا.

فإن سأل سائل، فقال: من أين جاز أن تفتح الدال فى لَدَنْ، وإنما هى لَدُنْ نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حكيم عليم﴾[1] و﴿قد بَلَغتَ مِن لَدُنّى عُذْرًا﴾[2] و﴿من لَدُنْهُ﴾[3]، وغير ذلك مما يطول ذكره حتى لمّا اختلفت حركات الدال قبل النون أشبهت التنوين، فنُصب ما بعدها تشبيهًا بالمفعول؟

فالجواب: أن الفتحة فى لَدَنْ إنما جاءت من قبل أنهم أسكنوا الدال فى لَدُنْ استثقالاً للضمة فيها كما يسكن نحو عَضُد وسَبُع، فيقال: عَضْد وسَبْع، فلما سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكنة التقى ساكنان. ففتحت الدال لالتقائهما،

---

(١) سورة النمل: آية (٦).

(٢) سورة الكهف: آية (٧٦).

(٣) سورة النساء: آية (٤٠).

وشبهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي: اضربَنْ زيدًا، ولا تضربَنْ عمرًا. هكذا حصلت عن أبي علي وقت قراءة الكتاب عليه.

ويزيد عندك في شبه نون لَدُنْ بتنوين اسم الفاعل، أن العرب قد حذفتها في بعض المواضع تخفيفًا، فقالت: مِنْ لَدُ الحائطِ، و: لَدُ الصلاةِ. وحذفوها أيضًا ولا ساكن بعدها، أنشد سيبويه[1]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها

فلما حذفت النون تارة، وثبتت أخرى، وضُمَّت الدال تارة، وفتحت أخرى، قوى شبهُ النون بالتنوين الذي قد يحذف تارة، ويثبت أخرى، وتختلف الحركات التي قبله، وهذا واضح جلي.

واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة. هذا مذهبنا؛ وذلك أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع، فأما ما رووه من قول الشاعر[2]:

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْداسَ في مَجْمَعِ

فإن أبا العباس رواه غير هذه الرواية، وهي قوله:

.... يفوقان شَيْخَيَّ في مجمع

---

(١) هو في «الكتاب» (١/ ١٣٤)، والمقاصد النحوية للعيني (٢/ ٥١)، والخزانة للبغدادي (٢/ ٨٤).

(٢) هو العباس بن مرداس السلمي كما في «المقاصد النحوية» للعيني (٤/ ٣٦٥)، والخزانة للبغدادي (١/ ٧١) [١٧].

فرواية برواية، والقياس فى ما بعد معنا. على أن أبا الحسن قد حكى عنهم «سلامُ عليكم» غير منون، والقول فيه: إن اللفظة كثرت فى كلامهم، فحذف تنوينها تخفيفًا، كما قالوا: لم يَكُ، ولم يُبَلْ، ولا أدرِ.

واعلم أن النون قد حذفت من الأسماء عينًا فى قولهم «مُذْ» وأصله مُنْذُ. ولو صغرت مُذ اسم رجل لقلت: مُنَيْذ، فرددت النون المحذوفة ليصح لك وزن فُعَيل.

وحُذفت أيضًا لامًا فى دَدَن، فقالوا: دَدٌ - وهو اللهو واللعب - قال رسول الله ﷺ: «لستُ من دَدٍ ولا دَدٌ مِنّى»(١). وقد قالوا أيضًا فى هذا المعنى: دَدًا مقصورًا.

واعتقبت النون وحرف العلة على هذه اللفظة لامًا، كما اعتقبت الهاء والواو فى سَنَة لامًا، فقال قوم سَنَوات، ومُسَاناة، وسُنَيَّة، وأسْنَتُوا، وقال آخرون:

لَيسَتْ بِسَنْهاءَ ....

وسُنَيْهة، ومُسانَهة. وكذلك أيضًا عضة، فمن قال: بعير عاضِهٌ، وعضاهة وبعير عِضاهِىٌّ، كانت اللام عنده هاء. ومن قال(٢):

هذا طريق يأزِمُ المآزِما وعِضَوَاتٌ تقطع اللَّهازِما

فاللام عنده واو، ونظائره كثيرة.

وقد حذفت النون من «إنّ» و«أنّ» تخفيفًا، وذلك قوله عز اسمه:

(١) ذكره ابن الأثير فى «النهاية» (٢/ ١٠٩).
(٢) تقدم.

﴿وإنْ يكاد الذينَ كفَرُوا﴾(١) و﴿إنْ كادَ لَيُضِلُّنا﴾(٢) و﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَا عليها حافظٌ﴾(٣) وقول الشاعر(٤):

شلَّتْ يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا ... وَجَبَتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

فـ «إنْ» في هذا ونحوه مخففة من الثقيلة. وكذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ منكُمْ مَرْضَى﴾(٥) وقول الشاعر(٦):

زَعم الفرزدق أنْ سيقتل مَرْبَعًا ... أبْشِرْ بطـــول سلامة يا مَرْبَعُ

وسألت أبا على عن قول الشاعر(٧):

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما ... منّي السلامَ وأن لا تُعْلِما أحدا

فقلت له: لِمَ رفع تقرآن؟ فقال: أراد «أنّ» الثقيلة، أي: أنّكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا. وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير أنْ تقرآن، قال «شبّه أنْ بما» فلم يعملها في صلتها، وهذا مذهب البغداديين. وفي هذا بعـــد، وذلك أنّ «أن» لا تقع إذا وُصلت حـــالاً أبدًا، إنما هي للمـــضى أو

---

(١) سورة القلم: آية (٥١).

(٢) سورة الفرقان: آية (٤٢).

(٣) سورة الطارق: آية (٤)، وقراءة التخفيف في (لَمَا).

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، رثت به زوجها الزبير بن العوام، حينما قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدرًا بعد موقعة الجمل. وانظر: الخزانة للبغدادي (٣٤٨/٤)، [٨٦٨]، والمقاصد النحوية للعيني (٢٧٨/٢)، فقد نسباه لها.

(٥) سورة المزمل: آية (٢٠).

(٦) هو جرير كما في «ديوانه» (ص ٩١٦).

(٧) انظر: الخصائص (١/ ٣٩٠)، وكذا «المنصف» (٢٧٨/١) والخزانة (٥٥٩/٣)، [٦٤٢].

الاستقبال، نحو: سرّني أنْ قام زيد. ويسرّني أن يقوم غدًا، ولا تقول: يسرني أن يقوم وهو في حال قيام، و«ما» إذا وُصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهي للحال أبدًا، نحو قولك: ما تقوم حَسَنٌ، أي: قيامك الذي أنت عليه حسن، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، ولكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها، قال أبو علي: وأَوْلَى أن المخففة من الثقيلة الفعلَ بلا عوض ضرورة. وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الصنعة أسهل مما ارتكبه الكوفيون. فأما قوله عز اسمه: ﴿إِنَّا كُلَّ شيء خَلَقناه بِقَدَرٍ﴾[1] و﴿إِنَّا نحن نُحْيي ونُميت﴾[2] ونحو ذلك فأصله «إِنَّنا» ولكن حُذفت إحدى النونين من «إنّ» تخفيفًا، وينبغي أن تكون الثانية منها لأنها طرف، فهي أضعف، وهي التي حُذفت في قوله[3]:

.... إن قلتَ لمسلمًا ....

وقد حذفت مع اللام تشبيهًا بالنون، فقال: لَعَلّي، وأصله لعلّني. وحذفوها مع لَيتَ لأنها أخت لعلّ، ومن أبيات الكتاب[4]:

كمنيــة جــابر إذ قال ليتى ... أصــادفهُ وأفقدُ جُلَّ مالى

وروينا عن قطرب لُهَلَل:

زعمــوا أنى ذَهَلْتُ وليتى ... أستطيع الغداة عنها ذُهولا

أي: ليتني.

(١) سورة القمر: آية (٤٩).

(٢) سورة ق: آية (٤٣).

(٣) تقدم.

(٤) القائل هو: زيد الخيل، كما في «اللسان» (ليت)، والنوادر (ص ٢٧٩)، والخزانة (٢/٤٤٦، ٤٠١).

وإنما زيدت هذه النون في ضربني ويضربني ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون.

وزادوها أيضًا مع «إنَّ» وأخواتها لمشابهتهن الفعل. وزادوها أيضًا في نحو منّي وعنّي لأنهما لما سكن آخرهما أشبهتا الفعل. وعلى هذا قالوا: قطني، وقد قالوا قطِي أيضًا، وقدْني وقدِي.

حَـرْفُ الهَـــاء

الهاء حرف مهموس يكون أصلاً وبدلاً وزائدًا. فإذا كان أصلا وقع فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو هِنْد وهَدَمَ. والعين نحو عَهْد وشَهِدَ. واللام نحو شِبْه وبَدَهَ.

وإذا كانت بدلاً فمن خمسة أحرف، وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء.

إبدال الهاء من الهمزة

قد أبدلت الهاء من الهمزة على ضربين: أحدهما أصل، والآخر زائد. فالأصل نحو قولهم في «إِيَّاك»: «هِيَّاك» أنشد أبو الحسن[1]:

فِهِيَّاكَ والأمرَ الذى إنْ توسَّعتْ مَوارِدُه ضاقتْ عليكَ مَصادِرُهْ

وروينا عن قطرب أن بعضهم يقول «أَيَّاك» بفتح الهمزة، ثم يبدل الهاء منها وهي مفتوحة أيضًا، فيقول «هَيَّاك» قال: وطيِّىء تقول: «هِنْ فَعَلَ فَعلتُ» يريدون

(١) البيت لطفيل الغنوى كما هو فى «ديوانه» (ص ١٠٢). وهو بغير نسبة فى «اللسان» (أيا)، (هيا). وكذلك عند المصنف فى «المحتسب» (١/ ٤٠). ونسبه الزبيدى فى «تاج العروس» (١٠/ ٤٣٨).

«إنّ» قال: وقال الراجز(١):

هَيَّـاكَ أن تُـمْنَى بشَعْشَعـانِ   خَبٍّ الفـؤاد مائــلِ اليــدانِ

وقال آخر(٢):

يا خالِ هلاّ قلتَ إذا أعطيتَني: هَيَّاكَ هَيَّاكَ وحَنْـواءَ العنـقِ

وقـالوا: «لَهِنَّكَ قائم» والأصل «لإنّك» فـأبدلوا الهـاء من همزة «إنّ» قـال الشاعر(٣):

ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عليّ كريمُ

وقرأ بعضهم: ﴿طَهْ. ما أنزلنا عليكَ القُرْآنَ لتَشْقَى﴾ بتسكين الهاء، وقالوا: أراد «طَأِ الأرضَ بقدميك جميعًا» لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجليه في صلاته، فالهاء على هذا بدل من همزة «طَأْ». وقال بعضهم في قولهم: «هات يا

(١) ذكرهما الفارقي في «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة والإعراب» (ص ٣٧٧).
(٢) البيت في «اللسان» (حنا)، (هنا)، (أيا).
(٣) تقدم.
(٤) سورة طه: آية (١، ٢) قال العلامة أبو حيان الأندلسي في «البحر المحيط» (٧/ ٣٠٨): وقرأت فرقة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش في اختياره ﴿طه﴾ [بالسكون].
وقال أبو منصور الأزهري رحمه الله: قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص والأعشى عن أبي بكر عن عاصم ويعقوب «طه» مفتوحة الطاء والهاء، وقرأها نافع بين الفتح والكسر، وروى الأصمعي عن نافع «طه» بقطعهما، وروى يعقوب عن نافع «طِهِ» كسرًا، وقرأ أبو عمرو «طَهِ» مفتوحة الطاء، مكسورة الهاء، وقرأ حمزة والكسائي ويحيى عن أبي بكر «طِهِ» بكسر الطاء والهاء. وقال الأزهري: هذه الوجوه كلها أريد بها حروف الهجاء، وهي لغات كلها صحيح وأحسنها قراءة نافع بين الكسر والفتح. وانظر: معاني القراءات (٢/ ١٤١)، والسبعة في القراءات السبع (٤١٥).

رجل»: إن الهاء بدل من همزة «أتى يُؤاتى»، وقال[١]:

لله ما يُعطى وما يُهاتى

أي: وما يأخذ. وقرأت على أبي على قال: قال الأصمعي: يقال للصِّبا: هَيْر وهيِّر، وأَيْر وإيِّر، وذكر ابن السكيت هذه اللفظة في باب الإبدال[٢]، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع. والقول في ذلك عندي أن يُقضى بكونهما أصلين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب.

وقرأت[٣] على أبي على أيضًا[٤]:

فانصرفتْ وهي حَصانٌ مُغْضَبَهْ ورفعتْ بصوتها: هَيا أبَهْ

قال ابن السكيت: «يريد: أيا أبَهْ» ثم أبدل الهمزة هاء. وهذا أشبه من الأول، لأن «أيا» في النداء أكثر من «هَيا». وقالوا: «هَما والله لقد كان كذا» أي: أما والله.

وأما إبدال الهاء من الهمزة الزائدة فقولهم في «أَرَقْتُ»: «هَرَقْتُ» وفي «أَنرتُ الثوبَ» «هَنَرْتُه» وفي «أَرْحَتُ الدابةَ»: «هَرَحْتُها». قرأت ذلك على أبي على في كتاب ابن السكيت، وأخبرنا به أيضًا بإسناده عن قطرب. وعنه أيضًا قال: يقولون. «هَزَيْدٌ منطلقٌ»؟ أي: «أزيدٌ منطلقٌ»؟

---

(١) البيت ذكره ابن منظور في «اللسان» (هنا)، والزمخشري في «شرح المفصل» (٤/ ٣٠).

(٢) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص ٨٨).

(٣) أي ابن السكيت كما في «الإبدال» له (ص ٨٨).

(٤) الأبيات في «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٣٤) ونسبها للمجفاء. وذكرها ابن منظور في «اللسان» (أبأ)، بغير نسبة.

وأنشد أبو الحسن[1]:

وأتى صواحبُها فقلنَ: هَذا الذى ... منَحَ المودةَ غيرَنا وجَفَانا؟

قال: يريد: أنا الذى؟ وحكى اللحيانى: «هَرَدْتُ الشىء أهْرِيدُه» أى: أرَدْتُه.

إبدال الهاء من الألف

قال الراجز[2]:

قد وَرَدتْ من أمْكِنَهْ ... مِنْ ههنا ومِنْ هُنَهْ

إنْ لم أرَوِّها فَمَهْ

أى: ومنْ هُنا. وأما قوله «فَمَهْ» فيحتمل أن يكون أراد «فما» أى: فما أصنع؟ أو: فما قُدرتى؟ ونحو ذلك. ويجوز أن يكون قوله «فَمَهْ» زجرًا منه، أى: فاكففْ عنى، فلست أهلاً للعتاب، أو: فَمَهْ يا إنسان، يخاطب نفسه ويزجرها. وقد ذكرت هذين الوجهين فيما تقدم من هذا الكتاب.

فأما قولهم فى الوقف على «أنْ فَعلتُ»: «أنا» و«أنَهْ» فالوجه أن تكون الهاء فى «أنَهْ» بدلاً من الألف فى «أنا» لأن الأكثر فى الاستعمال إنما هو «أنا» بالألف، والهاء قليلة جدًا فهى بدل من الألف. ويجوز أن تكون الهاء أيضًا فى «أنَهْ»

(١) البيت فى «اللسان» (هـا)، وذكر أن اللحيان أنشد عن الكسائى لجميل.

(٢) تقدم.

ألحقت لبيان الحركة، كما أُلحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى: ﴿كِتَابِيَهْ﴾(١) و﴿حِسَابِيَهْ﴾(٢) و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾(٣) و﴿مَالِيَهْ﴾(٤) و﴿مَاهِيَهْ﴾(٥) و﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾(٦) فيمن أخذه من «سَنَوات» و«مُسَاناة» و«أسْنَوا».

إبدال الهاء من الياء

قولهم في «هذي هند»: «هذه»، فالهاء في «هذه» بدل من ياء «هذي». الدلالة على ذلك دون أن تكون الياء في «هذي» بدلاً من الهاء في «هذه» قولهم في تحقير «ذا»: «ذَيّا»، و«ذي» إنما هي تأنيث «ذا» ومن لفظه، فكما لا تجد للهاء في المذكر أصلاً فكذلك هي أيضًا في المؤنث بدل غير أصل، وليست الهاء في قولنا «هذه» وإن استفيد منها التأنيث بمنزلة هاء «طَلْحة، وحَمْزة، وجَوْزة وبَيضة» لأن الهاء في نحو «حمزة، وبيضة» زائدة، والهاء في «هذه» ليست بزائدة، إنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل «في هذي». وأيضًا فإن الهاء في نحو «طَلْحة، وجَوْزة» تجدها في الوصل تاء، نحو «طَلْحتان» و«جَوْزَتكم»، والهاء في «هذه» ثابتة في الوصل ثباتها في الوقف.

فإن قال قائل: فإذا كانت الهاء في هذه إنما هي بدل من الياء في «هذي» فما الذي دعاهم إلى تحريكها وكسرها في الوصل في قولهم «هذهِ هند» وهلا تُركت ساكنة إذ كانت في اسم غير متمكن، وهي مع ذلك بعدَ حركة؟

---

(١) سورة الحاقة: آية (٢٥).
(٢) سورة الحاقة: آية (٢٠).
(٣) سورة الحاقة: آية (٢٩).
(٤) سورة الحاقة: آية (٢٨).
(٥) سورة القارعة: آية (١٠).
(٦) سورة البقرة: آية (٢٥٩).

فالجواب: أن الكسرة إنما أتتها من قبل أنها هاء في اسم غير متمكن، فشُبِّهت بهاء الإضمار في نحو قولك: «مررت بِهِ» و«نظرت إلى غلامِهِ» ومن العرب أيضاً من يسكنها في الوصل، ويجريها على أصل القياس، فيقول: «هذهْ هند» و«نظرت إلى هذهْ يا فتى»، فإذا لقيها ساكن بعدها لم يكن بُدٌّ من كسرها، وذلك قولك «هذهِ المرأة عاقلة».

فإن قلت: فالكسرة في هاء «هذهِ المرأة عاقلة» هل هي لالتقاء الساكنين أو هي الكسرة في لغة من قال: «هذهِ هند» فكسر؟

فالجواب: أن القياس أن تكون الكسرة في الهاء في قولك: «ضربت هذهِ المرأة» هي حركة الهاء في قولك «هذهِ هند» لا حركة التقاء الساكنين، وأن يكون من يقول: «هذهْ هند» فيسكن الهاء إذا احتاج إلى حركتها وافق الذين يقولون: «هذهِ دعد» فيكسرون الهاء، يدل على ذلك أن من قال: «همْ قاموا» فأسكن الميم من «هم» متى احتاج إلى حركتها ردّ إليها الضمة التي في لغة من يقول: «همُ قاموا» وعلى ذلك قراءة أبي عمرو وغيره ﴿هُمُ الذينَ يقُولون﴾[1] و﴿أنهم همُ الفائزون﴾[2] ألا تراه يقرأ: ﴿وهُمْ بدؤُوكم﴾[3] و﴿أنّهُمْ كانوا كافرين﴾[4] وغير ذلك مُسَكَّن الميم.

وكذلك من قال «مُذْ» فحذف النون من «مُنْذُ» وأزال الضمة عن الذال لزوال النون الساكنة من قبلها، إذا احتاج إلى حركة الذال ردّها إلى الضم، فقال: «مُذُ اليومِ» و«مُذُ الليلةِ».

---

(١) سورة المنافقون: آية (٧).
(٢) سورة المؤمنون: آية (١١١).
(٣) سورة التوبة: آية (١٣).
(٤) سورة النحل: آية (٣٩).

وعلى هذا قولهم: «عَلْقاة»، فالألف في «علقاة» ليست للتأنيث، لمجيء هاء التأنيث بعدها، وإنما هي للإلحاق ببناء «جَعْفَر» و«سَلْهَب» فإذا حذفوا الهاء من «عَلْقاة» قالوا: «عَلْقَى» غير منون، قال العجاج[1]:

فَكَرَّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ

غير منوّن «عَلْقَى» فليست الألف في «عَلْقَى» إذن للإلحاق؛ لأنها لو كانت للإلحاق لنُوِّنت كما نُوِّنتْ «أرْطًى»، وإنما هي للتأنيث، وهي في «عَلْقاة» للإلحاق؛ أفلا ترى أن من ألحقَ الهاء في «عَلْقاة» اعتقد فيها أن الألف للإلحاق ولغير التأنيث، فإذا نزع الهاءَ صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث، فلم ينونها كما لم ينوّنوها، ووافقهم بعد نزعه الهاء من «عَلْقاة» على ما يذهبون إليه من أن ألف «عَلْقَى» للتأنيث، فكذلك أيضًا من قال: «هذِهْ دعدٌ» فسكّن الهاء، إذا صار إلى موضع يحتاج فيه إلى حركة الهاء لئلا يجتمع ساكنان عاد إلى لغة من يقول: «هذه دعد»، فكسر الهاء، ولم يجعلها في قوله: «هذِهِ المرأةُ» حركة التقاء الساكنين، كما أن من قال: «هُمْ قاموا» فسكّن الميم إذا احتاج إلى تحريكها راجَعَ لغةَ من ضمها في «هُمُ» فقال: ﴿هُمُ الذين يقولون﴾[2].

فإن قلت: فقد أنشد قطرب[3]:

ألا إنّ أصحابَ الكَنِيفِ وجدتُهُمْ   هُمُ الناسُ لمّا أخْصَبُوا وتَمَوَّلُوا

---

(٥) هو في «ديوانه» (ص ٢٣٣).

(٦) سورة المنافقون: آية (٧).

(٢) انظر: ديوانه (ص ١١٩).

(٣) البيت في «الخصائص» (٣/ ١٣٢)، والمحتسب (١/ ٤٥) للمصنف.

وقد أنشد الكوفيون[١]:

فَهُمْ بطانَتُهم وهُمْ وُزَراؤُهُمْ   وهُمِ القُضاةُ ومِنْهُمِ الحُكّامُ

ورويته عن الفراء: «ومِنْهِمِ الحُجّابُ». وحكى الفراء هذه اللغة، وأنه سمعها من بعض بنى سُلَيْم، وحكى أن العرب جميعًا تضم هذه الميم نحو ﴿هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[٢] و﴿هُمُ الفائزون﴾[٣]. وحكى اللحياني: «مُذِ اليوم» و«مُذِ الليلة» بكسر الذال.

فالجواب: أن هذه اللغة، أعنى «هُمِ القُضاة» و«منهمِ الحجاب» من القلة ومخالفة الجمهور على ما حكيناه عن الفراء، وما كانت هذه صفته وجب أن يُلْغَى ويُطَّرَح ولا يقاس عليه غيره. وأما حكاية اللحياني فكذلك أيضًا، وتكون كغيرها مما دفعه أصحابنا وعجبوا منه.

ووجه جواز ذلك -عندى- على ضعفه أن شبّه ميم «هُمْ» وذال «مُذْ» بدال «قدْ» ولام «هلْ»، فكسرها حين احتاج إلى حركتهما كما يكسرهما ونحوهما إذا احتاج إلى ذلك نحو «قدِ انقطع» و«هلِ انْطَلَقَ زيد»، وإن كان الذى قال: «هذهْ دعدٌ» فسكّن الميم هو الذى قال: «مُذِ اليوم» و«هُمِ القضاة» فغير منكر أن تكون كسرة الهاء من «هذهِ ابنتُك» و«هذهِ امرأتُك» و«ضربتُ هذهِ المرأة» على لغته لالتقاء الساكنين، فليس ذلك بأشد من «هُمِ القضاة» و«مُذِ اليوم» فاعرف ذلك.

---

(١) سورة البقرة: آية (١٢).

(٢) سورة المؤمنون: آية (١١١).

(٣) تقدم.

ومن إبدال الهاء من الياء قولهم فى تصغير «هَنَة»: «هُنَيْهة» وأصلها الأول «هُنَيْوة» لأن لام الفعل فى تصريف هذه الكلمة واو لقولهم[1]:

.... على هَنَواتٍ شأنُهـا مُتَتـابِعُ

وإبدالُهم أيضًا التاء فى «هَنْتٍ» من الواو دون الياء، وقد تقدمت الدلالة على ذلك، فلما اجتمع فى «هُنَيْوة» الياء والواو، وسَبَقت الأولى بالسكون قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء فى الياء، فصار «هُنَيَّة»، وهو الدائر المستعمل فى أيدي الناس. فأما قول بعضهم: «هُنَيْهة» فإنما الهاء فى «هُنَيْهة» بدل من الواو الياء فى «هُنَيَّة»، والياء فى «هُنَيَّة» بدل من الواو فى «هُنَيْوة».

فأما قولهم فى هاء «زنادقة» و«فرازنة» إنها بدل من الياء فى «زَنَادِيق» و«فرازين» فليسوا يريدون بذلك البدل على حد إبدالهم الألف فى «قامَ» و«باع» من الواو والياء، وإنما يعنون أن الهاء لما طال الكلام بها صارت كالعوض من الياء، كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل فى نحو «حضرَ القاضىَ اليومَ امرأةٌ» عوضًا من تاء التأنيث فى «حَضَرتْ». وهذا باب واسع إلا أنه ليس مما قدمناه. ونحو من هذا قولهم فى الهاء من «عدة» و«زنة» و«شية» إنها صارت عوضًا من الواو التى هى فاء الفعل فى «وَعَدْتُ» و«وَزَنْتُ» و«وشيتُ» فافهم ذلك.

---

(١) تقدم.

إبدال الهاء من الواو

قد أبدلوها في حرف واحد، وهو قول امرئ القيس[(١)]:

وقد رابَني قولُها: يا هَنا ... هُ ويحكَ ألحقتَ شَرّاً بشَر

فالهاء الأخرة في «هَنَاهُ» بدل من الواو في «هَنُوك» و«هَنَوات» - وقد دَلَّلْنا على ذلك في أول الكتاب - وكان أصله «هَنَاوٌ» فأبدلت الواو هاء، فقالوا: «هَنَاه». هكذا قال أصحابنا. ولو قال قائل: إن الهاء في «هناه» إنما هي بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف «هَنَاه» إذ أصله «هَنَاوٌ» ثم صار «هَنَاا» كما أن أصل «عَطاء» «عَطاوٌ»، ثم صار بعد القلب «عطاا» - وقد دللنا على ذلك في أول الكتاب - فلما صار «هَنَاا» والتقت ألفان كُرِه اجتماع الساكنين، فقُلبت الألف الأخرة هاء، فقالوا: «هناه» كما أبدل الجميع من ألف «عطاا» الثانية همزة لئلا يجتمع ساكنان، لكان قولاً قويًا، ولكان أيضًا أشْبَه من أن يكون قُلبت الواو في أول أحوالها هاء من وجهين:

أحدهما: أن من شريطة قلب الواو ألفًا أن تقع طرفًا بعد ألف زائدة، وقد وقعت هنا كذلك.

والأخر: أن الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، بل هما في الطرفين؛ ألا ترى أن أبا الحسن ذهب إلى أن الهاء مع الألف من موضع واحد لقرب ما بينهما، فقلْبُ الألف إذن هاء أقرب من قلب الواو هاء. وكتب إليّ أبو علي من حَلَبَ في جواب شيء سألتُه، فقال: وقد ذهب أحدُ علمائنا إلى أن الهاء من

---

(١) تقدم.

«هَنَاه» إنما لحقت في الوقف لخفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة في نحو «وازيداهْ» و«وابكْراهْ» ثم إنها شُبِّهت بالهاء الأصلية، فحُرِّكت، فقالوا: «يا هَنَاهُ». ولم يُسمِّ أبو علي هذا العالم مَنْ هو، فلما انحدرتُ إليه إلى مدينة السلام، وقرأتُ عليه نوادر أبي زيد، نظرتُ فإذا أبو زيد هو صاحب هذا القول. وهذا من أبي زيد غير مرضي عند الجماعة؛ وذلك أن الهاء التي تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتَها البتة، فلم توجد فيه ساكنة ولا متحركة، وقد استقصيت هذا الفصل في كتابي في شرح شعر المتنبي عند قوله[1]:

واحَرَّ قلباهُ ممن قلبُهُ شَبِمُ ....

ودَلَلْتُ هناك على ضعف قول أبي زيد وبيت المتنبي جميعًا في هذا.

إبدال الهاء من التاء

وذلك في التأنيث نحو قولك في «جَوْزَة» في الوصل: «جَوْزَهْ» في الوقف، وفي «حَمْزَة»: «حَمْزَهْ»، وقد ذكرنا قديمًا قول من أجرى الوصل مجرى الوقف، فقال: «ثلاثَهَرْبَعَهْ» وقوله من أجرى الوقف مجرى الوصل، فقال:

بلْ جَوْزِ تيهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

وقول الآخر:

واللهُ أنجاكَ بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ

(١) واسم كتابه «الفسر في شرح ديوان المتنبي».

وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون: «كيف البنون والبَنَاهْ، وكيف الإخوةُ والأخَوَاهْ» قال: وذلك شاذ. فأما «التابوهْ» فلغة فى «التابوت». ووقف بعضهم على «اللات» بالهاء، فقال: «اللاهْ».

زيـــادة الهـــــاء

أما أبو العباس فكان يُخرج الهاءَ من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنهما تلحق للوقف فى نحو «اخْشَهْ» و«ارْمِهْ» و«هُنَّهْ» و«لكِنَّهْ» وتأتى بعد تمام الكلمة. وهذا مخالفة منه للجماعة، وغير مرضى عندنا، وذلك أن الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء فى غير ما ذكره أبو العباس، فمما زيدت فيه الهاء، قولُهم «أُمَّهات» وزنه «فُعَّلْهات» والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم، والواحدة «أُمَّهة»، قال[1]:

أُمَّهَتِى خِنْدِفُ والياسُ أبى

أى: أمّى. وقولُهم: «أمٌّ بيِّنَةُ الأُمومة» قد صحّ لنا من أن الهمزة فيه فاء الفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، فـ «أُمٌّ» بمنزلة «دُرٍّ» و«حُبٍّ» و«جُلٍّ» مما جاء على «فُعْلٍ» وعينه ولامه من موضع واحد.

وأجاز أبو بكر فى قوله من قال: «أُمَّهة» فى الواحد أن تكون الهاء أصلية، وتكون «فُعَّلَة»، فهى فى هذا القول الذى أجازه أبو بكر بمنزلة «تُرَّهة» و«أُبَّهة» و«عُلَّفة» و«قُبَّرة». ويقوى هذا القولَ قولُ صاحب كتاب العين «تأَمَّهْتُ أمّاً»،

---

(١) البيت قائله: قصى بن كلاب كما ذكر ابن منظور فى «اللسان» (أمم)، والعينى فى «المقاصد النحوية» (٤/ ٥٦٥).

فـ«تأمَّهْتُ» بين أنه «تَفَعَّلْتُ» بمنزلة «تَفَوَّهْتُ» و«تَنَبَّهْتُ»، إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل «أمومة» يقوِّي زيادة الهاء في «أُمَّـهة» وأن وزنها «فُعَّلَهة». ويزيد في قوة ذلك أيضًا قوله[1]:

إذا الأُمَّهـــاتُ قَبَحْنَ الوُجوهَ   فَرَجْـتَ الظَّـــلامَ بأمَّاتكا

وقرأت على أبي سهل أحمد بن محمد القطان، وأنشدَناه عن أبي العباس محمد بن يزيد[2]:

قَـــوّالِ معـــــروفٍ وفَعّـــالِهِ   عَقّـارِ مَثْنَى أُمَّهـــاتِ الرِّبــــاعْ

فهذا فيمن أثبتَ الهاءَ في غير الآدميين، وقال الآخر[3]:

لقـــد وَلَدَ الأُخَيْطِـــلَ أُمُّ سَـوْءٍ   مُقَلَّـــدةٌ من الأُمّـاتِ عـــارا

فجاء به بلا هاء فيمن يعقل. وقال الراعي[4]:

كانت نَجائبَ مُنْـــذِرٍ ومُحَـــرِّقٍ   أُمّـاتُهُـــنَّ وطَرْقُهُـــنَّ فَحِيـــلا

فجاء به بغير هاء، إلا أنه في غالب الأمر فيمن يعقل بالهاء، وفيما لا يعقل بغير هاء، زادوا الهاء فرقًا بين من يعقل وما لا يعقل.

---

(١) القائل هو: مروان بن الحكم كما في «اللسان» (أمم)، وشرح المفصل (١٠/٣).

(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي كما في «شرح اختيارات المفضل» (ص ١٣٦٣) [المفضلية: ٩٦].

(٣) هو جرير كما في «ديوانه» (ص ٢٨٣).

(٤) في «شعره» (ص ١٢٧).

فإن قال قائل: ما الفرق بينك وبين من عكس عليك الأمر، فقال: ما تنكر أن تكون الهاء إنما حُذفت فى غالب الأمر مما لا يعقل، وأثبتت فيمن يعقل وهى أصل فيه للفرق؟

فالجواب: أن الهاء أحد الحروف العشرة التى تسمى حروف الزيادة لا حروف النقص، وإنما سُمّيت حروف الزيادة لأن زيادتها فى الكلام هو الباب المعروف، وأما الحذف فإنما جاء فى بعضها، وقليل ما ذلك؛ ألا ترى إلى كثرة زيادة الواو والياء فى الكلام وأن ذلك أضعاف حذفهما إذا كانا أصلين نحو «يَد» و«دَم» و«غَد» و«أب» و«أخ» و«هَن»، فهذه ونحوها أسماء يسيرة محدودة محتقرة فى جنب الأسماء المزيد فيها الياء والواو نحو «يَرْمَع» و«يَعْمَلة» و«يَسْرُوع» و«يَلْمَع» و«يَعْضِيد» و«خَيْفَق» و«صَيْرَف» و«هَيْدَب» و«حَوْقَل» و«جَوْهَر» و«جَدْوَل» و«خِرْوَع» و«عِثْيَر» و«حِثْيَل» و«حِذْيَم» و«سَعِيد» و«قَضِيب» و«عَجُوز» و«عَمُود» و«دِهْلِيز» و«جُرْمُوق» و«كِنْتَأْو» و«قِنْدَأْو» و«عَضْرَفُوط» و«عَنْدَلِيب» و«خَرَبْصِيص» و«حَلَقْزِيز» و«عَنْتَرِيس» ونحو ذلك مما لا يُحصى كثرة. وكذلك الهاء أيضًا إنما حذف فى نحو «شَفَة» و«است» و«عضة» فيمن قال «عاضِهة» و«سَنَة» فيمن قال «سانَهْت» وما يقلّ جدًا. وقد تراها تزاد للتأنيث فيما لا يحاط به نحو «جَوْزة» و«لَوْزة»، ولبيان الحركة فى نحو ﴿مَالِيَهْ﴾(1) و﴿كِتَابِيَهْ﴾(2) و﴿حِسَابِيَهْ﴾(3) و﴿اقْتَدِهْ﴾(4) و﴿عَمَّهْ﴾(5) و﴿فِيمَهْ﴾(6) و﴿لِمَهْ﴾(7)، ولبيان حرف المد نحو

---

(1) سورة الحاقة: آية (٢٨).
(2) سورة الحاقة: آية (٢٥).
(3) سورة الحاقة: آية (٢٠).
(4) سورة الأنعام: آية (٩٠).
(5) سورة النبأ: آية (١).
(6) سورة النساء: آية (٩٧).
(7) سورة النساء: آية (٧٧).

«وازيْداهْ» و«واعَمْراهْ» و«غلامهموه» و«وا انقطاعَ ظَهْرِهِيَهْ» ونحو قول الراجز[١]:

أمَّهَتِي خِنْدِفُ وإلياسُ أبِي ... (؟)

اكَـــسِ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُـــنَّهْ   أُقْسِـــمُ بـــالله لَتَفْـــعَلَنَّهْ

وما أشبه ذلك؛ ألا ترى أن من حروف الزيادة ما يزاد ولا يحذف في شيء من الكلام البتة، وذلك اللام والسين والميم، ولا تجد فيه شيئًا حُذف ولم يُزَد البتة. فقد علمت أن الزيادة في هذه الحروف العشرة أفشى من الحذف، فعلى هذا القياس ينبغي أن تكون الهاء في «أُمَّهة» زيادة على «أُمّ» وتكون «أُمّ» الأصل، ولا ينبغي أن يُعتقد أن الهاء هي الأصل، وأن «أُمًّا» محذوفة من «أُمّهة».

وقالوا أيضًا «هَرَقْتُ» فزادوا الهاء عوضًا من سكون عين الفعل، وقد تقدم قولنا على صحة ذلك. فأما قول من قال: «تَأَمَّهْتُ أُمًّا» وإثباته الهاء فنظيره مما يعارضه قولهم: «أُمٌّ بَيِّنَةُ الأمومة» بحذف الهاء، فرواية برواية، ويبقى النظر الذي قدّمناه حاكمًا بين القولين، وقاضيا بأن زيادة الهاء أولى من اعتقاد حذفها، على أن الأمومة قد حكاها ثعلبٌ - وحسبُك به ثقة - وغيرُه من الفريقين، وأما «تَأَمَّهْتُ أُمًّا» فإنما حكاها صاحب العين، وفي كتاب العين من الخَطَل والاضطراب ما لا يدفعه نَظّارٌ جَلْد، وإنما يُخلد إليه من ضاق عَطَنُه، واستروحَ من كُلْفة الحفظ إلى دَعة النسيان والترك. وذاكرتُ بكتاب العين يومًا شيخنا أبا علي فأعرض عنه، ولم يرضه لما فيه من القول المرذول والتصريف الفاسد، فقلت له كالمحتج عليه: فإن في تصنيفه راحة لطالب الحرف. فقال: أرأيت لو أن رجلاً صنّف لغة بالتركية تصنيفًا حسنًا، هل كنا نقبلها منه ونستعملها؟ أو كلامًا هذا نحوه قد بعُد عهدي به. ورأيت أبا محمد بن دَرَسْتَوَيْهِ قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع

(١) قائلهما: أعرابي يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، وانظر: اللسان (أوس)، والخصائص (٢/ ٧٣).

من كتابه الموسوم بشرح الفصيح، وظلّمه، وغصّبه حقّه، والأمر عندى بخلاف ما ذهب إليه ابن دَرَسْتَوَيْهِ فى كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها وإن كان من أصحابى وقائلاً بقول مشيخة البصريين فى غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيًا قلْبًا، فالحق أحقّ أن يُتّبع أين حَلَّ وحيث صَقَع. ولو أن إنسانًا تتبع كتاب العين، فأصلح ما فيه من الزيغ والاضطراب لم أُعنِّفه فى ذلك، ولرأيته مصيبًا فيه مأجورًا على عمله، وإن وجدتُ فُسْحة أصلحت ذلك وما فى كتاب الجمهرة مما سها فيه مصنِّفُه رحمه الله.

وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء فى «هِجْرَع» و«هِبْلَع» زائدتان؛ لأنهما عنده من «الجَرَع» و«البَلْع» وذلك أنّ «الهِجْرَع» هو الطويل، و«الجَرَع»: المكان السهل المنقاد، و«الهِبْلَع»: الأكول، فهذا من البَلْع، فمثالهما على هذا «هِفْعَل».

وذهب الخليل فيما حكى عنه أبو الحسن إلى أن «هِرْكَوْلَة»: «هِفْعَوْلة» وأن الهاء زائدة، قال: لأنها التى تَرْكُل فى مشيتها. وسمعت بعض بنى عُقَيْل يقول فى «هِرْكَوْلة»: «هِرْكَلة»، قال:

هِرْكَـــلةٌ فُنُقٌ نِيـــافٌ طَلَّـةٌ   لم تَعْدُ من عَشْرٍ وحَوْلٍ حَرْعَبُ

فإن كان هذا ثبتًا عندهم فقياس قول الخليل أن تكون «هِرْكَلة»: «هِفْعَلة» فتكون الفاء هنا مضعفة، فيضاف هذا الحرف إلى «مَرْمَرِيس» لأنه لم تُكرر الفاءُ إلا هناك وفى «هِرْكَلة» إن صحت، على قول الخليل. ويجىء على قياس هذا القول أن يكون قول الراجز[1]:

باتت بليلٍ ساهرٍ وقد سَهِدْ   هُلَقِمٌ يأكل أطراف النُّجد

---

(١) البيتان ذكرهما ابن منظور فى «اللسان» (هلقم) والهلقم: كثير الأكل بشره.

وزنه «هُفْعِلٌ»؛ لأنه من «اللَّقْم»[1]. ونحو منه قول العجاج:

بسَلْهَبَيْنِ فوقَ أنْفٍ أذْلَفا

ويجوز لقائل أن يقول: إن «سَلْهَبـًا»: «فَعْهَلٌ» لأنه من معنى السَّلْب، وهو الطويل.

وقال أبو عثمان: رأيت أبا عبيدة محمومًا يهذى، ويقول: دينار كذا وكذا، فقلت للطبيب: سَلْهُ عن «الهِـرْكَوْلة» ما هى؟ فقال: يا أبا عبيدة. قال: ما لَكَ؟ قال: مـا الهِـرْكَوْلة؟ قـال: الضخـمة الأوراك. وحكى فيهـا أبو زيد: «هِرْكَلَة» و«هُرْكُلة». فأما مـا عليه أكثر الناس فإنما الهـاء فى «هِبْلَع» و«هِجْرَع» و«هِرْكَوْلة» أصل. وحكى أحمد بن يحيى: «هذا أهْجَرُ من هذا، أى: أطول» فهذا يثبت كون الهـاء أصلاً. ولسـتُ أرى بما ذهـب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتهـا فى هذه الأسـماء الثلاثة بأسًا؛ ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشىء فسبيله أن يُقضى به ولا يُلتفت إلى خلاف ولا وفـاق، فإنّ سبيلك إذا صحـت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عَـدل عن القول بهـا، ولا تستـوحش أنت من مخـالفتـه إذا ثبتت الدلالة بفسـاد مـذهبـه؛ ألا ترى أنهم قضـوا بزيادة الـلام فى «ذلك» و«هنالك» و«عَبْـدَل» وإن لم تكثـر نظائر هذا، فكـذلك يقـضى بزيادة الهـاء فى «هِجْـرَع» و«هِبْلَع» و«هِرْكَوْلة» و«أُمَّهات» لقيام الدلالة على ذلك. ولعمرى إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا، وقِسْه.

(١) اللَّقم: أى سرعة الأكل والمبادرة للطعام.

فأما الهاء في «إيّاه» فهي على مذهب أبي الحسن حرف جاء لمعنى الغَيْبة، كما أن الكاف في «إياك» عنده حرف جاء لمعنى الخطاب، وقد تقدم القول على صحة ذلك في حرف الكاف، فارجع إليه تَرَه.

حَـرْفُ الـوَاو

اعلم أن الواو حرف مجهور يكون في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلاً، وبدلاً، وزائدًا. فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينًا ولامًا، فالفاء نحو «وَزَنَ» و«وَعَدَ»، والعين نحو «سَوْطٍ» و«اسْتَرْوَحَ» واللام نحو «دَلْوٍ» و«سَخُوَ».

إبدال الـــواو

وإذا كانت بدلا فمن ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والألف والياء. فأما إبدالها من الهمزة فعلى ثلاثة أضرب: أحدها أن تكون الهمزة أصلاً، والآخر أن تكون بدلاً، والآخر أن تكون زائدة.

إبدالها منها والهمزة أصل: وذلك أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة، فمتى آثرت تخفيف الهمزة قلبتها واوًا، وذلك قولك في «جُؤَنٍ»(١): «جُوَنٌ» وفي «رجل سُؤَلَة: سُوَلَة» وفي بُؤَر: بُوَرٌ وفي «لُؤَم: لُوَمٌ» وفي تخفيف «هو يضرب أباكَ: هو يضربُ وَباكَ» وفي تخفيف «يقتل أخاكَ: يقتلُ وَخاكَ» فالواو هنا مخلصة، وليس فيها شيء من بقية الهمزة. ومثل ذلك قولك في «هذا أفعَلُ من هذا» من «أمَمْتُ» في قول أبي الحسن: «هذا أَوَمُّ من هذا» وفي قول أبي عثمان

(١) الجؤن: جمع جؤنة، وهي سلة مستديرة مغشاة جلدًا، يجعل فيها الطيب والثياب.

«هذا أَيَمُّ من هذا» بالياء. وكذلك قراءة أبي عمرو: ﴿السُّفَهاءُ وَلا إنّهم هُمُ السُّفَهاء﴾. ومن ذلك قولهم في «آخيتُ زيدًا»: واخيتُه» فهذه الواو بدل من الهمزة لا محالة، ولا يجوز أن يكونا أصلين مثل «أكّدتُ» و«وكّدت» و«أرّختُ» و«ورّخْتُ» وذلك أن لام الفعل من «واخيت» في الأصل إنما هي واو لقولك «أخَوان» و«إخْوة» وإنما انقلبت في «واخيتُ» كما انقلبت في «غازيتُ»، فإذا كانت اللام كما ذكرنا واوًا لم يجز أن تكون الواو في «واخيت» أصلاً، لأنه ليس في كلامهم كلمة فاؤها واو ولامها واو غير قولهم «واوٌ» فاعرف ذلك.

وأما إبدال الواو من الهمزة المبدلة فقولك في تخفيف «يملكُ أَحَدَ عَشَرَ»: هو يملك وَحَدَ عَشَرَ» وفي «يضربُ أناةَ»: هو يضرب وَنَاةَ» وذلك أن الهمزة في «أحَد» و«أناة» بدل من واو، وأصله «وَحَدٌ» لأنه هو الواحد، و«امرأة وَنَاة» من «الوَنَى» وهو الفتور، وذلك أن المرأة توصف بأنها كسول؛ ألا ترى إلى قول حَسّان(١):

وتكاد تَكْسَلُ أن تَجيء فراشَها ... في جسم خَرْعَبةٍ وحُسْنِ قَوامِ

وقال الفرزدق(٢):

إذا القُنْبُصات السُّودُ طَوَّفْنَ بالضُّحى ... رَقَدْنَ عليهن الحِجالُ المُسَجَّفُ

وقال الكندي(٣):

وتُضحي فَتيتُ المِسك فَوقَ فِراشِها ... نَؤُومَ الضحى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

---

(١) في ديوانه (ص ١٠٧).

(٢) في ديوانه (ص ٥٥٢).

(٣) القائل هو: امرؤ القيس وهو في «ديوانه» (ص ١٧).

ونحو من هذا قول الأعشى[١]:

هِرْكَولَةٌ فُنُقٌ دُرْمٌ مرافِقُها　　　كأنَّ أخْمَصَها بالشَّوكِ مُنْتَعِلُ

وقد أبدلت الواو من همزة التأنيث المبدلة من الألف على ما قدّمناه في باب الهمزة في ثلاثة مواضع، وهي: التثنية ، والجمع بالتاء، والنسب، فالتثنية نحو قولك في «حمراء، وصفراء، وخُنْفُساء: حمراوان، وصفراوان وخُنْفُساوان» والجمع نحو قولك في «صحراء: صحراوات» وفي خَبْراء: خَبْراوات» وفي خُنْفُساء: خُنْفُساوات» والنسب نحو قولك «صفراويّ» و«حمراويّ» و«صَحْراويّ» و«خَبْراويّ» و«خُنْفُساويّ».

وأما إبدال الواو من الهمزة الزائدة فقولك في تخفيف «هذا غلامُ أحمد»: «هذا غلامُ وَحْمَدَ» وفي تخفيف «هو يكرمُ أصرمَ»: «هو يكرمُ وَصْرَمَ».

إبدال الواو من الألف

وهو على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تبدل الواو من الألف والألف أصل. والآخر: إبدالها منها وهي بدل. والثالث: إبدالها منها وهي زائدة.

فأما إبدال الواو من الألف والألف أصل فقولك في تثنية «إلى» و«لَدَى» اسمي رجلين: «إلَوانِ» و«لَدَوانِ» وكذلك «إذا» التي هي ظرف زمان، و«إذا» التي للمفاجأة وهي ظرف مكان، فلو سميت بها رجلاً لقلت في التثنية «إذَوانِ» ولو جعلتَ شيئًا من ذلك اسم امرأة، فجمعت بالألف والتاء لقلت: «ألَواتٌ»

(١) في ديوانه (ص ١٠٥).

و«لَدَواتٌ» و«إذَواتٌ». وكذلك «ألا» تقول فيها في التثنية «ألوانِ» وفي الجميع «ألَواتٌ». وإنما قلبت هذه الألفات واوًا من قبل أنها أصول غير زوائد ولا مبدلة بما قد أوضحناه، ودللنا عليه في كتابنا المُنْصف في شرح تصريف أبي عثمان، ولما لم يكن لهذه الألفات أصل ترد إليه إذا حُرِّكت، ولم تكن الإمالة مسموعة فيها، حكم عليها بالواو، فقُلبت إليها عند الحاجة إلى تحريكها.

فإن قلت: فقد سبق من قولك إنها غير مبدلة، فهلا لم يجز قلبها واوًا إذ ليس لها أصل في ياء ولا واو؟

فالجواب: أن الأمر كذلك إلا أنها لما سُمِّيَ بهما انتقلت إلى حكم الأسماء، فحكم على ألفها بما يحكم على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتها مثل «عَصًا» وقَطًا» ،فكما تقول «عَصَوانِ» و«قَطَوات» كذلك قلت أيضًا «إلَوانِ» و«لَدَوانِ» و«إلَواتٌ». ونحو ذلك أنك لو سميت رجلاً بـ«ضَرَبَ» لأعربته، فقلت: «هذا ضَرَبٌ» وإن كان قبل التسمية لا يدخله الإعراب، فكما أن «ضَرَبَ» لما سمي به انتقل إلى حكم الأسماء فأعرب كذلك أيضًا «إلى» و«لَدَى» و«إذا» و«ألا» إذا سمي بها انتقلت إلى حكم الأسماء، فقضي على ألفها بأنها من الواو إذ لم تجز فيها الإمالة. وهذا حصلتُه عن أبي علي وقت قراءة الكتاب.

فأما «على» فإن معناها يدل على أنها من «عَلَوْتُ» فأمرها ظاهر. وكذلك ألف «ما» و«لا» إذا سميت بهما زدت عليهما ألفًا أخرى، فإذا التقى ساكنان همزتَ الآخرة لما حركتها لالتقاء الساكنين، فصارت «ماءٌ» و«لاءٌ» فإن بنيت من هذين الاسمين اللذين هما «ماءٌ» و«لاءٌ» مثل «حَجَرٍ» و«عَمَلٍ» قلت: «مَوَىً» و«لَوَىً» فقضيت على الألف الأولى أنها منقلبة من واو، وعلى الألف الآخرة التي

كانت قلبت همزة بأنها منقلبة من ياء، فخرجت اللفظتان إلى باب «شَوَيْتُ» و«طَوَيْتُ»، ولم تقض على الألف الآخرة أنها من الواو كالألف الأولى من قبل أن العين قد ثبت أنها واو، واللام بعدها حرف علة، فالوجه أن تكون مما لامه ياء، ولا تكون مما لامه واو، وذلك أن باب «طَوَيْتُ»، ولَوَيْتُ، وحَوَيْتُ، وشَوَيْتُ، ورَوَيْتُ، ونَوَيْتُ، وخَوَيْتُ، وذَوَيْتُ، وصَوَيْتُ، وغَوَيْتُ، وعَوَيْتُ، وثَوَيْتُ، وهَوَيْتُ» أكثر من باب «قَوِيتُ، وحَوِيتُ، والقُوَّة، والحُوَّة، والصُّوَّة» مما عينه ولامه واوان. هذا هو القانون، وبه وصّى التصريفيون. وجاز أن يُقضى على الألفين أنهما منقلبتان عن حرفي العلة وإن كانتا قبل التسمية غير منقلبتين؛ لأنك لما سميت بهما ألحقتهما بما عليه عامة الأسماء، وأخرجتهما من الحرفية التي كانا عليها للاسمية التي صارا إليها، فاعرفه.

إبدال الواو من الألف المبدلة

هذه الألف المبدلة التي أبدلت الواو عنها على ثلاثة أضرب: ألف مبدلة من همزة، وألف مبدلة من واو، وألف مبدلة من ياء.

الأولى نحو قولك في تصغير «آدَمَ» و«آخَرَ» وجمعهما: «أُوَيْدِم» و«أُوَيْخِر» و«أَوادِم» و«أَوَاخِر»، فالألف في «آدم» و«آخر» أصلها الهمزة، وكانت «أَأْدَم» و«أَأْخَر»؛ لأنهما «أَفْعَلُ» من الأُدْمة والتأخر، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا، فأبدلت، الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح الأولى قبلها، فصار «آدَمَ» و«آخَرَ» ثم جرت الألف فيهما مجرى ألف «فاعل» الزائدة، فكما قلت في تحقير «ضاربة» وجمعها «ضُوَيْرِبَة» و«ضَوارِبُ» كذلك قلت «أُوَيْدِم» و«أُوَيْخِر» و«أَوادِم» و«أَوَاخِر».

فأما إبدال الواو من الألف المبدلة من واو فقولك في الإضافة إلى نحو «عَصًا» و«قَطًا» و«قَنًا»: «عَصَوِيّ» و«قَطَوِيّ» و«قَنَوِيّ»، فالواو في «عَصَوِيّ» بدل من ألف «عَصًا»، والألف في «عَصًا» بدل من الواو في «عَصَوَيْن». وكذلك الواو في «قَطَوِيّ» و«قَنَوِيّ» لقولك «قَطَوَاتٌ» و«قَنَوَاتٌ».

وأما إبدال الواو من الألف المبدلة من الياء فقولك في الإضافة إلى «فَتًى» و«سُرًى» و«رَحًى»: «فَتَوِيّ» و«سُرَوِيّ» و«رَحَوِيّ» فالواو هنا إنما هي بدل من ألف «فَتًى» و«سُرًى» و«رَحًى»، والألف هناك بدل من الياء في «فَتَيَان» وفي «سَرَيْتُ» و«رَحَيْتُ بالرَّحَى».

فإن قلت: فلم أبدلت الألف في نحو «عَصًا» و«فَتًى» واوًا مع ياء الإضافة؟

فالجواب: أنهم لما احتاجوا إلى حركتها مع ياء الإضافة لسكونها وسكون الياء الأولى من ياءي الإضافة، قلبوها حرفًا يحتمل الحركة، وهو الواو، ولم يقلبوها ياء فيقولوا «عَصَيِيّ» و«رَحَيِيّ» لئلا تجتمع ثلاث ياءات وكسرة، فهربوا إلى الواو لتختلف الأحرف.

فإن قلت: فهلا قلبوها همزة كما قلبوا ألف «كساء» و«قضاء»، ألا ترى أن أصلهما «كِسَاوٌ» و«قَضَايٌ» فقُلبت الواو والياء ألفين، فصارا «كِسَاا» و«قَضَاا» ثم أبدلوا الألف الأخرة منهما همزة، فقالوا «كساء» و«قضاء» فهلاّ فعلوا مثل ذلك في «عَصًا» و«رَحًى» فقالوا «عَصَئِيّ» و«رَحَئِيّ»؟

فالجواب: أنهم إنما احتاجوا إلى حركة الحرف لا غير، ولم يقع طرفًا فيضعف فتبدل منه همزة كما أبدلوها في «كِسَاء» و«قضاء» ألا ترى أن الواو في

«عَصَوِى» و«رَحَوِىّ» حشو، وليست بطرف فتضعف، فتبدل الألفُ فى «عَصاً» و«رَحًى» همزة، وإذا كانوا قد احتملوا الواوين فى نحو «نَوَوِىّ» و«طَوَوِىّ» و«لَوَوِىّ» لأنهما لم يتطرفا فيضعفا، فهم باحتمالهم الواحدة فى نحو «عَصَوِىّ» و«رَحَوِىّ» و«فَتَوِىّ» أجدر.

وروينا عن قطرب أن بعض أهل اليمن يقول «الصَّلَوةُ» و«الزَّكَوةُ» و«الحَيَوةُ» بواو قبلها فتحة، فهذه الواو بدل من ألف «صلاة» و«زكاة» و«حَياة» وليست بلام الفعل من «صَلَوتُ» و«زَكَوتُ»؛ ألا ترى أن لام الفعل من «الحياة» ياء وقد قالوا «الحَيَوة».

إبدال الواو من الألف الزائدة

وذلك نحو ألف «فاعِل» و«فاعَل» و«فاعُول» و«فاعال» نحو «ضارِب» و«خاتَم» و«عاقُول» و«ساباط» فمتى أردت تحقير شىء من ذلك أو تكسيره قلبت ألفه واواً، وذلك نحو «ضُوَيْرِب» و«خُوَيْتِم» و«عُوَيْقِيل» و«سُوَيْبِيط»، وكذلك «ضَوارِبُ» و«خَواتِمُ» و«عَواقِيل» و«سَوابِيط». فأما قلبها فى التحقير فأمره واضح، وذلك أن الضمة لما وقعت قبل الألف قلبتها واواً. وأما التكسير فهو محمول فى ذلك على التحقير، وذلك أنك إذا قلت «خَواتِمُ» و«ضَوارِبُ» فلا ضمة فى أول الحرف، ولكنك لما كنت تقول فى التحقير «خُوَيْتِم» قلت فى التكسير «خَواتِمُ» قال الأعشى[1]:

.... وتُتْرَكُ أمْــــوالٌ عليها الخَواتِمُ

(١) فى «ديوانه» (ص ١٢٩).

وإنما حُمل التكسير فى هذا على التحقير لأنهما من واد واحد، وذلك أن هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير فى كثير من أحكامه من قبل أن علم التحقير ياء ثالثة ساكنة قبلها فتحة، وعلم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياءُ أخت الألف من الوجوه التى تقدم ذكرها، وما بعد ياء التحقير حرف مكسور كما أنّ ما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلمّا تناسبا من هذه الوجوه حُمل التكسير على التحقير، فقيل «عَوائِدُ» كما قيل «عُوَيْئِدُ». وكما حُمل التكسير فى هذا الموضع على التحقير كذلك أيضًا حُمل التحقير فى غير هذا الموضع على التكسير، وذلك فى قول من قال فى تحقير «أَسْوَدَ» و«جَدْوَلٍ»: «أُسَيْوِدٌ» و«جُدَيْوِلٌ» فأظهر الواو ولم يُعلّها لوقوع الياء الساكنة قبلها، وذلك أنه لما كان يقال فى التكسير «أساوِد» و«جَداوِل» قال أيضًا فى التحقير «أُسَيْوِد» و«جُدَيْوِل» وأجرى الواو فى الصحة بعد ياء التحقير مجراها فيها بعد ألف التكسير، فكما جاز أن يُشبّه «ضَوارِب» بـ«ضُوَيْرِب» وإن لم تكن فى ضاد «ضَوارِبَ» ضمة كضمة ضاد «ضُوَيْرِب» كذلك أيضًا جاز أن يشبه «أُسَيْوِد» فى تصحيح واوه بعد الياء بـ«أساوِدَ» فى تصحيح واوه بعد الألف وإن كان فى «أُسَيْوِد» ما يبعث على القلب، وهو وقوع الياء ساكنة قبل الواو.

ومن ذلك قولك فى «قاتَلَ» و«ضارَبَ» ونحوهما: «قُوتِلَ» و«ضُورِبَ» انقلبت الألف الزائدة واوًا للضمة قبلها.

واعلم أن حُذّاق أصحابنا وذوى القياس القوى منهم يذهبون إلى أن الألف فى «كِتابٍ» و«غَزالٍ» و«غُرابٍ» إذا حقّرت الاسم فقلت «كُتَيِّب» و«غُزَيِّل» و«غُرَيِّب» فإنك لم تبدل ألف «كِتاب» و«غَزال» و«غُراب» فى أول أحوالها لياء التحقير ياء، وإنما المذهب عندهم أنك قلبتَ الألف واوًا، فصار التقدير «كُتَيْوِبٌ»

و«غُزَيْوب» فلما اجتمعت الياء والواو، وسبقت الياءُ بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت ياء التحقير فيها، فقلت: «كُتَيِّب» و«غُزَيِّل» و«غُرَيِّب» فالياء إذن في «غُزَيِّل» إنما هي بدل من واو بدلٍ من ألف المد، وكذلك ما أشبه ذلك.

فإن قيل: ما الذي دعاهم إلى اعتقاد هذا الرأي؟ وهلا ذهبوا إلى أن الألف لما وقعت قبلها ياء التحقير قُلبت في أول أحوالها ياء كما تقلب للكسرة تقع قبلها ياءً، وذلك نحو «مِفْتاح» و«مَفاتِيح» و«دِينار» و«دَنانِير» و«قِرْطاس» و«قَراطِيس» و«حِمْلاق» و«حَماليق»؟

فالجواب: أنهم إنما حملهم على القول بما قدمناه أنهم رأوا الألف أكثر انقلابها إنما هو إلى الواو نحو «ضارب» و«ضَوارِب» و«ضُوَيْرِب» فكما جاز أن تقلب في «ضَوارِبَ» ولا ضمة قبلها، وفي نحو «رَحَوِيّ» و«عَصَوِيّ» و«فَتَوِيّ» و«مَغْزَوِيّ» و«مَلْهَوِيّ» و«مَدْعَوِيّ» وفي قول يونس في «مَثْنَوِيّ» و«مَعْلَوِيّ». وأبدلت أيضا من الألف المتحركة، وهي الهمزة في نحو «صَفْراوان، وحَمْراوان، وحَبْراوات، وحَبْراوِيّ، وخُنْفُساوِيّ» وغير ذلك مما يطول ذكره، كذلك حكموا أيضًا بأنها في نحو «غَزال» و«غُراب» إنما قُلبت في أول أحوالها واوًا، فصارت «غُزَيْوِل» و«غُرَيْوِب» ثم أبدلت الواو ياء على ما قدمناه. فهذا هو القول الذي لا معدل عنه. فأما «مُفَيْتِيح» و«مَفاتِيح» و«دُنَيْنِير» و«دَنانِير» فلم يمكن قلب ألفيهما واوًا لأن الكسرة تمنع من ذلك، وليست قبل الياء الثانية في نحو «كُتَيِّب» و«حُسَيِّب» كسرة تمنع وقوع الواو بعدها، إنما قبلها ياء ساكنة، والياء الساكنة قد رأينا الواو المفردة بعدها في نحو «أُسَيْوِد» و«أُحَيْوِل» و«جُدَيْوِل» و«خُرَيْوِع». وقالوا أيضًا «دِيوان» و «اجْلِيواذ» ونحو ذلك، فاعرف هذا فإنه مُسْفِرٌ واضح.

إبدال الواو من الياء

هذه الياء التي أُبدلت منها الواو على ثلاثة أضرب: أصل، وبدل، وزائدة. فالأصل قولك من «أيْقَنَ» و«أيْسَرَ» و«أيْدَيْتُ إليه يدًا»: «مُوقِنٌ» و«مُوسِرٌ» و«مُودٍ» وهو «يُوقِنُ» و«يُوسِرُ» و«يُودِي» و«قد أُوسِرَ في هذا المكان» و«أُوقِنَ فيه» و«أُودِيَ إلى زيد فيه» وهو «مُوسَرٌ فيه» و«مُوقَنٌ فيه» و«مُودًى إلى زيد فيه». وكذلك «أيْأَسْتُهُ فأنا مُوئِسُهُ، وهو مُوأَسٌ مما طلبه». وكذلك كل ياء مفردة ساكنة قبلها ضمة، وإنما قُلبت الياء الساكنة واوًا للضمة قبلها من قبل أن الياء والواو أختان بمنزلة ما تدانت مخارجه من الحروف نحو الدال والتاء والطاء، والذال والثاء والظاء، وقد أريناهم قالوا «وَتِدٌ» فبيّنوا التاء لقوتها بالحركة، ثم إنهم لما أسكنوا التاء تخفيفًا ضَعُفت بالسكون، فاجترؤوا عليها بأن قلبوها إلى لفظ ما بعدها ليدغموها فيه، فيكون العمل والصوت من وجه واحد وجنس واحد، فقالوا «وَدٌّ».

وكذلك الواو والياء في نحو «لَيَّة» و«طَيَّة» وأصلهما «لَوْيَة» و«طَوْيَة»، فقلبوا الواو ياء، وأدغموا الياء المنقلبة في الثانية، فقالوا: «لَيَّة» و«طَيَّة». وكذلك «سَيِّد» و«مَيِّت» إنما أصلهما «سَيْوِد» و«مَيْوِت» فقلبت الواو ياء ليكون العمل أيضًا من وجه واحد، وأُدغمت الياءُ في الياء، فصار «سَيِّد» و«مَيِّت».

فإن قلت: فإنّ «وَدًّا» إنما قلبوا فيه الأول إلى لفظ ما أدغموه فيه وهو الدال، فقالوا «وَدٌّ» وأنت في «سَيِّد» و«مَيِّت» إنما قلبت الثاني إلى لفظ الأول، فكيف هذا؟

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك بالواو لغلبة الياء عليها، وإنما غلبت الياء على الواو لخفة الياء وثقل الواو، فهربوا إلى الأخف، فلما وَجبت هذه القضية فى الواو والياء أُجريت الضمة مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء؛ لأنهما بعضان ونائبتان فى كثير من المواضع عنهما، فقُلبت الواو الساكنة للكسرة قبلها ياء، فقالوا «ميزان» و«ميقات» والياءُ الساكنة للضمة قبلها واوًا، فقالوا «مُوسِرٌ» و«مُوقِنٌ» وقويت الحركتان وإن كانتا ضعيفتين على قلب الياء والواو من قبل أنهما لما سكنتا قويت الحركة على إعلالهما وقلبهما، فكما تُقلب الياءُ الواوَ المتحركة فى نحو «سيِّد» و«قيِّم» لأن أصلهما «سَيْوِد» و«قَيْوِم» كذلك قلبت الكسرةُ الواوَ الساكنة فى نحو «ميقات» و«ميعاد» والضمةُ الياءَ الساكنة فى نحو «مُوْسِر» و«مُوْقِن» وذلك أن الحرف أقوى من الحركة، فكما قلبت الياء بقوتها الواوَ المتحركة، كذلك قَلبت الكسرةُ والضمةُ الواوَ والياءَ الساكنتين دون المتحركتين لضعفهما.

فإن قلت: فما بالهم قالوا «سائلٌ» و«سُيَّلٌ» و«عائلٌ» و«عُيَّلٌ» قال أبو النجم:

كأنّ ريحَ المِسْكِ والقَرَنْفُلِ نباتُه بينَ التِّلاعِ السُّيَّلِ

وقال الآخر:

فَتركْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أبناؤها وبنى فَزارةَ كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

وهلاَّ قلبوا الياء الأولى من «السُّيَّل» و«العُيَّل» لسكونهما وضمّ ما قبلهما؟ وقالوا أيضًا: «اعْلَوَّطَ اعْلِوَّاطًا» و«اخْرَوَّطَ اخْرِوَّاطًا» فلم يقلبوا الواو الأولى منهما ياء وإن كانت ساكنة مكسورًا ما قبلها!.

فالجواب: أنهم إنما فعلوا ذلك من قبل الياء والواو إذا أُدغمتا بعُدتا عن الاعتلال وعن شبه الألف؛ لأن الألف لا تدغم أبدًا، فإذا قويتا بالإدغام لم تتسلط الحركتان قبلهما على قلبهما، على أن منهم من يقلب الواو الأولى من هذا للكسرة قبلها ياء، فيقول: «اجْلَوَّذَ اجْلِيوّاذًا» و«اخْرَوَّطَ اخْرِيوّاطًا» ولم يقلب الواو الآخرة وإن كانت قبلها ياءٌ ساكنةٌ ياءً فيقول «اجْلِيّاذًا» و«اخْرِيّاطًا»، من قبل أن قلب الأولى منهما عارض ليس بلازم ولا واجب، فجرى ذلك مجرى يا «دِيْوان» في أن لم تُقلب لها الواو الآخرة فيقولوا: «دِيّان» إذ لم تكن الأولى لازمة ولا واجبة، وإنما قلبت لضرب من التخفيف. ومن قال: «اجْلِيواذ» و«دِيْوان» فجعل للكسرة تأثيرًا لم يقل في «سَيِّل»: «سُوَيِّلٌ» ولا في «عَيِّل»: «عُوَيِّلٌ» لأن قلب الواو ياء أخف من قلب الياء واوًا، ولو كان القلب هنا واجبًا لقيل: «سُوَيِّلٌ» و«عُوَيِّلٌ» كما قالوا: «مُوسِرٌ» و«مُوقِنٌ».

وكذلك أيضًا إن تحركت الياء والواو قويتا بالحركة، فلم تُقلبا للحركتين قبلهما، وذلك نحو «غُيُرٍ» جمع «غَيُورٍ» و«دجاج بُيُضٍ» جمع «بَيُوضٍ» وكذلك «حِوَلٌ» و«عِوَضٌ» و«رجُل عِيَبَة». فأما قولهم «ثِوَرة» و«ثِيَرة» فشاذ، وكأنهم فرقوا بالقلب بين جمع «ثَوْر» من الحيوان وجمع «ثَوْر» من الأقط؛ لأنهم يقولون في «ثَوْر» الأقط: «ثِوَرة» على القياس. فأما «حِيَلٌ» و«قِيَمٌ» فإن الواو فيهما لما انقلبت في الواحدة ضرورة لانكسار ما قبلها قُلبت أيضًا في الجمع، فقيل «قِيَمٌ» و«حِيَلٌ». وأما «حِياض» و«رِياض» و«ثِياب» ونحو ذلك فإنما قلبت واوه ياء لسكونها في الواحد، ومجيئها في الجمع بعد كسرة، وقبل ألف، ولامُ الفعل فيها صحيح، لا بُدّ في هذا الموضع من ذكر هذه الأربعة الأشياء وإلا فسدت العلة ونقصت.

فإن قلت: فأنت تعلم أن أصل «غازية» و«مَحْنِية»: «غازوة» و«مَحْنِوة» لأنهما من «غَزَوْتُ» و«حَنَوْتُ» وقد قلبت الواو فيهما للكسرة قبلها، وهما مع ذلك متحركتان. وكذلك «داعية» و«قاصية» و«عافية» و«راجية» لأن الأصل «داعِوة» و«قاصِوة» و«عافِوة» و«راجِوة» لأنها من «دَعَوْتُ» و«قَصَوْتُ» و«عَفَوْتُ» و«رَجَوْتُ».

فالجواب: أنه إنما أُعِلّ ذلك وإن كان متحركًا من قبل أنه لام الفعل، فضَعُف، وأما الفاء والعين فقويتان، فسَلِمتا لقوّتهما، وإذا كان القلب في العين قد جاء في نحو «تِيَرة» و«سِياط» فهو في اللام أَجْوَزُ وأَسْوَغُ. فأما قولهم «الفُتُوّة» و«النُّدُوّة» و«الفُتُوّ»، قال[1]:

في فُتُوٍّ أنا رابئهم   من كَلالِ غَزْوةٍ ماتُوا

فأصله «الفُتُويَة» و«النُّدُويَة» و«الفُتُوي» ولكنهم أبدلوا الياء واوًا للضمة قبلها، ولم يعتدوا بالواو الساكنة حاجزًا لضعفهما، فلما قلبوا الياء واوًا أدغموا الأولى فيها، فصحت لأن الأولى حَصَّنَتْها بإدغامهم إياها فيها، ولولا أن الأولى أدغمت في الأخيرة لما جاز أن تقع واوٌ في اسم طرفًا بعد ضمة، وهذا واضح. ويدل على أن «النُّدُوّة» من الياء قولهم: «لفلان تكرم ونَدًى» بالإمالة، فدلت الإمالة على أنه من الياء. فأما قولهم: «النَّداوة» فالواو فيه بدل من ياء، وأصله «نَداية» لما ذكرنا من الإمالة في «النَّدى» ولكن الياء قُلبت واوًا لضرب من التوسع، وسنذكر أمثال هذا.

---

(١) قائله: جذيمة الأبرش كما في «اللسان» (فتى)، والصحاح للجوهري.

اعلم أنهم قد قلبوا الياء واوًا لا لعلة سوى تعويض الواو قلبها ياء لكثرة دخول الياء عليها، وذلك قولهم: «جَبَيْتُ الخَراج جباوة» وأصلها «جِباية». وقالوا: «رَجاءُ بن حَيْوَة» وأصلها «حيَّة» فقلبت الياء التى هى لام واوًا. وقالوا: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه» أى «ممضيٌّ». وقالوا: «هى المَضَواء» وأصلها «مَضَياء». وقالوا: «هو أمُور بالمعروف نَهُوٌّ عن المُنكر» وهى من «نَهَيْتُ». وقالوا: «شربتُ مَشُوًّا» وهو من «مَشَيْتُ» لأنه الدواء الذى يُمشَى عنه، وكأنهم إنما أبدلوا الياء واوًا فى «نَهُوّ» و«مَشُوّ» ولم يقولوا «نَهِيّ» و«مَشِيّ» لأنهم أرادوا بناء «فَعُول» فكرهوا أن يلتبس بـ«فَعِيل». و«الحَيَوان» أصله «الحَيَيان» فقلبت الياء التى هى لام واوًا استكراهًا لتوالى الياءين ليختلف الحرفان، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما إلا أبا عثمان، فإنه ذهب إلى أن «الحَيَوان» غير مبدل الواو، وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعلٌ، وشبّه هذا بقولهم: «فاظَ الميّتُ يفيظ فَيْظًا وفَوْظًا» ولا يستعملون من «فَوْظ» فعلاً، وكذلك «الحَيَوان» عنده مصدر لم يشتق منه فعل بمنزلة «فَوْظ» ألا ترى أنهم لا يقولون: «فاظَ يفُوظ» كما قالوا: «فاظَ يَفِيظ». ويدلك على أنهم لم يستعملوا من «الحَيَوان» فعلاً قولُ سيبويه: «ليس فى الكلام مثل حَيَوْتُ» أى: ليس فى كلامهم «حَيَوْتُ» ولا ما جرى مجراها مما عينه ياء ولامه واو. وهذا الذى رآه أبو عثمان، وخالف فيه الخليل وسيبويه غير مرضى عندنا منه، قال لى أبو على وقت قراءتى كتاب أبى عثمان عليه: هذا الذى أجازه أبو عثمان فاسد من قبل أنه لا يمتنع أن يكون فى الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان مثل «فَوْظ» و«صَوْغ» و«قَوْل» و«مَوْت» وأشباه ذلك، فأما أن يوجد فى الكلام كلمة عينُها ياء ولامُها واوٌ فلا، فحملُه «الحَيَوان» على «فَوْظ»

خطأ؛ لأنه شَبَّهَ مـا لا يوجد في الكلام بما هو مـوجود مطرد. وبهـذا علمنا أن «حَيْـوَة» أصلها «حَيَّـة» وأن اللام إنما قُلبت واوًا لضـرب من التـوسع وكـراهة لتضعيف الياء، ولأن الكلمة أيضًا عَلَم، والأعـلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو «مَـوْهَب» و«مَوْرَق» و«مَـوْظَب» و«مَعْـدِى كَرِب» و«تَهْلَل» و«مَـزْيَد» و«مَكْوَزة» وغير ذلك مما يطول تعـداده. وحكى اللحيـانى: «اشْتَرِ من الحَـيَوانِ والحَيَواتِ، ولا تَشْتَرِ من المَوَتان»(١) فـالواو أيضًا في «الحَـيَـوات» بدل من ياء، وأصلها «حَيَيات» لأنها «فَعَلات» من «حَيِيْتُ» و«حَيِيتَ» من مـضاعف الياء بلا خلاف، ويـدل على أنه لا خلاف في «حـييت» في أن لامـه ياء بمنزلة «خَشِـيت» و«عَيِيْتُ» وأنه ليـس كـ«شَقِـيْتُ» و«غَبِيْتُ» قـول أبي عثمـان إنهم لم يشـتقوا من «الحَيَوان» فـعلاً؛ أي: لم يستعـملوا منه فعلا عـينه ياء ولامه واو والعلة في قلب «الحَيَوات» هي العلة في قلب «الحَيَوان».

ومما قُلبـــت ياؤه واوًا للتـصـــرف وتعـويض الـواو من كـثـرة دخــــول اليـــــاء عليـــهـــا، وللـفـــرق أيضًـا بين الاســـــم والصـفـة قـولُـهـــم: «الشَّرْوَى»(٢) و«الفَتْوَى» و«البَقْوَى»(٣) و«الرَّعْوَى»(٤) و«الثَّنْوَى»(٥) و«التَّقْوَى»،

---

(١) أي اشترِ الأرضين والدور، ولا تَشْتَرِ الرقيق والدَّوابَّ، وقال الفراء: المَوَتان من الأرض التي لم تُحيَ بعدُ. [اللسان مادة (موت)].

(٢) شَرْوَى الشيء: مثله.

(٣) البقوى: الإبقاء.

(٤) الرَّعْوَى: رعاية الحفاظ للعهد.

(٥) الثَّنْوَى: الاسم من الاستثناء.

قال[١]:

فما بُقْــوَى علــىَّ تركتُمــانى ولكــنْ خِفْتُمــا صَرَدَ النِّبالِ

ويروى «بُقْيا». وقال الآخر[٢]:

أُذَكِّرُ بالبَقْوَى على مَنْ أصابنى وبَقْواىَ أنى جاهد غير مُؤْتَلِ

وأصل هذا كله «شَرْيا» و«فَتْيا» و«بَقْيا» و«رَعْيا» و«ثَنْيا» و«وَقْيا» لأن «الشَّرْوَى» من «شَرَيْتُ» و«الفَتْوَى» من معنى «الفَتَى» و«البقوى» من «بَقَيْتُ الشىءَ» إذا انتظرته، و«الرَّعْوَى» من «رَعَيْتُ» و«الثَّنْوَى» من «ثَنَيت» و«التـقـوى» من «وَقَيْتُ». وقد تقصيت الأدلة على صحة هذه الدعاوى فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان. فإن كانت «فَعْلَى» صفة لم تغير الياءُ منها إذا وقعت لامًا، وذلك نحو «صَدْيا» و«رَيّا» و«خزيا» وقد ذكرت هذا فى صدر هذا الكتاب فى باب الهمزة.

ومما قلبت فيه الياء واوًا ما حكاه أبو على أن أبا الحسن حكاه من قولهم:

---

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (صرد) ونُسِبَ إلى اللَّعين المِنْقَرِىّ بلفظ (بُقْيا) يخاطب جرير والفرزدق، كما ذكر البيت فى طبقات فحول الشعراء (٣٠٤)، والحيوان (٢٥٦/١) والمراد خفتما أن تصيب نبالى. وذكر البيت أيضًا فى اللسان فى مادة (بقى) ونُسِبَ أيضًا إلى اللَّعين ويسبقه بيتان:

ساقضى بَيْنَ كَلْبِ بَنِى كُلَيْبٍ وبيــن القَيْنِ قَيْنِ بَنِى عِقالِ

فإن الكــلب مَطْعَمُهُ خَبيثٌ وإنَّ القَـيْنَ يَعْمَلُ فى سِفَالِ

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (بقى) ونُسِبَ إلى أبو الثَّمْقام الأسدى.

«مضى إِنْوٌ من الليل»[1] أى: إِنْىٌ. وأخبرنا قال: قال أحمد بن يحيى: قال ابن الأعرابي: يقال: «إِنْىٌ» و«إِنًى» و«مِعْىٌ» و«مِعًى» و«حِسْىٌ» و«حِسًى» قال الهذلى[2]:

حُلْوٌ ومُرٌّ كعَطْفِ القِدْحِ مِرَّتُه ... بكلِّ إِنْيٍ حذاهُ الليلُ يَنْتَعِلُ

إبدال الواو من الياء المبدلة

وذلك أنك لو أخرجت مصدر «ضاربتُ» و«قاتَلْتُ» على أصلهما لقلت: «ضِيرَاب» و«قِيتَال» فقلبت ألف «ضاربت» و«قاتَلْتُ» ياء لانكسار ما قبلها، ثم إنك لو سميت بهذين المصدرين، ثم صغرتهما لوجب أن تقول: «ضُوَيْرِيب» و«قُوَيْتِيل» فتقلب الياء واوًا، وتزيل الياء لزوال الكسرة التى كانت قبلها.

فإن قلت: فأنت تعلم أن هذه الياء ليس أصلها واوًا، وإنما هى بدل من ألف «فاعَلْتُ» فلِمَ قلبتَها واوًا وليست منقلبة عن الواو؟

---

(١) قال الأخفش فى تفسير سورة آل عمران الآية (٨٢) فى كتابة (معانى القرآن) (آناء الليل): وواحد الآناء مقصور (إنى) فاعلم. وقال بعضهم: إنْىٌ كما ترى وإنْوٌ، وهو ساعات الليل.

(٢) ذكر البيت فى مجاز القرآن الكريم (١/ ١٠٢) وذكره أبو عبيد ونسبه إلى أبى أُثَيْلة كما ذكر البيت فى هامش معانى القرآن للأخفش (١/ ٢١٤) [تحقيق فائز فارس] وذكر البيت فى متن الكتاب ولكن اختلف شطر البيت

(السالكَ الثَّغْرَ مَخشيًا مَوارِدُهُ ... فى كُلِّ إِنْيٍ قضاهُ الليلُ يَنْتَعِلُ)

وتنسب البيت إلى المُتَنَخِّل الهُذَلى، وهو مالك بن عُوَيْمر الهذلى شاعر محسن من شعراء هذيل وهو صاحب القصيدة الطائية التى قال فيها الأصمعى: أجود طائية قالتها العرب. [المؤتلف والمختلف (٢٧٢)].

فالجواب: أنا قد علمنا أن أصل هذه الياء في «قِيْعال» ألف في «قاعلْتُ» وأنها إنما صارت ياء لانكسار ما قبلها، فلما زالت الكسرة من قبلها بضمة التصغير لم يمكنك ردها إلى الألف لأجل الضمة قبلها، ولم يبق هناك غير الواو، فقلبت إليها، فقلت: «ضُوَيْرِيب» و«قُوَيْتِيل» فاعرف ذلك، وقس عليه ما شاكله.

وأما قولك في تصغير «قِيمة» و«دِيمة»: «قُوَيْمة» و«دُوَيْمة» فليست الضمة هي التي اجتلبت الواو، وإنما أصل الياء فيهما واو من «الدَّوام» و«قُوْمتُ»، فلما فُقدت الكسرة من القاف والدال رجعت الواو التي كانت قُلبت للكسرة؛ ألا ترى أنك تقول في «فَعْلة» منهما: «قَوْمة» و«دَوْمة» فتجد الواو فيهما ثابتة وإن لم تكن هناك ضمة، وهذا مُتَجَلٍّ.

إبدال الواو من الياء الزائدة

وذلك قولك في «بَيْطَرَ» و«سَيْطَرَ» و«هَيْنَمَ»(١) و«بَيْقَرَ»(٢) إذا لم تُسَمِّ الفاعل وجعلت الفعل مسندًا إلى المفعول «بُوْطِرَ» و«سُوْطِرَ» و«هُوْنِمَ» و«بُوْقِرَ» فتقلب الياء الزائدة في «فَيْعَلَ» واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

---

(١) هينم: دعا الله.

(٢) بَيْقَرَ: هلك.

زيـــادة الواو

قد زيدت الواو ثانية في نحـو «كَوْثَر» و«جَوْهَر» و«تَوْراب»[١] و«طُومار»[٢] و«دُواسِر»[٣] و«حَوْقَل»[٤] و«صَوْمَع»[٥] وثالثـة في نحو «جَـدْوَل» و«قَسْـوَر»[٦] و«خِرْوَع»[٧] و«بَـرْوَع»[٨] و«قِـرْواش»[٩] و«دِرْواس»[١٠] و«عَضْـود» و«عَجُـوز» و«جَهْوَرَ»[١١] و«زَهْـوَكَ»[١٢]. ورابعــة في نحـو «كَنَـهْـوَر»[١٣] و«بَلَهْـوَر»[١٤] و«جُرْمُوق»[١٥] و«زَرْنُـوق»[١٦] و«عَطَـوَّد»[١٧] و«سَـنَّـوْر»[١٨] و«اخْــرَوَّطَ»[١٩] و«اعْلَوَّطَ»[٢٠] وخـامـســة نحـو «قِنْدَأْو»[٢١] و«سِـنْـدَأْو»[٢٢] و«كِنْثَـاو»[١٣] و«عَضْرَفُوط»[٢٤] و«مَنْجَنُون»[٢٥] و«حَيْزَبُون»[٢٦] قال القطامي[٢٧]:

إذا حَيْزَبُونٌ تُوقِدُ النارَ بعدما تَلَفَّعتِ الظلماءُ من كل جانبِ

---

(١) التوراب: التراب.

(٢) الطومار: الصحيفة.

(٣) الدواسر: الشديد الضخم.

(٤) حَوْقَلَ: أعيا.

(٥) صومع البناء: علاه.

(٦) القسور: الأسد.

(٧) الخروع: نبات معروف.

(٨) بروع: اسم امرأة.

(٩) القرواش من الرجال: الطفيلي.

(١٠) الدرواس: الأسد.

(١١) جَهْوَرَ بكلامه: أعلن به وأظهره.

(١٢) الزَّهْوَكة: استرخاء المفاصل في المشي.

(١٣) الكنهور: السحاب المتراكم الثخين.

(١٤) البلهور: كل عظيم من ملوك.

(١٥) الجرموق: الخف القصير يلبس فوق خف.

(١٦) الزرنوق: النهر الطويل.

(١٧) العطود: الشديد الشاق من كل شيء.

(١٨) سَنَّوْر: جملة السلاح.

(١٩) اخروط السفر: طال.

(٢٠) اعلوط البعير: تعلقت بعنقه وعلوته.

(٢١) القندأو: الغليظ القصير.

(٢٢) الكنثأو: الوافر اللحية.

(٢٣) السندأو: الحديد الشديد.

(٢٤) المنجنون: الدولاب.

(٢٥) العضرفوط: ذكر العظاء.

(٢٦) الحيزبون: العجوز من النساء.

(٢٧) ذكر البيت في الأغاني (٢٤/٢٤) ونسب إلى القطامي وقد لُقِّب بـ(صريع الغواني) وقد قال هذه القصيدة عندما نزل في بعض أسفاره بامرأة من مُحارب قيس، فنسبها فقالت: أنا من قوم»

ولم تزد الواو أولاً البتة، وذلك أنها لو زيدت لم تخل من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلو زيدت أولاً مضمومة لاطّرد فيها الهمز كما همز نحو ﴿أُقِّتَتْ﴾(١) و«أُعِدَ زيدٌ» ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضًا جائزًا وإن لم يكن في كثرة همز المضمومة، وذلك نحو «إسادة» و«إعاء» وإفادة» في «وسادة» و«وِعاء» و«وِفادة». وكذلك قولهم «إشاح» في «وِشاح». ولو زيدت أولاً مفتوحة لم تخل من أن تزاد في أول اسم أو فعل إذ الحروف ليست من محتمل الزيادة، فلو زيدت في أول الاسم مفتوحة لكنت متى صغرت ذلك الاسم فضممتها تمكنًا من همزها، كما تقول في «وُجَيْه» تصغير «وَجْه»: «أُجَيْه» وفي «وُعَيْد» تصغير «وَعْد»: «أُعَيْد». ولو كانت في أول فعل لكنت متى بنيته للمفعول ولم تسم فاعله وَجَبَ أن تضمّها، ولو ضممتها لجاز أيضًا همزها على أن منهم من همز المفتوحة وإن كان قليلاً، وذلك قولهم «أَحَدٌ» و«أَناة»(٢) و«أَجَمَ»(٣) وأصله «وَحَدٌ» و«وَناةٌ» و«وَجَمَ». وقالوا في الفعل أيضًا «أَقَتَ» في «وَقَتَ» فلما كانت زيادتهم الواو أولاً تدعو إلى همزها وزوال لفظها والإشكال هل هي همزة غير مبدلة أو همزة مبدلة من واو، رُفض ذلك فيها، فلم تُزَدْ أولاً البتة. فأما الواو في «وَرَنْتَل» فأصل،

= يشوون القَدَّ من الجوع - القَدّ: جلد ولد الشاة ساعة يولد ويشوى ويؤكل في الجدب - قال: ومن هؤلاء وَيْحَكِ؟ قالت: مُحارِبٌ، ولم تَطْرِه، فبات عندها بأسوأ ليلة، فقال فيها القصيدة التي أولها:

«تَأَلَّتْ لُيَلى نِيَّةٌ لم تُقارِبِ ... وما حُبُّ ليلى من فؤادي بذاهِبِ»

(١) سورة المرسلات: الآية (١١).

(٢) الأناة من النساء: التي فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٣) أجم: أجم الشيء كرهه.

والكلمة رباعية، والنون زائدة كنون «عَقَنْقَل»[(١)] و«جَحَنْفَل»[(٢)] و«عَبَنْقَس»[(٣)]. ولا تجعلها زائدة لما قدّمناه من أن الواو لا تزاد أولاً البتة.

واعلم أن الواو لم تأت في كلام العرب فاء ولامًا، وليست في كلامهم لفظة فاؤها واو ولامها واو إلا حرف واحد، وهو قولنا «واو»؛ ولذلك قال سيبويه: «ليس في الكلام مثل وَعَوْتُ». واعلم أن سيبويه ذكر أنهم إنما امتنعوا من أن يكون في كلامهم مثل «وَعَوْتُ» استثقالاً للواوين، ولم يزد في الاعتلال لهذا أكثر من هذا الظاهر، وقد أوجز في هذا القول، وأشار إلى العلة الصريحة اللطيفة، ولم يصرح بها، وأنا أذكر الموضع قفوًا له، وكشفًا لغرضه، وزيادة في البيان، وتقوية للعلة. اعلم أنه لم يأت عنهم مثل «وَعَوْتُ» من قِبل أنهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الحالَ أمران ضِدّان، فتركوا ذلك لذلك، وذلك أن ما ماضيه «فَعَلَ» وفاؤه واو فعين مستقبله مكسورة، وفاؤه محذوفة، وذلك نحو «وَعَدَ» و«وَزَنَ» و«وَرَدَ» تقول «يَعِدُ» و«يَزِنُ» و«يَرِدُ» فهذا أصل مستمر، فأما قول بعضهم[(٤)]:

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبةٍ ... تدعُ الحوائمَ لا يَجُدْنَ غليلا

بضم الجيم فلغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها. ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على «فَعَلَ»

---

(١) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.

(٢) الجحنفل: العظيم الجحفلة، وهي مشفر البعير.

(٣) العبنقس: السيء الخُلُق.

(٤) ذكر البيت في ديوان جرير (٥٤٣) بتحقيق الصاوي، وهو البيت الثاني في قصيدته التي قالها في هجاء الفرزدق:

الحوائم: وحُوّمٌ عطاش جمع حائم ، والغليل: حرّ الجوف لوحًا واعتياضًا

ولامه واو فعين مضارعه أبدًا مضمومة، وذلك نحو «غَزَوْتُ أَغْزُو» و«دَعَوْتُ أَدْعُو». وهذا أيضًا أصل مستمر غير منكسر، فلو صاغوا مثل «وَعَوْتُ» لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين «يَعِدُ» وأن يضموها أيضًا كما يضمون عين «يغزو» فلما كان بناؤهم مثل «وَعَوْتُ» يدعوهم إلى أن تكون العين في المضارع مضمومة مكسورة في حال واحدة رفضوه البتة فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدين في حرف واحد.

فإن قلت: فهلا بنوه على «فَعُلْتُ» بضم العين، فقالوا: «وَعُوْتُ أَوْعُو» وأجروه في ضم عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى «وَضُؤْتَ تَوْضُؤُ» و«وَطُؤَ الدابة يَوْطُؤُ»؟

فالجواب: أن «فَعَلْت» أكثر في الكلام من «فَعُلْت» ألا ترى أن «فعُلت» لا يكون إلا لتنقل الهيئة والحال نحو: ما كان كريمًا ولقد كَرُمَ، وما كان ظريفًا ولقد ظَرُفَ، وما كان جميلا ولقد جَمُلَ، وما كان سبيحًا ولقد صَبُحَ، وهي أيضًا غير متعدية، و«فَعَلْت» تكون متعدية وغير متعدية، وهي أخف وأيسر في الكلام من «فَعُلْتُ» فلما وجب رفض ذلك في الأكثر الشائع حُمل الأقل - وهو «فَعُلْتُ» - عليه. هذا مع ما كان يلزمهم من اكتناف الواوين والضمة للكلمة، وهو الثِّقَل الذي أَوْمأ إليه سيبويه، أعني قولهم لو قالوا: «وَعُوْتَ تَوْعُو»، فلما وجب اطراح هذا التركيب في «فَعَلت» وتبعه «فَعُلت» حملوا أيضًا عليه «فَعِلْتُ» فلم يقولوا مثل «وَعِيْتَ تَوْعَى» كما قالوا: «وَجِيْتَ تَوْجَى»[١] وأتبعوا «فَعِلْتُ» في الامتناع «فَعَلْتُ» و«فَعُلْتُ» فاعرف ذلك، فإنه لطيف حسن.

---

(١) وجيت: رقت قدمك من كثرة المشي.

فأما الألف من «واو» فحملها أبو الحسن على أنها منقلبة من واو، واستدل، على ذلك بتفخيم العرب إياها وأنه لم تُسمع منهم الإمالة فيها، فقضى لذلك بأنها من الواو، وجعل أحرف الكلمة كلها واوات. ورأيت أبا علي ينكر هذا القول، ويذهب إلى أن الألف فيها منقلبة عن ياء، واعتمد في ذلك على أنه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظًا واحدًا، قال: وهذا غير موجود، فعدل عنه إلى القضاء بأنها من ياء. ولستُ أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأسًا، وذلك أن أبا علي إن كان كره ذلك لئلا تصير حروف الكلمة كلها واوات فإنه إذا قُضي بأن الألف منقلبة من ياء لتختلف الحروف فقد حصل معه بعد ذلك لفظ لا نظير له؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام حرف فاؤه واو ولامه واو إلا قولنا «واوٌ» فإذا كان قضاؤه بأن الألف من الياء لا يخرجه من أن يكون الحرف يكون فاؤه ولامه واوين فلاً لا نظير له؛ فقضاؤه بأن العين واو أيضًا ليس بمنكر، ويعضد ذلك أيضًا شيئان:

أحدهما: ما قضَى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء.

والآخر: ما حكاه أبو الحسن من أنه لم تسمع عنهم فيها الإمالة. وهذا أيضًا يؤكد أنها من الواو.

ولأبي علي أن يقول منتصرًا لكون الألف منقلبة عن الياء: إن الذي ذهبتُ أنا إليه أسوغ وأقل فحشًا مما ذهب إليه أبو الحسن، وذلك أني وإن قضيتُ بأن الفاء واللام من لفظ واحد كثيرًا، نحو «سَلِسَ» و«قَلِقَ» و«جَرْجٍ» و«دَعْدٍ» و«ثَيْفٍ» فهذا وإن لم يكن فيه واو فإنا قد وجدنا فاءه ولامه من لفظ واحد. وقالوا أيضًا في الياء التي هي أخت الواو «يَدَيْتُ إليه يدًا» ولم نرهم جعلوا الفاء والعين واللام

جميعًا من موضع واحد لا من واو ولا من غيرها، فقد دخل أبو الحسن معي في أن اعترف بأن الفاء واللام واوان إذ لم يجد بُدًا من الاعتراف بذلك، كما لم أجده أنا، ثم إنه زاد على ما ذهبنا إليه جميعًا شيئًا لا نظير له في حرف من الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد، فأما ما أنشدناه أبو علي من قول هند بنت أبي سفيان لابنها عبد الله بن الحارث(١):

لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أهلَ الكَعْبَهْ

فإنما «بَبَّهْ» حكاية الصوت الذي كانت ترقصه عليه، وليس باسم، وإنما هو كـ«قَبْ» لصوت وقع السيف، و«طِيخْ» للضحك، ومثله صوت الشيء إذا تدحرج «دَدَدْ» فإنما هذه أصوات ليست تُوزَن، ولا تُمثّل بالفعل، بمنزلة «صَهْ» و«مَهْ» ونحوهما. فلما ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبي علي ما تعادل عندنا المذهبان أو قرُبا من التعادل.

(١) ذكر البيت في جمهرة اللغة في باب الباء مادة (ببجج) ونسب الأبيات إلى هند بنت أبي سفيان ابن حرب أخت معاوية وأم حبيبة أم المؤمنين قالت هذه الأبيات ترقص بها ابنها عبد الله بن الحارث – وبَبّة – حكاية صوت الصبي ويقال للسمين أيضًا و –الخدبة – السمينة، أي تغلب نساء قريش في حُسْنِها (١/ ٢٤) وذكرت الأبيات بترتيب مختلف وهو:

والله ربِّ الكعبة لأنكحن ببّة
جارية خدبه مكرمة محبّة
تُحب من أحبّه تجب أهل الكعبة

وذكرت الأبيات في اللسان في مادة (ببب) وذكر البيتان الأول والثاني في مادة (خدب)، وفي الخصائص (٢/ ٢١٧) وشرح المفصل (١/ ٣٦).

وقد جاءت الفاء والعين واوين، وذلك قولهم «أوَّلُ» ووزنه «أفْعَلُ» ويدل على ذلك اتصالُ «مِنْ» به على حدّ اتصالها بـ«أفْعَلَ» الذي للتفضيل، وذلك قولهم: «ما لقيتك مُذْ أوَّلَ من أمس» فجرى هذا مجرى قولك: «هو أفضل من زيد وأكرم من عمرو». ولقولهم في مؤنثة «الأولى» فجرى ذلك مجرى قولك «الأفضل» و«الفضلى» فأما قولهم: «أوائل» بالهمزة فاصله «أواول» لكن لما اكتنفت الألف واوان، ووليت الآخرةُ منهما الطرفَ، فضَعُفت، وكانت الكلمة جمعًا، والجمع مستثقل، قُلبت الآخرةُ منهما همزة، وقد أشبعنا القول في الرد على مَنْ خالَفَنا من البغداديين في هذا الموضع في كتابنا في شرح «التصريف»، وهذا الكتاب كأنه لاحق بذلك ومتصل به لاشتراكهما واشتباه أجزائهما، فلذلك تركنا إعادة القول هنا، وأحلنا على ذلك الكتاب في عدة مواضع من هذا.

وقد زيدت الواو أيضًا في جماعة المذكرين ممن يعقل، وذلك قولهم «الزَّيدونَ» و«البكرُونَ».

فإن قلت: فما تقول في قولهم في جمع «ثُبة» و«ظُبَة»[1] و«مائة» و«رئة» و«سَنَة»: «ثُبُونَ» و«ظُبُونَ» و«مِئُونَ» و«رِئُونَ» و«سِنُونَ» أنشد أبو زيد، وأنشدَنَاه أبو علي[2]:

فغظناهُمُ حتى أتى الغيظُ منهمُ   قلوبًا وأكبـــادًا لهم ورئينا

وكل واحد من هذه الأسماء مؤنث، وليس واقعًا على ذي عقل. وكذلك «بُرة» و«بُرُونَ» و«عِضة» و«عِضُونَ» و«قُلة» و«قُلُونَ» فكيف جاز جمع هذا بالواو؟

---

(١) الظبة: حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها.

(٢) ذكر البيت في ديوان الأسود بن يعفر (٦٣)، وفي النوادر (١٩٥).

فالجواب: أن هذه الأسماء مجهودة منتقصة، وذلك أن لاماتها قد حُذفت، وأنا أذكر أصولها:

أما «ثُبَة» فالمحذوف منها اللام دون الفاء والعين، يدل على ذلك أن الثُّبَة: الجماعةُ من الناس وغيرهم، قال الله تعالى: ﴿فانفِرُوا ثُبات أو انفروا جميعًا﴾(١) فـ«ثبات» كقولك: جماعات متفرقة، أو اجتمِعُوا كُلُّكم، أنشد أبو علي للهذلي(٢):

فلما جَلاها بالإيام تَحيَّزَتْ ... ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكتئابُها

ورأيناهم يقولون: «ثَبَّيْتُ الشيءَ» إذا جمعته، قال لبيد(٣):

يُثَبِّي ثَنـــاءً مِن كـــريمٍ وقـــولُه ... ألا انْعَمْ على حُسْنِ التحية واشْرَبِ

وقال الآخر(٤):

كَمْ لِيَ من ذِي تُدْرَإٍ مِـــذَبِّ ... أشْـــوَسَ أبّـــاءٍ على المُثَبِّي

أي: الذي يعذُله، ويُكثر لومه، ويجمع له العذلَ من هنا ومن هنا.

(١) سورة النساء: الآية (٧١).

(٢) ذكر البيت في معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣)، كما ذكر البيت في شرح أشعار الهذليين (٥٣)، ونُسبَ إلى أبي ذؤيب الهذلي يصف مشتار العسل. والإيام: الدخان. تحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض. وذكر البيت في اللسان في مادة (أيم).

(٣) ذكر البيت في ديوان لبيد (٨).

(٤) ذكر البيت في اللسان مادة (ثبا) وتاج العروس في (ثبى)، ذو تدرإ: ذو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه. مِذَبّ: من الذَّبّ وهو الدفع والمنع. أشوس: جرىء على القتال الشديد، وأراد الشاعر: الذي يَعذُله ويكثر لومَه ويجمع له العَذَلَ من هنا وهنا.

وذهب أبو إسحاق فى «ثُبة الحوض» - وهى وسطه - إلى أنها من «ثابَ الماءُ إليها» وأن الكلمة محذوفة العين، وقال: «تقول فى تصغيرها ثُوَيْبة». وهذا غير لازم؛ لأنه يجوز أن تكون من «ثَبَّيْتُ» أى: جمعت، وذلك أن الماء إنما مُجتَمَعه من الحوض فى وسطه. وقال الآخر(١):

هل يَصلُح السيف بغير غِمْدِ ... ثَبِّ ما سَلَّفْتَه من شُكْدِ

أى: فأضف إليه غيره، واجمعه مع سواه. فـ«يُثَبِّى» أى: يَجمع، وقولهم «يُثَبِّى» يدل على أن اللام معتلة، وأن الثاء والباء فاءٌ وعين، وقولهم «ثَبَّيْتُ» لا يدل على أن اللام ياء دون واو، لقولهم «عَدَّيْتُ» و«خَلَّيْتُ» كما قالوا «قَضَّيْتُ» و«سَقَّيْتُ»، فالقبيلان إذا صارا إلى هذا متساويان، ولكن الذى ينبغى أن يُقضَى به فى ذلك أن تكون من الواو، وأن يكون أصلها «ثُبوة» وذلك أن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو «أب» و«أخ» و«غَد» و«هَنٍ» و«حَم» و«سَنَة» فيمن قال «سَنَوات» و«عضة» فيمن قال «عضَوات» و«ضَعَة» لقولهم «ضَعَوات» و«ابن» لقولهم «بِنْت» و«بُنُوَّة» و«قُلَة» لقولهم «قَلَوْتُ بالقُلَة». فهذا أكثر مما حُذفت لامه ياء، فعليه ينبغى أن يكون العمل، وبه أيضًا وصَّى أبو الحسن، فقد ثبت أن أصل «ثُبَة» «ثُبوة».

والقول فى «ظُبَة» أيضًا كالقول فى «ثُبَة» ولا يجوز أن يكون المحذوف منها فاء ولا عينًا، أما امتناع الفاء فلأن الفاء لم يطرد حذفها إلا فى مصادر بنات الواو، نحو «عِدة» و«زِنة» و«جِدة» وليست «ظُبَة» من ذلك وأوائل تلك المصادر أيضًا مكسورة، وأول «ظُبَة» كما ترى مضموم، ولم تحذف الواو فاء من «فُعْلة» إلا

(١) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (ثبا) وفى تاج العروس (ثبى) أى أضف إليه غيره واجْمَعْهُ. والشكد: العطاء.

فى حرف شاذ حكاه أبو الحسن، ولا نظير له، وهو قولهم فى «الصِّلَة»: «صُلَة» ولولا المعنى وأنّا قد وجدناهم يقولون فى معناه «صلة» وهى محذوفة الفاء بلا محالة لأنها من «وَصَلْتُ» لما أجزنا أن تكون «صُلَة» محذوفة الفاء، فقد بطل إذن أن تكون «ظُبَة» محذوفة الفاء. ولا تكون أيضًا محذوفة العين؛ لأن ذلك لم يأت إلا فى «سَه» و«مُذْ» وهما حرفان نادران لا يقاس عليهما غيرهما. ودليل آخر يدل على أن «ظُبَة» ليست محذوفة العين، وهو جمعهم إياها بالواو والنون نحو «ظُبُون» وظِبين» ولم نرهم جمعوا شيئًا مما حُذفت عينه بالواو والنون، إنما ذلك فيما حُذفت لامه، نحو «سِنُونَ» و«عِضُونَ» أو فاؤه نحو «لِدُون». ولا يجوز أيضًا أن تكون الفاء محذوفة لما قدّمناه، فثبت أن اللام هى المحذوفة دون غيرها. ومن أقوى دليل على حذف لامها قولهم فى جمعها «ظُبًا» فاللام كما ترى هى المعتلة، ونظيرها «لُغَة ولُغًى» و«بُرَة وبُرًى» وأصله «ظُبْوَة» بالواو لما ذكرناه فى «ثُبَة».

وأما «مائة» فيدل على أنها محذوفة اللام قولهم: «أَمْأَيْتُ الدراهمَ»[1] وليس فى قولهم «أَمْأَيْتُ» ما يدل على أن اللام ياء دون الواو لقولهم: «أدْنَيْتُ» و«أعْطَيْتُ» وهما من «دَنَوْتُ» و«عَطَوْتُ» كقولك: «أَرْمَيْتُهُ» و«أسْقَيْتُهُ» وهما من «رَمَيْتُ» و«سَقَيْتُ» ولكن الذى يدل على أن اللام من «مائة» ياء ما حكاه أبو الحسن من قولهم: «رأيتُ مِئْيًا» فى معنى «مائة» فهذه دلالة قاطعة على كون اللام ياء. ورأيت ابن الأعرابى قد ذهب إلى ذلك أيضًا فقال فى بعض أماليه: إن أصل «مائة»: «مئية». فذكرت ذلك لأبى على، فعجب منه أن يكون ابن الأعرابى ينظر من هذه الصناعة فى مثله؛ لأن علمه كان أكثف من هذا، ولم ينظر من اللطيف الدقيق فى هذه الأماكن، وإن كان بحمد الله والاعتراف بموضعه

(١) أمأيت الدراهم: جعلتها مئة.

جبلاً فى الرواية وقدوة فى الثقة، ولعله أن يكون وصل إليه ذلك من جهة أبى الحسن، أو من الجهة التى وصل ذلك منها إلى أبى الحسن.

وأما «رِئَة» فمن الياء لا محالة؛ لأن أبا زيد حكى عنهم «رأيتُ الرجلَ» إذا أصبتَ رئته. فهذه أيضًا دلالة قاطعة، وأصلها «رِئْيَة» كما ترى.

وأما «سَنَة» فقد تقدمت الدلالة على حذف لامها فى عدة مواضع من هذا الكتاب، وأنه يجوز أن تكون واوًا، وأن تكون هاء.

وأما «بُرَة» فحالها أيضًا حال «ثُبَة» و«ظُبَة» والمحذوف منها اللام، وهو حرف علة لقولهم: «أبْرَيْتُ الناقةَ»[1] وهى مُبْراةٌ» ولا دليل فى «أبْرَيت» على أن اللام ياء كما لم يكن ذلك فى «ثَبَّيْتُ» ولا فى «أدْنَيْتُ» والوجه أن تكون واوًا لما قدَّمناه، فيكون الأصل «بُرْوَة» وقد حُكيت أيضًا فى بعض نسخ الكتاب «بَرَوْة» فى معنى «بُرَة». وأيضًا فقد قالوا: «بَرَوْتُ الناقةَ» فى معنى «أبْرَيْتُها». ويؤكد أن المحذوف منها اللام دون غيرها قولُهم فى الجمع «البُرَا» قال[2]:

ذَكَرتُ والأهواءُ تدعو للصِّبَا والعِيسُ بالركب يُجاذِبْنَ البُرَا

وأما «عِضَة» فمن الواو أيضًا، وأصلها «عِضْوَة» ألا ترى أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿الذين جَعَلُوا القرآنَ عِضِين﴾[3] أى: فرّقوه، وجعلوه أعضاء، قال ابن عباس -رحمه الله- أى: آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، فهو لفظ العُضْو ومعناه، وقال الكسائى: «العِضَة» و«العِضُونَ» من «العَضِيهة» وهى الكذب. واللام على

---

(١) أبريت الناقة: جعلت فى أنفها برة.

(٢) ذكر البيت فى اللسان فى مادة (جذب) بدون نسبة وفى كتاب القوافى للأخفش (٧٠).

(٣) سورة الحجر: الآية (٩١).

هذا هاء بمنزلة «اسْتٍ»[١] و«سَنَة» فيمن قال «سَنْهاء»[٢].

وأما قولهم: «قُلَة» فأمرها بيّن لقولهم «قَلَوْتُ بالقُلَة» إذا ضربتَ بها، وأصلها لما ذكرناه «قُلْوة».

وكذلك «عِزَة» و«عِزُونَ» قياسها أن تكون في الأصل «عِزْوة» لأنها الجماعة، فهي من معنى «عَزَوْتُ الرجل إلى أبيه» إذا نسبته إليه، وألحقته به، فهذا هو معنى الجماعة؛ ألا ترى أن بعضها مضموم إلى بعض مُلحق به، أنشدَنا أبو علي[٣]:

اطلبْ أبا نَخْلَةَ مَنْ يأبُوكـا ... فقد سألنا عنك مَنْ يَعْزُوكا

إلى أبٍ فكلُّهُمْ يَنْفِيكا

على أنهم قد قالوا أيضًا: «عَزَيْتُه إلى أبيه» فالأصل في «عِزَة» على هذا «عِزْيَة». وإن وجدتُ فُسْحة، وأمكن الوقت عملت بإذن الله تعالى كتابًا أذكر فيه

---

(١) است: أصله سَتَهٌ على فَعَلٍ بالتحريك، يدل على ذلك أن جمعه أسْتاهٌ مثل جمل وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل جِذْع وقُفْل اللذين يجمعان أيضًا على أفعال، لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت سَهٌ وفي تصغيرها (سُتَيْهَةٌ) وفي تكسيرها (أستاه) [اللسان (سته)].

(٢) سنهاء: شديدة لا نبات فيها ولا مطر.

(٣) ذكر البيت في اللسان مادة (أبي) ونسب إلى شريك بن حيان العنبري يهجو أبو نُخَيْلة:

يا أيهذا المُدَّعي شريكا ... بيِّنْ لنا وحَلِّ عن أبيكا
إذا انتفى أو شكَّ حَزْنٌ فيكا ... وقد سألنا عنك من يَعْزُوكا
إلى أبٍ فَكُلُّهُمْ ينفيكا ... فاطلُب أبا نخلة من يأبُوكا
وادَّعِ في فصيلة تؤويكا

ويأبوك: أي يكون لك أبًا.

جميع المعتلات فى كلام العرب، وأميِّز ذوات الهمز من ذوات الواو ومن ذوات الياء، وأعطى كل جزء منها حظه من القول مُستقصىً إن شاء الله تعالى. وذكر شيخنا أبو على أن بعض إخوانه سأله بفارس إملاء شىء من ذلك، فأملّ منه صدرًا كبيرًا، وتَقَصَّى القول فيه، وأنه هَلَك فى جملة ما فَقَده وأصيب به من كتبه. وحدثنى أبو على أن وقع حريق بمدينة السلام، فذهب له جميعُ علم البصريين، قال: وكنتُ كتبت ذلك كله بخطى، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد فى الصندوق الذى احترق شيئًا البتة إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن، فسألْتُه عن سلوته وعزائه عن ذلك، فنظر إلىّ متعجبًا، ثم قال: بقيت شهرين لا أكلم أحدًا حزنًا وهمًا، وانحدرت إلى البصرة لغلبة الفِكْر علىّ، وأقمتُ مدة ذاهلاً متحيرًا.

فإذا ثبت بما قدمناه أن هذه الأسماء محذوفة اللامات فكأنهم إنما عوّضوها الجمع بالواو والنون مما لحقها من الجَهْد والحذف ليكون ذلك عوضًا لها، وذلك أن التكسير ضرب من التوهين والتبديل والإشكال يلحق الكلمة، والجمعُ بالواو والنون إنما هو للأسماء الأعلام التى هم ببيانها معنيّون، ولتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها مؤثرون، فقد علمتَ بذلك غَلَبَتَها على غيرها من الأجناس التى تأتى مكسَّرة نحو «رَجُل ورِجال» و«كَلْب وأكْلُب» فإذا ألحقوا غيرها بها فذلك تقوية منهم له ورفع منه. ومعنى الإشكال فى التكسير أنك تجد المثال المكسَّر عليه تخرج آحاد كثيرة إليه؛ ألا ترى أن «أفْعالا» قد خَرج إليه «فَعَلٌ» نحو «جَمَل وأجْمال» وخرج إليه «فِعْلٌ» و«فُعْلٌ» و«فعِلٌ» و«فُعُلٌ» و«فَعِلٌ» و«فُعَلٌ» و«فِعَلٌ» و«فَعُلٌ» وذلك نحو «ضِرْس وأضْراس» و«بُرْد وأبْراد» و«إبِل وآبال» و«عُنُق وأعْناق» و«كَبِد وأكْباد» و«رُبَع وأرْباع» «وضِلَع وأضلاع» و«عَضُد وأعْضاد» وخرج إليه أيضًا «فَعْلٌ» وإن لم يكن فى كثرة ما قبله، قالوا: «زَنْد وأزْناد» و«فَرْخ وأفْراخ». وخرج

إليه أيضًا ما لحقته الزيادة من ذوات الثلاثة، وذلك نحو «شاهد وأشْهاد» و«شَريف وأشْراف». وكذلك أيضًا «أفْعُلٌ» يخرج إليه أمثلة جَماعةٌ نحو «كَعْب وأكْعُب» و«زَمَن وأزْمُن» و«قُفْل وأقْفُل» قرأ بعضهم: ﴿أم على قُلوبٍ أقْفُلُها﴾[1] و«ضِرْس وأضْرُس» قال[2]:

.... وقَرَعْنَ نابَكَ قَرْعةً بالأضْرُسِ

و«ضِلَع وأضْلُع» و«ضَبُع وأضْبُع» قال[3]:

يا أضْبُعًا أكَلَتْ آيارَ أحْمِرةٍ ففي البُطونِ وقد راحت قَراقيرُ

و«كَبِد وأكْبُد» وقد خرج إليه أيضًا ما لحقته الزوائد من ذوات الثلاثة، قالوا: «عُقاب وأعْقُب» و«أتان وأتُن» و«ذِراع وأذْرُع». وكذلك غير هذين المثالين من أمثلة الجموع. وقد تخرج إليه آحاد مختلفة الصيغ والأبنية، فقد يجوز أن يعرض الإشكال في الواحد منها، فلا يُدْرَى ما مثاله، ولهذا ما يتفق العلماء في مثال الجمع، وتراهم مختلفين في الواحد؛ ألا ترى قوله عز اسمه: ﴿حتى إذا بَلَغَ أشُدَّهُ﴾[4] فمذهب سيبويه فيه أنه جمع «شِدَّة» قال: ومثاله نِعْمة وأنْعُم». وحدثنا أبو على أن أبا عبيدة ذهب إلى أنه جمع «أشُدّ» على حذف الزيادة. قال: وقال أبو عبيدة: وربما استكرهوا في الشعر على حذف الزيادة،

---

(١) سورة محمد: الآية ٢٤. والآية في القرآن ﴿أفلا يتدبَّرون القرآن أم على قلوب أقفالُها﴾.

(٢) ذكر الشطر في الخصائص (٢/ ٢٦٣).

(٣) ذكر البيت في اللسان مادة [أير] ونسب إلى جرير الضَّبِّيّ وذكر بعده ثلاثة أبيات وذكر كذلك في كتاب سيبويه (٣/ ٥٨٩) بغير نسبة، وذكر أيضًا في نوادر أبي زيد (٧٦)، والمقتضب (١/ ١٣٩)، وقد هجا الشاعر قومًا وشبههم في عظم بطونهم وأكلهم خبيث الزاد، بالضباع التي أكلت ما ذكره، فراحت وبطونها تقرقر، أي تصوت، وأصل القرقرة صوت الفحل.

(٤) سورة الأحقاف: الآية (١٥).

وأنشد لعنترة(١):

عَهْدي به شَدَّ النهارِ كأنما ... خُضِبَ اللَّبانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

وكذلك(٢) «أبابيل» ذهب بعضهم إلى أنها جمع «إبَّالة». وذهب آخرون إلى أن واحدها «إبِّيل». وأجاز آخرون أن يكون واحدها «إبَّوْل» مثل «عِجَّوْل». وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع لا واحد له بمنزلة «عَبَاديد»(٣) و«شَعَاليل».

وكذلك «أساطير» قال قوم(٤): واحدها «أُسْطُورة». وقال آخرون «إسطارة». وقال آخرون: «أساطير» جمع «أَسْطار» و«أَسْطار» جمع «سَطْر» وقيل: «إِسْطير».

---

(١) ذكر البيت فى ديوان عنترة (٢١٣) كما ذكر المعلقات السبع شرح الدكتور على الجندى ذكره الشاعر فى عرض مفاخره وأمجاده، عهدى به: لقائى به، شدّ النهار: أوله أى أوله، وقيل شد النهار: ارتفاعه. العظلم: الوَسْمة وهى شجرة لها ورق يختضب به، يقول: كان لقائى به أول النهار فقتلته، وسالت منه الدماء فخضبت جسده من الرأس إلى الأصابع.

(٢) قال الفراء فى معانى القرآن (٣/ ٢٩٢): «أبابيل لا واحد لها مثل الشماطيط والعباديد، والشعارير، كل هذا لا يفرد له واحد، وزعم لى الرؤاسى وكان ثقة مأمونا: أنه سمع واحدها: إبالة لا ياء فيها ولقد سمعت من العرب من يقول (ضغث على إبالة) يريدون خصب على خصب، وأما الإبالة: فهى الفضلة تكون على حمل الحمار أو البعير من العلف، وهو مثل الخصب على الخصب، وحمل فوق حمل، فلو قال قائل: واحد الأبابيل إيبالة كان صوابا، كما قالوا: دينار دنانير، وقد قال بعض النحويين، وهو الكسائى: كنت أسمع النحويين يقولون: أبول مثل العجول والعجاجيل. والعجول كسنور: ولد البقر.

(٣) العباديد: والعبابيد: الخيل المتفرقة فى ذهابها ومجيئها، ولا يقع إلا فى جماعة، ولا يُقال للواحد: عبدد [معانى القرآن للفراء (٣/ ٢٩٢)].

(٤) قال الأخفش فى معانى القرآن (٢٧٢): «وقال: (أساطير الأولين) فبعضهم يزعم أن واحده أسطورة، وبعضهم (إسطارة) ولا أراه إلا من الجمع الذى ليس له واحد نحو: عباديد، ومذاكير، وأبابيل، وقال بعضهم: واحد الأبابيل: إبِّيل، وقال بعضهم: إبَّوْلٌ، مثل: عِجَّوْلٌ، ولم تعرف العرب له واحدا، وسمعت العرب الفصحاء يقولون: أرسل إبله أبابيل: يريد جماعات، فلم يتكلم لها بواحد.

وقال أبو عبيدة: جُمع «سَطْرٌ» على «أسْطُر» ثم جُمعت «أسْطُر» على «أساطير». وقال أبو الحسن: «لا واحد لها». وقرأت على أبي علي عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب عنه، قال: قال الأصمعي: قال الحارث بن مُصَرِّف: سابَّ جَحْلُ ابن نَضْلَةَ معاوية بن شَكْلٍ عند المنذر أو النعمان - شك فيه الأصمعي - فقال جَحْل: إنه قَتّال ظِباء، تَبّاع إماء، مَشّاء بأقْراء، قَعْوُ الأَلْيَتَيْن، أفْحَجُ الفَخِذين، مُفْجُّ الساقين، وفي غير هذه الرواية: مُقْبِل النَّعْلين. فقال: أردت أن تَذيمه فمَدَحْتَه. قال يعقوب: واحد الأقراء: قَرِيٌّ، وهو مَسيل الماء إلى الرياض. وقال أبو جعفر الرُّسْتُمِيّ: الأقْراء: جمع القَرْوِ، وهو الذي يُتَّخذ من أصول النخل يُنْبَذُ فيه. قال أبو علي: القول ما قاله يعقوب، وليس ما أنكره عليه أبو جعفر بمنكر. قال: ونظير ما ذهب إليه يعقوب في أنه وصفه بالتغرُّب ولزوم الأماكن الموحشة المقفرة قولُ الهذلي(١):

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظـــانَ كالئُها ... مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

وهذا الخلاف بين العلماء في آحاد الجموع سائر عنهم مطرد من مذاهبهم، وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن مثال جمع التكسير تُفْقَد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك، وليس كذلك مثال جمع التصحيح؛ ألا ترى أنك إذا سمعت «زَيْدُونَ» و«عَمْرُونَ» و«خالِدونَ» و«محمّدونَ» لم يعرض لك شك في الواحد من هذه الأسماء، فهذا يدلك على أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيّون، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها لإرادة الإيضاح والبيان مؤثرون، وأنهم بجمع

(١) ذكر البيت في اللسان (خعل) ونسبه إلى المُتَنَخِّل الهذلي، والخيعل قميص لا كُمَّى له، الثغرة: موضع المخافة. كالئها: حافظها، الهلوك: الفتية.

التكسير غير عاقلين، ولصحة واحده غير مراعين، فإذا أدخل في جمع الواو والنون شيء مما ليس مذكرًا عاقلاً فهو حظ ناله، وفضيلة خُصَّ بها، فلهذا صار جمع «قُلة» و«ثُبة» و«مائة» و«سَنة» ونحو ذلك بالواو والنون تعويضًا لها من الجَهْد والحذف اللاحقها. ويؤكد عندك أن العناية بواحد جمع التكسير غير واقعة منهم وجودُك جموعًا كُسِّرت الآحاد عليها واللفظ فيهما جميعًا واحد، وذلك نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «ناقة هِجان، ونُوق هِجان»[1] و«درع دِلاصٌ، وأدرُعٌ دلاص»[2] وقالوا أيضًا في جمع «شِمال» وهي الخليقة والطبع: «شِمالٌ» قال عبد يغوث[3]:

.... وما لَوْمي أخي من شِماليا

أي: من شَمائلي. وقالوا أيضًا في تكسير «الفُلك»: «الفُلْكُ» فكسروا «فُعْلاً» على «فُعْل» وله نظائر، فمجيء الجمع على لفظ الواحد يدل على قلة

---

(١) ناقة هجان: الهجان من الإبل البيض الكرام (اللسان مادة [هجن]).

(٢) الدرْع الدِّلاص: براقة ملساء لَيِّنَةٌ بَيِّنَةُ الدَّلَص والجمع: دُلُصٌ [اللسان (دلص)].

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي وذكر البيت في شرح شواهد الشافية (٤/ ١٣٧). وذكر البيت فيها تاما وبيتا يسبقه وهما:

ألا لا تلُوماني كفى اللَّومَ ما بِيَا ... فما لكُمَا في اللوم خيرٌ ولا لِيَا

ألم تعلما أن المَلامة نَفعُها ... قليلٌ وما لومي أخي من شِماليا

وقد ذكر شارح الشواهد: أن شمالا بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا، والمراد هنا الجمع: أي من شمائلي.

وقال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعا» وقال السيرافي: «هو في هذا البيت جمع» وهذا ما قاله ابن جني. وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع، للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح المعروفة، فإنها لم يقل أحد إنها تكون جمعا ومفردا، وفي شينها الفتح والكسر، بخلاف الطبع فإن شينها مكسورة لا غير، وإنما جعلوه هنا جمعا لأجل من التبعيضية.

حفلهم بالفرق بينهما من طريق اللفظ، وأنهم اعتمدوا فى الفرق على دلالة الحال ومتقدِّم ومتأخِّر الكلام.

فإن قلت: فهلا اقتصروا فى تصحيح جمع «بُرة» و«ظُبة» ونحوهما على الألف والتاء، فقالوا: «بُراتٌ» و«ظبات» و«قلات» فأوضحوا عن الواحد بوجود لفظه فى الجمع، ولم يُقْدِموا على جمع ذلك بالواو والنون وإدخال المؤنث غير العاقل على جمع المذكر العاقل؟

فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك وهم يريدون به التعويض من المحذوف لم تكن فيه دلالة على ما أرادوه، ولا شاهد لما قصدوه، ذلك أن كل مؤنث بالهاء فلكَ أن تجمعه بالتاء، نحو «ثَمَرة وثَمرات» و«سَفَرْجلة وسَفَرْجَلات» محذوفة كانت أو تامة، فلو اقتصروا فى تعويض «ثُبة» و«قُلة» ونحوهما على أن يقولوا «ثُبات» و«قُلات» لما عُلِمَ أن ذلك للتعويض، ولظُنَّ أنه كغيره من الجمع بالألف والتاء مما لم يحذف منه شىء، ولكن لما أرادوا إعلام التعويض أخرجوه عن بابه، وألحقوه بجمع المذكر العاقل ليُعلم أن الذى عَرَضَ له وتجدّد من حالة، إنما هو لأمر أرادوه فيه ليس فى غيره مما لم يجمع بالواو والنون من المؤنث، وهو ما لم يُحذف منه شىء، نحو «جَوْزة» و«رُطبة». ويؤكد ذلك عندك أنهم إذا جمعوا بالتاء قالوا فى جمع «سَنَة»: «سَنَوات»، وهذا واضح، وذلك عادة منهم متى أرادوا أن يُعْلموا اهتمامهم بأمر وعنايتهم به أخْرَجُوه عن بابه، وأزالوه عما عليه نظائره. من ذلك منعُهم فعل التعجب و«حَبَّذا» و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«عَسَى» من التصرف، وتذكيرُهم نحو «نِعْمَ المرأةُ هندٌ» وإن كانوا لا يستحسنون نحو «قامَ المرأةُ» إلا بالتاء، وقولُهم «حَبّذا هندٌ» وإن كانوا لا يقولون: «قامَ ذا المرأةُ» وقد حملهم اعتمادهم هذا الباب

وعنايتهم به أن سَمَّوْا ما فاق في جنسه وفارق نظائره خارجيًا، قال طُفَيْل[١]:

وعارضتُها رَهْوًا على مُتَتابِعٍ شديدِ القُصَيْرَى خارجيٍّ مُحَنَّبِ

فسروه أنه الفرس الفائق في جنسه.

فإن قلت: فإذا كان جمعهم المؤنث بالواو والنون إنما هو تعويض منهم لما حُذِف منه، فما بالهم قالوا في «أَرْض»: «أَرَضُونَ» ولم يُحذف من «أرض» شيء، فيعوّضوها منه الجمع بالواو والنون؟

فالجواب: عن ذلك: أن «أرضًا» اسم مؤنث، وقد كان من القياس في كل اسم مؤنث أن يقع فيه بينه وبين المذكر بالتاء نحو «قائم وقائمة» و«ظريف وظريفة» و«رَجُل ورَجُلة» و«ثَوْر وثَوْرة» و«كَوْكَب وكَوْكَبة» و«بَياض وبَياضة» و«دَم ودَمَة» و«ريح وريحة» و«ماء وماءة» وغير ذلك مما يطول ذكره، فأما ما تُرِكت فيه العلامة من المؤنث فإنما ذلك اختصار لحقه لاعتمادهم في الدلالة على تأنيثه على ما يليه من الكلام قبله وبعده، نحو «هذه رِيحٌ طَيِّبة» و«كانت لهم عُرْس مُباركة» و«لم أرَ قَوْسًا أحسنَ من هذه القوس» ونحو ذلك، فإن كان القياس في المؤنث والمذكر الفرق بينهما كما يُفرَّق بين التصغير والتكبير، والواحد والاثنين والجماعة، وكانت «أَرْض» مؤنثة، فكأنّ فيها هاءً مرادة، وكأن تقديرها «أَرْضَةٌ» فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها عوّضوا منها الجمع بالواو والنون، فقالوا «أَرَضُون»،

---

(١) ذكر البيت في ديوان الطفيل الغنوي (٢٦) والرَّهْوُ: من الأضداد، يكون السير السهل ويكون السريع، المُحَنَّب: والتَّحْنِيبُ في الخيل بُعد ما بين الرِّجلين، من غير فَحَجٍ وهو مدح (اللسان مادة (حنب)).

وفتحو الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضربٌ من التكسير استيحاشًا من أن يُوَفّوه لفظ التصحيح البتة، وليُعْلِموا أيضًا أن «أرْضًا» مما كان سبيله لو جُمِع بالتاء أن تُفتح راؤه، فيقال: «أرَضات».

فإن قلت: فاقتصى أحوال «أرْض» على ما توصلتَ إليه أن تكون الهاء قد حُذِفت منها والهاء فيها بعدُ زائدة، وأنت إنما تُعوِّض من المحذوف إذا كان أصلاً لامًا أو فاء، فكيف جاز التعويض من الزائد؟.

فالجواب: أن العرب قد أجرت هذه التأنيث مجرى لام الفعل في أماكن:

منها: أنهم حقّروا ما كان من المؤنث على أربعة أحرف، نحو: «عَقْرَب» و«عَنَاق» و«سُعاد» و«زَيْنَب» بلا هاء، وذلك قولهم: «عُقَيْرِب» و«عُنَيِّق» و«سُعَيِّد» و«زُيَيْنِب». وإنما فعلوا ذلك، ولم يُلحقوها الهاء كما ألحقوا الثلاثي، نحو «قِدْر وقُدَيْرة» وشَمْس وشُمَيْسة» و«هِنْد وهُنَيْدة» من قِبَل أنهم شبهوا باء «عَقْرَب» وقاف «عَناق» ودال «سُعاد» وباء «زينب» وإن كنّ لامات أصولاً بهاء التأنيث في نحو «طَلْحة» و«حَمْزة» إذ كانت الباء والقاف والدال متجاورة للثلاثة التي هي أول الأصول وأعدلها وأخفّها وأعمّها تصرفًا كتجاوز الهاء في «طَلْحة» و«حَمْزة» للثلاثة، فكما أنّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى كذلك منعوا الباء في «عَقْرَب» ونحوها أن يقولوا «عُقَيْرِبة» كما امتنعوا أن يقولوا في «حَمْزة»: «حُمَيْزِتة» فيُدخل تأنيثًا على تأنيث، فلولا أنهم قد أحلّوا الباء من «عقرب» وهي أصل محل الهاء الزائدة في نحو «طَلْحة» و«بَيْضة» و«تَمْرة» لما امتنعوا أن يقولوا «عُقَيْرِبة». فهذا أحد ما ضارعت فيه هاءُ التأنيث لامَ الفعل.

ومنها: أنهم قد عاقبوا بين هاء التأنيث وبين اللام، وذلك نحو قولهم «بُرة وبُرًا» و«لُغة ولُغى» و«ظُبة وظُبى» و«لِثة ولِثى» أفلا تراهم كيف عاقبوا بينهما، حتى إنهم إذا فقدوا اللام جاءوا بالهاء، فقالوا «بُرة» و«ظُبة» وقالوا: «رأيتُ مِئْيا» في معنى «مائة» فلما حذفوا اللام جاءوا بالهاء، ولما جاءوا باللام لم يأتوا بالهاء، وهذا أيضًا مما يقرِّب ما بينهما، ويشهد بتضارعهما.

ومنها: أن الهاء وإن كانت أبدًا في تقدير الانفصال فإن العرب قد أحلَّتها أيضًا محل اللام وما هو من الأصل أو جارٍ مجرى الأصل؛ وذلك نحو قولهم: «تَرْقُوة»[1] و«عَرْقُوة»[2] و«قَمَحْدُوة»[3] فلولا أن الهاء في هذه الحال في تقدير الاتصال لوجبَ أن تقلب الواو ياء لأنها كانت تُقدَّر طرفًا، فتنقلب ياء كما تقلب في نحو «أحْقٍ» جمع «حَقْو» و«أدْلٍ» جمع «دَلْو» فيقال: «عَرْقِية» و«تَرْقِية» و«قَمَحْدِية» كما قالوا «أحْقٍ» و«أدْلٍ» و«أجْرٍ» فلولا أنهم قد أجروا الهاء في «تَرْقُوة» و«قَمَحْدُوة» مجرى الراء والطاء؛ لوجبَ أن تُقلب ياء على ما قدمناه من أمرهما، فكما جاز أن تُشبَّه هاءُ التأنيث في هذا كله وغيره باللام الأصلية كذلك جاز أيضًا أن تُجرى الهاءُ المقدرة في «أرْض» مجرى اللام الأصلية، فيُعوَّض من حذفها من «أرْض» أن يُجمع الاسم بالواو والنون في «أرَضون» كما عُوِّض من حذف لام «بُرة» و«مائة» و«سَنة» أن تجمع بالواو والنون في «بُرُونَ» و«مِئُونَ» و«سِنُونَ»، وكما كُسرت سين «سَنَة» في قولك «سِنُونَ» كذلك فتحت راء «أرْض»

---

(١) التَّرْقُوة: هي عَظْمٌ وصل بين ثُغْرة النَّحْر والعاتق منه الجانبين وجمعها التراقي ومُثناها التَّرْقُوتان. ولا تنطق بضم التاء.

(٢) العَرْقُوة: خشبةٌ معروضةٌ على الدَّلْو والجَمْعُ: عَرْقٍ.

(٣) القمحدوة: عظمة بارزة في مؤخرة الرأس فوق القفا.

فى قولهم «أَرَضُونَ» ليدخل الكلمة ضرب من التغيير، ولذلك أجازوا أيضًا فى نحو «قُلَة» و«ثُبَة» أن يكسروا أوائلها فى «ثِبُونَ» و«قِلُونَ» ليدخل المثال أيضًا جزء من التغيير.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم قالوا فى جمع «حَرَّة»(١): «حَرُّونَ» وفى «إِحَرَّة»: «إِحَرُّون» وفى «إِوَزَّة»: «إِوَزُّون» وقال الراجز(٢):

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإِحَرِّينْ

وقال الآخر(٣):

فما حَوَتْ نَقِدَةُ ذاتُ الحَرِّينْ ... إلى كَرِيبٍ فنخيلِ يَبْرِينْ

---

(١) الحرة: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار.

(٢) ذكر البيت فى جمهرة اللغة (٣/ ٥١١) بدون نسبة وذكر أيضًا فى الجمهرة (١/ ٥٩) ونسب هذا الرجز لزيد بن عتاهية التيمى، وذكر فى التاج (حرر) وفى اللسان فى مادة (حرر). وقد كان زيد الشاعر، لما عظم البلاء بصفين قد انهزم ولحق بالكوفة، وكان على -رضى الله عنه- قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة خمسمائة من بيت مال البصرة، فلما قدم زيدٌ على أهله قالت له ابنته: أين خمس المائة؟ فقال قصيدته التى مطلعها

إنَّ أباكِ فَرَّ يَوْمَ صِفِّين ... لما رأى عَكًّا والأشعريِّينْ

وقال ابن سيده: معنى لا خمس ما ورد فى حديث صفين أن معاوية زاد أصحابه يوم صفين خمسمائة، فلما التقوا بعد ذلك قال أصحاب على -رضوان الله عليه-:

لا خَمْسَ إلاّ جَنْدَلَ الإحَرِّين

ومعناه: ليس لك اليوم إلا الحجارة والخيبة، والإحَرِّين: جَمْعُ الحَرَّة، والحَرَّة: أرض بظاهر المدينة بها حجارةٌ سودٌ كبيرة.

(٣) ذكر البيت الأول فى معجم البلدان (٢/ ٢٨٤) وذكر بيت قبله وهو:

لكن حيًّا نزلوا بذى بِين ... فما حوتْ نُقْدَةُ ذات حرِّين

والنقدة بالكسر: الكُزْبرة، والنُّقْدة: الكرويا. وذكر البيتان فى شرح المفصل (٥/ ٥).

وليست «حَرَّة» ولا «إحَرَّة» ولا «إوَزَّة» مما حذف شيء من أصوله، ولا هو بمنزلة «أرْض» في أنه مؤنث بغير هاء.

فالجواب: أن الأصل في «إحَرَّة»: إحْرَرَة» وفي «إوَزَّة»: «إوْزَزَة» وكلتاهما «إفْعَلَة» ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فأسكنوا الأول منهما، ونقلوا حركته إلى ما قبله، وأدغموه في الذي بعده، فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين عوّضوها منه أن جمعوها بالواو والنون، فقالوا: «إحَرُّون» و«إوَزُّون» ولما فعلوا ذلك في «إحَرَّة» أجروا عليها «حَرَّة» فقالوا «حَرُّون» وإن لم يكن لحقه تغيير ولا حذف؛ لأنها أخت «إحَرَّة» من لفظها ومعناها، وإن شئت قلت: لأنهم قد أدغموا عين «حَرَّة» في لامها، وذلك ضرب من الإعلال لحقها.

فإن قلت: فما بالهم قالوا(١):

قد رَوِيَتْ إلا دُهَيْدِهِينَا   قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرِينَا

فجمعوا تصغير «دَهْدَاه»، وهو الحاشية من الإبل، و«أُبَيْكِر» تصغير «أبْكُر» بالواو والنون، وليسا من جنس ما ذكرت؟

فالجواب: أن «أبْكُرًا» جمع «بَكْر»، وكل جمع فتأنيثه سائغ مستمر لأنه جماعة في المعنى، فكأنه قد كان ينبغي أن يكون في «أبْكُر» و«أكْلُب» و«أعْبُد» هاء فيكون تقديره «أكْلُبَة» و«أبْكُرَة» و«أعْبُدَة» كما قالوا في غير هذا «فحالة» جمع

(١) ذكر البيتان في الكتاب (٣/ ٤٩٤)، وفي اللسان في مادة (بكر)، (لين)، وفي المخصص (٧/ ٦١) والدهداه: حاشية الإبل وصغارها. والقلوص: الناقة الفتية والبكر هو في الإبل بمنزلة الشاب من الناس ويُروى بين الشطرين:

«فَحْل» و«ذِكارة» جمع «ذَكَر» و«عُيُورة» و«سُيُورة» و«خُيُوطة» جمع «عَيْر» و«سَيْر» و«خَيْط» و«أَعْمِدة» و«أَحْمِرة» و«أَرْدِية» و«أَجْرِبة» جمع «عَمُود» و«حِمار» و«رِداء» و«جَرِيب»[1]. وقالوا «صَيَاقِلة» و«ملائكة» جمع «صَيْقَل» و«مَلَك» فكما جاز أن تأتي الهاء في هذه الجموع وغيرها، كذلك جاز أيضًا أن تُقدَّر في «أَبْكُر» الهاء، فيصير كأنه «أَبْكُرة» وقد جاءت الهاء في «أَفْعُل» نفسها، قال الشاعر[2]:

بأَجْرِية بُقْعٍ عِظامٍ رؤُوسُها ... لهنَّ إذا حُرِّكْنَ في البَطْن أَزْمَلُ

فهذا جمع «جِرْو» و«أَجْرِية: أَفْعُلة» فألحق الهاء في «أَفْعُل». ويدلك على أنه أراد «أَفْعُل» قول الآخر[3]:

وتَجُرُّ مُجْرِيةٌ لَها ... لَحْمي إلى أَجْرٍ حَواشِبْ

وجاز أن تجمع «فَعْلاً» على «أَفْعُل» و«أَفْعَال» لـ«فَعْل» مفتوحة الفاء؛ من حيث كان «فَعْلٌ» و«فِعْل» ثلاثيين ساكني العينين، وقد اصطحبا أيضًا على المعنى الواحد نحو «حَجّ وحِجّ» و«قَصّ وقِصّ» و«نَقْط ونِقْط» و«بَزْر وبِزْر» و«جَصّ وجِصّ» كما قال الآخر[4]:

.... وقَرَعْنَ نابَكَ قَرْعَةً بالأَضْرُسِ

---

(١) الجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة.

(٢) ذكر البيت في الخزانة (٣/ ٤٠٩)، بقع: جمع أبقع وهو الأبيض، وقيل الأبقع: ما خالط بياضه لون آخر، الأزمل: الصوت.

(٣) نسب البيت للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣١٤). مجرية: ضبع ذات جراء، أجرٍ، حواشب: منتفخات البطون قصار.

(٤) ذكر هذا الشطر في الخصائص (٢/ ٢٢٣).

يريد جمع «ضِرْس». وقال أبو ذؤيب[1]:

.... في كَفِّه جَشْءٌ أجَشُّ وأقْطُعُ

يريد جمع «قِطْع» وقالوا أيضًا «ذِئْب وأذْؤُب» على أن بعضهم قد قال: إنّ «أجرية» جمع «جراء» و«جراء» جمع «جِرْو». وإنما حمله على هذا المذهب -فيما أحسب- لُطْفُ ما ذكرنا عنه. وإذا كان ما ذهبنا إليه في ذلك - وهو مذهب أصحابنا كافة - سائغًا مطردًا جاز أن يكون قول مُرّة بن مَحْكان[2]:

في ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أنْدِيةٍ لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا

لا يريد به «أفْعِلة» نحو «أحْمِرة» و«أقْفِزة» كما ذهبت إليه الكافة، ولكن يجوز أن يريد به «أفْعُلة» بضم العين تأنيث «أفْعُل» وجَمَع «فَعَلًا» وهو «نَدَى» على «أفْعُل» كما قال ذو الرمة[3]:

.... هل الأزْمُنُ اللاتي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

---

(١) ذكر في شرح أشعار الهذليين (٢١) والبيت كاملاً:

وغيمة من قانص مُتَلَبِّب في كَفِّه جَشْءٌ أجَشُّ وأقْطُعُ

غيمة: همهمات لمت عليه. متلبب: متحزم بثوبه، وقيل متسلح بقوسه. الجشء: القضيب الخفيف. أجش: في صوته جُشة. القطع: نصال عراض قصار.

(٢) نسب البيت لمُرّة بن محكان وذكرت أبيات القصيدة في شرح شواهد الشافية (٤/ ٦٧٧)، كما أوردها أبو تمام في باب الأضياف والمديح من الحماسة (١٥٦٣)، كما ذكر البيت في الخصائص (٣/ ٥٢). الطنب: الحبل الذي تشد به الخيام.

(٣) ذكر البيت في كتاب سيبويه (٣/ ٥٧١) كما ذكر البيت في ديوان ذو الرمة (١٢٧٣)، وذكر البيت أيضًا في المخصص (٩/ ٦٣)، والمقتضب (٢/ ١٧٤). والبيت بالكامل:

ألمنزلتي مَيٍّ سلامٌ عليكما هل الأزْمُنُ اللاتي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

المنزلة هنا: المنزل وهو موضع نزول القوم. والشاهد في البيت جمع زمن على أزمن مع أن القياس أفعال، إلا أنه شبه بفعل ساكن العين في جمعه على أفعل، كما شبه هو به في جمعه على أفعال.

وكمـا قالوا: «رَسَنٌ وأَرْسُنٌ» و«جَبَلٌ وأَجبُلٌ». والناس في «أَنْدية» إذا أريد بها «أفْعِلة» مكسورة العين على ثلاثة أضرب:

منهم من قال: إنه جَمْعَ «فَعَلا» على «أفْعِلة» قالوا: وهو شاذ.

وذهب أبو الحسن إلى أنه جَمَعَ «نَدَى» على «نِداء» ليصير مثل «جَمَل وجِمال» ثم جَمَع «نِداء» على «أَنْدِية» ليكون كـ«رِشاء وأَرْشِية» و«رِداء وأَرْدِية».

وقال أبو العباس: زعم بعضهم أنه جمع «نَدِيّ» وذلك أنهم يجتمعون في مجالسهم لقِرى الأضياف، كما قال سَلامة بن جَنْدَل[1]:

يومان: يومُ مَقامات وأندية ويومُ سَيْرٍ إلى الأعداء تأويب

وكل هذه الأقوال ليست «أَنْدية» فيها لفظ جَمْع اسم ثلاثي، إنما هو جمع ما كان على «فِعال» أو «فَعِيل» أو نحوهما. والذى ذهبنا نحن إليه من كون «أَنْدية» «أَفْعُلة» بضم العين أمثل؛ لأن «أَفْعُلة» إنما هي تأنيث «أَفْعُل» و«أَفْعُل» جمع كثير من الثلاثي، وإن كان في «فَعْل» أكثر. وإذا ثبت بما قدمناه أن «أَفْعُلا» من أمثلة الجموع يجوز في الاستعمال والقياس تأنيثه لم يُنكر أن يعتقد أن «أَبْكُرا» قد كان

---

(١) البيت لسلامة بن جندل وهو سلامة بن جندل بن عمرو بن عُبَيْد بن الحارث وقد سُمّىَ «مقاعس»؛ مقاعسا لتقاعسه عن بنى سعد، وقد كان من فُرسان العرب المعدودين، وذكر البيت شرح المفضليات للدكتور على الجندى (١/ ٣٢٣) المفضلية (٢٢) ومعنى البيت: إن حياة بنى سعد فيها نوعان من النشاط، فهم إما أن يكونوا فى وطنهم يقضون أوقاتهم فى الراحة والاستجمام واللهو والمتعة أو فى الأندية؛ حيث يجتمعون فيها للتشاور فى أمر خطير، أو التباحث فى أحوال الحياة وأمور المعيشة أو للمباراة فى ميادين الفصاحة والبيان، وإما أن يخرجوا من سير سريع متواصل للقاء الأعداء مغيرين ومحاربين. كما ذكرت البيت فى ديوانه (٩٤) وفى شرح اختيارات المفضل (٥٧٠) المفضلية (٢١).

ينبغي أن يكون فيها هاء تأنيث الجماعة، فصار إذن جمعهم إياها بالواو والنون في قوله «وأُبَيْكِرِينا» إنما هو عوض من الهاء المقدرة في «أَبْكُرٍ» فجرى ذلك مجرى «أَرْض» في جمعهم إياها بالواو والنون في قولهم «أَرَضُونَ».

فأما «دُهَيْدِهينا» فإن واحده «دَهْدَاهٌ» وهو القطعة من حاشية الإبل، فهو نظير «الصِّرْمة»(١) و«الهَجْمة» (٢)و«العَكَرة»(٣) فكأن الهاء فيها لتأنيث الفِرْقة والقِطْعة، كما أن الهاء في «عُصْبَة» و«طائفة» لتأنيث الجماعة، فكأنه كان في التقدير «دَهْدَاهة» فلما حُذفت الهاء وصار «دَهْدَاها» جُمع تصغيره بالواو والنون تعويضًا من الهاء المقدرة المرادة في «دَهْدَاهة» فجعته أيضًا قصة «أَرْض» فلذلك قيل «دُهَيْدِهينا». قال أبو علي: وحسَّن أيضًا جمعه بالواو والنون أنه قد حُذفت ألف «دَهْدَاه» في التحقير، ولو جاء على أصله لقيل «دُهَيْدِيهٌ» بوزن «صَلْصَال» و«صُلَيْصِيل»(٤) فواحد «دُهَيْدِهينا» إنما هو «دُهَيْدِهٌ» وقد حُذفت الألف من مكبّره، فكان ذلك أيضًا مسهلاً للواو والنون، وداعيًا إلى التعويض بهما. وعلى هذا قولهم في أسماء الدواهي: «البُرَحُون» و«الفِتَكْرُونَ» و«الأَقْوَرُونَ» فكان واحد «الفِتَكْرِينَ» «فِتَكْرٌ» وواحد «البُرَحِينَ» «بُرَحٌ» وواحد «الأَقْوَرِينَ» «أَقْوَرٌ» وإن لم ينطق بذلك إلا أنه مقدر، وكان سبيله أن يكون الواحد «فِتَكْرَة» و«بُرَحَة» و«أَقْوَرَة» بالتأنيث كله، كما قالوا «داهية» و«مُنْكَرَة» و«أُمّ أَدْرَاص»(٥) و«الفَلَيْقَة»(٦) و«أم الرُّبَيْق»(٧)، فلما لم تظهر الهاء في الواحد جعلوا جمعه بالواو

(١) الصرمة من الإبل: هي ما بين العشرين إلى الثلاثين.

(٢) الهجمة من الإبل: العدد العظيم منها لا يبلغ المائة.

(٣) العكرة من الإبل: القطيع.

(٤) الصلصال: الطين اليابس الذي يصل من يبسه أي يُصوّت.

(٥) وقع في أم أدراص مضلّلة: يضرب هذا المثل في موضع الشدة والبلاء، وذلك لأن أم أدراص جِحَرَةٌ مَخْبَأَةٌ، أي مَلأى تُرابًا فهي مُلْبِسة. [اللسان (درص)].

والنون عوضًا من الهاء المقدرة، وجرى ذلك مجرى «أَرْض» و«أَرَضِينَ». وإنما لم يستعملوا في هذه الأسماء الأفرادَ فيقولوا «بَرحٌ» و«أَقْوَرٌ» و«فِتَكْرٌ» واقتصروا فيه على الجمعية دون الإفراد من حيث كانوا يصفون الدواهي بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة؛ ألا ترى أن الكسائي ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾(٣) إلى أن معناه «شيئًا داهيًا مُنْكَرًا عَجَبًا» واشتق له من قولهم: «أَمِرَ القومُ» إذا كثروا. وكذلك ما حكاه لنا أبو على عن الأصمعي من قولهم في الداهية والأمر المنكر: «جئتَ بها زَبَاءَ ذات وَبَرٍ» فهذا يدل على أنهم قد أرادوا فيها معنى الكثرة والاشتمال ويشهد بصحة ما ذهب إليه الكسائي. ومثله أيضًا عن الأصمعي «داهية شعراء» فهذا أيضًا من معنى العموم والكثرة فمعنى الاشتمال والعموم غير مباين لمعنى الجمع، فلذلك اجتمعوا في بعض أسماء الدواهي على الجمع دون الإفراد؛ لأنه أليق بما قصدوه وأدنى لما أرادوه. وهذا الذي ذهبتُ إليه، وأقمت الأدلة عليه أحدُ ما أخذته عن شيخنا أبي على، وهو معنى قوله وجمل مذهبه الذي حصّله من جلة أصحابه، وقد أوردت ألفاظه فيه، وفَتَّقْتُ كلامه، وأوضحتُ معانيه، فاعرفه؛ فإنه من غامض هذه الصناعة ولطيفها، وقس عليه ما جرى مجراه، فهذا كله يؤكد عندك أنهم إنما جمعوا بالواو والنون ما ليس مذكرًا عاقلًا؛ لأنهم عوّضوه ذلك من الحذف أو الإعلال العارض له.

فإن قلت: فيلزمك على هذا أن تقول في «قِدْر»: «قِدْرُونَ» لأنها مؤنثة بغير هاء، وكذلك في «نَعْل»: «نَعْلُونَ» وفي «عَنَاق»: «عَنَاقُونَ» وفي «يَد»: «يَدُونَ» لأنها محذوفة، وفي «شابّة»: «شابُّونَ» لأنها مُسَكَّنة الحرف الأول مُدْغَمته!

---

(١) الفيلقة: الداهية.

(٢) أم الربيق: من أسماء الداهية، ومن أسماء الحرب والشدائد.

(٣) سورة الكهف: آية (٧١).

فالجواب: أن ذلك لا يجوز شيء منه كما جاز غيره مما قدمنا ذكره، وذلك أنه قد كان القياس في «ثُبون» و«ظُبُون» و«أَرَضُون» و«إِحَرُّون» و«إِوَزُّون» و«أَبْكَرِين» و«الدُّهَيْدِهِين» و«الفتكْرِين» و«البِرَحِين» ألا يجوز شيء منه إذ كانت الواو للمذكر العاقل، وهذه مؤنثة غير ذات عقل، ولكنهم فعلوا ما فعلوه توسعًا وعلى ضرب من التأول، فإن جاء له نظير فقد عرفتَ طريقه، وإن لم تسمع له نظيرًا لم تقس عليه غيره لأنه لم يَنْقَدْ في بابه.

ومثل ما تقدم قولهم في اسم البلد: «قِنَّسْرُون» و«فِلَسْطُون» و«يَبْرُون» و«نَصِيبُون» و«صَرِيفُون» و«عانِدُون». ووجه الجمع في هذه الأشياء أنهم جعلوا كل ناحية من «فِلَسْطِين» و«قِنَّسْرِين» كأنه «فِلَسْطٌ» و«قِنَّسْرٌ» وكأن واحد «يَبْرِين»: «يَبْرٌ» وواحد «نَصِيبِين»: «نَصِيبٌ» وواحد «صَرِيفِين» و«عانِدِين»: «صَرِيفٌ» و«عانِدٌ». وكذلك «السَّيْلَحُون» كان واحدها «سَيْلَحٌ» وإن لم يُنطق به مفردًا، و«الناحية» و«الجهة» مؤنثتان، فكأنه قد كان ينبغي أن تكون في الواحد هاء، فصار «فِلَسْطٌ» و«قِنَّسْرٌ» المقدَّر كأنه كان ينبغي أن يكون «فِلَسْطة» و«قِنَّسْرة» و«يَبْرة» و«نَصِيبة» و«صَرِيفة» و«عانِدة» و«سَيْلَحة» فلما لم تظهر الهاء، وقد كان «قِنَّسْرٌ» في القياس في نية الملفوظ به عوَّضوه الجمع بالواو والنون، وأجرى في ذلك مجرى «أَرْض» في قولهم «أَرَضُون».

وكذلك قوله عز اسمه: ﴿إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[1] كأنه جمع «عِلِّيّ» وهو «فِعِّيل» من العُلُوّ، كأنه مما كان سبيله أن يكون «عِلِّيّة» فيذهب بتأنيثه إلى الرِّفْعة والنَّباوة، على أنهم أيضًا قد قالوا للغرفة «عِلِّيّة»

---

(١) سورة المطففين: آية (١٨، ١٩).

لأنها من العُلُوّ، فـجرى ذلك مجرى «فِلَسْطِينَ» و«يَبْرِينَ» و«قِنَّسْرِينَ» و«صَرِيفِينَ» و«نَصِيبِينَ».

وأما من قال (فِلَسْطِينُ» و«يَبْرِينُ» و«قِنَّسْرِينُ» و«صَرِيفِينُ» و«نصيبِينُ» فجعل النون حرف الإعراب، ورَفَعَها، فأمره واضح؛ لأنه واحد لا جمع له، أو جمع لا واحد له مستعمل.

ومثله قـوله تعالى: ﴿مِن غِسْلِينٍ﴾[1] فهـو «فِعْلِينٌ» من الغُسالة. وكذلك «الياسِمُونَ»[2] وكأنه جمع «ياسِم» وكأنّه في التقدير «ياسِمة» بالهاء؛ لأنهم ذهبوا إلى تأنيث الريحانة والزَّهْرة. فـأما «الماطرون» فليست النون فيه زائدة؛ لأنها تعرب، قال الشاعر[3]:

ولهـا بالماطِرُونِ إذا ... أكلَ النَّمْـلُ الذي جَمَعا

بكسر النون، فالكلمة إذن رباعية. ومن قال: «ياسِمِينٌ» فأمره واضح.

وتظيرُ «عِلِّيُونَ» و«فِلَسْطُونَ» العقودُ من «عِشْرِينَ» إلى «تسعين» فكان «عِشْرُونَ» جمع «عِشْر» و«ثلاثُونَ» جمع «ثلاث» و«أربَعُونَ» جمع «أربَع» وليس الأمر كذلك، لأن «العِشْرَ» غير معروف إلا في أظْماء الإبل، ولو كان «ثلاثون» جمع «ثلاث» لوجب أن يُستعمل في «تِسْعة» وفي «اثنى عَشَر» وفي «خَمْسَةَ عَشَرَ» وكذلك إلى «سبعة»، ولجاز أن يُتجاوز به إلى ما فوق الثلاثين من الأعداد التي الواحد من تثليثها فوق العشرة، نحو «ثلاثة وثلاثين» لأن الواحد من تثليث هذه «أحَدَ عَشَرَ» وكذلك «ستة وثلاثون» لأن الواحد من تثليثها «اثنا عشر» وكذلك ما

---

(١) سورة الحاقة: آية (٣٦).

(٢) الياسمون: بكسر السين وفتحها، وهو فارسي معرب.

(٣) اختلف في نسبته: انظر: الخزانة (٣/ ٢٧٨)، والكامل (١/ ٣٨٤)، ومعجم البلدان (٥/ ٤٢)، والمقاصد النحوية للعيني (١/ ١٤٨).

فوق ذلك من الأعداد. وكذلك «أيضًا القول فى «أربعين» و«خمسين» إلى «التسعين» كالقول فى «ثلاثين» فندعه هربًا من الإطالة بذكره. فقد ثبت أن «ثلاثين» ليس جمع «ثلاث» وأن «أربعين» ليس جمع «أربع» ولكنه جرى مجرى «فلسطين» فى أن اعتُقِد له واحد مقدر وإن لم يجر به استعمال، فكأن «ثلاثين» جمع «ثلاث»، و«ثلاثٌ» جماعة، فكأنه قد كان ينبغى أن تكون فيه الهاء، فعُوِّض من ذلك الجمع بالواو والنون، وعاد الأمر فيه إلى قصة «أَرْض» و«أَرَضُونَ»، وهو فى ذلك أشبه حالاً من «فِلَسْطُون» لأنه جَمْع فى الحقيقة، و«فِلَسْطُون» وأخواتها إنما هى جمع على ضرب من التأول، ولأجل ما ذكرناه من أن مذهب الجمعية فى «يَبْرُونَ» إنما هو على التأول ما جازت فيه اللغتان «يَبْرُونَ» و«يَبْرِينُ» و«فلسطونَ» و«فِلَسْطِين» ولم تجز فى «أَرْبَعُونَ» «أَرْبَعِينُ» ولا فى «عشرونَ» «عشرينُ» لأن مذهب الجمع فيه أغلب وأقوى منه فى «فلسطين» وبابها. فأما قول سُحَيْم من وُثَيل[1]:

وماذا يَدَّرِى الشعراءُ مِنّى وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

فليست النون فى «الأربعين» حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جرّ الاسم، وإنما هى حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكُسِرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تُفتح كما تفتح نون الجمع لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروى فى سائر الأبيات؛ ألا ترى أن فيها[2]:

أخو خَمسينَ مُجْتمِعٌ أَشُدّى ونَجَّذَنى مُداورةُ الشُّؤونِ

(١) انظر: اللسان [نجذ]، والخزانة (٣/ ٤١٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٩١)، والأصمعيات (ص١٩).

(٢) انظر: اللسان (نجذ)، و(دور)، والأصمعيات (ص١٩)، الأصمعية الأولى، والخزانة (٣/ ٤١٥).

ويدلك على أن الكسرة فى نون «الأربعين» ليست جرًا، وإنها كسر التقاء الساكنين قولُ ذى الإصبع(١):

إنّى أبِىٌّ أبِىٌّ ذو محـــافظة ... وابـــن أبِىٍّ أبِىٍّ مـــن أبِيّينِ

فـ«أبِيُّـونَ» جمع «أبِىّ» مثل «ظَرِيفين» من «ظَرِيف» فكمـا لا يُشكّ فى أن كسـرة نون «أبِيّين» إنما هى لالتـقاء السـاكنين لأنه جمع تصـحيح مثل «الزيدين» و«العمرين» كذلك ينبغى أن تكون كسرة نون «الأربعين». وكذلك قول الآخر(٢):

.... إلا الخلائفَ من بعد النّبِيّينِ

وهذا أيضا جمع «نَبِىّ» على الصحة لا محالة، فكُسرت نون الجمع فى هذه الأشياء ضرورة، وأجريت فى ذلك مجرى نون التثنية، فلم يُوقعوا بينهما فصلاً لما ذكرت لك، فاعـرف هذا من حال واو الجمع، فقـد تقصّيتُه، وقـسّمتُ وجوهه، واخترقتُ طرق الكلام فيه.

وتزاد الواو فى الفـعل علامـة للجـمع والضمـير نحو «الرجـال يقومـون ويقـعدون». وتزاد علامـة للجمـع مجردة من الـضمـير فى قول بعض الـعرب: «أكلُونى البَـراغـيثُ» وعلى هذا أحـدُ وجـهى مـا تُؤوِّلت عليـه الآية: ﴿وأسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا﴾(٣) فيمن لم يجعل فى ﴿أسَرُّوا﴾ ضميرًا. ومثل ذلك سواء

---

(١) هو فى «شرح المفصل» للزمخشرى (٥/ ١٣)، وشرح اختيارات المفضل (ص ٧٥٧) مفضلية رقم (٢٩).

(٢) نسبه المبرد للفرزدق فى «الكامل» (٢/ ١٠٧).

(٣) سورة الأنبياء: آية (٣).

قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾[١]. وقال الشاعر[٢]:

يلوموننى فى اشتراء النخيـ ـل أهـلى وكلُّـهمُ ألوَمُ

فاعرفه.

وتزاد أيضًا بعد هاء الإضمار نحو «ضَرَبْتُهُو» و«كَلَّمتُهُو» فهذه الواو فى المذكر نظيرة الألف فى المؤنث نحو «ضربتُها» و«كَلَّمتُها» وربما حُذفت فى الشعر فى الوصل قال[٣]:

وما لَهُ من مَجْـد تَليد وما لَهُ من الريح حظٌّ لا الجَنُوب ولا الصَّبا

وتزاد بعد ميم الإضمار نحو «ضَرَبْتُهُمُو» و«هُمُو قاموا» وتحذف تخفيفًا. واعلم أن العرب قد تُشبع الضمة، فتحدث بعدها واو، أنشدنا أبو على[٤]:

وأننى حَوْثُ ما يَشْرِى الهوى بصرى من حوث ما سلكوا أدنُو فأنظُورُ

يريد: «فأنظُرُ» فأشبع ضمة الظاء، فتولّد بعدها واو، ولقد يتوجه على هذا عندى قول الشاعر[٥]:

هَجَوتَ زَبّانَ ثـم جئتَ مُعْتذرًا من هَجْوِ زَبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

---

(١) سورة المائدة: آية (٧١).

(٢) اختلف فى نسبة هذا البيت: انظر: المقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠)، وشرح المفصل (٣/ ٨٧)، (٧/ ٧).

(٣) هو الأعشى كما فى «ديوانه» (ص ١٦٥).

(٤) تقدم.

(٥) نسبه الحموى فى «معجم الأدباء» (١١/ ١٥٨) إلى أبى عمرو بن العلاء فى مخاطبته للفرزدق. وهو بدون نسبة فى كل من: شرح المفصل (١٠/ ١٠٤) والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٤)، والمنصف (٢/ ١١٥).

فكأنه أراد «ألم تَهْجُ» بحذف الواو للجزم، ثم أشبع ضمة الجيم، فنشأت بعدها واو. ويجوز أيضًا أن يكون ممن يقول في الرفع «هو يهجوُ» فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح. فإذا جزم سكّنها، فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من «تهجو» كما أسكن الآخر ياء «يأتي» في موضع الجزم، فقال[1]:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمى   بما لاقت لَبُونُ بَنى زيادِ

فكأنه ممن يقول: «هو يأتيُك» وستذكر ذلك في حرف الياء بإذن الله تعالى.

وقد استعمل أبو تمام -وإن كان محدثًا- ما ذكرناه من إشباع الضمة حتى نشأت بعدها واو، وذلك قوله[2]:

يقولُ فيُسمعُ، ويمشى فيُسرعُ   ويَضربُ فى ذات الإلهِ فيُوجعُ

فالواو في اللفظ بعد العين في «يُسْمِعُ» إنما هي إشباع ضمة العين، وذلك أن البيت لا يُقفَّى ولا يُصرَّع في وسط المصراع الأول، وأما الواو بعد عين «يُسْرِعُ» فواو الإطلاق، وذلك أن البيت مُقَفًّى، والبيت إذا كان مُقفًّى أو مُصرَّعًا جرى على عَرُوضه ما يجرى على ضَرْبه، وهذا بيّن من حال التصريع والتقفيه.

وكما تزاد هذه الواو لإشباع الضمة فكذلك قد تحذف تخفيفًا، قال الأخطل[3]:

كَلَمْـع أيـدى مَثـاكيلٍ مُسَلَّبةٍ   يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَناتِ الدهرِ والخُطُبِ

---

(١) تقدم.

(٢) هو في «ديوانه» (٢/ ٣٢٦).

(٣) هو في «شعره» (ص/ ٢٥١).

يريد: الخُطُوب. وقال الآخر(١):

حتى إذا بَلَّت حَلاقيمَ الحُلُقْ

يريد: الحُلُوق. وقال الآخر(٢):

أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُمْ

يريد: النُّجُوم. ويجوز أن يكون جمع «فَعْلاً» على «فُعْلٍ» ثم ثُقِّل. فهذه حال الواو المزيدة المصوغة في أنفس الكلم.

فأما إذا لم تكن ممزوجة بأنفس الأمثلة فتأتي على أربعة أضرب، وهي: واو العطف، والواو التي بمعنى مَعَ، وواو الحال، وواو القَسَم.

فأما واو العطف فنحو قولك: «قام زيدٌ وعمرو» وليس فيها دليل على المبدوء به في المعنى، لأنها ليست مُرَتِّبة، قال لبيد(٣):

أُغْلِي السِّباءَ بكلِّ أدْكَنَ عاتِقٍ   أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ، وفُضَّ خِتامُها

فقوله: «قُدِحَتْ» أي «غُرِفَت» ومنه سُمِّيَتْ الغَرفة مِقْدَحة، وفُضَّ ختامها: فُتِح رأسُها، وإنما تُغرف بعد أن تُفتح، فقد علمت أن «قُدِحت»، مقدَّم في اللفظ

---

(١) لم ينسبه المصنف في «الخصائص» (٣/ ١٣٤)، و«المنصف» (١/ ٣٤٨)، وأبو حيان الأندلسي في «البحر المحيط» (٥/ ٤٨١)، وابن منظور في «اللسان» (حلق). وفي «شعر الأخطل» نسب إلى رؤبة.

(٢) هو في «المنصف» (١/ ٣٩٤)، و«الخصائص» (٣/ ١٣٤)، (١/ ١٩٩)، (٢/ ٨) و«المحتسب» لابن جني. وكذلك ابن منظور في «اللسان» (نجم).

(٣) في «ديوانه» (ص ٣١٤).

مؤخَّر فى المعنى. وعلى هذا يتوجه قوله تعالى: ﴿**يا مريمُ اقنُتى لربك واسجُدى واركعى مع الراكعين**﴾[١] فبدأ بالسجود قبل الركوع لفظًا، وهو مؤخر معنى، ولذلك لم يلزم عند أبى حنيفة[٢] وأصحابه من قوله عز اسمه: ﴿**إذا قُمتُم إلى الصلاة**﴾ الآية[٣] تقديم بعض الأعضاء على بعض فى الغسل، وذلك أنها معطوفة بالواو، ولا ترتيب فيها. وكلّمنى بعضهم، فقال: أنا أُوجدك فى الآية ترتيبًا، وهو قوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم**﴾ قال: والفاء للترتيب بلا خلاف، وحكى ذلك عن بعض متأخريهم -وأحسبه ابن القطان رحمه الله- فقلتُ له: قد ذهب عليك ما فى الحال، وذلك أن معنى قوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ أى: إذا عزمتم على الصلاة، وأردتموها، وليس الغرض -والله أعلم- فى ﴿**قمتم**﴾ النهوض والانتصاب؛ لأنهم قد أجمعوا أنه لو غسل أعضاءه قبل الصلاة قائمًا أو قاعدًا لكان قد أدّى فرض هذه الآية، فالفاء إذن إنما رتّبت الغسل والمسح عَقِيب الإرادة والعزم، ولم تُجعل للغسل مزيةً فى التقدم على المسح؛ لأن المسح معطوف على الغسل بالواو فى قوله: ﴿**وامسحوا**﴾ فجرى هذا مجرى قولك: «إذا قمت فاضربْ زيدًا واشتِم بكرًا» فلو بدأ بالشتم قبل الضرب كان جائزًا، فالفاء لم ترتّب الغسل قبل المسح، ولا الضرب قبل الشتم، ولم ترتب أيضًا نفس المقول به؛ لأن المقول معطوف بعضه على بعض بحرف لا يوجب الترتيب، وهو الواو، وهذا واضح، فتفهمه، وعرف الحقيقة فيه.

---

(١) سورة آل عمران: آية (٤٣).

(٢) انظر: المسألة فى «الفقه على المذاهب» للحريرى بتحقيقنا.

(٣) سورة المائدة: آية (٦).

ونظير «قمتم» في هذا الموضع قوله عز اسمه: ﴿الرجالُ قوّامون على النساء﴾[١] وليس يُراد هنا -والله أعلم- القيام الذي هو المثول والتنصُّب وضدُّ القعود، وإنما هو من قولهم: «قمتُ بأمرك» و«عليّ القيام بهذا الشأن» فكأنه -والله أعلم- الرجال متكلِّفون لأمور النساء معنيُّون بشؤونهن، فكذلك قوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ أي: إذا هممتهم بالصلاة، وتوجّهتم إليها بالعناية، وكنتم غير متطهرين، فافعلوا كذا وكذا، لا بُدَّ من هذا الشرط؛ لأن من كان على طُهْر وأراد الصلاة لم يلزمه غسل شيء من أعضائه لا مُرَتَّبًا ولا مخيَّرًا فيه، فيصير هذا كقوله عز وجل: ﴿وإن كنتم جُنُبًا فاطَّهَّروا﴾[٢] وهذا، أعني قوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ فافعلوا كذا، وهو يريد: إذا قمتم ولستم على طهارة، فحذفُ ذلك للدلالة عليه أحد الاختصارات التي في القرآن، وهو كثير. ومنه قول طَرَفة[٣]:

فإنْ مُتُّ فانْعَيْني بما أنا أهلُهُ ... وشُقِّي عليَّ الجَيْبَ يا ابنة مَعْبَدِ

فتأويله: فإن مُتُّ قبلك، لابد من أن يكون الكلام معقودًا على هذا؛ لأنه معلوم أنه لا يُكلِّفها نعيه والبكاء عليه بعد موتها إذ التكليف لا يصح إلا مع القدرة، والميت لا قدرة فيه، بل لا حياة عنده، وهذا واضح، وهو شيء اعترض الكلام، فقلنا فيه، ثم نعود إلى أمر الواو.

واعلم أن حرف العطف هذا قد حذف في بعض الكلام، إلا أنه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره، حدثنا أبو علي، قال: حكى أبو

(١) سورة النساء: آية (٣٤).
(٢) سورة المائدة: آية (٦).
(٣) هو في «ديوانه» (ص ٤٦).

عثمان[1]: أكلتُ لحمًا، سَمَكًا، تمرًا، يريد: لحمًا، وسمكًا، وتمرًا، وقال[2]:

مالِيَ لا أبكي على عِلاَّتي صَبائحي غَبائقي قَيْلاتي

أراد: وغبائقي، وقَيْلاتي، فحذف حرف العطف. وهذا عندنا ضعيف في القياس، معدوم في الاستعمال. ووجه ضعفه أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنه قد أُقيم مقام العامل؛ ألا ترى أن قولك: قام زيدٌ وعمروٌ، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت «قام» الثانية، وبقيت الواو كأنها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك، وقد تقدم من القول في هذا المعنى ما هو مُغْنٍ بإذن الله تعالى.

وشيء آخر، وهو أنك لو حذفت حرف العطف لتجاوزت قُبحَ الإجحاف إلى كلفة الإشكال، وذلك أنك لو حذفت الواوَ في نحو قولك: ضربت زيدًا وأبا عمرو، فقلت: ضربت زيدًا أبا عمرو، لأوهمت أن زيدًا هو أبو عمرو، ولم يُعلم من هذا أن «زيدًا» غير «أبي عمرو» فلما اجتمع إلى الإجحاف الإشكال قبح الحذف جدًا. وكما أنابوا حرف العطف عن العامل فيما ذكرنا وما يجري مجراه، نحو: ضربت زيدًا فبكرًا، وكلّمت محمدًا ثم سعيدًا، وجاءني محمد لا صالحٌ، كذلك أيضًا قد أنابوا الواو منابَ «رُبَّ» في نحو قوله:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

(1) انظر: في «الخصائص» (٢/ ٢٨٠).

(2) البيتان في «اللسان» (صبح)، (غبق)، (قيل) والخصائص لابن جني (١/ ٢٩٠)، (٢/ ٢٨٠).

وفي قوله:

وبَلَدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ   كأن لو أرضه سَماؤُهُ

وقوله:

وليلةٍ ذاتِ نَدًى سَرَيْتُ

وفي قوله(١):

ومَنْهَلٍ من الأنيسِ نائي

تقديره: ورُبَّ كذا، وهذه الواو حرف عطف.

فإن قلت: فإنا نجدها مبتدأة في أوائل القصائد، فعلى أي شيء عَطَفَتْ؟

فالجواب: أن القصيدة تجري مجرى الرسالة، وإنما يؤتى بالشعر بعد خَطْبٍ يجري أو خطاب يتصل، فيأتي بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدَّمها من الكلام. ويدل على ذلك أيضًا قولهم في أوائل الرسائل: أمَّا بعدُ فقد كان كذا وكذا، فكأنه قال: أما بعد ما نحن فيه، أو بعد ما كنا بسبيله فقد كان كذا وكذا، فاستعمالهم هنا لفظ «بَعْدُ» يدل على ما ذكرناه عنهم من أنهم يعطفون القصيدة على ما قبلها من الحال والكلام، وكما أنَّ «بَلْ» من قول الآخر(٢):

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

---

(١) ذكره ابن منظور في «اللسان» (ملت) وعزاه لجندل بن المثنى الطهوي.

(٢) تقدم.

فى أنها وإن كانت بدلاً من «رُبَّ» فهى حرف عطف لا محالة، فكذلك الواو فى:

ويلدٍ عاميةٍ أعْماؤُهُ

فإن قيل: واو عطف وإن كانت نائبة عن «رُبَّ» فَبِمَ الجرّ فيما بعد واو «رُبَّ» أبـ«رُبَّ» المحذوفة أم بالواو النائبة عنها؟

فالجواب: أن الجر بعد هذه الواو إنما هو بـ«رُبَّ» المرادة المحذوفة تخفيفًا لا بالواو، ويدل على ذلك أنها فى غير هذه الحال من العطف إنما هى نائبة عن العامل دالة عليه، وليست بمتولية للعمل دونه، وذلك قولك: قام زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وبكرًا، ومررت بسعيد وخالد، فلو كانت ناصبة لم تكن جارة وهى بلفظ واحد، وكذلك لو كانت الواو رابعة لم تكن جارة. ويدلك على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه، ودلّ عليه من العوامل، إظهارهم العامل بعده فى نحو: ضربتُ زيدًا وضربت بكرًا، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد، فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرفِ العاطف.

فإن قلت: فما بالك تقول: واللهِ لأقومَنَّ، فتبدل الواو من الباء فى قولك: بالله لأقومَنَّ، وأنت تزعم أن الجر بعد واو القسم إنما للواو نفسها لأنها نائبة عن الباء وبدل منها، فهلا زعمت مثل ذلك فى الواو إذا كانت عاطفة؟

فالجواب: أن بين الموضعين فرقًا، وذلك أن الواو فى القسم إنما هى بدل من الباء، وواقعة موقعها، وليست الباء مقدَّرة بعد الواو كما يقدَّر العامل بعد حرف العطف؛ ألا ترى أن من قال: قام زيد وقام عمرو، فأظهر العامل بعد حرف العطف لم يُجِز على وجه من الوجوه أن يقول: وبالله لأقومَنَّ، على أن تكون

الواو للقسم، وإنما هي ههنا عطف، وحرف القسم الموصل له إنما هو الباء بعد الواو، ليست الواو ههنا للقسم، وأما حرف العطف فهو مع إظهار العامل بعده وحذفه جميعًا حرف عطف؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو فالواو حرف عطف، وإذا قلت: قام زيد وقام عمرو فالواو أيضًا حرف عطف أظهرتَ العامل أو حذفته، وليست الواو في قولك: والله لأقومَنّ هي الواو في قولك: وبالله لأقومنّ، فلما كانت الواو في القسم إنما هي بدل من بائه البتة حتى لا تظهر معها، جرت في العمل مجراها، وحسَّن إقامتها في العمل مقامها أن الواو ضارعت الباء لفظًا ومعنى، أما اللفظ فلأن الباء شفهية، والواو أيضًا كذلك، وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق والواو للاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جامعه، وليست كذلك واو العطف؛ لأنها لا تضارع العامل الذي دلت عليه وقامت مقامه لفظًا ولا معنىً، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ زيدًا وبكرًا فإن أصله: ضربت زيدًا وضربت بكرًا، فالواو لا تضارع «ضَرَبَ» لفظًا، ولا معنى؛ ألا ترى أن «ضَرَبَ» ثلاثة أحرف والواو حرف واحد، وهذه حرف، وذلك فعل، فهما جنسان متباينان، فلذلك جاز أن تكون الواو في القسم عاملة، ولم يجز أن يكون حرف العطف عاملاً، فتفهمه.

واعلم أن هذه الواو إذا كانت عاطفة فإنها دالة على شيئين: أحدهما الجمع، والآخر العطف، إلا أن دلالتها على الجمع أعم فيها من دلالتها على العطف، يدل على ذلك أنا لا نجدها إذا لم تكنْ بدلاً من باء القسم مجردة من معنى الجمع، وقد نجدها مُعَرّاة من معنى العطف؛ ألا ترى أن الواو التي بمعنى «مَعَ» في قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، قد تجدها مفيدة للجمع لأنها نائبة عن «مَعَ» الموضوعة لإفادة الجمع، ولا تجد فيها في هذه الحال

معنى العطف، وكذلك إذا كانت للحال نحو قوله تعالى: ﴿**يغشى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم**﴾[١] أي: يغشى طائفة منكم إذ طائفة في هذه الحال. وهذه الواو أيضًا الدالة على معنى الحال غير معرَّاة من معنى الجمع؛ ألا ترى أن الحال مصاحبة لذي الحال، فقد أفادت إذن معنى الاجتماع. وهذا كله تلخيص أبي علي، وعنه أخذتُه.

وأما الواو التي بمعنى «مَعَ» فقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ وما زلت أسير والنيلَ، أي: معَ النيل، وكيف تكون وقصعةً من ثَريد، أي: مع قصعة، ولو خُلِّيت والأسدَ لأكلك، أي: مع الأسد، ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها، أي: مع فصيلها، وكيف تصنع وزيدًا، أي: مع زيد، واجتمع زيدٌ وأبا محمد على حفظ المال، ومن أبيات الكتاب[٢]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكُلْيتين من الطِّحالِ

أي: مع بني أبيكم، فلما حذف «مع» وأقام الواو مقامها أفضى الفعل الذي قبل الواو إلى الاسم الذي بعدها. فنصبه بواسطة الواو، وذلك أن الواو قوّته، فأوصلته إليه، وقد استقصيت هذا الفصل في حرف الباء من كتابنا هذا.

وأما الواو التي للحال فنحو قولك: مررت بزيد وعلى يده بازٍ، أي: مررت به وهذه حاله، ولقيتُ محمدًا وأبوه يتلو، أي: لقيته وهذه حاله، ونظرت إلى سعيد وسيفُه على كتفه، أي: نظرت إليه وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، لو قلت: كلمتُ محمدًا وقام أخوه، وأنت تريد

---

(١) سورة آل عمران: آية (١٥٤).

(٢) تقدم.

معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى «قدْ» فكأنك قلت: كلمت محمدًا وقد قام أخوه، وذلك أن «قدْ» تقرِّب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد؛ ألا تراهم يقولون: «قد قامت الصلاة» قبل حال قيامها، وإنما جاز ذلك لمكان «قد» وعلى هذا قول الشاعر[١]:

أمْ صَبِيٌّ قد حَبَا أو دارِجِ

فكأنه قال: أمّ صبيٌّ حابٍ أو دارج. وتأولوا قوله عز اسمه: ﴿أو جاؤكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾[٢] على معنى: قد حصرت صدورهم. وذهب آخرون إلى أن تقديره: أو جاؤوكم رجالاً أو قومًا حصرت صدورهم، فـ﴿حَصِرَتْ صدورهم﴾ الآن في موضع نصب لأنها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال، على أن في هذا بعض الضعف لإقامتك الصفة مقام الموصوف، وهذا مما الشعرُ وموضع الاضطرار أولى به من النثر وحال الاختيار. وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك تضمينها إياه مخيرًا، فالتضمين كقولك: جاء زيد وتحته فرسٌ، وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو يقرأ. وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو ربطت ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى أن يعود منها ضمير على الأول ليرتبط به آخر الكلام بأوله، وإن جئت به فيها فحسنٌ جميل؛ لأن فيه تأكيدًا لارتباط الجملة بما قبلها. فأما إذا لم يكن هناك واو فلا بدّ من تضمّن الجملة ضميرًا من الأول، وذلك نحو قولك: أقبل محمد على رأسه قَلَنْسُوةٌ، ولو قلت:

---

(١) قائله: جندب بن عمرو كما في «الخزانة» (٢/ ١٧٤)، وديوان الشماخ (ص ٣٦٣)، واللسان (درج).

(٢) سورة النساء: آية (٩٠).

أقبل محمد على جعفر قلنسوة، وأنت تريد: أقبل محمد وهذه حاله لم يجز؛ لأنك لم تأت بالواو التي هي رابطة ما بعدها بما قبلها، ولا بضمير يعود من آخر الكلام فيدل على أنه معقود بأوله. وإذا فقدت جملة الحال هاتين الحالتين انقطعت مما قبلها ولم يكن هناك ما يربط الآخر بالأول، وعلى هذا قول الشاعر[1]:

تَنَصَّفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدرى

يصف غائصًا غاص في الماء من أول النهار إلى انتصافه ورفيقه على شاطئ الماء ينتظره ولا يدرى ما كان منه، فيقول: انتصف النهار وهذه حاله، فالهاء من «غامِرُه» ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً على ما قبلها، فكأنك قلت: انتصف النهار على الغائص غامرًا له الماءُ، كما أنك إذا قلت: جاء زيدٌ وجهُهُ حسنٌ، فكأنك قلت: جاء زيد حسنًا وجهُه. فأما قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابُعهم كلبُهم﴾[2] فلا يجوز أن يكون ﴿رابُعهم﴾ وصفًا لـ﴿ثلاثة﴾ على أن يكون ﴿كلبهم﴾ رفعاً برابع، كما تقول: عندى غلامٌ ضاربه زيدٌ، فترفع «ضاربه» لأنه وصف لِغُلام، وترفع زيدًا بفعله، وهو الضرب، من قبل أن ﴿رابعهم﴾ في هذا الموضع وإن كان اسم فاعل، فإنه يراد به الماضي، وإذا كان اسم الفاعل ماضيًا في المعنى لم يجز أن يعمل عمل الأفعال، لا رفعًا ولا نصبًا؛ ألا ترى أنك لا تقول: هذا رجل قائمٌ أمس أخوه على أن ترفع الأخ بفعله، وهو القيام، كما لا يجوز أن تقول: هذا رجل غلامٌ أخوه، فترفع الأخ بفعله، وتجعل الغلام فعلاً له؛ لأن اسم الفاعل إذا أريد به الماضي جرى مجرى غلام وفرس ورجل وما لا معنى فعل فيه،

---

(١) قائله: المسيب بن علي كما في «اللسان» (نصف).

(٢) سورة الكهف: آية (٢٢).

فقد بطل إذن أن يُرفع ﴿كلبهم﴾ بما في ﴿رابعهم﴾ من معنى الفعل إذ كان ﴿رابعهم﴾ يراد به هنا المضيّ ولا يجوز أيضًا أن يرتفع ﴿رابعهم﴾ بالابتداء، ويجعل ﴿كلبهم﴾ خبرًا عنه على أن تكون الجملة حالاً لـ﴿ثلاثة﴾ لأنك لو فعلتَ ذلك لم تجد للحال ما ينصبها؛ ألا ترى أن التقدير: سيقولون هم ثلاثة، وليس في قولك هم ثلاثة ما يجوز أن ينصب على الحال.

فإن قلت: فهلا جعلت تقديره: هؤلاء ثلاثة، فنصبت الحال بعدها بما في هؤلاء من معنى التنبيه، كما تقول: هؤلاء إخوتك قيامًا؟

فذلك محال هنا لأنهم لم يكونوا مشاهَدين، ولو كانوا مشاهَدين لما وقع التشكك في عدّتهم؛ أو لا ترى أن في الآية ﴿رجمًا بالغيب﴾ وإنما وقع الإخبار عنهم وهم غير مشاهدين، فإذا لم يجز أن يكون في الكلام ما ينصب حالاً لم يجز على شيء منه، ولأن ﴿ثلاثة﴾ أيضًا نكرة، وسبيل الحال أن تأتي بعد المعرفة، هذا هو الغالب من أمرها والأسْيَر في أحكامها، إلا أن يجيء ذلك شاذًا أو على ضرورة أو قلة من الكلام، وليست هنا ضرورة ولا ظهور نصب يحتمل له إجراء الحال على النكرة.

فإن قلت: فاجعل ﴿رابعُهم كلبُهم﴾ مبتدأ وخبرًا، واجعل الجملة المنعقدة منهما وصفًا لـ﴿ثلاثة﴾ كما تقول: هم ثلاثة غلامُهم أبوهم؟.

فذلك عندنا في هذا الموضع غير سائغ ولا مختار، وإن كان في غير هذا الموضع جائزًا، والذي منع من إجازته هنا وضعّفها أن الجملة التي في آخر الكلام فيها واو العطف، وهو قوله عز وجل: ﴿ويقولون سبعة وثامنُهم كلبُهم﴾ فكما ظهرت الواو في آخر الكلام، فكذلك -والله أعلم- هي مُرادة في أوله لتتجنّس

الجُمل في أحوالها والمراد بها، فكأنه -والله أعلم- سيقولون ثلاثة ورابعهم كلبهم، ويقولون خمسة وسادسهم كلبهم رجمًا بالغيب، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم، إلا أن الواو حذفت من الجملتين المتقدمتين لأن الذي فيهما من الضمير يعقدهما بما قبلهما لا عقد الوصف ولا عقد الحال لما ذكرناه، ولكن عقد الإتباع، لا سيما وقد ظهرت الواو في الجملة الثالثة، فدل ذلك على أنها مرادة في الجملتين المتقدمتين.

واعلم أن هذه الواو وما بعدها إذا أريد بالجميع الحال في موضع نصب بما قبلها من العوامل التي يجوز لمثلها نصب الحال، فقولك: أقبل أخوك وثوبُه نظيف، في موضع: أقبل أخوك نظيفًا ثوبه، فكما تنصب «نظيفًا» بـ«أقبل» كذلك تنصب موضع قولك: وثوبُه نظيفٌ بـ«أقبلَ». وإذا كان ذلك كذلك فقوله عز اسمه: ﴿يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسُهم﴾[1] في تقدير: يغشى طائفةً منكم مُهِمّةً طائفةٌ منكم أخرى أنفسُهم في وقت غشيانه تلك الطائفة الأولى، ولا بدّ من هذا التقدير، كما أن قولك: جاءت هند وعمروٌ ضاحك في تقدير: جاءت هند ضاحكًا عمرو في وقت مجيئها، حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال، ولهذا شبهها سيبويه بـ«إذ» قال أبو علي: إنما فعل ذلك من حيث كانت «إذ» منتصبة الموضع بما قبلها أو بعدها كما أن الواو منتصبة الموضع في الحال، ولأن ما بعد «إذ» لا يكون إلا جملة، كما أن ما بعد واو الحال لا يكون إلا جملة، ولهذا قال سيبويه: «واو الابتداء» يعني هذه الواو إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من مبتدأ وخبر، ولأجل أن بين الحال والظرف هذه المصاقبة ما ذهب الكسائي إلى أن نصب الحال إنما هو تشبيهها بالظرف. ويؤكد الشبه أيضًا أنك قد تعبر عن الحال بلفظ الظرف، ألا ترى أن قولك: جاء زيد

(١) سورة آل عمران: آية (١٥٤).

ضاحكًا فى معنى: جاء زيد فى حال ضحكه، وعلى حال ضحكه، فاستعمالك هنا لفظ «فى» و«على» يؤنسك بالوقت والظرفية، فاعرفه.

وأما واو القسم فنحو قولك: واللهِ لأقومَنَّ، وَ واللهِ لأقعدنّ، وقد تقدم القول عليها، وأنها بدل من باء الجر، والعلة فى جواز إبدالها منها فى حرف الباء.

* واعلم أن البغداديين قد أجازوا فى الواو أن تكون زائدة فى مواضع: منها قوله جل اسمه: **﴿فلما أسْلَمـا وتلّه للجبين . وناديناه أنْ يا إبراهيم﴾**[١] قالوا: معناه ناديناه، والواو زائدة. ومنها قوله تعالى: **﴿إذا السماءُ انشقتْ. وأذنتْ لربّها وحُقّتْ. وإذا الأرضُ مُدّتْ﴾**[٢] قالوا: معناه إذا السماء انشقت إذا الأرض مدت، فتكون «إذا» الثانية خبرًا عن «إذا» الأولى، كما تقول: وقتُ يقوم زيد وقتُ يقعد عمرو. وأجازوا أيضًا فى هذه الآية أن يكون التقدير: إذا السماء انشقت أذنت لربها. ومنها قوله عز اسمه: **﴿حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابُها وقال لهم خزنتُها﴾**[٣] تقديره عندهم: حتى إذا جاءوها فُتحت أبوابها. واحتجوا لجواز ذلك بقول الشاعر[٤]:

حتى إذا امتلأتْ بطونُكمُ ورأيتُم أبنـاءكـم شَبُّوا

وقلبتم ظهرَ المِجَـنّ لنا إن الغدور الفاحشُ الخَبّ

معناه عندهم: قلبتم ظهر المجنّ لنا. فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل

(١) سورة الصافات: آية (١ ، ٢).

(٢) سورة الانشقاق: آية (١ - ٣).

(٣) سورة الزمر: آية (٧٣).

(٤) هو الأسود بن يعفر: كما فى «ديوانه» (ص ١٩).

البتة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد فى مثلها، وتأويل ذلك عندنا على معنى: فلما أسلما وتلّه للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدّقتَ الرؤيا أدركَ ثوابًا، ونالَ المنزلة الرفيعة عندنا. وكذلك: إذا السماء انشقت وكان كذا وكذا عَرَفَ كل واحد ما صار إليه من ثواب أو عقاب. ودليل ذلك قوله عز اسمه: ﴿إذا الشمسُ كُوِّرَتْ﴾[1] وكان كذا وكذا ﴿علمتْ نفسٌ ما أحضرتْ﴾[2]. وكقوله تعالى فى موضع آخر: ﴿إذا السماءُ انفطرتْ﴾[3] ﴿علمتْ نفسٌ ما قدّمتْ وأخّرتْ﴾[4] وكذلك قوله عز وجل ﴿حتى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خزنتُها سلامٌ عليكم﴾[5] تقديره: صادفوا الثوابَ الذى وُعدوه. وكذلك قول الشاعر:

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكمُ ... ورأيتُم أبناءكم شَبُّوا

وقلبتم ظهرَ المِجَنّ لنا ... إن الغَدُورَ الفاحشَ الخَبُّ

تقديره: لما كان هذا كله منكم عرف الناسُ غدركم، واستحققتم صَرْفَ اللائمة إليكم، أو نحو ذلك مما يصح لمثله أن يكون جوابًا عن هذا، وصار أيضًا قوله: «إن الغدور الفاحش الخب» بدلاً من الجواب ودليلاً عليه. ويؤكد هذا عندك قوله عز اسمه ﴿ولو أنّ قرآنًا سُيِّرت به الجبال أو قُطِّعت به الأرض أو كُلِّم به

---

(١) سورة التكوير: آية (١).
(٢) سورة التكوير: آية (١٤).
(٣) سورة الانفطار: آية (١).
(٤) سورة الانفطار: آية (٥).
(٥) سورة الزمر: آية (٧٣).

الموتى بل لله الأمرُ جميعًا﴾[1] ولم يقل: لكان هذا القرآن. وكذلك قوله: ﴿ولو ترى إذ وُقفوا على النار﴾[2] ولم يقل: لرأيت سوءَ منقلبهم. وعلى هذا قول امرئ القيس[3]:

فلو أنها نفسٌ تموتُ جميعةً ... ولكنها نفسٌ تَساقَطُ أنفُسا

ولم يقل: لَفَنِيَتْ، ولا لاستراحتْ. وكذلك قول جرير:

كَذَبَ العواذلُ لو رأينَ مُناخَنا ... بحـزيز رامةَ والمطيُّ سوامى

ولم يقل: لرأين ما يُشجيهنّ ويُسْخن أعينَهنّ. وقال الآخر:

لو قد حداهنّ أبو الجُودِيّ ... برَجَزٍ مُسْحَنْفِرِ الرَّوِيّ

مُسْتَوِياتٍ كنَوَى البَرْنِيّ

ولم يقل: لأسرعنَ، ولا لقطعنَ، ونحو ذلك. وعلى هذا قول حاتم: «لو غيرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمَتْني» ولم يقل: لانتصف منها. وزعم سيبويه أن الشماخ لم يأت لقوله:

ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نَعامُها ... كمَشْي النَّصارَى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ

بجواب في القصيدة علمًا بأن المعنى: قَطعتُ، أو جُزْتُ، أو نحو ذلك. وذهب أصحابنا إلى أن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، وأنه لذلك ما حذفت هذه الأجوبة، قالوا: ألا ترى أنك إذا قلت لغلامك: والله

(١) سورة الرعد: آية (٣١).
(٢) سورة الأنعام: آية (٢٧).
(٣) انظر: ديوانه (ص ١٠٧).

لئن قمتُ إليك، وسكتَّ عن الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك، فتمثلت في فكره أنواع العقوبات، فتكاثرت عليه، وعظُمتْ الحال في نفسه، ولم يدر أيّها يتّقي، ولو قلت: والله لئن قمت إليك لأضربنّك، فأتيت بالجواب لم يتّق شيئًا غير الضرب، ولا خطر بباله نوع من المكروه سواه، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، قال أبو علي: ومثل معناه قول كثير:

فقلتُ لها: يا عزُّ كلُّ مُصيبةٍ إذا وُطِّنتْ يومًا لها النفسُ ذلَّتِ

وكذلك الحال في الجميل من الفعل نحو قولك: والله لئن زرتني، إذا حذفتَ الجواب تصوّرتْ له أنواع الجميل وضروبه من الإحسان إليه والإنعام عليه. ولو قلت: والله لئن زرتني لأعطينّك دينارًا، رمى بفكره نحو الدينار، ولم يَجُلْ في خلده شيء من الجميل سواه، ولعله أيضًا أن يكون مستغنيًا عنه غير راغب فيه، فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة، وإذا حذفتَ الجواب تطلعتْ نفسُه إلى علم ما توليه إياه، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة، كما كان الباب الأول أدعى له إلى الترك، فهذا بيان هذا الفصل وتلخيص ما فيه، وذكر السبب الداعي إلى حذف الأجوبة منه.

وقد زيدت الواو على الحرف المضموم إذا وقفت عليه مستذكرًا لما بعده من الكلام، فتقول: الرجل يقومُو، أي: يقوم غدًا أو نحوه، والرجل ينطلقو، أي: ينطلق إلينا، ونحو ذلك، فمدّوا بالواو لأنهم لا ينوون القطعَ. ويزيدون أيضًا على الواو واوًا أخرى عند التذكر، فيقولون: زيد يغزُوْوْ، ومحمد يدعُوْوْ، جعلوا ذلك علامة للاستذكار، وأنه قد بقيت بقية من الكلام، وتكلفوا الجمع بين الساكنين لذلك.

وقد حُذفت الواو فاء، نحو «يَعِدُ» و«عِـدَة» و«تَقَيْتُ زيدًا» وهو كثير. وعينًا في حرف واحد، وهو «حَبْ» في زجر الإبل، و«سَفْ» في معنى «سَوْفَ». ولامًا في «أخٍ» و«أبٍ» و«غَدٍ» و«هَنٍ» و«كُرَة» و«لُغَة» ونحو ذلك.

وقد زيدت الواو في نحو قولهم: كنتَ ولا مالَ لك، أي: كنتَ لا مالَ لك وكان زيدٌ ولا أحدٌ فوقه. وكأنهم إنما استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر كان للحال؛ ألا ترى أن قولك: كان زيدٌ قائمًا، مشبّه من طريق اللفظ بقولهم: جاء زيد راكبًا، وكما جاز أن يُشَبَّه خبر كان بالمفعول فيُنصب، فغير منكر أيضًا أن يشبه بالحال في نحو قولهم: جاء زيد وعلى يده باز، فتزاد فيه الواو.

حَرْفُ الألِف السَّاكِنة

اعلم أن هذه الألف هى التى بعد اللام قبل الياء فى آخر حروف المعجم وهى التى فى قولنا «لا». وإنما لم يجز أن تنفرد من اللام وتقام بنفسها كما أقيم سائر حروف المعجم سواها بأنفسها من قبل أنها لا تكون إلا ساكنة تابعة للفتحة، والساكن لا يمكن ابتداؤه، فدُعمت باللام ليقع الابتداء بها، وتأتى الألف ساكنة بعدها. وقول من لا خبرة له بحقيقة اللفظ بحروف المعجم «لامَ ألِف» خطأ، فأما قول أبى النجم[1]:

خرجتُ من عند زياد كالخَرِفْ ... تَخُطّ رِجْلاىَ بخطٍّ مختلِفْ
تُكتّبان فى الطريق لامَ ألِفْ

فلم يرد شكل «لا» دون غيره، وإنما هذا كقولك: تكتبان قاف دال، أو جيم طاء، أى كأنهما تخطّان حروف المعجم، لا يريد بعضاً دون بعض، على أنه أيضاً قد يمكن أن يكون أراد بقوله: «لامَ ألف» هذا الشكل المقدَّم ذكره إلا أنه تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصحاء، ولا عنهم يؤخذ، ويؤكد ذلك عندك أن واضع حروف المعجم إنما وَسَمها لنا منثورة غير منظومة، فلو كان غرضه فى «لا» أن يرينا كيف اجتماع اللام مع الألف، للزمه أيضاً أن يُرينا كيف تتركب الجيم مع الطاء، والقاف مع الياء، والسين مع الهاء، وغير ذلك مما يطول تعداده،

---

(١) فى «ديوانه» (ص ١٤١).

وإنما غرضه ما ذكرتُ لك من توصله إلى النطق بالألف، فدَعَمها باللام ليقع الابتداء بها، وتأتي الألف ساكنة بعدها.

فإن سأل سائل فقال: ما بالهم اختاروا لهم اللام دون سائر الحروف إذا كان الأمر كما ذكرتَ، وهلا دعموها بالجيم أو القاف أو غيرهما من الحروف، فقالوا: جا أوقا أو صا أو نحو ذلك؟

فالجواب : أنهم إنما خصوا اللام بها دون غيرها من قبل أنهم لما احتاجوا لسكون لام التعريف إلى حرف يقع الابتداء به قبلها أتوا بالهمزة، فقالوا: الغلام والجارية، فكما أدخلوا الألف قبل اللام هناك كذلك أدخلوا اللام قبل الألف في «لا» ليكون ذلك ضربًا من التعاوض بينهما.

فإن قيل : فلِمَ أُدخلت الهمزة قبل لام التعريف أصلاً حتى قيس هذا عليه وعُوِّضَ بينهما؟

فالجواب عن ذلك قد تقدم في حرف الهمزة من أول هذا الكتاب، فالأصل في هذين الموضعين إنما هو لام المعرفة المدخلة عليها الألف، ثم حُملت الألف في إدخال اللام عليها على حكم لام المعرفة، وذلك أن اللفظ أسبق مرتبة من الخط، فبه بُدِئ، ثم حُمل الخط عليه.

واعلم أن هذه الألف، أعني المدة الساكنة في نحو قامَ، وباعَ، وحمار، وكتاب، وغُزَا، ورمى، وحتّى، وإلاّ، وما، ولا، لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا الأفعال أبدًا، إنما تكون بدلاً أو زائدة، فأما الحروف التي جاءت لمعانٍ فإن الألفات فيها أصول، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحرف، وسيأتيك ذلك مفصلاً في أماكنه بإذن الله تعالى.

كـون الألف أصـلاً

وذلك في عامة الحروف التي تقع الألف في آخرها، نحو ما، ولا، ويا، وهَيا، وإلا، وحتى، وكلاّ، فهذه الألفات وما يجرى مجراها أبدًا أصول غير زوائد ولا منقلبة. والذى يدل على أنها ليست بزوائد أن الزيادة ضرب من التصرف في الكلمة، وجزء من الاشتقاق فيها، وهذه الحروف كلها غير متصرفة ولا مشتقة، فيجب أن تكون ألفاتها غير زائدة؛ ألا ترى أنك لا تجد لـ «حتى» و«كلاّ» اشتقاقًا تُفقد فيه ألفهما كما تجد لضارب، وقاتل، ومِعْزَى، وأَرْطَى اشتقاقًا تُفقد في ألفهما، وهو ضَرَبَ، وقَتَلَ، ومَعَزٌ، ومأروط، فلما لم تكن الحروف متصرفة ولا مشتقة بطل أن يقضى بزيادة ألفاتها. ويُفسد أيضًا أن تكون بدلاً من نحو الوجه الذى فسد منه أن تكون زائدة، وذلك أن البدل أيضًا ضرب من التصرف؛ ألا ترى أنك لا تجد لألف ما، ولا، وحتى، وكلاّ أصلاً في ياء ولا واو كما تجد لألف غَزَا، ودَعا، وسَعَى، ورَمَى أصلاً في الياء، والواو لقولك: غزوتُ، ودعوتُ، وسعيتُ، ورميتُ، فكما بطل أن تكون الألف فيها زائدة بطل أيضًا أن تكون بدلاً.

ودليل آخر على فساد كونها بدلاً وجودُك الألف في نحو «ما» و«لا»، فلو كانت الألف في نحو ذلك بدلاً لم تخلُ من أن تكون بدلاً من ياء أو واو، فلو كانت بدلاً من الياء لوجب أن تقول في «ما» و«لا»: «مَيْ» و«لَيْ» كما قالوا: أيْ، وكَيْ، ولو كانت بدلاً من الواو لوجب أن تقول: «مَوْ» و«لَوْ» كما قلت: أوْ، ولَوْ، ألا ترى أن الياء والواو إنما تقلبان إذا وقعتا طرفين متى تحركتا، فإذا سكنتا لم يجب قلبهما، وأواخر الحروف أبدًا ساكنة إلا أن يلتقى ساكنان، ولا ساكنين في

نحو: ما، ولا، كما أنه لا ساكتين في نحو: قَدْ، وهَلْ.

وكذلك القول عندنا في الأسماء القاعدة في شبه الحرف، نحو: أنّى، ومتى، وإذا، وإيّا، ينبغي أن تكون ألفاتها أصولاً غير زوائد ولا مبدلة؛ لأن أواخرها ينبغي أن تكون سواكن؛ ألا ترى أن «أنّى» في الاستفهام بمنزلة «مَنْ» و«كَمْ» وأنه ينبغي أن يكون آخرها ساكناً كما أن آخر «مَنْ» و«كَمْ» ساكن، فوجودك الألف في المكان الذي يسكن فيه الحرف الصحيح أدلُّ دليل على كونها أصلاً غير زائدة ولا مبدلة. والقول في «متى» أيضاً كالقول في «أنّى» لأنها أختها في الاستفهام ورسيلتها في استحقاق البناء. وكذلك «إذا» هي مستحقة للبناء لاقتصارهم على إضافتها إلى الجملة، فينبغي أن يكون آخرها ساكناً كآخر «إذْ» فالألف إذن في آخرها أصل؛ إذ لا حركة فيها توجب قلبها. وكذلك القول في ألف «إذا» التي للمفاجأة لأنها مبنية، وحكمها أن تكون ساكنة الآخر.

وأما «إيّا» فاسم مضمر، وقد تقدمت الدلالة في هذا الكتاب وغيره مما صنفناه وأمللناه على صحة كونه مضمراً بمنزلة «أنت» و«أنا» و«هو» فكما أن هذه كلها مبنية لشبه الحرف فيها، كذلك ينبغي أن تكون «إيّا» مبنية أيضاً.

فإن قلت: فلعله مبني على حركة، فتكون ألفه إذن منقلبة لانفتاح الياء قبلها، ويكون في بنائه على الحركة بمنزلة «أنا» و«هو» في أنهما مبنيان على الفتح.

فالجواب: أن «إيّاك» بأنتَ أشبه منه بأنا وهُوَ، وذلك أن الكاف في آخره قد ثبتت الدلالة على كونها حرفاً للخطاب، وقد شرحنا ذلك من حالها في حرف الكاف، فإذا كان الاسم إنما هو «إيّا» والكاف إنما هي لاحقة لمعنى الخطاب، أشبه إيّاك أنتَ، ألا ترى أن التاء في آخر «أنت» ليست من الاسم، وإنما هي للخطاب،

فكما أن النون قبل تاء «أنت» ساكنة، فكذلك ينبغي أن تكون الألف قبل كاف «إياك» في موضع سكون، وإذا كانت كذلك لزم أن تكون غير منقلبة، لأنها ليست في موضع حركة، وجرت في ذلك مجرى ألف: ما، ولا، وحتى، وكلاّ في أنها غير منقلبة. وحكى لي حاكٍ عن أبي إسحاق أراه قال لي: سمعته يقول وقد سئل عن معنى قوله عز وجل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] ما تأويله؟ فقال: حقيقتك نعبد، قال: واشتقاقه من الآية، وهي العلامة. وهذا القول من أبي إسحاق عندي غير مرضي، وذلك أن جميع الأسماء المضمرة مبني غير مشتق نحو: أنا، وأنت، وهو، وهي، وقد قامت الدلالة على كون «إيّا» اسمًا مضمرًا، فيجب أن لا يكون مشتقًا. فإن ذهب إلى أن «إيّا» اسم غير مضمر، وذلك قوله على ما بيّناه في حرف الكاف، فقد أفسدناه هناك بما أغنى عن إعادته هنا.

فإن قلت: فما مثال «إيّا» من الفعل؟ فإن المضمر لا ينبغي أن يُمثّل لأنه غير مشتق ولا متصرف، ولكنك إن تكلفت ذلك على تبيين حاله لو كان مما يصح تمثيله لاحتمل أن يكون من ألفاظ مختلفة، وعلى أمثلة مختلفة، فالألفاظ ثلاثة: أحدها أن يكون من لفظ أوَيْتُ. والآخر: من لفظ الآية. والآخر: من تركيب (أوو) وهو من قول الشاعر:

فأَوِّ لذكراها إذا ما ذكرتُها ... ومن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسَماءِ

فمن رواه هكذا فـ «أوِّ» على هذا بمنزلة قَوِّ زيدًا، وهو من مضاعف الواو، ولا يكون «فأَوِّ» كقولك: سَوِّ زيدًا، ولَوِّ عمرًا، وحَوِّ حَبْلاً لما ذكرناه قبل في حرف الميم من هذا الكتاب.

---

(١) سورة الفاتحة : الآية (٥).

وإن ذهبتَ إلى أن «إيّا» من لفظ «أويت» احتمل ثلاثة أمثلة: أحدها أن يكون إفْعَلاً. والآخر أن يكون فِعْيَلاً. والآخر فِعْلَى.

فأما «إفْعَلٌ» فأصله «إئْوَيٌ» فقلبت الياء التي هي لام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إئْوا» وقلبت الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل ياء لسكونها وانكسار الهمزة قبلها، فصارت «إيْوا» فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الياء بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصارت «إيّا».

فإن قلت : ألست تعلم أن الياء التي قبل الواو في «إيْوا» ليست بأصل، وإنما هي بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل، فهلا لم تقلب لها الواو ياء إذ كانت غير أصل وبدلاً من همزة، كما تقول في الأمر من أوَى يأوى: إيْوِ يا رجلُ، ولا تقلب الواو ياء، وإن كانت قبلها ياء ساكنة، لأن تلك الياء أصلها الهمز؟

فالجواب: أن هذا إنما يفعل في الفعل لا في الاسم، وذلك أن الفعل لا يستقر على حال واحدة، ولا الهمزة المكسورة في أوله بلازمة، إنما هي ثابتة ما ابتدأت، فإذا وصلتَ سقطت البتة، ألا تراك تقول: «إيْوِ، وأْوِ» وإن شئت فأْوِ، كما قال تعالى: ﴿فأْوُوا إلى الكهف﴾(١) وليس كذلك الاسم؛ لأنه إن كانت في أوله كسرة أو ضمة أو فتحة ثبتت على كل حال، وذلك قولك: ﴿إيّاك نعبد﴾(٢) وضربت القومَ إلا إيّاك، فالهمزة ثابتة مكسورة في الوصل والوقف، ألا ترى أنهم قالوا في مثل «إجْرِد» من «أويت»: «إيٍّ». وأصله «إئْوِيٌ» فقلبت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين ياء فصارت «إيوِيٌ» وقلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة المبدلة من الهمزة قبلها، فصارت «إيْيِيٌ» فأدغمت الأولى في الثانية، فصارت «إيٍّ»،

---

(١) سورة الكهف : الآية (١٦)

(٢) سورة الفاتحة : الآية (٥)

فلما اجتمعت ثلاث ياءات على هذه الصفة حُذفت الأخيرة تخفيفًا، كما حُذفت من تصغير أحْوَى في قولك «أُحَيٌّ». وكذلك قالوا في مثل «إوَزَّة» من «أَوَيْت»: «إيَّاة» وأصلها «إئْوِيَة» فقلبت الهمزة الثانية ياء، وأُبدلت لها الواو بعدها ياء، وأدغمت الأولى في الثانية، وقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إيَّاة». فهذا حكم الأسماء لأنها غير متنقلة، والأفعال لا تثبت على طريق واحدة، فليس التغيير فيها بثابت.

وأما كونه «فِعِّيلاً» من «أَوَيْتُ» بوزن «طِرِّيم»[1] و«غِرِّيل»[2] و«حِذِّيم»[3] فأصله على هذا «إوِّيّ» تفصل ياء «فِعِّيل» بين الواو والياء كما فصلت في المثال بين العين واللام، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء، وأدغمت في ياء «فِعِّيل» فصارت «إيِّيٌ» ثم قُلبت الياء الأخيرة التي هي لام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إيَّا».

وأما كونه «فِعْلَى» فأصله «إوْيا» فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولوقوع الياء بعدها أيضًا، ثم أدغمت في الياء بعدها، فصارت «إيَّا».

فإن سميت به رجلاً وهو «إفْعَلٌ» لم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة، وحاله فيه حال إشْفَى. وإن سميت به رجلاً وهو «فِعِّيلٌ» انصرف معرفة ونكرة؛ لأن حاله إذن حال «حِذِّيم». وإن سميت به وهو «فِعْلَى» فالوجه أن تجعل ألفه للتأنيث بمنزلة ألف «ذِكْرَى» و«ذِفْرَى»[4] وإذا كان ذلك كذلك لم ينصرف معرفة ولا نكرة. وإن ذهبت إلى أن ألفه للإلحاق بهِجْرَع[5]، وأجريتها مجرى ألف «مِعْزًى» لم

---

(١) طِرِّيم: الطويل من الناس.
(٢) الغِرِّيل: ما تبقى في أسفل الحوض والغدير من الماء والطين.
(٣) الحِذِّيم: الحاذق.
(٤) ذِفْرَى: العَظْمُ الشاخص خلف الأذن.
(٥) الهِجرع: الأحمق.

تصرفه معرفة، وصرفته نكرة، وجرى حينئذ مجرى «أَرْطًى»[(١)] و«حَبَنْطًى»[(٢)] و«دَلَنْظًى»[(٣)] و«سَرَنْدًى»[(٤)].

وأما إذا جعلت «إيّا» من لفظ «الآية» فإنه يحتمل أن يكون على واحد من خمسة أمثلة، وهى: «إِفْعَلٌ» و«فِعَلٌّ» و«فِعْيَلٌ» و«فِعْوَلٌ» و«فِعَلَّى» وذلك أن عين «الآية» من الياء لقول الشاعر:

لم يُبْقِ هذا الدهرُ من آيائِه ... غيرَ أثافيه وأرمدائــــه[(٥)]

فظهور الياء عينًا فى «آيائه» يدل على ما ذكرناه من كون العين ياء، وذلك أن وزن «آياء»: «أفعال» ولو كانت العين واوًا لقال «من آوائه» إذْ لا مانع من ظهور الواو فى هذا الموضوع، فإذا ثبت بهذا وبغيره مما يطول ذكره كونُ العين من «آية» ياء، ثم جعلت «إيّا»: «إفْعَلا» فأصله «إئْيَيٌ» فقُلبت الهمزة الثانية التى هى فاء ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى منهما، ثم ادّغمتَها فى الياء التى هى عين بعدها، فصارت «إِيَّيٌ» ثم قُلبت الياء التى هى لام فى «آية» و«آي» ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «إيّا». ولم يسُغ الاعتراض الذى وقع قديمًا فى إدغام الياء المبدلة من الهمزة التى هى فاء فى «إفْعَلٍ» من «أويتُ» إذ صار لفظها إلى «إيوا» لأن العين هناك واو، فاحتجت إلى قلبها ياء لوقوع الياء المبدلة من الهمزة

---

(١) الأرطى: شجر يدبغ به.

(٢) الحبنطى: القصير الغليظ.

(٣) الدلنظى: الشديد الدفع.

(٤) السرندى: الجرىء.

(٥) ذكر البيتان فى اللسان فى مادة (ثرا) بدون نسبة، وذكر البيتان فى ديوان أبى النجم العجلى (٥٤، ٥٥) من أرجوزة عدتها سبعة وثلاثين بيتًا، الآياء: جمع آية، وهى العلامة، الثرياء: الثرى، الأرمداء: الرماد، والأثافى: أحجار توضع تحت القدر عند الطبخ.

قبلها التي هي فاء في «إفْعَل» من «أويتُ» قبلها إذ صار لفظها إلى «إيْوا» والاقتصار لذلك هناك، وأما إذا جعلتها من الآية فالعين في الأصل ياء، ثم وقعت قبلها الياء المبدلة من الهمزة التي هي فاء، فلما اجتمع المثلان، وسكن الأول منهما ادغم في الثاني بلا نظر، فقلت «إيَّا» وجرى ذلك مجرى قوله عز اسمه: ﴿أثاثا وريًا﴾[1] في من لم يهمز جعله «فِعْلاً» من «رأيت» وأصله على هذا «رِئْيًا». وحدثنا أبو علي أن القراءة فيه على ثلاثة أوجه ﴿ورئيًا﴾ و ﴿وريًا﴾ و﴿وزيًا﴾ بالزاي.

وإذا جعلته «فِعْلاً» مثل «إِلَّى» و«قِنَّب» فالياء المشددة هي العين المشددة، والألف آخرًا هي لام «فِعْلٍ» وهي منقلبة من الياء التي هي لام «آية» وأصله «إيَّيٌ» فقلبت الياء الأخيرة ألفًا كما ذكرتُ لك.

وإذا جعلته «فِعْيَلاً» مثل «عِثْيَر» و«حِذْيَم» فالياء الثانية في «إيَّا» هي ياء «فِعْيَل» والياء الأولى هي عين «فِعْيَل».

وإذا جعلته «فِعْوَلاً» فأصله «إيْوَيٌ» وهو بوزن «خِرْوَع» و«جِدْوَل» فيمن كسر الجيم، فلما اجتمعت الياء والواو، وسَبَقت الياء بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء التي هي عين «فِعْوَل» في الياء التي أبدلت من واو، وقُلبت الياء التي هي لام ألفًا لما ذكرنا، فصارت «إيَّا».

---

(١) سورة مريم: الآية (٧٤) والآية تقرأ في الكتاب العزيز ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ - وقرأ نافع وابن عامر «ريًّا» بغير همزة. وروى ورش وابن جماز وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع «ورئيا» بهمزة بين الراء والياء وقرأ الباقون «ورئيا».
قال أبو منصور: من قرأ (ورئيا) بالهمز فالمعنى: هم أحسن أثاثًا، أي: متاعًا، وأحسن رئيًا، أي: منظرًا، من رأيت. هكذا قال الفراء [معاني القرآن (٢/١٧١)]
وقال الأخفش: الرئي: ما ظهر عليه مما رأيت [معاني القرآن (٢/٦٢٦)]
ومن قرأ (ريًّا) بغير همز فيه قولان: أحدهما: أنه أريد به الرِّئْي، في حذف الهمزة. والقول الثاني: أن منظرهم مرتوٍ من النعمة، كأن النعيم بيِّنٌ فيهم [معاني القراءات للأزهري (٢/١٣٨)].

وإذا جعلته «فِعْلَى» فالياء الأولى في «إيّا» هي العين، والثانية هي اللام، والألف ألف «فِعْلَى». فيجوز أن تكون للتأنيث، ويجوز أن تكون للالتحاق على ما تقدم. والوجه في هذه الألفات أن تكون للتأنيث لأنها كذلك أكثر ما جاءت.

وأما إذا كان من لفظ «فأوِّ لذكراها» - وأصله على ما ثبت من تركيب «أوو» - فإنه يحتمل مثالين: أحدهما «إفْعَل» والآخر «فِعِّيل». فإذا جعلته «إفعلا» فأصله «إئوو» فقلبت همزته الثانية التي هي فاء «إفْعَل» ياء لانكسار الهمزة قبلها، فصارت في التقدير «إيْوَوٌ» ثم قُلبت الواو الأولى التي هي عين «إفْعَل» ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها على ما تقدم، فصارت في التقدير «إيْوٌ» ثم قُلبت الواو التي هي لام ياء لأنها وقعت رابعة، كما قُلبت في «أغزيْتُ» و«أعْطَيْتُ» فصار في التقدير «إيَّيٌ»، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار «إيّا» كما ترى.

وإذا جعلته «فِعِّيلا» فأصله حينئذ «إوْيوُ» فقلبت الواو الأولى التي هي عين الفعل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولأنها أيضًا ساكنة قبل الياء، ثم أُدغمت تلك الياء في ياء «فِعِّيل» فصارت «إيّوُ»، ثم قُلبت الواو ياء لأنها رابعة طرف، ثم قُلبت تلك الياء ألفًا على ما عُمل في المثال الذي قبل هذا، فصارت «إيّا».

ولا يجوز أن تكون «إيّا» إذا جعلتها من لفظ «أوو»: «فِعّلا» ولا «فِعْلَى» كما جاز فيما قبل؛ لأنه كان يلزم أن يكون اللفظ به «إوّى». وإن شئت جوّزت ذلك فيه، وقلت: إنهما ليستا عينين فيلزما ويصحا. ولا يجوز أن تكون «إيّا» «فِعْلَلا» مضعف اللام بمنزلة «ضَرَبَّب» لأن ذلك لم يأت في شيء من الكلام.

ويجوز فيه أيضًا وجه ثالث، وهو أن يكون «فِعْوَلا» قُلبت عينه للكسرة، ثم واوه لوقوع الياء قبلها، فقلت «إيّا».

فإن أردت تحقير هذه الأمثلة أو تكسيرها على اختلافها واختلاف الأصول المركبة هي منها طال ذلك جدًا، إلا أنه متى اجتمع معك في ذلك ثلاث ياءات كاللواتي في آخر تحقير «أحْوَى» حذفت الأخيرة، ومتى اكتنف ألفَ التكسير حرفا علة، ولم يكن بين ألف التكسير وبين آخر الكلمة إلا حرف واحد همزت ذلك الحرف، وأبدلت الآخر ألفًا، ثم أبدلتَ الهمزة حرف لين.

ولا يجوز أن يكون «إيًا» من لفظ «آية» على أن تجعله «فِعْيَلاً» منها، ولا «إفْعَلاً» لأنه كان يلزمك أن تهمز آخر الكلمة لأنه لام، فتقول «إيَأً» ولم يسمع فيه الهمز البتة، ولا سُمع أيضًا مخففًا بينَ بينَ. ولكن يجوز فيه عندى على وجه غريب أن يكون «فِعْلَى» من لفظ «وَأَيْتُ»، ويكون أصله على هذا «وِئْيًا» فهمزتْ واوه لانكسارها، كما هُمزت في «إسادة» و«إعاء» و«إشاح» ونحو ذلك، فصارت «إئْيًا»، ثم أُبدلت الهمزة ياء لانكسار الهمزة الأولى قبلها، ثم أُدغمت الياء المنقلبة من الهمزة في الياء التي هي لام «وَأَيْتُ» فصارت «إيًا». فهذه أحكام تصريف هذه اللفظة، ولست أعرف أحدًا من أصحابنا خاض فيها إلى ههنا، ولا قاربَ هذا الموضع أيضًا، بل رأيتُ أبا على وقد نَشَّمَ فيها شيئًا من القول يسيرًا لم يستوف الحال فيه، ولا طار بهذه الجهة، وإن كان - يحمد الله، والاعتراف له - الشيخَ الفاضل، والأستاذ المبجّل. ولو لم يتضمن هذا الكتاب من الكلام على الدقيق أكثر من هذه المسألة لكانت - يحمد الله - جمالاً له، ومحسّنةً حاله.

ثم نعود إلى حكم الألف، فنقول: إن ألف «ذا» من قولك «هذا زيد» منقلبة عن ياء ساكنة، وقد ذكرنا في هذا الكتاب وغيره العلةَ التي لأجلها جاز قلب الياء الساكنة ألفًا إذ كان أصله «ذَىْ».

فإن قلت: فما تقول في ألف «لكنْ» و«لكنَّ»؟

فالجواب: أن يكونا أصلين لأن الكلمتين حرفان، ولا ينبغي أن تُوجَد الزيادةُ في الحروف. فإن سميت بهما ونقلتهما إلى حكم الأسماء حكمت بزيادة الألف، وكان وزن المثقلة «فاعِلاًّ» والمخففة «فاعِلاً».

إبـــدال الألـــف

أبدلت الألف من أربعة أحرف، وهى: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة.

إبدال الألف عن الهمـزة

هذه الهمـزة فى الكلام على ضربين: أصل، وزائدة، ومتى كانت الهمـزة ساكنة مفتـوحًا ما قبلها غير طرف، فـأريد تخفيفها أو تحويلهـا أبدلت الهمزة ألفًا أصلاً كانت أو زائدة، فالأصل نحـو قولك فى «أفْعَلَ» من «أمِنَ»: «آمَنَ» وأصلها «أأْمَنَ» فقلبت الثانية ألفًا لاجتماع الهـمزتين وانفتاح الأولى وسكون الثانية. ومثله «آلَفْتُ زيدًا» أى: ألفته، قال ذو الرمة[1]:

من المُؤْلِفاتِ الرملَ أدماءُ حُـــرَّةٌ بياضُ الضحى فى لونها يَتوضَّحُ

ومن ذلك قـولهم فـى تخـفـيـف «رأْس» و«بأْس» و«فأْل»: «راس» و«باس» و«فال». ومنه قولك فى «قرأْتُ»: «قرات» وفى «هدأْتُ»: «هدات».

(١) ذكر البيت فى ديوان ذى الرمة (١١٩٧) والشاعر: يصف ظبية، أدماء: بيضاء خالصة البياض، وقيل بيضاء البطن سمراء الظهر يفصل بين لون بطنها وظهرها جُدَّتان مسكيتان.

والزائد نحو قولك في تخفيف «شَأْمَلٌ»: «شامَلٌ» وفي «احْبَنْطَأْتُ» فيمن همز: «احْبَنْطاتُ».

واعلم أن هذا الإبدال على ضربين: أحدهما لا بد منه، والآخر منه بُدّ.
فأمّا ما لا بُدّ منه فأن تلتقي همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، فلا بُدّ من إبدال الثانية ألفًا، وذلك نحو آدَم، وآخَر، وآمَنَ، وآوَى، وآساس جمع أُسّ، وآياء جمع آية وآي، فهذا إبدال لازم كراهية التقاء الهمزتين في حرف واحد، وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التي هي بدل منها مجرى ما لا أصل له في همز البتة، وذلك قولهم في جمع «آدَم»: «أوادِم» فأجروا ألف «آدَم» مجرى ألف «خاتم» فقلبوها واوًا في «أوادِم» كما قلبوا الألف واوًا في «خواتم» فقالوا[1]:

.... وتُتْرَكُ أموالٌ عليها الخَواتمُ

وإذا لم تكن الهمزة هكذا لم يلزم إبدالها، ألا ترى أنك مخيَّر بين أن تقول «قرأتُ» و«قَراتُ» و«بَدأتُ» و«بَداتُ» ولا يجوز أن تقول «أأدَم» ولا «أأخَر».

وقد أُبدلت الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة ألفًا أيضاً على غير قياس، وإنما يحفظ حفظًا، أنشدنا أبو علي[2]:

بِتْنا وباتَ سَقيطُ الطَّلِّ يضربُنا ... عند النَّدُول قِرانا نَبْحُ درْواسِ

إذا مَلاَ بطنَهُ ألبانُها حَلَبًا ... باتت تُغَنّيه وَضْرَى ذاتُ أجْراسِ

---

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) ذكر البيت الأول في اللسان في مادة (درس) بدون نسبة وكذلك في مادة (درس) وذكر البيت الثاني في المحتسب (٢/ ١٦٦) الندول : اسم رجل، درواس: كلب كان له.

يريد: إذا ملأ بطنه، فأبدل الهمزة ألفًا. ومن أبيات الكتاب[١]:

راحتْ بِمَسْلمةَ البِغالُ عَشيّةً فارْعَيْ فَزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

يريد : هَنَأَكِ.

فأما مَن همز «العألم» و«الخأتم» و«البأز» و«التأبل» فلا يجوز على مذهبه تخفيف هذه الهمزة، وذلك أن مذهبه أن يجتلب همزًا لا أصل له، فلا يجوز على هذا أن يخفف الهمزة، فيردّها ألفًا؛ لأنه عن الألف قلبها، فلو أراد الألف لأقرّ الألف الأولى، واستغنى بذلك عن قلبها همزة، ثم قلب تلك الهمزة ألفًا. وأما غيره فلا ينطق بهذه الهمزة في هذا الموضع أصلاً، فلا يمكن أن يقال فيه إنه يخففها ولا يحققها.

إبدال الألف عن الياء والواو

وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها أن تكونا أصلين، والآخر أن تكونا منقلبتين، والآخر أن تكونا زائدتين.

فأما إبدال الألف عن الياء والواو وهما أصلان فنحو قولك في «يَيْأسُ»: «يَاءَسُ» وفي «يَوْجَلُ»: «يَاجَلُ» ونحو قولك: «بَاعَ، وسارَ، وهابَ، وحارَ،

(١) البيت للفرزدق وذكره في ديوانه (٨ ٥٠)، والمقتضب (١/ ١٦٧)، والخصائص (٣/ ١٥٢)، وشرح شواهد الشافية (٣٣٥)، وفي كتاب سيبويه (٣/ ٥٥٤). وقد قاله الفرزدق حين ولي العراق عمر بن هبيرة بعد عزل مسلمة بن عبد الملك، فهجاهم ودعا عليهم ألا يهنئوا بولايته، وأراد بالبغال: بغال البريد التي قدمت بمسلمة عند عزله.
والشاهد فيه : إبدال الألف من همزة (هناك) ضرورة، وكان حقها أن تجعل بين بين لأنها متحركة.

وقامَ، وصاغَ، وخافَ، ونامَ، وطالَ» لقولك: «البيعُ، والسَّيْر، والهَيْبة، والخَيْرة، وقَوْمه، وصَوْغة، وخَوْف، ونَوْم، وطَوِيل». ومن ذلك «رَمَى، وسَعَى، ودَعَا، وعَدا» لقولك: «الرَّمْيُ، والسَّعْي، والعَدْو والدَّعْو» فهذا حكم الياء والواو، متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا إلا أن يضطر أمرٌ إلى ترك قلبهما، وذلك نحو قولك للاثنين: «قَضَيا، ورَمَيا، وخَلَوا، ودَعَوا» وإنما صحتا هنا ولم تقلبا ألفًا، لأنهم لو قلبوهما ألفًا وبعدها ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيزول لفظ التثنية، ويلتبس الاثنان بالواحد. ونحو من ذلك قولهم «النَّفَيان»[1] و«الغَلَيان» و«الصَّمَيان»[2] و«العَدَوان»[3] و«النَّزَوان»[4] و«الكَرَوان»[5]، ألا ترى أنهم لو قلبوا الياء والواو هنا ألفين وبعدهما ألف «فَعَلان» لوجب حذف إحداهما، وأن تقول «نَفانٌ» و«غَلانٌ» و«صَمَانٌ» و«عَدانٌ» و«نَزان» و«كَران» فيلتبس «فَعَلان» مما اعتلت لامه بـ «فَعَال» مما لامه نون، فترك ذلك لذلك. وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحًا غير مُعَلّ ليكون دليلاً على الأصول المغيَّرة، وذلك قولهم «الصَّيَد» و«الحَيَد»[6] و«الجَيَد»[7] و«القَوَد»[8] و«الأَوَد»[9] و«الحَوَكة» و«الخَوَنة» جمع «حائك» و«خائن» فأما قولهم في «يَيْأَسُ»: «يائَسُ» وفي «يَوْجَلُ»:

(١) النفيان: ما أسالته السحابة من مائها.
(٢) الصميان: مصدر صَمَى الرجل: وثب وأسرع.
(٣) العدوان: الشديد العدو.
(٤) النَّزَوان: مصدر نزا الفحل أي وثب.
(٥) الكروان: طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن.
(٦) الحَيَد: اشتكت الشاة حيدًا: إذا نشب ولدها فلم يسهل مخرجه.
(٧) الجَيَد: طول العنق وحسنه.
(٨) القَوَد: القصاص.
(٩) الأَوَد: الاعوجاج.

«ياجَلُ» فإنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين، والياء والواو، وقد حملهم طلب الخفة على أن قالوا فى «الحِيرة»: «حاريّ» وفى «طَيِّء»: «طائيّ» قال:

فهى أَحْوَى من الرِّبْعِىّ خاذِلـــةٌ والعَيْنُ بالإثْمِدِ الحارِىّ مَكْحُولُ(١)

وحكى أبو زيد عن بعضهم فى تصغير «دابّة»: «دُوابّة» يريد «دُوَيْبَة» فأبدل من ياء التصغير الساكنة ألفاً، وقال الراجز(٢):

تُبْتُ إليكَ فتقبَّلْ تابَتــــى وصُمْتُ ربِّى فتقبَّلْ صامتى

يريد: تَوْبَتى، وصَوْمَتى. وقال الأخطل، وهو مالك بن أسماء بن خارجة(٣):

ومنْ حديثٍ يزيدُنِى مِقَــــةً ما لحديثِ المأْمُوقِ من ثَمَــنِ

يريد: المَوْموق. وقال رسول الله ﷺ: «ارجعن مأزُورات غير مأجُورات» وأصله «مَوْزُورات» فقلبت الواو ألفًا تخفيفًا كما ذكرنا. وقال الكوفيون: إنما أريد به ازدواج الكلام لقوله «مأجُورات». وهو قول أيضًا. وقال سيبويه فى «آية» و«ثاية»: «وقال غيرُه - يعنى غير الخليل - إنها «فَعْلَة» فأبدلت الألف من الياء.

---

(١) ذكر البيت فى ديوان طفيل الغنوى (٢٩)، وابن يعيش (١٠/١٨) وفى كتاب سيبويه (٢/٤٦). أحوى، يعنى ظبيًا أحوى أراد من ذلك الجنس. وصما نتج فى الربيع أحسن ذلك وأفضله وهو الذى فى لونه سفعة، شبّه صاحبته بها. والرِّبعى: ما نتج فى الربيع. والعين أى وعينه فأل بدل من الضمير. والحارى: المنسوب إلى الحيرة.

(٢) ذكر البيتان فى اللسان (توب) بدون نسبة.

(٣) نُسب إليه البيت فى ذيل الأمالى (٩١) وبغيرنسبة فى المحتسب (٢/ ٣٣١).

وأخذ بعضُ البغداذيين هذا من سيبويه، فقال في قولهم: «ضُرِبَ عليه سايةٌ»(١): إنما هي «سَيَّة» أبدلت الألف من الياء المنقلبة عن الواو التي هي عين في «سَوَّيْت». وطرد أيضًا هذا الأخذُ من سيبويه في غير هذه اللفظة، فقال في قولهم: «أرض داوِيَّة»: إنه أراد «دَوِّيَّة» فأبدل من الواو الأولى الساكنة التي هي عين «دَوٌّ» ألفًا، قال ذو الرمة(٢):

دَوِّيَّةٌ ودُجَى ليلٍ كأنهما ... يَمٌّ تَراطَنُ في حافاته الرومُ

قال أبو علي: وهذه دعوى من قائلها لا دلالة عليها، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من «الدَّوِّ» فاعِلة، فصارت «داوِية» بوزن «زاوية» ثم إنه ألحق الكلمة ياءى النسب، وحذف اللام، كما تقول في الإضافة إلى «ناجية»: «ناجيّ» وإلى «قاضية»: «قاضيّ» وكما قال علقمة(٣):

كأسُ عَزيزٍ من الأعناب عتَّقها ... لبعض أربابها حانيَّةٌ حُومُ

فنسبها إلى «الحاني» بوزن «القاضي». وكما قالوا «رجل ضاويّ» إنما هو منسوب إلى «فاعِلٍ» من «الضَّوَى» وهو «ضاوٍ»، ولحقتا في «ضاويّ» كما لحقتا في «أحْمَر وأحمريّ» و«أشْقَر وأشقريّ» والمعنى واحد، وأنشدنا(٤):

(١) ساية : وادٍ عظيم به أكثر من سبعين نهرًا تجري. وضرب لي ساية: هيأ لي كلمة سوّاها على ليخدعني.

(٢) ذكر البيت في ديوان ذي الرمة (٤١٠)، والدوية والداوية: المفازة أو الصحراء المستوية. وتراطنهم: كلامهم.

(٣) ذكر البيت في ديوان علقمة (٦٨) «وشرح اختيارات المفضل (١٦٣٠)، المفضلية (١٢٠)

(٤) ذكر البيت في جمهرة اللغة (٣/ ٢٣٣)، واللسان (قرر) والخصائص (٣/ ١٠٥)، وفي الجمهرة ذكر بيت قبله : أَبْكَمَ لا يكلم المَطِيَّا ... وكان حَدَاه قُرَاقِرِيَّا

والقرقرة : صفاء هدير الفحل وارتفاعه ثم قيل للحسن الصوت قرقار.

كـــأنّ حَـــدْاءَ قُـــراقِريـــا

يريد: قُراقِراً، وهذا كثير واسع، فعلى هذا يجوز أن تكون «الدّاوِيّة» منسوبة إلى «فاعِلة» من «الدَّوّ». وأما ما قرأته على أبى علىّ فى نوادر أبى زيد من قول عمرو بن مِلْقَط جاهلى[1]:

والخيلُ قد تُجْشِمُ أربابها الشّـ ـــقّ وقد تَعْتَسِفُ الدّاوِيَةْ

فإن شئت قلت: إنه بنى من «الدَّوّ» «فاعِلة»، فصارت فى التقدير «داوِوة» ثم قلب الواو الآخرة التى هى لام ياء لانكسار ما قبلها ووقوعها طرفًا، فصارت «داوِية». وإن شئت قلت: أراد «الداوِيّة» المحذوفة اللام كالحانِيّة، إلا أنه خفف ياء الإضافة كما خفف الآخر فيما أنشده أبو زيد، وأنشدناه أبو على:

بَكِّى بعينِك واكِفَ القَطْـرِ ابنَ الحوارِىْ العالِىَ الذِّكْـرِ[2]

يريد: ابنَ الحوارِىّ. وهذا شىء اعترض، فقلنا فيه، ثم نعود.

وأما إبدالها منهما منقلبتين فقولهم: «أعْطَى، وأغْزَى، واسْتَقْصَى، ومَلْهَى، ومَغْزَى، ومَدْعَى» أصل هذا كله: «أعْطَوَ، وأغْزَوَ، واسْتَقْصَوَ، ومَلْهَوٌ، ومَغْزَوٌ، ومَدْعَوٌ» فلما وقعت الواو رابعة فصاعدًا قلبت ياء، فصارت فى التقدير «أعْطَىَ، وأغْزَىَ، واسْتَقْصَىَ، ومَلْهَىٌ، ومَغْزَىٌ، ومَدْعَىٌ» فلما وقعت الياء طرفًا فى موضع حركة وما قبلها مفتوح قلبت ألفًا، فصارت: «أغْزَى، وأعْطَى، ومَلْهَى، ومَغْزَى» فالألف إذن إنما هى بدل من الياء المبدلة من الواو.

---

(١) ذكر البيت فى النوادر (٢٦٨)، وشرح المفصل (١٠/١٩)

تُجشم: أى تحمل المشقة، والشق: المشقة.

(٢) ذكر البيت فى ملحقات ديوان عبد الله بن قيس الرقيات (١٨٣)

كما ذكر فى النوادر (٥٢٧)، والمحتسب (١٦٣/١)، واكف القطر: ما انهمر منه، ويريد بابن الحوارى: مصعب بن الزبير.

وكذلك لو بنيت من «قرأت» مثل «دَحْرَجَ» لقلت «قَرْأَى» وأصله «قَرْأَأٌ» فلما اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة قُلبت الآخرة ياء، فصارت في التقدير «قَرْأَى» ثم قُلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «قَرْأَى». فالألف في «قَرْأَى» إذن إنما هي بدل من الياء في «قَرْأَى»، والياء بدل من الهمزة الثانية في «قَرْأَأٌ». ويدلك على أنه لا بُدَّ من هذا التقدير فيها لتكون الألف بدلاً من الياء المبدلة من الهمزة قولُ النحويين في مثال «فِعَلٍّ» من قَرَأْتُ: «قِرَأْيٌ» أفلا ترى كيف أبدلوها هنا ياء. وكذلك قولهم في مثال «فَرَزْدَق» من قرأت: «قَرَأْيَأٌ» وأصله «قَرَأْأَأٌ» فأبدلوا الهمزة الوسطى ياء ليفصلوا بها بين الهمزتين الأولى والأخرة. ويدلك أيضًا على صحة ذلك أنك متى أسكنتَ اللام فزالت الفتحة رجعت اللام إلى أصلها، وهو الياء، وذلك قولك في «افْعَلَلْتُ» من قرأت، وهدأت: «اقْرَأْيَتُ» و«اهْدَأْيَتُ»، ولهذا نظائر. فهذا إبدال الألف عن الياء المبدلة.

وأما إبدالها عن الواو المبدلة فنحو قولك في ترخيم «رَحَوِيّ» اسم رجل على قول من قال «يا حارُ»: «يارحا أقبل» وذلك أنك حذفت ياء النسب، فبقي التقدير «يا رَحَوُ»، فلما صارت الواو على هذا المذهب حرف إعراب، واجتلبت لها ضمة النداء كالضمة المجتلبة في راء «حارث» إذا قلت «يا حارُ» أبدلت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلت: «يارَحَا أقبلْ» فالألف الآن في «رَحا» إنما هي بدل من الواو في «رَحَوِيّ» بدل من ألف «رَحًى» في قولك: هذه رَحًى، ورأيتُ رَحًى، ومررتُ برَحًى، وألف «رَحًى» هذه بدل من الياء التي هي لام في «رَحَيان». وكذلك القول في ترخيم «فَتَوِيّ» و«هُدَوِيّ» و«شَرَوِيّ» على لغة من قال: «يا حارُ» إذا قلت: «يا فَتَى» و«يا هُدَى» و«يا شَرَى» لا فرق بينهما. فأما قولك في ترخيم «مَلْهَوِيّ» اسم رجل على قول من قال «يا حارُ»: «يامَلْهَى» فالألف فيه إذن إنما هي بدل من ياء بدل من واو بدلٍ من ألف بدلٍ من ياء بدلٍ من

الواو التى هى لام الفعل فى «لَهَوْتُ»، فأصله الأول «مَلْهَوٌ» ثم صار «مَلْهَيٌ» ثم صار «مَلْهَيْ» ثم صار «مَلْهَوِي» ثم صار بعد الترخيم وقلب الواو ياء «مَلْهَى» ثم صار فى آخر احواله «مَلْهَى» وهو قولك: «يا مَلْهَى اقبلْ».

وأما إبدال الألف عن الياء والواو الزائدتين فقولك فى ترخيم اسم رجل يقال له: «زُمَّيل» على قول من قال «يا حارُ»: «يا زُمَّا أقبلْ». فالألف الآن بدل من ياء «زُمَّيل» التى هى زائدة؛ لأن مثاله «فُعَّيل». ونظير ذلك قول العرب «سَلْقَى»[1] و«جَعْبَى»[2] إنما الألف فيهما بدل من ياء «سَلْقَيْت» و«جَعْبَيْت» وهى زائدة لا محالة.

وأما الواو فأن تُسمّى رجلاً «عُنْوقًا» جمع «عَنَاق» ثم ترخمه على قول من قال «يا حارُ» فتبدل واوه ياء لأنه ليس فى الكلام اسم آخره واو قبلها ضمة، فتقول: يا «عُنِى أقبلْ» فإن سميت بـ «عُنِى» هذا رجلاً ونسبت إليه أبدلت من الكسرة قبل الياء فتحة لتنقلب الياء ألفًا، فيصير فى التقدير «عُنَا» ثم تقلب ألفه واوًا لوقوع ياءى النسب بعدها، فتقول «عُنَوِيّ». فإن رخمت «عُنَوِيّ» هذا على قول من قال «يا حارُ» حذفتَ ياءى النسب، وأبدلت من الواو التى قبلهما ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول: «يا عُنَا أقبلْ». فالألف الآن فى «عُنَا» إنما هى بدل من الواو الزائدة فى «عُنَوِيّ»، والواو فى «عُنَوِيّ» بدل من الألف «عُنَا»، والألف فى «عُنَا» بدل من الواو فى «عُنَوِيّ» الأول فى الرتبة، والواو فى «عُنَوِيّ» بدل من الألف فى «عُنَا» والألف فى «عُنَا» بدل من الياء فى «عُنِى» والياء فى «عُنِى» بدل من الواو فى «عُنُو» التى هى ترخيم «عُنُوق». وهذا لطيف دقيق فتفطنْ

(١) سلقاه : ألقاه على قفاه.

(٢) جعباه : صرعه.

له، فإنه لا يجوز في القياس غيره.

ووجه آخر في قلب الألف عن الواو الزائدة، وذلك أن تسمى رجلاً «قَذَوْكَسًا»[1] أو «سَرَوْمَطًا»[2] ثم ترخمه على قول من قال «يا حارِ» فتحذف آخره، فتقول «يا قَذَوْكَ» ثم تسمى به «قَذَوْكَ» هذا المرخم، ثم ترخمه على قول من قال «يا حارُ» فتحذف كافه، وتبدل واوه الزائدة ألفًا، فتقول «يا قَذَا» فاعرفه.

إبدال الألف عن النون الساكنة

قد أبدلت الألف عن هذه النون في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون في الوقف بدلاً من التنوين اللاحق علمًا للصرف، وذلك قولك: رأيت زيدا، وكلّمت جعفرا، ولقيت محمدا، فكل اسم منصرف وقفت عليه من النصب أبدلت من تنوينه ألفًا كما ترى، إلا أن يكون حرفُ إعراب ذلك الاسم تاءَ التأنيث التي تبدل في الوقف هاء، وذلك قولك: أكلتُ تَمْرَه، وأخذت جَوْزَه، ولم تقل: أكلت تمرتا، ولا: أخذتُ جَوْزَتا؛ لأنهم أرادوا الفرق بين التاء الأصلية في نحو: دخلت بيتا، وسمعت صوتا، وصِدْت حُوتا، وكَفَتُّ ميتا، والوقف على قوله عز اسمه: ﴿أو من كان مَيْتًا فأحييناه﴾[3]، ﴿أَوَ مَنْ كان مَيْتًا﴾ والتاء المُلْحِقة نحو: رأيت عِفْرِيتا، ومَلَكُوتا، وجَبَرُوتا، وبين تاء التأنيث في نحو «تَمْرة» و«غُرْفة». فأما قولك: أكرمتُ لك بِنْتا، وصُنْت لك

(١) القَذَوْكَس: الأسد.

(٢) السَّرَوْمَط: الطويل.

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٢٢).

أختًا، ووقوفك على هاتين التاءين بالألف فإنما ذلك لأنهما ليستا علمي تأنيث، وإنما هما بدلان من الواو التي هي لام الفعل في «إخوة» و«أخوان» و«أخوات» وفي «الأخُوّة» و«البُنُوّة». وقد تقدم من الحجاج على صحة ذلك وإعلامنا ما عَلَمُ التأنيث فيهما في باب التاء ما يغني عن إعادته، وقد تقدم أيضًا في باب النون ذكرُ العلة التي لأجلها جاز إبدال هذا التنوين ألفًا في الوقف، وما السبب الذي منع من التعويض في الوقف من تنوين المرفوع واوًا، ومن تنوين المجرور ياء، فلم نر لإعادته هنا وجهاً. وذكرنا أيضاً هناك أن من العرب من يقول في الوقف على المنصوب المنون: رأيت فَرَجْ، وقوله[1]:

.... وآخُذُ من كلِّ حيٍّ عُصُـــمْ

و[2]

.... جَعَلَ القَيْنُ على الدَّفِّ إِبَــرْ

وغير ذلك من الشواهد. واختلف أصحابنا في الوقف على المرفوع والمجرور من المقصور المنصرف في نحو قولك: هذا عَصًا، ومررت بعصًا، فقالت الجماعة: الألف الآن هي لام الفعل؛ لأن التنوين يحذف في الوقف على المرفوع والمجرور، نحو: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن الألف فيهما عوض من التنوين، وأن اللام أيضًا محذوفة لسكونها وسكون هذه، قال: وذلك أنّ ما قبل التنوين في المقصور مفتوح في جميع حالاته، فجرى مجرى المنصوب الصحيح نحو: رأيت زيدًا.

(١) ، (٢) تم الحديث عن البيتان في الكتاب.

فأما فى النصب فلا خلاف بينهم أن الوقف إنما هو على الألف التى هى عوض من التنوين. فأما قوله تعالى: ﴿فأضلُّونا السَّبِيلا﴾[١] و﴿قَوارِيرا﴾[٢] ﴿وتظنّون بالله الظُّنونا﴾[٣] فإنما زيدت هذه الألفات فى أواخر هذه الأسماء التى لا تنوين فيها لإشباع الفتحات، وتشبيه رؤوس الآى بقوافى الأبيات. على أن من العرب من يقف على جميع مالا ينصرف إذا كان منصوبًا بالألف، فيقول: رأيت أحمدا، وكلّمت عثمانا، ولقيت إبراهيما، وأصبحت سكرانا. وإنما فعلوا ذلك لأنهم قد كثُر اعتيادهم لصرف هذه الأسماء وغيرها مما لا ينصرف لخفتها وكثرة اعتيادهم إياها، لا سيما وهم يجتلبونها فيما لايجوز تنوينه فى غير الشعر، نحو قول جرير[٤]:

.... وقُولِى إن أصبتُ لقد أصابـــا

و[٥]:

.... إذا ما الفَعْلُ فى است أبيكَ غابـا

وقالوا أيضًا: جِيءَ به من حيث ولَيْسا، يريدون «ولَيسَ» فأشبعوا فتحة السين بإلحاق الألف، وستذكر هذا الفصل فى هذا الحرف بعون الله، فهذا إبدال الألف من نون الصرف.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (٦٧).

(٢) سورة الإنسان: الآية (١٥).

(٣) سورة الأحزاب: الآية (١٠).

(٤) تقدم الحديث عن البيت.

(٥) ذكر البيت فى ديوان جرير (٨٢١) فى قصيدة يهجو فيها الراعى النميرى:

أجَنْدَلٌ ما تقُول بنُو نُميـــر   إذَا ما الفَعْلُ فى است أبيكَ غَابا

الثاني : إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفت عليها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بالناصية﴾[1] إذا وقفت قلت: ﴿لنسفعا﴾. وكذلك: اضرِبَنْ زيدًا، إذا وقفت قلت: اضربا، قال الأعْشَى[2]:

.... ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُـدا

يريد : فاعبُدَنْ

وقال ابنُ الحُر[3]:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنـا تجدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تأجْجـا

يريد : تأجْجَنْ، فأبدلها ألفًا. وقال عمر :

وقُميرٌ بدا ابنَ خمس وعشريـ ـن له قالت الفتاتان : قُوما[4]

---

(١) سورة العلق : الآية (١٥).

(٢) ذكر البيت في ديوان الأعشى (١٨٧):

وذا النُّصُب المنصوب لا تنسكنـه ولا تعبد الأوثان والله فاعبـدا

وصلِّ على حين العشيات والضحى ولا تحمد الشيطان والله فاحمـدا

(٣) نسب البيت لـ(عبيد الله بن الحر) يخاطب رجلا من أصحابه يقال له عطية بن عمرو، وكان حبس معه، شرح المفصل (٧/ ٥٣)، الإنصاف (٥٨٣). وابن يعيش (٧/ ٥٣)، (١٠/ ٢٠)، والأشموني (٣/ ١٣١)، وذكر في الكتاب (٣/ ٨٦) ونسب فيه للحطيئة وعبيد الله الحر.

الجزل: الغليظ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد. تأججا بضمير الاثنين للحطب والنار، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار فيكون هذا شاهدًا لتذكيرها.

(٤) البيت ذكر في ديوان عمر بن أبي ربيعة (٢٢٦) ويسبقه بيت هو :

من لدن فحمة العشاء إلى أن لاح وردٌ يسوق جَوْنًا بَهيما

الورد: الأبيض، وأراد به الضوء.

والجون: الأسود، وأراد به الظلام.

أراد: قُوِّمَنْ. وقال الآخر[1]:

يحسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَما شيْخًا على كُرْسِيِّه مُعَمَّما

يريد : ما لم يَعْلَمَنْ. وقال الآخر:

واحْمَرَّ للشرّ ولم يَصْفَرَّا

يريد: يصفرَّنْ، كذا تأوّله بعضهم، ومثله كثير.

الثالث: إبدال الألف من نون «إذَنْ»، وذلك أيضًا في الوقف، تقول: أنا أزورك إذا، تريد: إذَنْ، وإذا وقفت على قوله عز وجل: ﴿فإذًا لا يُؤْتُون النَّاسَ نَقِيرًا﴾[2] قلت ﴿فإذا﴾ وإنما أُبدلت الألف من نون «إذَنْ» هذه، ونون التوكيد التي تقدم ذكرها آنفًا لأن حالهما في ذلك حال النون التي هي علم الصرف، وإن كانت نون «إذن» أصلاً وتانك النونان زائدتين.

فإن قلت: فإذا كانت النون في «إذن» أصلاً وقد أُبدلت منها الألف، فهل تجيز في نحو «حَسَنٍ» و«رَسَنٍ» و«عَلَنٍ» ونحو ذلك مما نونه أصل أن تقلب نونه، فيقال فيه: «حَسَا» و«رَسَا» و«عَلَا»، وفي «قَدَنٍ»: «قَدَا» وفي «زَمَنٍ» : «زَمَا»؟

---

(١) الرجز لابن جبابة اللص، وقيل : لأبي حيان الفقعسي ، وقيل لعبد بني عبس وقيل العجاج وقيل مساور العبسي، وذكر البيتان في نوادر أبي زيد (١٣)، والإنصاف (٦٥٣)، وابن يعيش (٩/ ٤٢)، والخزانة (٤/ ٥٦٩)، وشرح شواهد المغني (٣٢٩)، التصريح (٢/ ٥-٢)، والكتاب (٣/ ٥١٦).

والشاعر : يصف جبلا قد عَمّه الخصب وحفّه النبات وعلاه، فصار كالشيخ المتزمل المعمم وخص الشيخ لوقاره في مجلسه وحاجته إلى الاستكثار من الثياب.

(٢) سورة النساء : الآية (٥٣).

فالجواب : أن ذلك لا يجوز فى غير «إذَنْ» مما نونه أصل، وإن كان ذلك قد جاء فى «إذَنْ» من قبل أن «إذَنْ» حرف، فالنون فيها بعض حرف كما أن التنوين ونون التوكيد كل واحد منهما حرف، فجاز ذلك فى نون «إذَنْ» لمضارعة «إذَنْ» كلها نونَ التوكيد ونونَ الصرف، وأما النون من «حَسَنٍ» و«رَسَنٍ» ونحوهما فهى أصل من اسم متمكن يجرى عليه الإعراب فى قولك: «حَسَنٌ» و«حَسَناً» و«حَسَنٍ» فالنون فى ذلك كالدال من «زيدٍ» والراء من «بكْرٍ» ونونُ «إذَنْ» ساكنةٌ كما أن نون التوكيد ونون الصرف ساكنتان، فهى بهما - لهذا ولما قدمناه من أن كل واحدة منهما حرف، كما أن النون فى «إذَنْ» بعض حرف - أشْبَهُ منها بنون الاسم المتمكن.

فإن قلت : فالنون فى «عَنْ» و«أنْ» كل واحدة منهما حرف ساكن من جملة كلمة هى حرف، كما أن نون «إذَنْ» ساكنة من جملة حرف ، فهل يجوز أن تبدل منها فى الوقف ألفاً، فتقول «عا» و«أا» كما قلت: إذا؟ وإنْ كان ذلك غير جائز، فهلا لم يجز أيضاً إبدال النون من «إذَنْ» ألفاً فى الوقف؟

فالجواب : أن ذلك إنما امتنع فى نون «عَنْ» و«أنْ» من وجهين :

أحدهما: أنهما حرفان لا يوقف عليهما، أما «عن» فحرف جر، وحروف الجر لا يمكن تعليقها عن المجرور ولا الوقوف عليها دونه إلا عند انقطاع نَفَس، وذلك قليل مغتفر. وأما «أنْ» فلا تخلو من أن تكون الناصبة للفعل، وهذه لا يوقف عليها لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ ألا ترى أنه لا يمكنك الفصل بينها وبين ما تنصبه من الأفعال إلا بـ«لا» فى نحو قولك: أحبّ أنْ لا تقومَ، وأسألك أنْ لا تفعلَ، فجرى هذا الفصل

بينهما فى ترك الاعتداد به وقلة المراعاة له مجرى الفصل بـ«لا» بين الجار والمجرور فى نحو قـولك: جئتُ بلا مالٍ، وضـربتُه بلا ذَنْبٍ، ومجرى الفـصل بين الجازم والمجزوم المشبهين للجار والمجرور فى نحو قولك: إنْ لا تقمْ لا أقمْ، فلما ضعفت «أن» الناصبة للفـعل عن فصلها واقتطاعهـا عما بعدها لم يحسن الوقـوف عليها. وأكّد ذلك أيضًا من أمرها شىء آخر، وهو أنّ مـا بعـدها من الفعل صلة لهـا، والوقوف على الموصول دون صلته قبيح مع الأسماء القوية، فكيف به مع الحروف الضعيفة.

أو أن تكون «أن» المخففة من الـثقيلة الناصبة للاسم نحو قـوله عز اسمه: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى﴾[1]، ونحو قول الشاعر:

زَعَمَ الفرزدقُ أنْ سيقتُلُ مَرْبَعاً[2] ....

وهذه أيضًا لا يجوز الوقـوف عليها دون مـا بعدها؛ لأنها إذا كانت مـثقلة على أصلها لم يجز الوقـوف عليها؛ لأن ما بعدها من اسمهـا وخبرها صلة لها، وخطأً الوقوف على الموصول دون صلته وهو اسم، فكيف به وهو حرف! ولاسيما وقد أُجحف به بتخفيفه وإزالة التثقيل عنه، وأيضًا فإن السـين، وسوف، وقدْ، ولا بعده فى نحو: علمتُ أنْ سـيقوم زيد، وسوف يقوم وأعلم أنْ قـد فعلتَ، ونحو قولها[3]:

فلما رأينا بأنْ لا نجـــــاءَ   وأنْ لا يكون فرارٌ قـــرارا

(١) سورة المزمل: الآية (٢٠).

(٢) تقدم الحديث عن البيت.

(٣) لم أستطع العثور عليه.

إنما هى أعواض للتخفيف من الحرف المحذوف الذى كان كأنه مصوغ مع الكلمة من جملة حروفها، وفى موضع اللام لو وُزنت منها، أعنى الهاء، وكما أنه كالعوض من النون المحذوفة التى هى من نفس الكلمة، كذلك يجب أن يلزم ما قبله، ولا يفارقه، ولا ينفصل منه، ولا يوقف عليه دونه كما لايوقف على إحدى النونين دون الأخرى، وإذا كان ذلك كذلك فقد عرفتَ به شدة اتصال «أن» المخففة من الثقيلة بما بعدها، فيحسب ذلك ما لايجوز أن يوقف دونه عليها.

أو أن تكون «أن» المزيدة فى قوله تعالى: ﴿ولما أنْ جاءتْ رسلُنا لُوطًا﴾[1] ونحو قول الشاعر[2]:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

فيمن جرّ الظبية، وقول الآخر[3]:

منّا الذى هو ما أنْ طرَّ شاربُهُ والعانسُونَ، ومنّا المُرْدُ والشِّيبُ

---

(١) سورة العنكبوت: الآية (٣٣).

(٢) نسب البيت فى الكتاب (٢/ ١٣٤) لابن صريم اليشكرى واسمه باعث بن صريم أو باعث، ونسب البيت أيضاً لصاحبه أرقم اليشكرى، أو كعب بن أرقم اليشكرى، أو راشد بن سهاب اليشكرى، أو علباء بن أرقم اليشكرى، أو زيد بن أرقم، وذكر فى المنصف (٣/ ١٢٨). وابن يعيش (٨/ ٧٢)، والخزانة (٤/ ٣٦٤)، والعينى (٢/ ٣٠١). والأصمعيات (١٥٧) [الأصمعية(٥٥)].
والشاعر يذكر امرأته ويصفها بأنها حسنة الوجه. توافينا: تأتى وتزورنا ويروى: (تلاقينا). المقسم: الجميل كله، كأن كل موضع منه جاز قسما من الجمال تعطو إليه: تتطاول إليه لتتناول منه. الوارق: المورق، وفعله أورق على غير قياس. السلم: شجر من العضاة له زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح، وتجد بها الظباء وجدا شديداً.

(٣) نسب إلى أبى قيس بن رفاعة الأنصارى فى العينى (١/ ١٦٧)، وفى إصلاح المنطق (٣٤١)، وفى اللسان مادة (عنس) وفى الأمالى بغير نسبة (٢/ ٦٧)، العانسون: جمع عانس، والعانس: من بلغ حد التزوج ولم يتزوج. يقال رجل عانس وامرأة عانس.

فيمن فتح همزة «أنْ» فى رواية هذا البيت. و«أنْ» هذه أيضًا لا يحسن الوقوف عليها، الا تراها فى هذه الآية وهذين البيتين قد وقعت موقعًا لا يحسن الوقوف عليها فيه. أما قوله تعالى: ﴿ولما أنْ جاءت﴾ فإنها وقعت معترضة بين المضاف الذى هو ﴿لمّا﴾ والمضاف إليه الذى هو ﴿جاءت﴾ وغير جائز الوقوف على المضاف دون المضاف إليه إلا لضرورة انقطاع النفس. وأما قوله: «كأنْ ظبية» فقد ترى «أنْ» واقعة بين حرف الجر وما جرّه، وهذا أحرى بأن لا يجوز فيه الوقوف على «أنْ». وأما قول الآخر: «ما أن طرّ شاربُه» فإنما فصلت بين حرف النفى وبين الجملة التى نفاها، وغير جائز الوقوف على الحرف الداخل على الجملة؛ الا ترى أنك لا تجيز الوقوف على «هَلْ» من قولك: هل قامَ زيدٌ؛ لضعف الحرف وعدم الفائدة أن تُوجد فيه إلا مربوطًا بما بعده، فأما قول الشاعر[1]:

ليت شعرى هَلْ ثُمّ هَلْ آتيَنْهُمْ أم يحولَنْ من دون ذلك الرَّدَى

فتقديره: هَلْ آتينْهم ثم هَلْ آتينْهم، وإنما جاز اقتطاع الجملة الأولى بعد «هل» الأولى لأنه قد عطف عليها «هل» الثانية وما ارتبطت به من الجملة المستفهم عنها، فدلّ ذلك على ما أراده فى أول كلامه، وهذا واضح.

أو أن تكون «أن» التى معناها العبارة كالتى فى قوله عز وجل: ﴿وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امْشُوا﴾[2] قالوا: معناه أى امشوا. وهذه أيضًا لا يجوز الوقوف

---

(١) ذكر البيت فى شرح المفصل (٨/ ١٥١)، ورصف المبانى (٣٣٤) وذكر البيت فى مغنى اللبيب بعجز مختلف (٢/ ٤٠٤) بدون نسبة

ليت شعرى هل ثُمّ هل آتينهم أو يَحُولَنْ دون ذاك حِمَــامُ؟

وفى شرح أبيات المغنى (٦/ ٦٣) ونسب هذا البيت للكميت.

(٢) سورة ص: الآية (٦).

عليها؛ فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليُفَسَّر به ما قبلها، فبحسب ذلك يمتنع الوقوف عليها. ويدلك في الجملة على شدة اتصال الحروف بما ضُمّت إليه أنك تجد بعضها قد صيغ في نفس الكلمة ووسطها، وجرى مجرى ما هو جزء من أصل تصريفها، وهو ألف التكسير، وياء التحقير، نحو «دَراهم» و«دُرَيْهم» و«دَنانير» و«دُنَيْنير»، ولم نجد شيئًا من الأسماء ولا الأفعال صيغ واسطًا في أنفُس المُثُل كما صيغت ألف التكسير وياء التحقير، فهذا في الجملة يؤكد عندك ضعف الحروف وقوة حاجتها إلى ما تتصل به، فلما كانت «عَنْ» و«أنْ» بحيث ذكرنا من الضعف وفرط الضرورة إلى اتصالهما بما بعدهما لم يجز الوقوف عليهما، ولمّا لم يجز ذلك لم تبدل الألف من نونهما، وليست كذلك «إذَنْ» لأنها قد تقع آخرًا، فيوقف عليها في نحو قولك: إن زرتني فأنا أزورك إذَنْ، وأنا أحسن إليك إذَنْ، فلما ساغ الوقوف عليها جاز إبدال الألف من نونها.

والوجه الآخر الذي امتنع له إبدال الألف من نون «عَنْ» و«أنْ» ولم تجر النون فيهما مجرى نون «إذَنْ» أن نون «إذَنْ» بالتنوين أشبه من نون «عَنْ» و«أنْ»، وذلك أن «إذَنْ» على ثلاثة أحرف، فإذا شُبِّهت النون وهي ثالثة الحروف بنون الصرف جاز ذلك؛ لأنه قد تبقى قبلها حرفان، وهما الهمزة والذال، فيُشْبِهان من الأسماء «يَدًا» و«غَدًا» و«أخًا» و«أبًا» و«دَمًا» و«سَهًا» و«فَمًا» ونحو ذلك من الأسماء المنقوصة التي يجوز أن يلحقها التنوين، فيصير قولك «إذًا» كقولك: رأيت يَدًا، وكسرت فَمًا، وأكرمت أبًا ونحو ذلك، و«عَنْ» و«أنْ» ليس قبل نونهما إلا حرف واحد، وليس في الأسماء شيء على حرف واحد يجوز أن يلحقه تنوين، فلم يكن لـ«أنْ» و«عَنْ» شيء من الأسماء يشبهانه، فتُشَبَّه نونهما بتنوينه، فتُبدل ألفًا كما يُبدل تنوينه ألفًا، فاعرف ذلك.

والقول فى «لن» كالقول أيضًا فى «عَنْ» و«أنْ» فى هذا الفصل وفى الذى قبله جميعًا سواء.

فأما قولهم فى اللعب واللهو «دَدَنٌ» و«دَدًا» فليست الألف فيه بدلاً من نون «دَدَنٍ» من قبل أنها فى لغة من نطق بهما بالألف ثابتة موجودة فى الوصل والوقف جميعاً، وذلك نحو قولهم: هذا دَدًا يا هذا، ورأيت فيك دَدًا مفرطًا، وعجبت من دَدًا أراه فيك. كما تقول: هذا دَدَنٌ مفرط، ورأيت فيك دَدَناً سرَّنى، وعجبت من دَدَنٍ رأيته فى فلان، ولو كانت الألف فى «دَدًا» بدلاً من النون فى «دَدَنٍ» لما وُجِدت فى الأصل، كما أن ألف «إذًا» لا توجد فى الوصل، إنما تقول: إذنْ أزورك، ولا تقول: إذا أزورك. ومنهم من يحذف اللام، فيقول «دَدٌ». قال أبو على: ونظير «دَدَنٍ» و«دَدًا» و«دَدٍ» فى استعمال اللام تارة نوناً، وتارة حرف علة، وتارة محذوفة «لَدُنْ» و«لدى» و«لَدُ»، كل ذلك يقال فاعرفه.

* * *

زيـــادة الألـــف

اعلم أن الألف تزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة، ولا تزاد أولاً البتة؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به.

فإن قلت: فهلا زيدت أولاً وإن كانت ساكنة، ثم أدخلت عليها همزة الوصل توصلاً إلى النطق بها، كما زيدت النون فى «انْطلق» ساكنة، ثم أُدخلت عليها همزة الوصل ليمكن النطق بها؟؟

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لدخلت همزة الوصل وهى مكسورة كما ينبغى لها، ولو لحقت مكسورة قبل الألف لانقلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فيقع هناك من الإشكال والاستثقال ما بعضه مُستكره، فرُفض ذلك لذلك. وهذا كرفضهم أن يبنوا فى الأسماء اسماً مما عينه واو على «فَعُلٍ» مثل «عَضُدٍ» و«سَبُعٍ»وذلك أنهم لو بنوه لم يكونوا ليخلوا من قلب الواو ألفاً أو تركها غير مقلوبة ألفاً، فإن لم يقلبوا ثقل ذلك عليهم، وإن قلبوه صار لفظه كلفظ ما عينه مفتوحة، فلم يُدْرَ أمفتوحة كانت أم مضمومة، فلما كانوا لا يخلون فى بناء ذلك من إشكال أو استثقال رفضوه البتة. قال أبو على: ونظير هذا قول الشاعر[1]:

رأى الأمرَ يُفْضى إلى آخِرٍ فصيَّــــرَ آخِـــــرَهُ أوَّلا

(١) ذكره ابن جنى فى «الخصائص» (١/٢٠٩)، (٢/٣١)، وكذا فى «المحتسب» (١/١٨٨).

فزيادة الألف ثانية نحو «ضارِب» و«قاتِل» و«خاتَم» و«طابَق» و«ساباط»[١] و«خاتام» و«عاقُول»[٢] و«حاطُوم» و«قاصِعاء»[٣] و«نافِقاء»[٤] وفي الفعل «خاصَمَ» و«شاتَمَ».

وزيادتها ثالثة نحو «كِتاب» و«حِساب» و«غُراب» و«جِراب»[٥] و«حَباب»[٦] و«سَراب» و«سُخاخِين» بمعنى سُخْن، أنشدنا أبو علي[٧]:

أُحِبُّ أُمَّ خالدٍ وخالِـدا حُبّاً سُخاخِيناً وحُبّاً بارِدا

وفي الفعل نحو «اشهابَّ» و«احمارَّ».

وزيادتها رابعة نحو «حِملاق»[٨] و«دِرْياق»[٩] و«زِلْزال» و«بِلْبال»[١٠] و«قِرْطاس» و«قُرْناس»[١١] و«أرْطَى»[١٢] و«مِعْزَى» و«حَبَلَى» و«سَكْرَى». فأما ألف «سَلْقَى»[١٣] و«جَعْبَى»[١٤] و«حَنْظَى»[١٥] و«خَنْذَى»[١٦] فإنها منقلبة عن ياء لقولك

---

(١) الساباط: سقيفة بين حائطين تحتها ممر نافذ.

(٢) العاقول: شجيرة كثيرة الفرع ذات أشواك كثيفة منتشرة.

(٣) القاصعاء: هو جحر يحفره اليربوع - يحصن به نفسه من الحيات والدواب الضارة.

(٤) النافقاء: إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها.

(٥) الجراب: هو الوعاء.

(٦) حباب: هو حباب الماء أي: طرائقه، وفقاقيعه التي تطفو على سطح الماء كأنها قوارير.

(٧) ذكر البيتان ابن منظور في «اللسان» (سخن).

(٨) حملاق: يقال: حملاق العين: أي شديد سوادها لإضافته كحل بباطن أجفانها.

(٩) درياق: هو الترياق.

(١٠) البلبال: هو الهم.

(١١) القرناس: ما يلف عليه الصوف ليغزل.

(١٢) الأرطى: نوع من الأشجار يدبغ به.

(١٣) سلقى: أي ملقى على ظهره.

(١٤) جعباء: أي صرعه.

(١٥) حنظى: أي ندد به وأسمعه المكروه.

(١٦) خنذى: أي صار خليعاً.

«سَلْقَيْتُ» و«جَعْبَيْتُ» و«حَنْظَيْتُ» و«حَنْذَيْتُ»، قال[(١)]:

قامت تُحَنْظِي بكِ سِمْعَ الحاضرِ

وزيادتها خامسة نحو «حَبَرْكَى»[(٢)] و«دَلَنْظَى» و«قَرْقَرَى» و«سُمْهَى»، قال[(٣)]:

فأصبحتْ بقَرْقَرَى كَوانِسا فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائسا

فأما الألف في «احبَنْطَى» و«ابرَنْتَى» و«اسرَنْدَى» و«اغرَنْدَى» فإنما هي بدل من ياء لقولهم: «احبَنْطَيْتُ» و«ابرَنْتَيْتُ» و«اسرَنْدَيْتُ» و«اغرَنْدَيْتُ»، وفي الحديث: «فيظلُّ مُحْبَنْطِياً على باب الجنّة»[(٤)]، وقال:

فظلَّ مُحْبَنْطِياً ينزو له حَبَقٌ إما بحقٍّ وإما كان مَوْهُونا

أي: منتفخا. وقرأت على أبي علي، وأنشدنا من بعض كتب الأصمعي[(٥)]:

ما بالُ زيدٍ لِحيةِ العريضِ مُبْرَنْتِياً كالخُزَزِ المريضِ

أي: غضبان. وقال الآخر[(٦)]:

قد جَعلَ النُّعاسُ يَسْرَنْديني أدفعُه عني ويَغْرَنْديني

(١) قائله: جندل من المثنى الطهوى كما في «اللسان» (جرس)، (حنذ)، و(حنظ).

(٢) يقصد به: طويل الظهر، قصير الرجلين.

(٣) ذكرهما سيبويه في «الكتاب» (١/٢٥٥).

(٤) لم أجد هذا الحديث.

(٥) ذكرهما أبو الطيب في «الإبدال» (٢/٢٣٨).

(٦) ذكرهما ابن منظور في «اللسان» (سرد)، (غرند)، وابن جني في «الخصائص» (٢/٢٥٨)، والمنصف (١/٨٦).

أى: يعلونى ويتجللنى.

وزيادتها سادسة نحو «قَبَعْثَرَى»[1] و«ضَبَغْطَرَى»[2] و«عَبَوْثَران»[3] و«هَزَنْبَران»[4] و«عُرَيْقصان»[5] و«مَعْلُوجاء»[6] وبابه نحو «مَخْضُوراء» و«مَعْيُوراء»[7] و«قَبْضُوضاء» وغير ذلك.

واعلم أن الألف الزائدة إذا وقعت آخرًا فى الأسماء فإنها تأتى على ثلاثة أضرب: أحدها أن تأتى مُلْحِقة، والآخر أن تكون للتأنيث، والآخر أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث.

الأول: نحو قولهم «أَرْطَى» هو مُلْحَق بالألف من آخره بوزن «جَعْفَر». ويدلك على زيادة الألف فى آخره قولهم: «أديم مَأْرُوط» إذا دُبِغ بالأرطى، وهو شجر، فالهمزة كما ترى أصل فاء، والألف الآخرة زائدة. وحدثنا أبو على أن أبا الحسن حكى: «أديم مَرْطِىّ» فأَرْطَى على هذا أَفْعَل، والألف فى آخره منقلبة عن ياء لقولهم «مَرْطِىّ» كمَرْمِىّ من رَمَيْتُ، هذا هو الوجه، وهو أقيس من أن تحمل مرطيًا على قول الحارثى[8]:

وقد علمتْ عِرْسى مُلَيْكَةُ أننى ... أنا الليثُ مَعْدِيًا عليه وعاديا

(١) القبعثرى: هو الجمل الضخم العظيم.
(٢) الضبغطرى: الرجل الشديد.
(٣) العبوثران: هو نبات طيب الريح.
(٤) الهزنبران: لفظ يطلق على سيئ الخلق.
(٥) العريقصان: نبت.
(٦) المعلوجاء: اسم جمع للعلج: وهو الرجل الغليظ الشديد.
(٧) المعيوراء: أى الحمار الوحشى.
(٨) قائله: عبد يغوث بن وقاص الحارثى: كما فى «الكتاب» (٢/ ٣٨٢)، والخزانة (١/ ٣١٦)، وشرح اختيارات المفضل (ص٧٧١).

ويدلك على أن الألف في قول من قال «مأروط» زائدة للإلحاق لا للتأنيث، تنوينُها ولحاق الهاء في قولهم: أَرْطاة واحدة، بها سُمّي الرجل أَرْطاة، ولو كانت الألف للتأنيث لما جاز تنوينها ولا إلحاق علم التأنيث لها، كما لايجوز شيء من ذلك في «حُبْلَى» ولا «حُبارَى».

ومثل «أَرْطًى» «مِعْزًى» وهو ملحق بـ «هِجْرَع». ويدلك على أن ألفه ليست للتأنيث تنوينها، وأنه أيضًا مذكر، قال[1]:

ومِعْزًى هَدِبًا يعلُـــو   قِرانَ الأرض سُودانا

ومـــثل ذلك أيضًا «حَبَنْطًى» و«سَرَنْدًى» و«دَلَنْظًى» و«عَفَرْنًى» و«جَلَعْبًى» و«صَلَخْدًى» و«سِبَنْتًى» و«سِبَنْدًى». كل ذلك مُلْحَق بسَفَرْجَل لإلحاق الهاء فيهـا ولتنوينها، قال الأعشى[2]:

بذات لَوْثٍ عَفَرْناة إذا عَثَرَتْ   فالتَّعْسُ أدنى لها من أن أقول لَعا

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى للكميت بن معروف الفَقْعَسي[3]:

بكلِّ سِبَنْتاة إذا الخِمْسُ ضَمَّها   يُقَطِّعُ أضغانَ النَّواجي هِبابُها

وقالوا: «صَلَخْداة» و«جَلَعْباة» و«سَرَنْداة» و«دَلَنْظاة».

الثاني: وهو إلحاق الألف للتأنيث، وذلك كل ما لم ينوَّن نكرة نحو

---

(١) البيت في «اللسان» (قرن).

(٢) هو في «ديوانه» (ص ١٥٣).

(٣) البيت في «المنصف» لابن جني (٣/ ٣٠).

«جُمادَى» و«حُبارَى» و«حُبْلَى» و«سكْرَى» و«غضبَى»، فهذه كلها وما يجرى مجراها للتأنيث، قال(١):

إذا جُمادَى منعتْ قَطْرَها ... زانَ جنابى عَطَنٌ مُعْضِفُ

ولعمرى إن «جُمادَى» معرفة، وقال الفرزدق(٢):

وأشلاءُ لحمٍ من حُبارَى يصيدها ... لنا قانصٌ فى بعض ما يَتَخَطَّفُ

فلم يصرف «حُبارَى» وهى نكرة، وأنشدنا أبو على(٣):

وبُشْرَةُ يأبُونا كأن خِباءنـــا ... جَنَاحُ سُمُانَى فى السماء تطيرُ

فلم يصرف «سُمانَى» وهى نكرة. وحكى سيبويه على جهة الشذوذ «بُهْماة» فأدخل الهاء على ألف «فُعْلَى»، وألف «فُعْلَى» لا تكون لغير التأنيث، وقد ذكرنا علة ذلك قديمًا فى هذا الكتاب. وحكى أبو الحسن أيضًا نحوًا من هذا، وهو قولهم: «شُكاعاة» فالألف فى هذا لغير التأنيث. ومثله ما حكاه ابن السكيت من قولهم: «باقلاةٌ» فالألف هنا أيضًا لغير التأنيث. وحكى البغداديون «سُمَاناة» وأنشد ابن الأعرابى(٤):

ويتَّقى السيْفَ بأُخْراتـــه ... من دون كفِّ الجار والمِعْصَمِ

---

(١) البيت فى «اللسان» (عصف)، و(عضف)، ونسبه لأحيحة من الجلاح، كما فى «ديوانه» (ص٦٨).

(٢) البيت فى «ديوانه» (ص ٥٥٥).

(٣) البيت فى «اللسان» (بشر).

(٤) البيت فى «اللسان» (أخر).

قال : أراد أخراء، فقال: أخرائه، فيضاف هذا إلى «بُهْماة» وقالوا لضرب من النبت «تُقَاوَى» والواحدة «تُقاواة» فقس على هذا.

الثالث: لحاقها لغير إلحاق ولا تأنيث ، وذلك قولهم «قَبَعْثَرى» فليست هذه الألف للتأنيث لأنها منونة، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق «قَبَعْثَرى» به. ومثله ما حكيناه عنهم من قول بعضهم «بأقلاة» و«شكاعاة» و«سُماناة» و«تُقاواة» لأن لحاق الهاء لها يدل على أنها ليست عندهم للتأنيث، ولا هي أيضًا للإلحاق، لأنه ليس لنا أصل على هذا النحو فتلحق هذه الأسماء به. فأما «بُهْماة» فقد تقدم من القول فيها ما أغنى عن إعادته.

واعلم أن هذه الألف قد زيدت في الاسم المثنى علمًا للتثنية، وذلك قولهم: رَجُلان، وفَرَسان، وزَيْدان، وعمران. واختلف الناس من الفريقين في هذه الألف ما هي من الكلمة، فقال سيبويه: هي حرف الإعراب، وليست فيها نية إعراب، وإن الياء في حال الجر والنصب في قولك: مررتُ بالزيدين، وضربت العَمْرين حرف إعراب أيضًا، ولا تقدير إعراب فيها، وهو قول أبي إسحاق، وابن كيسان، وأبي بكر، وأبي علي.

وقال أبو الحسن: إن الألف في التثنية ليست حرف إعراب، ولا هي أيضًا إعراب، ولكنها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب. وإليه ذهب أبو العباس. وقال أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق: الألف حرف إعراب كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي: الألف هي الإعراب، وكذلك الياء. واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسرًا

ولا أَحْمَدَ مخبرًا من مذهب سيبويه، وسأورد الحجاج لكل مذهب منها والحجاج عليه.

إن سأل سائل فقال: ما الدليل على صحة قول سيبويه: إن ألف التثنية حرف الإعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه أبو الحسن أو غيره ممن خالفه؟

فالجواب: أن الذى أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب فى نحو «رَجُلٍ» و«فَرَسٍ» هو موجود فى التثنية فى نحو قولك: «رَجُلانِ» و«فَرَسانِ» وهو التمكن، فكما أن الواحد المعرف المتمكن يحتاج إلى حرف إعراب، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معربًا متمكنًا احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا: «رَجُلانِ، وفَرَسانِ، وغُلامانِ، وجاريتان» ونحو ذلك أسماء معربة متمكنة، فتحتاج إذن إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب، فقد وجب بهذا أن يكون الاسم المثنى ذا حرف إعراب إذ كان معربًا. ونظير ذلك أيضًا الجمع المكسَّر فى نحو: رجُل ورِجال، وفَرَس وأفراس، وغلام وغِلْمان، فكما أن الواحد فى هذا ونحوه فيه حرف إعراب، فكذلك قد وجدت فى جمعه حرف إعراب، فحال التثنية فى هذه القضية حال الجمع وإن اختلفا من غير هذا الوجه، وإذا كان ذلك كذلك، وكان قولنا «الزيدانِ» و«العمرانِ» ونحوهما أسماء معربة ذات حروف إعراب فلا يخلو حرف الإعراب فى قولنا: الزيدان، والعمران، والرجُلان، والغلامان من أن يكون ما قبل الألف، أو الألفَ، أو ما بعد الألف، وهو النون.

فالذى يفسد أن تكون الدال من «الزيدان» هى حرف الإعراب أنها قد كانت فى الواحد حرف إعراب فى نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد، وقد انتقلت عن الواحد الذى هو الأصل إلى التثنية التى هى فرع، كما انتقلت عن المذكر الذى هو الأصل فى قولك: «قائم» إلى المؤنث الذى هو فرع فى قولك

«قائمة»، فكما أن الميم في قائمة ليست حرف إعراب، وإنما علم التأنيث في «قائمة» هو حرف الإعراب، فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولك: «الزيدان» و«العمران» هو حرف الإعراب، وعلم التثنية هو الألف، فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب، كما كانت الهاء في «قائمة» حرف الإعراب، على أن أحداً لم يقل إن ما قبل ألف التثنية حرف إعراب.

فإن قلت: فإنا نقول: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، فتكون اللام والسين حرفي الإعراب، ثم نقول: رجالٌ، وأفراسٌ، فنجد اللام والسين أيضًا حرفي الإعراب، فما تنكر أن تكون الدال من «زيد» حرف الإعراب، ثم تكون أيضًا في «الزيدان» حرف الإعراب؟

فالجواب: أن حال التثنية في هذا غير حال جمع التكسير، وذلك أن جمع التكسير ليس توجد فيه صيغة الواحد كما توجد صيغة الواحد في التثنية؛ ألا ترى أنك إذا قلت رَجُلٌ، ورجالٌ فقد نقضتَ تركيب الواحد وصُغْته صياغة أخرى، وكذلك: فَرَسٌ، وأفراسٌ، وعَبْدٌ وعِبادٌ، وكلبٌ وأكلبٌ، وليست التثنية كذلك، إنما يوجد فيها لفظ الواحد وصيغته البتة، ثم تزيد عليها علم التثنية، وهي الألف، فتقول: الزيدانِ، والرجُلان، فجرى ذلك مجرى قولنا: «قائم» فإذا أردنا التأنيث أدّينا صيغة المذكر بعينها، ثم زدنا علم التأنيث، وهو الهاء، فقلنا «قائمة» وكذلك «قاعدٌ» و«قاعدة»، فالتثنية إذن بالتأنيث أشبه منها بجمع التكسير، فبه ينبغي أن يقاس لا بجمع التكسير، وهذا واضح.

وأيضًا فإن حرف الإعراب من جمع التكسير كما يكون هو حرف الإعراب في الواحد فيما ذكرت، فقد يكون أيضًا غير حرف الإعراب في الواحد نحو

قولك: غلامٌ وغلمانٌ، وجَرِيبٌ وجُرْبانٌ، وصَبِيٌّ وصِبْيَةٌ، وضاربةٌ وضَوارِبُ، وقَصْعةٌ وقِصاعٌ، وقتيل وقَتْلَى، وصَرِيع وصَرْعَى، وغير ذلك مما يطول ذكره. فقد علمت أنه لا اعتبار في هذا بجمع التكسير، وعلم التثنية لا يكون لفظ الواحد أبدًا، كما أن علم التأنيث لا يكون لفظ المذكر أبدًا، فهو لما ذكرت به أشبه.

وأيضًا فلو كان حرف الإعراب في «الزيدان» هو الدال كما كان في الواحد لوجب أن يكون إعرابه في التثنية كإعرابه في الواحد، كما أن حرف الإعراب في نحو «فَرَس» لما كان هو السين، وكان في «أفراس» أيضًا هو السين كان إعراب «أفراس» كإعراب «فَرَس»، وهذا غير خفي، على أنا لا نعلم أحدًا ذهب إلى أن حرف الإعراب في الواحد هو حرف الإعراب في التثنية، وإنما قلنا ما قلنا احتياطًا لئلا تدعو الضرورة إنسانًا إلى التزام ذلك، فيكون جوابه وما يفسد به مذهبه حاضرًا عتيدًا.

ولا يجوز أيضًا أن تكون النون حرف الإعراب لأنها حرف صحيح يتحمل الحركة، فلو كانت حرف إعرابه لوجب أن تقول: قام الزيدانٌ، ورأيت الزيدانً، ومررت بالزيدانٍ، فتعرب النون، وتقرّ الألف على حالها، كما تقول: هؤلاء غلمانٌ، ورأيت غلمانًا، ومررت بغلمانٍ. وأيضًا فإن النون قد تحذف في الإضافة، ولو كانت حرف إعراب لثبتت البتة في الإضافة، كما تقول: هؤلاء غلمانك، ورأيت غلمانك، فقد صحّ أن الألف حرف الإعراب.

فإن قلت: فإذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجر والنصب، فقالوا: مررت بالزيدين، وضربت الزيدين، وهلا دلّك قلبها على أنها ليست كالدال من «زيد» إذ الدال ثابتة على كل حال، ولا كألف «حُبْلَى» و«سَكْرَى» لأنها موجودة في الرفع والنصب والجر؟

فالجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما أن انقلاب الألف في الجر والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب؛ لأنا قد وجدنا فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا هذا الانقلاب، وذلك ألف «كلا» و«كلتا» في قولهم: قام الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ومررت بهما كليهما، وكلتيهما، وضربتهما كليهما، وكلتيهما، فكما أن الألف في «كلا» و«كلتا» حرف إعراب وقد قُلبت كما رأيت، فكذلك أيضًا ألف التثنية حرف إعراب وإن قُلبت في الجر والنصب.

فإن قلت: إن انقلاب ألف «كلا» و«كلتا» إنما هو لعلة أنهما أشبهتا «على» و«إلى» و«لَدَى».

قيل لك: وألف التثنية أيضًا انقلبت لعلة سنذكرها عُقيب هذا الفصل بإذن الله.

ومثل ذلك أيضًا من حروف الإعراب التي قلبت قولهم: هذا أخوك وأبوك وحَمُوك وهنوك وفوك وذو مال، ورأيت أباك وأخاك وحَماك وهَناك وذا مال، ومررت بأخيك وأبيك وحميك وهَنِيك وفِيكَ وذي مال، فكما أن هذه كلها حروف إعراب، وقد تراها منقلبة، فكذلك لا يستنكر في حرف التثنية أن يقلب وإن كان حرف إعراب. قال أبو علي: فلو لم تكن الواو في «ذو» حرف إعراب لبقي الاسم المتمكن على حرف واحد، وهو الذال.

ومثل ذلك أيضًا قولهم فيما ذكر أبو علي: هذه عَصَيَّ، و﴿يا بُشْرَيَّ﴾[1] فيمن قرأ بذلك، وقول أبي ذؤيب[2]:

---

(١) ذكر هذه القراءة ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٣٦).

(٢) البيتان للمتنخل اليشكري، وانظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٤٨)، واللسان (عكب)، (حرر).

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُـمُ   فَتُخُرِّمُوا، ولكل جَنْبٍ مَصْرَعُ

وقول الآخر أنشدناه عن قطرب:

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ   ويَطْعُنُ بالصُّمْلَةِ في قَفَيَّا

فإن لم تثأرانى من عِكَبٍّ   فلا أرويتُما أبدًا صَدَيَّـا

وقول أبي داود[1]:

فأبلونى بليَّتكم لعلـــى   أصالحُكُمْ وأستدرجُ نَوَيَّا

وهو كثير جدًا، فكما جاز للألف في هذه الأشياء أن تقلب ياء وهي حرف إعراب، فكذلك أيضًا يجوز لألف التثنية أن تقلب ياء وإن كانت حرف إعراب.

ومثل ذلك أيضًا إبدالهم تاء التأنيث في الوقف هاء، وذلك نحو «قائمه» و«قاعده» و«منطلقه»، فكما أن التاء حرف إعراب وإن كانت قد قلبت في الوقف هاء، فكذلك أيضًا لا يمتنع كون ألف التثنية حرف إعراب وإن كانت قد تقلب ياء.

ونحو من ذلك أيضًا إبدال بعضهم ألف التأنيث في الوقف همزة، وذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في الوقف «هذه حُبْلأْ». وقد أبدلوا أيضًا الألف في الوقف ياء، فقالوا: هذه أَفْعَيْ، وحُبْلَيْ، قال الراجز[2]:

إنّ لطَيٍّ نِسْوةً تحتَ الغَضَىْ   يمنعُهنّ اللهُ ممّنْ قد طَغَىْ

بالمَشْرَفيَّاتِ وطَعْنٍ بالقَنَىْ

قال سيبويه: «ومنهم من يبدلها أيضًا في الوصل ياء، فيقول: هذه أَفْعَيٌ عظيمةٌ». فكما أبدل حرف الإعراب في جميع هذه الأشياء، ولم يدل انقلابه على

---

(١) البيت في «الخصائص» (١/١٧٦)، (٢/٣٤١).

(٢) الأبيات ذكرها ابن جني أيضًا في «المحتسب» (١/٧٧).

أنه ليس بحرف إعراب، كذلك أيضًا يجوز قلب الألف التي للتثنية، ولا يدل ذلك على أنها ليست بحرف إعراب. فهذا أحد وجهي الحجاج.

وأما الوجه الآخر فإن في ذلك ضربًا من الحكمة والبيان، وذلك أنهم أرادوا بالقلب أن يُعلموا أن الاسم باقٍ على إعرابه، وأنه متمكن غير مبني، فجعلوا القلب دليلاً على تمكن الاسم وأنه ليس بمبني بمنزلة «متى» و«إذا» و«أنّى» و«إيّا» مما هو مبني وفي آخره ألف.

فإن قلت: فإذا كانت الألف في التثنية حرف إعراب، فهلا بقيت في الأحوال الثلاث ألفًا على صورة واحدة، كما أن ألف حُبْلَى وسَكْرَى، حرف إعراب، وهي باقية في الأحوال الثلاث على صورة واحدة في نحو قولك: هذه حُبْلَى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى.

فالجواب: أن بينهما فرقًا، وذلك أن الأسماء المقصورة التي حروف إعرابها ألفات، وإن كانت في حال الرفع والنصب والجر على صورة واحدة، فإنه قد يلحقها من التوابع بعدها ما يُنْبِّه على مواضعها من الإعراب، وذلك نحو الوصف في قولك: هذه عَصًا معوجّةٌ، ورأيت عَصًا معوجّةً، ونظرت إلى عَصًا معوجّةٍ، فصار اختلاف إعراب «معوجة» دليلاً على اختلاف أحوال «عَصًا» من الرفع والنصب والجر. وكذلك التوكيد نحو قولك: عندي العصا نفسُها، ورأيت العصا نفسَها، ومررت بالعصا نفسِها، فاختلاف إعراب «النفس» دليل على اختلاف إعراب «العصا». وأنت لو ذهبت تصف الاثنين لوجب أن تكون الصفة بلفظ التثنية؛ ألا تراك لو تركت التثنية بالألف على كل حال لوجب أن تقول في الصفة: رأيت الرجلان الظريفان، ومررت بالرجلان الظريفان، فيكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كل حال، فلا تجد هناك من البيان ما تجده إذا قلت:

رأيت عصًا موعجةً أو طويلةً أو قصيرةً أو نحو ذلك مما يبين فيه الإعراب. وكذلك البدل نحو: رأيت أخواك الزيدان، ومررت بأخواك الزيدان، فلا تجد فى التابع بيانًا يدل على حال المتبوع، فلما كان ذلك كذلك عدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجر والنصب إلى الياء ليكون ذلك أدلَّ على تمكن الاسم واستحقاقه الإعراب. ونظير قلبهم الألف فى التثنية ياء فى الجر والنصب قولُهم «هُدَيَّ» و«عَصَيَّ»، ألا ترى أنهم قلبوا الألف ياء، لما كانت ياء المتكلم يكسر ما قبلها، فاعرفه.

على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويُجرى الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة فى الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأنشدوا فى ذلك[1]:

تَزَوَّدَ منّا بين أُذْناهُ طعنـــــةً دعته إلى هابى التراب عَقيم

وقال الآخر[2]:

فأطرقَ إطراقَ الشُّجاع ولو يرى مساغًا لناباه الشجاعُ لَصَمَّمَـــا

وقال الآخر[3]:

أعرف منها الجيد والعَيْنانا ومَنْخَرَيْنِ أشْبَها ظَبْيانـــا

يريد: العينين، ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية، وروينا عن قطرب:

هيَّاكَ أن تُمْنَى بشَعْشَعانِ خَبِّ الفؤاد مائلِ اليـدانِ

---

(١) قائله: هوبر الحارثى كما فى «اللسان» (صرع)، (شظى)، (هبا).

(٢) قائله: المتلمس يعاتب خاله الحارث من التوأم اليشكرى، كما فى «ديوانه» (ص٣٤).

(٣) تقدم ذكره.

وقال الآخر(١):

إنّ أباها وأبا أباهـــــا قد بلّغا في المجد غايتاها

وفيها(٢):

واشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها

وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة من قرأ: ﴿إنّ هذانِ لَساحِرانِ﴾(٣) وقد ذكرنا هذه المسألة في باب النون بما أغنى عن إعادته.

واعلم أن سيبويه يرى أن الألف في التثنيـة كما أنه ليس في لفظها إعراب، فكذلك لا تقدير إعراب فيها كما يقـدّر في الأسماء المقصورة المعربة نية الإعراب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: هذا فـتىً، فـفي الألف عندك تقـدير ضمـة، وإذا قلت: رأيت فتىً، ففي الألف تقدير فتحـة، وإذا قلت: مررت بفتىً، ففي الألف تقدير كسرة، وهو لا يرى أنك إذا قلت: هذان رجـلان أن في الألف تقدير ضمة، ولا إذا قلت: مررت بالزيدين، وضربـت الزيدين أنّ في الياء تقدير كسرة ولا فـتحة، ويدل على أن ذلك مذهبـه قولُه: «ودخلت النون كأنها عـوض لما مُنع من الحركة والتنوين»، فلو كـانت في الألف عنده نيـة حركـة لما عوّض منهـا النون كمـا لا يعوّض، منها في قولك: هذه حبلى، ورأيت حُبْلَى، ومررت بحُبلى، النون. قال أبو علي: ويدل على صحـة ما قال سـيبويه من أنه ليس في حـرف الإعراب من التثنية تقدير حركة في المعنى كما أن ذلك ليس موجودًا فيها في اللفظ، صحة الياء في الجر والنصب في نحـو: مررت برجلَيْن، وضربت رجلَيْن، ولو كـان في الياء

---

(١) قائلها: أبو النجم كما في «ديوانه» (ص ٢٢٧).

(٢) البيت ذكره أبو زيد في «النوادر» (ص ٢٥٩، ٤٥٨).

(٣) سورة طه: آية (٦٣).

منهما تقدير حركة لوجب أن تقلبت ألفًا كرَحًى، وفَتًى؟ ألا ترى أن الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت فى تقدير حركة وجب أن تقلب ألفًا. وهذا استدلال من أبى على فى نهاية الحسن، وصحة المذهب، وسداد الطريقة.

فإن قلت: فإذا كانت النون عند سيبويه عوضًا مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين، فما بالهم قالوا فى الجر والنصب ضربت الزيدين، ومررت بالزيدين، فقلبوا الألف ياء، وذلك علم الجر والنصب، ثم إنهم عوضوا من الحركة نونًا، وكيف يعوضون من الحركة نونًا وهم قد جعلوا قلب الألف ياء قائمًا مقام علم الجر والنصب، وهل يجوز أن يعوض من شيء شيءٌ وقد أقيم مقام المعوَّض منه ما يدل عليه، ويغنى عنه، وهو القلب؟

فالجواب: أن أبا على ذكر أنهم إنما جوّزوا ذلك لأن الانقلاب معنى لا لفظ إعراب، فلما لم يوجد فى الحقيقة فى اللفظ إعراب جاز أن تعوّض منه النون، وصار الانقلاب دليلاً على التمكن واستحقاق الإعراب. وهذا أيضًا من لطيف ما حصلته عنه، فافهمه.

فإن قلت: فإذا كانت الدلالة قد صحت على قول سيبويه أنه لا تقدير إعراب فى حرف الإعراب من التثنية، فما كانت الحاجة من العرب إلى ذلك، وما السرّ، وما السبب الذى أوجب ذلك فيها؟

فالجواب: أنهم لو اعتقدوا فى حرف إعراب التثنية تقدير حركة كما يعتقدونه فى حرف الإعراب من المقصور، لوجب أن تقرّ الألف فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة كما يُقَرّ حرف الإعراب من المقصور على حال واحدة فى رفعه ونصبه وجره، ولو فعلوا ذلك فقالوا: قام الزيدان، وضربت الزيدان،

ومررت بالزيدان، لدخل الكلام من الإشكال والاستبهام ما قد تقدم قولنا فيه، وأنه تُنُكِّبَ لاستكراههم ما فيه من عدم البيان، ولما كان الاسم المثنى معربًا متمكنًا، وكرهوا أن يعتقدوا في حرف إعرابه تقدير حركة إعراب لئلا يبقى فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة، كما تبقى جميع الأسماء المقصورة فيها كذلك، عوّضوه من الإعراب الذى منعوه حرف إعرابه نونًا، وأبدلوا من ألفه فى الرفع ياء فى الجر والنصب؛ ليدلوا بذلك على تمكنه وأنه معرب غير مبنى كـ«متى» و«إذا» و«أنّى» فكان ذلك أحوط وأحزم.

فإن قلت: فهلا نووا فى الألف أنها فى موضع حركة كما نووا ذلك فى جميع المقصور، ثم إنهم أبدلوا الألف ياء ليدلوا على تمكن الاسم، ولم يعوضوه من الحركة نونًا لأنها منوية مرادة، فقالوا: قام الزيدا، ومررت بالزيدَىْ، وضربت الزيدَىْ؟

فالجواب: أن ما قدمناه يمنع من ذلك، وهو أنهم لو نَوَوْا فى الياء حركة وما قبلها مفتوح، لوجب أن يقلبوها ألفًا، فكان يجب على هذا أن يقولوا إذا لم يأتوا بالنون: قام الزيدا، ورأيت الزيدا، ومررت بالزيدا، فيعود الكلام من الإشكال واللبس إلى ما هربوا منه، فتركوا ذلك لذلك.

ونظير ألف التثنية فى أنها حرف إعراب وعلامةُ التثنية ألفُ التأنيث فى نحو حُبْلى، وسَكْرَى؛ ألا تراها حرف إعراب وهى علم التأنيث، إلا أنهما يختلفان فى أن حرف التثنية لا نية حركة فيه، وأن ألف حبلى فيها نية الحركة.

قال أبو على: ويدل على أن الألف فى التثنية حرفُ إعراب صحةُ الواو فى «مِذْرَوان». قال: ألا ترى أنه لو كانت الألف إعرابًا أو دليل إعراب، وليست

مصوغة في جملة بناء الكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله، لوجب أن تقلب الواو ياء، فيقال «مِذْرَيان» لأنها كانت تكون على هذا القول طرفًا كلام «مِعْزَى» و«مِدْعَى» و«مَلْهَى» فصحة الواو في «مِذْرَوان» دلالة على أن الألف من جملة الكلمة، وأنها ليست في تقدير الانفصال الذي يكون في الإعراب. قال: فجرت الألف في «مِذْرَوان» مجرى الألف في «عُنْفُوان» وإن اختلفت النونان. وهذا حَسَنٌ في معناه. فأما قولهم «قَشَوْتُ العُودَ» فشاذ غير مقيس عليه غيره.

ونظيرُ هذا ذهب إليه أبو علي قولُهم: «عقلتُه بِثِنايَيْنِ»، ولو كانت ياء التثنية إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة، فيقال: «عقلته بثناءين» وذلك لأنها ياء وقعت طرفًا بعد ألف زائدة، فجرت مجرى ياء «رِداء» و«رِماء» و«ظِباء».

ونظير هذا قولُهم في الجمع: هؤلاء مَقْتَوُون، ورأيت مَقْتَوِينَ، ومررت بِمَقْتَوِينَ، فلو كانت الواو والياء في هذا أيضًا إعرابًا أو دليل إعراب لوجب أن يقال: هؤلاء مَقْتَوْنَ، ورأيت مَقْتَيْنَ، ومررت بِمَقْتَيْنَ، ويجري مجرى «مُصْطَفَيْنَ». فهذا كله يؤكد مذهب سيبويه في أن الألف والياء والواو حروف الإعراب في التثنية والجمع الذي على حد التثنية، والقول فيهما من وجه واحد.

وأما قول أبي الحسن إن الألف ليست حرف إعراب ولا هي إعراب، ولكنها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم منصوب أو مجرور، قال: ولو كانت حرف إعراب لما عرفت بهما رفعًا من نصب ولا جرّ، كما أنك إذا سمعت دال «زيد» لم تدلك على رفع ولا نصب ولا جرّ، فإنه غير لازم، وذلك أنا قد رأينا حروف الإعراب بلا خلاف تفيدنا

الرفع والنصب والجر، وذلك نحو: أبوك وأخوك، وأباك وأخاك، وأبيك وأخيك؛ ألا ترى أن الواو حرف الإعراب، وقد أفادتنا الرفع، والألف حرف الإعراب، وقد أفادتنا النصب، والياء حرف الإعراب، وقد أفادتنا الجر. فأما قوله: إنها ليست بإعراب فصحيح، وسنذكر ذلك في فساد قول الفراء والزيادي. فأما قوله: لو كانت الألف حرف إعراب لوجب أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان ذلك في دال «زيد»؛ فيفسُد بما ذكرناه من الحجاج في هذا عند شرح مذهب سيبويه أول.

وبلغني أن أبا إسحاق قال منكرًا على أبي الحسن أنهما دليل الإعراب: إن الإعراب دليل المعنى، فإذا كانت الألف تدل على الإعراب، والإعراب دليل، فقد احتاج الدليل إلى دليل، وإذا احتاج الدليل إلى دليل فقد سقط المعنى المدلول عليه. وهذا وإن كان ظاهره سائغًا متقبلاً فإنه غير داخل على غرض أبي الحسن، وذلك أن معنى قوله: «دليل الإعراب» أنها تقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة، وتفيد ما يفدنه، فشابهت الألفُ النونَ التي لرفع الفعل المضارع في نحو يقومان ويقومون وتقومين في أنهما تقوم مقام الضمة في «يقومُ» و«يقعدُ» وأنها ليست من أصول الإعراب؛ ألا ترى أن جنس الإعراب هو الحركة، ولذلك جعل جنس البناء سكونًا إذ كانا ضدين، وكانت الحركة ضد السكون، فالألف إذن هناك كالنون هنا.

ويدلك على أن الأفعال المضارعة التي رفعها بالنون ليست على طريق قياس أصول الإعراب، حذفُك النونَ في موضع النصب في قولك: «لن يقوما» ألا ترى أن النصب هنا مدخل على الجزم كما أدخل النصب في الأسماء المثناة والمجموعة على سبيل التثنية على الجر في قولك: «ضربت الزيدين والعمرينَ»، ولست تجد في الآحاد المتمكنة الإعراب ما يُحمل فيه أحد الإعرابين على صاحبه. فأما

«مررت بأحمدَ» فإن ما لا ينصرف غير متمكن الإعراب. ويزيد عندك في بيان ضعف إعراب الفعل المضارع، أنك إذا ثنيت الضمير فيه أو جمعته أو أنثته، أنك تجده بغير حرف إعراب؛ ألا ترى أنه لو كان لـ«يقومان» حرف إعراب لم يخل من أن يكون الميم أو الألف أو النون، فمحال أن تكون الميم لأن الألف بعدها قد صيغت معها وحصلت الميم لذلك حشواً لا طرفًا، ومحال أن يكون حرف الإعراب وسطًا، ولايجوز أن يكون إلا آخراً طرفًا، ولا يجوز أن تكون الألف في «يقومان» حرف إعراب، قال سيبويه: «لأنك لم ترد أن تثنى هذا البناء فتضم إليه يَفْعَلاً آخر» أي: لم ترد أن تضم هذا المثال إلى مثال آخر، وإنما أردت أن تُعلم أن الفاعل اثنان، فجئت بالألف التي هي علم الضمير والتثنية، ولو أردت أن تضم نفس الفعل إلى فعل آخر من لفظه لكانت الألف في «يقومان» حرف إعراب، كما كانت الألف في «الزيدان» حرف إعراب، لما أردتَ أن تضم إلى زيدٍ زيداً آخر. فقد بطُل إذن أن تكون الألف حرف إعراب. ومحال أيضًا أن تكون النون حرف إعراب في «يقومان» لأمرين: أحدهما أنها متحركة محذوفة في الجزم، وليس في الدنيا حرف متحرك يحذف في الجزم. والآخر: أنه لو كانت النون حرف إعراب لوجب أن تجرى عليها حركات الإعراب، فتقول: هما يقومانُ، وأريد أن تقومانَ، فتضمها في الرفع، وتفتحها في النصب، فإذا صرت إلى الجزم وجب تسكينها، فإذا سكنت والألف قبلها ساكنة كُسرت لالتقاء الساكنين، فتقول: لم يقومانِ، فلما كان القضاء بكون نون «يقومان» حرف إعراب يقود إلى هذا الذي ذكرته، ورأيت العرب قد اجتنبته، علمت أن النون ليست عندهم بحرف إعراب، فإذا لم يجز أن تكون الميم حرف إعراب، ولا الألف، ولا النون، علمت أنه لا حرف إعراب للكلمة، وإذا لم يكن لها حرف إعراب دلك ذلك على أن الإعراب فيها ليس له تمكن الإعراب الأصلي الذي هو الحركة، وإذا كان ذلك كذلك علمت به

أن النون فى «يقومان» تقوم مقام الضمة فى «يقومُ» وأنها ليس لها تمكن الحركة، وإنما هى دالة عليها ونائبة عنها، فكذلك أيضًا لا يمتنع أن تكون الألف عند أبى الحسن دليل الإعراب، أى قائمة مقامه ونائبة عنه، فإذا رأيتها فكأنك قد رأيته، كما أنك إذا رأيت النون فى الأفعال المضارعة فكأنك قد رأيت الضمة فى الواحد، فقد سقط بهذا الذى ذكرناه ما ألزمه أبو إسحاق إياه.

قال أبو على : ولا تمتنع الألف على قياس قول سيبويه إنها حرف إعراب أن تدل على الرفع كما دلت عليه عند أبى الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب فى نحو : أبوك، وأباك، وأبيك، وأخواته، وكلاهما، وكليهما، ولكنْ وجهُ الخلاف بينهما أن سيبويه يزعم أنها حرف إعراب، وأبو الحسن يقول: إنها ليست حرف إعراب، فهذا ما فى خلاف أبى الحسن.

وأما قول أبى عمر إنها فى الرفع حرف إعراب كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، فضعيف مدفوع أيضًا، وإن كان أدنى الأقوال إلى الصواب الذى هو رأى سيبويه. ووجه فساده أنه جعل الإعراب فى الجر والنصب معنىً لا لفظًا، وفى الرفع لفظًا لا معنىً، فخالف بين جهات الإعراب فى اسم واحد؛ ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ، وإنما اللفظ هو نفس المقلوب والمقلوب إليه، وليس كذلك قول سيبويه «إن النون عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين» لأن النون على كل حال لفظ، وليست بمعنى.

وألزم أبو العباس أبا عمر هنا شيئًا لا يلزمه عندى، وذلك أنه قال: قد علمنا أن أول أحوال الاسم الرفعُ، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب أن لا يكون فيها فى موضع الرفع إعراب. وذلك أن أبا عمر إذا كان يقول فى الألف ما قاله سيبويه فله فيه ماله، وعليه ما عليه، وقد صح أن سيبويه يقول:

إن النون عوض مما مُنِع الاسم من الحركة والتنوين، وكذلك أيضًا قول أبى عمر فى الرفع إن النون عوض من الحركة والتنوين، وإذا كانت عوضًا من الحركة فإن الاسم معرب، والنون تقوم مقام حركة إعرابه، فقد كان يجب على أبى العباس أن لا يدعى على أبى عمر أنه يعتقد أن الاسم فى حال الرفع لا إعراب فيه. فإن أراد أبو العباس أنه ليس فى الألف إعراب، وإنما النون عوض من الإعراب، فهذا هو الذى قاله سيبويه أيضًا، وقد قامت الدلالة على صحته، فينبغى أن يكون قول أبى عمر صحيحاً إذ هو قول سيبويه الصحيح، وإنما الذى يلزم أبا عمر فى هذا ما قدمناه من أنه جعل اسماً واحدًا فى حال الرفع معربًا لفظًا، وجعل ذلك الاسم بعينه فى حال الجر والنصب معربًا معنىً، فخالف بين جهتى إعراب اسم واحد من حيث لا يجوز الخلاف.

فإن قلت: فإذا كان قلب الألف ياء فى الجر والنصب هو الإعراب عند أبى عمر، فما الذى ينبغى أن يعتقد فى النون فى حال الجر والنصب، هل هى عنده عوض من الحركة والتنوين جميعًا أو عوض من التنوين وحده؛ إذ القلب قد ناب على مذهبه عن اعتقاد النون عوضًا من الحركة؟

فالجواب: أن أبا على سوَّغه أن تكون النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، وإن كان يقول إن الانقلاب هو الإعراب، قال: وذلك أنه لم تظهر إلى اللفظ حركة، وإنما هناك قلبٌ، فحسُن العوض من الحركة وإن قام القلب مقامها فى الإعراب. وهذا الذى رآه أبو على حسن جدًا، ويشهد بقوته أن من رأى صرف المؤنث المعرفة إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط نحو «جُمْل» و«دَعْد» لخفته بسكون وسطه، يرى مثل ذلك سواء فى نحو «دار» و«نار» إذا سمّى بهما مؤنثًا وإن كانت الألف تدل على أن العين متحركة فى الأصل، وأصلهما «دَوَرٌ» و«نَوَرٌ»

إلا أن تلك الحركة فى العين لما لم تظهر إلى اللفظ لم يعتد بها، ولم تجر الكلمة وإن كانت مقدرةً حركة العين مجرى «قَدَم» و«فَخِذ» إذا صارا علمين لمؤنث فى ترك صرفهما كما يترك صرفهما، فكذلك أيضًا لما كان الإعراب فى رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين على مذهب أبى عمر معنىً لا لفظًا، جاز أن يعوض من الحركة التى كان ينبغى للاسم أن يحرك حرف إعرابه بها نون فى الزيدين والعمرين، ونظائره كثيرة، فهذا يؤيد ما رآه أبو على لقياس مذهب أبى عمر.

ولو أن قائلاً قال: قياس قول أبى عمر أن تكون النون فى تثنية المنصوب والمجرور عنده عوضًا من التنوين وحده، لأن الانقلاب قد قام مقام الحركة، لم أرَ به بأسًا.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فقد يجب على قول أبى عمر أن تكون النون محذوفة مع اللام فى موضع الجر والنصب إذا كانت عوضًا من التنوين الذى يحذف مع اللام، وثابتة فى حال الرفع معها لأنها عوض من الحركة معها على ما بيَّنَّاه فى حرف النون، فكان يلزم أبا عمر أن يقول قام الزيدان، وضربت الزيدَىْ، ومررت بالزيدَىْ.

فالجواب: أن النون على هذا القول وإن كانت فى حال الجر والنصب عوضًا من التنوين وحده، فإنها لم تحذف مع اللام كما يُحذف التنوين معها، من حيث كانت النون أقوى من التنوين إذ كانت ثابتة فى الوصل والوقف متحركة، والتنوين يزيله الوقف، وهو أبدًا ساكن إلا أن يقع بعده ما يُحرِّك له، فلما كانت النون أقوى من التنوين لم تَقْوَ اللام على حذفها كما قويت على حذف التنوين.

وأما قول الفراء وأبى إسحاق الزيادى «إن الألف هى الإعراب» فهو أبعد الأقاويل من الصواب. قال أبو على: يلزم من قال إن الألف هى الإعراب أن

يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه، فسبيل معناه أن يكون قبل الحذف وبعده واحدًا، كما أن «زيدًا» ونحوه متى حذفت إعرابه فمعناه الذى كان يدل عليه معربًا باقٍ فيه بعد سلب إعرابه. ويفسده أيضًا شيء آخر، وهو أن الألف لو كانت إعرابًا لوجب أن تقلب الواو في «مِذْرَوان» ياء لأنها رابعة، وقد وقعت طرفًا، والألف بعدها إعراب كالضمة في «زيدٌ» و«بكرٌ»، وقد تقدم هذا ونحوه من باب «الثّنَايَيْن» و«مِقْتَوِينَ».

وقال أبو على: سرق الزيادى هذا القول من لفظ سيبويه «إن الألف حرف الإعراب» قال: معناه عند الزيادى أن الألف هو الحرف الذى يُعرب به، كما تقول «ضمة الإعراب» أى: الضمة التى يعرب بها. ويدلك أيضًا على أن ألف التثنية ليست إعرابًا ولا دليل إعراب، وجودُك إياها فى اسم العدد نحو: واحدْ اثنانْ، فكما أن جميع أسماء الأعداد مبنية لأنها كالأصوات نحو: ثلاثةْ، أربعةْ، خمسةْ، فكذلك «اثنان» لا إعراب فيه، ولو قال لك إنسان: الفظْ لى بالتثنية غير معربة لم تقل إلا «الزيدان» بالألف. وكذلك أيضًا أسماء الإشارة نحو هذان وهاتان، والأسماءُ الموصولة نحو اللذان واللتان، لا إعراب فى شيء منها، وهى بالألف كما ترى. وكذلك الألف فى النداء إذا قلت «يا رجلان» ألا ترى أن الكلمة غير مرفوعة، وإنما هى فى موضع المبنى على الضم فى نحو «يا رجلُ» لأن الاسم فى التثنية معرفة كحاله قبل التثنية؛ ألا تراك تقول: يا رجلان الظريفان، كما تقول: يارجلُ الظريفُ. وإنما فعلوا هذا فى هذه الأشياء التى ليست معربة، وألحقوها أيضًا بعد الألف النونَ لئلا يختلف حال التثنية، فيكون مرة بالألف والنون، ومرة بلا ألف ولا نون، فجعلوها بلفظ واحد. وقد تقدمت الدلالة فى حرف النون

على أن النون فى نحو «هـذان» و«اللذان» ليست بعوض من الحـركة والتنوين، إذ موجب ترك الحـركة والتنوين فى الواحد مـوجود الآن فى التثنيـة، وأنه إنما لحقت النون هنا لئلا يخـتلف البـاب. وجميع ما ذكـرناه فى الألف من الخلاف واقع فى واو الجمع نحو «الزيدونَ» و«العمـرونَ». وإنما تركنا ذكر ذلك فى حرف الواو لأنا كنا أجمعنا القول عليه فى باب ألف التثنية.

فإن سأل سـائل فيما بعـد، فقال: ما بالهم ثنّوا بالألف، وجـمعوا بالواو، وهلا عكسوا الأمر؟

فالجواب: أن التثنيـة أكثر من الجمع بالواو؛ ألا ترى أن جميع مـا تجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحـيحة لأن لفظ واحدها موجود فيها، وإنما تزيد عليه حرف التثنيـة، وليس كل ما يجوز جمعه يجـمع بالواو؛ ألا ترى أن عامة المؤنث وما لا يعـقل لا يجمع بالواو، وإنما يجـمع بغيـر الواو، إما بالألف والتـاء، وإما مكسّرًا، على أن مـا يجـمع بالواو قد يجـوز تكسـيره نحـو: زَيْد وزُيُود، وقَيْس وأَقْياس، وغـير ذلك، فالتـثنية إذن أصح من الجمع لأنهـا لا تُخْطِئ لفظ الواحد أبدًا، فلما سـاغت فيمن يعقل ومـا لا يعقل، وفى المذكر والمؤنث، وكـان الجمع الصـحيح إنما هو لـضرب واحـد من الأسمـاء، كـانت التـثنية أوسع من الجـمع الصحيح؛ فجعلوا الألف الخفيفة فى التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة فى الجمع القليل ليقلّ فى كلامـهم ما يستثقلون، ويكثر فـى كلامهم ما يستخـفون، فاعرف ذلك. قال أبو على: لما كان الجمع أقوى من التـثنية لأنه يقع على أعداد مختلفة، وكان لذلك أعم تصرفًا من التـثنية التى تقع لضرب واحد من العـدد لا تتجاوزه، وهو الثان، جعلـوا الواو التى هى أقوى من الألف فى الجمـع الذى هو أقوى من التثنية.

وقد زيدت الألف علامة للتثنية والضمير في الفعل نحو: أخواك قاما، وعلامة للتثنية مجردة من الضمير نحو قول الشاعر:

أُلْفِيتا عَيْنَاكَ عند القَفَــا   أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واقِيَةْ

وقد ذكرنا هذه اللغة في حرف النون وحرف الواو. قد أخذت التثنية بحظ، على أن فيها شيئًا آخر سوى هذا.

واعلم أن الألف قد زيدت في أثناء الكلام على أنها ليست مصوغة في تلك الكلم، وإنما زيدت لمعانٍ حدثت وأغراض أريدت، وهي في تقدير الانفكاك والانفصال، فمن ذلك أن العرب قد أشبعت بها الفتحة، يقولون: بَيْنَا زيدٌ قائم أقبل عمرو، وإنما هي «بينَ» زيدت الألف في آخرها إشباعاً للفتحة، ومن أبيات الكتاب:

بَيْنَا نحن نَرقُبُه أتانــــا   مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راعِ

وقال الهذلي:

بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِــه   يوماً أُتيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ

أي: بَيْنَ، وهو كثير. ومن ذلك فيما حدثنا به أبو علي قولُهم: جئْ به من حيث ولَيْسا، أي: ولَيسَ، فأُشبعت فتحة السين إما لبيان الحركة في الوقف، وإما كما ألحقت «بينا» في الوصل، وأنشدنا أبو علي لابن هَرْمة يرثي ابنه:

فأنت من الغوائل حين تُرْمَى   ومن ذَمِّ الرجال بمُنْتَــــزاحِ

أي: بمُنْتَزَحِ. وأنشدنا أيضاً لعنترة:

يَنْباعُ من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرةٍ   زَيّافةٍ مثلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

وقال: أراد يَنْبَعُ. وروينا عن قطرب:

غَضِبْتَ بأَيْرٍ من أبيكَ وخالِكا   وعَضَّ بنو العَمّارِ بالسُّكَّرِ الرَّطْبِ

أشبع فتحة الكاف، فحدثت بعدها ألف. ونحو من ذلك قولهم فى الوقف عند التذكر «قالا» أى: قال زيدٌ، ونحوه، فجعلوا الاستطالة بالألف دليلاً على أن الكلام ناقص. وكذلك تقول «أَيْنا» أى: أينَ أنتَ؟ فتتذكر «أنتَ».

وقد زادوها أيضًا عند التذكر بعد الألف، فقالوا: «الزيدان ذَهَبَاآ» إذا نووا «ذهبا أمس» أو نحوه مما يصحبه من الكلام، وتقول على هذا «زيد رَمَاآ» أى: رمى عمرًا، ونحوه، فتزيد فى التذكر على الألف ألفًا، وتمدّه.

وكما زيدت الألف إشباعًا فقد حذفت اختصارًا، من ذلك قصر الممدود نحو قوله[1]:

. . . .   وتَبَوَّأْ بمكّةَ بَطْحاها

أى: بَطْحاءها. ومن الصحيح ما رويناه عن قطرب:

ألا لا باركَ اللّهُ فى سُهَيْلٍ   إذا ما اللّهُ باركَ فى الرجالِ

وقال الآخر[2]:

أقْبَلَ سَيْلٌ جاءَ من عندِ اللّهْ   يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنّةِ المُغِلّهْ

---

(١) قائل هذا الرجز: قطرب كما فى «الخزانة» (٤/٣٤٣) واللسان (حرد).

(٢) قائله: العجاج، كما فى «ديوانه» (ص ٢٩٥).

وعلى هذا بيت الكتاب:

أو الفًا مكّةَ من وُرْقِ الحَمِي

أراد: الحَمام، فحذف الألف، وأبدل الميم ياء، هذا أحسن ما قيل فيه.

ومن ذلك لحاقها في الوقف لبيان الحركة كما تُبيِّن الحركة بالهاء، وذلك قولهم في الوصل «أنَ فعلتُ» فإذا وقفت قلت «أنا». وكذلك «حيّهَلا».

ومن ذلك لحاقها فصلاً بين النونات في نحو قولك للنساء: اضربنانّ يا نسوةُ، واشْتُمنانّ بكرًا. وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهي مشددة على نون جماعة المؤنث، فتجتمع ثلاث نونات، فكان يلزم أن يقال: «اضربْنَنّ زيدًا» فكرهوا اجتماعهنّ، ففصلوا بينهن بالألف. ومن كلام أبي مَهْدِيَة «اخْسَأْنانّ عنّي». ودار بيني وبين المتنبي في قوله[1]:

.... وقلنا للسيوف: هَلُمُّنَا

كلام فيه طول، وأنكرت ضمّ الميم هنا من طريق القياس إلى أن قال لي: فكيف كان ينبغي أن يكون إذا أكدته هنا بالنون؟ فقلت: كان قياسه أن تقول: هَلُمُّنَانّ. فقال: هذا طويل. فقلت: هذا جواب مسألتك، فأما طوله وقصره فشيء غير ما نحن فيه.

ومن ذلك أن تدخل فاصلة بين الهمزتين المحققتين استنكارًا لاجتماعهما محققتين، قال ذو الرمة[2]:

(١) من ديوانه (٤/١٦٦).
(٢) تقدم.

آأنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلــةً ماءُ الصبابة من عينيك مَسْجُومُ

وقال الآخر[١]:

تَطَالَلْتُ، فاستشرفْتُهُ، فرأيته فقلتُ له: آأنت زيدُ الأرانِمِ

وقرأت على أبي علي في كتاب الهمز عن أبي زيد[٢]:

حُزُقٌ إذا ما القومُ أبْدَوْا فُكاهةً تفكَّرَ آإياه يَعْنُون أم قِــــرْدا

وقرأ بعضهم: ﴿آئذا﴾[١] و﴿آئنا﴾[٢] و﴿آأنتَ قلت للناس﴾[٣] وقال ذو الرمة أيضًا[٤]:

فيا ظَبيةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ وبين النَّقا آأنْتِ أمْ أمُّ سالِــمِ

أراد: أأنتِ، فثقل عليه تحقيق الهمزتين، ففصل بينهما بالألف، وكذلك الباقي.

ومن ذلك الألف التي تلحق أواخر الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إذا حُقِّرت عوضًا من ضمة أول الحرف، وذلك قولهم في «ذا»: «ذَيَّا» وفي «تا»: «تَيَّا» وفي «ذاك»: «ذَيَّاك» وفي «ذلك»: «ذَيَّالك» وفي «الذي»: «اللَّذَيَّا» وفي «التي»:

---

(١) نسبه ابن منظور لذي الرمة كما في «اللسان» (الهمزة)، وليس في قصيدته.

(٢) نسبه في «اللسان» (حزق) لرجل من بني كلاب، ولم ينسبه الزمخشري في: «شرح المفصل» (٩/١١٨).

(٣) سورة الرعد: آية (٥).

(٤) سورة الرعد: آية (٥)، وانظر: القراءة في «اللسان» (الهمزة)، وكذا في القراءات السبعة (ص٣٥٧).

(٥) سورة المائدة: آية (١١٦).

(٦) في «ديوانه» (ص٧٦٧).

«اللَّتَيّا» وفى «هؤلا» مقصورًا: «هؤلَيّا» وفى «أولاء» ممدودًا: «أُلَيّاء». وهذه مسألة اعترضت ههنا، ونحن نوضحها. اعلم أن «أولاء» وزنه إذا مثل «فُعال» كغُراب، وكان حكمه إذا حقرته على مثال تحقير الأسماء المتمكنة أن تقول: هذا أُلَيٌّ، ورأيت أُلَيًّا، ومررت بأُلَيٍّ، فلما صار تقديره «أُلَيّ» أرادوا أن يزيدوا فى آخره الألف التى تكون عوضًا من ضمة أوله، كما قالوا فى «ذا»: «ذَيّا» وفى «تا»: «تَيّا»، فلو فعلوا ذلك لوجب أن يقولوا «أُلَيّا» فيصير بعد التحقير مقصورًا، وقد كان قبل التحقير ممدودًا، فأرادوا أن يُقرّوه بعد التحقير على ما كان عليه قبل التحقير من مده، فزادوا الألف قبل الهمزة، فالألف الآن التى قبل الهمزة فى «أُلَيّاء» ليست بتلك التى كانت قبلها فى «أولاء»، إنما هذه فى «أُلَيّاء» هى الألف التى كان سبيلها أن تلحق آخرًا، فقدمت كما ذكرنا. وأما ألف «أولاء» فقد قلبت ياء كما تقلب ألف «غُلام» إذا قلت «غُلَيِّم» وهى الياء الثانية فى «أُلَيّاء» والياء الأولى هى ياء التحقير.

فإن قلت: فإن الألف إنما تلحق آخرًا فى تحقير هذه الأسماء، لأنها جعلت عوضًا من ضمة أوائلها، وأنت فى «أُلَيّاء» قد ضممت أول الاسم، فلِمَ جئت بالألف فى آخره؟.

فالجواب: أن ضمة أول «أُلَيّاء» ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمة كاف «كُتَيِّب» وحاء «حُسَيِّب»، وإنما هى الضمة التى كانت موجودة فى التكسير فى قولك «أُولاء»، يدلك على صحة ذلك تركهم أول ما هو مثله فى الإشارة واستحقاق البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: «ذَيّا» و«تَيّا» ألا ترى أن الذال والتاء مفتوحتان كما كانتا قبل التحقير فى «ذا» و«تا» فكذلك ضمة همزة «أُلَيّاء» هى ضمة الهمزة فى «أُولاء»، فلما كان أول الكلمة باقيًا بحاله غير مجتلبة له

ضمة التحقير عُوِّض الألف من آخره، فأما ضمة عين «غُرَيِّب» و«غُلَيِّم» فضمة التحقير لا الضمة التي كانت في «غُراب» و«غُلام»؛ ألا تراك تقول «كتاب» و«غَزال» فتجد الأولين مفتوحًا ومكسورًا، فإذا حقرت ضممت، فقلت «كُتَيِّب» و«غُزَيِّل» فقد بان ذلك. وكذلك ضمة قاف «قُفَيْل» إنما هي ضمة التحقير، وليست بضمة القاف من «قُفْل». يدلك على ذلك ضمُّك ما أوله مفتوح أو مكسور، وهو «كَعْب» و«حِلْس» إذا قلت «كُعَيْب» و«حُلَيْس» فالضمتان وإن اتفقتا في اللفظ فإنهما مختلفتان في المعنى، وغير منكر أن يتفق اللفظان من أصلين مختلفين؛ ألا ترى أن من رخم «منصورًا» في قول من قال:«ياحارِ» قال «يامنصُ» فبقي الصاد مضمومة كما بقي الراء مكسورة ومن قال: «يا حارُ» فاجتلب للنداء ضمة قال أيضًا: «يا منصُ»، فحذف ضمة الصاد كما حذف كسرة الراء، واجتلب للصاد ضمة النداء كما اجتلب للراء ضمة النداء، إلا أن لفظ «يا منصُ» في الوجهين واحد، والمعنيان متباينان. وكذلك قول سيبويه في «الفُلْك» إذا جُمع على «فُلْك» فضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء «بُرد» وخاء «خُرْج»، وضمة الفاء من الجمع بمنزلة ضمة حاء «حُمْر» وصاد «صُفْر» جمع «أحْمَر» و«أصْفَر»، وهذا أوسع من أن أحجره، ولكني قد رسمت طريقه وأمثلته.

ومن ذلك لحاقها للندبة نحو «واغلاماه» و«وازيْداه» و«وا أميرَ المؤمنيناه»

ومن ذلك زيادة الألف للإطلاق في نحو[1]:

أقِلّي اللومَ عاذلَ والعتابا ....

و[2]:

يا دارَ عَمْرةَ من مُحْتَلِّها الجَرَعا ....

(١) تقدم ذكره.

(٢) تقدم ذكره.

وقد ذكرنا ذلك بما فيه من هذا الكتاب وغيره. وتحو منه لحاقها في أواخر الآي نحو ﴿الظُّنونا﴾[١] و﴿السَّبيلا﴾[٢] و﴿قَواريرا﴾[٣] وقد ذكرناه أيضًا.

ومن ذلك زيادتها بعد هاء الضمير علامة للتأنيث، وذلك نحو «رأيتها» و«مررت بها» فالاسم هو الهاء، وأما الألف فزيدت علمًا للتأنيث. ومَنْ حذفَ الواو في نحو قوله[٤]:

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ ... إذا طَلَب الوسيقةَ أو زَميرُ

وقول الآخر [٥]:

فظَلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُهُ ... ومِطْواى مُشْتاقانِ لَهْ أرِقانِ

وقول الآخر رويناه عن قطرب:

وأشربُ الماء ما بى نحوَهُ عَطَشٌ ... إلا لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ واديها

وغير ذلك من هذه الأبيات، لم يقل في نحو «رأيتها» و«نظرت إليها» إلا بإثبات الألف، وذلك لخفة الألف وثقل الواو، إلا أنَّا قد روينا عن قطرب بيتًا حُذفت فيه هذه الألف تشبيهاً بالواو والياء لما بينها وبينهما من الشبه، وهو قوله[٦]:

أعْلَقْتُ بالذئبِ حَبْلاً ثم قلتُ له: ... الحقْ بأهلكَ، واسلمْ أيُّها الذيبُ

(١) سورة الأحزاب : آية (١٠).

(٢) سورة الأحزاب : آية (٦٧).

(٣) سورة الإنسان : آية (١٥).

(٤) قائله : شماخ يصف حمارًا وحشيًا : كما في «ديوانه» (ص ١٥٥).

(٥) قائله : يعلى الأزدي كما في «الخزانة» للبغدادي (٢/ ٤٠٥).

(٦) البيت ذكره صاحب «اللسان» (ها)، والمصنف في «الخصائص» (١/ ١٢٨، ٣٧١)، وفي «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

إمّا تقودُ به شاةً فتأكلُها ... أو أن تَبِيعَهَ فى بعض الأراكيبِ

يريد : تَبِيعَها، فحذف الألف، وهذا شاذ. ونحو منه بيت أنشدناه أبو على عن أبى الحسن، وهو :

فلستُ بمدرك ما فات منّى ... بـ «لَهْفَ» ولا بـ «ليتَ» ولا لَوَ انّى

يريد : بِلَهْفَى. وقرأ بعضهم: ﴿يا أبتَ﴾ بفتح التاء، يريد: يا أبتاه. وأنشد سيبويه :

وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ ... رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابنِ المُعَلْ

يريد: ابن المُعَلَّى، فحذف الألف، على أن هذا شاذ قليل النظير. فهذه وجوه زيادة الألف فى كلام العرب، فاعرفها.

واعلم أن الألف متى حركت انقلبت همزة، وذلك لضعفها عن تحمل الحركة، وقد ذكرنا ذلك فى باب الهمزة فى قولنا: «شَأَبّة» و«دَأَبّة» وفى القرآن ﴿ولا الضألّين﴾ و﴿لا يُسْأَلُ عن ذنبه إنسٌ ولا جأنٌّ﴾ ونحو ذلك مما أثبتناه هناك.

حَـــرْفُ اليَـــاء

اعلم أن الياء حرف مجهور، يكون في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلاً، وبدلاً، وزائدًا، فإذا كانت أصلاً وقعت فاء، وعينًا، ولامًا، فالفاء نحو «يُسْر» و«يَمَن»، والعين نحو «بَيْت» و«سار»، واللام نحو «ظَبْي» و«رميت».

وقد يكون التضعيف في الياء كما يكون في سائر الحروف، من ذلك الفاء والعين، وهو قولهم في اسم مكان «يَيْنٌ»، وليس له في الأسماء نظير، وقالوا في الفعل «يَيَّيْتُ ياءً حسنة» أي: كتبت ياء، على أن ذلك شاذ. ومن ذلك الفاء واللام، قالوا «يدٌ» وأصلها «يَدْيٌ» بوزن «فَعْل»، يدلك على ذلك قولهم «يَدَيْتُ إليه يدًا»، ولم يقولوا «يَدَوْتُ». ومن ذلك العين واللام، وهو أكثر من الاثنين الماضيين، وذلك قولهم: «حَيِيْتُ» و«عَيِيْتُ»، و«الحَيَّة» من هذا أيضًا، عينها ياء، وليست واوًا كعين «لَيَّة»، يدل على ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في النسب إلى «حَيَّة بن بَهْدَلَة»: «حَيَوِيّ»، ولو كانت العين واوًا لقالوا «حَوَوِيّ» كما تقول في النسب إلى «لَيَّة»: «لَوَوِيّ».

فإن قلت: فهلا كانت «الحَيَّة» مما عينه واو استدلالاً بقولهم «رجل حَوَّاء» لظهور الواو عينًا في «حَوَّاء»؟

فالجواب: أن أبا علي ذهب إلى أن «حَيَّة» و«حَوَّاء» كـ«سَبِط» و«سِبَطْر» و«لؤلؤ» و«لأآل» و«دَمِث» و«دِمَثْر» و«دِلاص» و«دُلامِص» في قول أبي عثمان،

وأنّ هذه ألفاظ اقتربت أصولها، واتفقت معانيها، وكل واحد لفظه غير لفظ صاحبه، فكذلك «حَيّة» مما عينه ولامه ياءان، و«حَوّاء» مما عينه واو ولامه ياء، كما أن «لؤلؤ» رباعي «ولأال» ثلاثي ، ولفظاهما مقتربان، ومعناهما متفقان.

ونظير ذلك في العين قولهم: «جُبْتُ جَيْبَ القميص» فـ«جُبْتُ» عينه واو، لأنه من جابَ يجُوب، و«الجَيْب» عينه ياء، لقولهم في جمعه «جُيُوب» قال الله عز وجل: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ على جُيُوبِهِنَّ﴾[1] وقال ابن الدمينة[2]:

الا لا أبالي ما أجَنّتْ قلوبُهم إذا نَصحتْ ممن أحبُّ جُيُوبُ

وإنما جعلنا «حَوّاء» من باب ما عينه واو ولامه ياء، وإن كان يمكن لفظه أن يكون مما عينه ولامه واوان، من قبل أن هذا هو الأكثر في كلامهم.

ولم تأت الفاء والعين واللام كلها ياءات إلا في قولهم: يَيَّيْتُ ياءً حسنةً، على أن فيه ضعفًا من طريق الرواية.

وليس في كلامهم اسم في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليَسار اسم اليد «يِسار» بكسر الياء. وقالوا: «يِقْظان ويقاظ» و«يِعْر ويعرة» للجَدْي، وقالوا: يِيْأَسُ وييئَسُ. وإنما رفض ذلك استثقالاً للكسرة في الياء.

---

(١) سورة النور : آية (٣١).

(٢) في «ديوانه» (ص١١٤)

إبــدال اليـــاء

قد أبدلت الياء من الألف، والواو، والهمزة، والهاء، والسين، والباء، والراء، والنون، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم.

فأما إبدالها من الألف فقولهم في «حِمْلاق»: «حُمَيْلِيق» و«حَمَاليق»، وفي «مِفْتاح»: «مُفَيْتيح» و«مَفَاتيح»، وفي «خَلْخال»: «خُلَيْخيل» و«خَلاخيل». وكذلك الياء في «قِيْتال» و«ضِيْراب» إنما هي بدل من ألف «قاتلتُ» و«ضاربتُ».

فإن قلت: إن المصدر هو الأصل، والفعل هو الفرع، فكيف جعلتَ ما هو موجود في الأصل بدلاً مما هو موجود في الفرع، وهل هذا إلا عكسُ ما يوجبه القياس؟

فالجواب: أن ذلك لا تعلق له بالأصل والفرع؛ ألا ترى أنهم أعلوا «عدة» وهي المصدر لاعتلال «يَعِدُ» وهو الفعل، وأعلوا أيضًا «يقوم» لاعتلال «قام»، ومرتبة الحال والاستقبال جميعًا أن يكونا قبل الماضي، والعلة في هذا ونحوه أن المصدر وإن كان أصلاً للفعل، فإن أمثلة الأفعال المختلفة في الماضي والحال والاستقبال، والمصادر، تجري مجرى المثال الواحد، حتى إنه إذا لزم بعضها شيء لزم جميعها، وحتى إنه إذا حصل في بعضها بعضُ التعويض صار كأن ذلك التعويض قد عمّ جميعها إذ كانت كلها كالمثال الواحد؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا الهمزة من «أُكْرِمُ» وبابه صار وجودها في «الإكرام» كالعوض من حذفها في «يُكْرِمُ»، وكذلك أيضًا وجودها في «أَكْرَمَ» و«أَكْرِمْ» يصير عوضًا من حذفها في

«أُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ» فاعرف ذلك. وكذلك كل ألف انكسر ما قبلها، أو وقعت قبلها ياء التحقير نحو «كُتَيِّب» و«حُسَيِّب».

إبـدال اليـاء مـن الـواو

كل واو سكنت غير مدغمة، وانكسر ما قبلها قُلبت ياء، وذلك نحو «مِيْقات» و«مِيْزان» و«مِيْعاد»، أصل ذلك «مِوْقات» و«مِوْزان» و«مِوْعاد»، فلما سكنت الواو غير مدغمة، وانكسر ما قبلها قلبت ياء. فإن تحركت الواو، أو زالت الكسرة من قبلها، صحّتْ، وذلك نحو «مُوَيْزِين» و«مَوازين» و«مُوَيْقِيت» و«مَواقيت»، ومن ذلك «حِوَلٌ» و«عِوَضٌ» و«طِوَلٌ». فأما قولهم: «ثِياب» و«حِياض» و«رِياض» فإنما قُلبت الواو ياء وإن كانت متحركة من قبل أنه اجتمعت خمسة أشياء: منها أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها أنّ واو الواحد منها ضعيفة ساكنة فى «ثَوْب» و«حَوْض» و«رَوْضة»، ومنها أنّ قبل الواو كسرة؛ لأن الأصل «ثِواب» و«حِواض»، ومنها أن بعد الواو ألفًا، والألف قريبة الشبه بالياء، ومنها أن اللام صحيحة، إنما هى باء وضاد، وإذا صحت اللام أمكن إعلال العين، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلها، وأخللت ببعضها، انكسر القول، ولم تجد هناك علة؛ ألا ترى أن «طِوال» جمع، وقبل واوه كسرة، وبعد واوه ألف، ولامه صحيحة، ومع ذلك فعينه سالمة لما تحركت فى الواحد الذى هو «طَوِيل»، فلما نقص بعد تلك الأوصاف لم يجب الإعلال. وكذلك «زَوْج» و«زِوَجة» و«عَوْد» و«عِوَدة» قد اجتمع فيها سكونُ واو الواحد والكسرةُ التى قبل الواو فى الجمع وأنه جمع، ولامه صحيحة، إلا أنه لم تقع بعد عينه ألف، صحت الواو، فأما «ثِيَرة» فشاذ. وقال أبو العباس: إنما أعلّوا «ثِيَرة» جمع «ثَوْر»

هذا الحيوان للفرق بينه وبين «ثِوَرة» جمع «ثَوْر» وهو القطعة من الأقط. وكذلك «رِواءٌ» جمع «رَيّان» و«طِواء» جمع «طَيّان» هو مثال جمع، وقد انكسر ما قبل واوه، وبعدها ألف، والواو في واحده ساكنة بل معتلة؛ لأن الأصل «رَوْيان» و«طَوْيان» إلا أنه لما كانت لامه معتلة صُحّحت عينه، ولم تُعلّ، فاعرف ما ذكرته، فإن أحدًا من أصحابنا لم يحتط في بابه وذكر علته الموجبة لقلبه هذا الاحتياط، ولا قيّده هذا التقييد.

فأما «غازية» و«مَحْنِيَة» فأصلهما «غازوة» و«مَحْنُوة». وإنما قلبت الواو وإن كانت متحركة من قبل أنها وقعت لامًا، فضعُفت، فقُلبت، ولم تجر مجرى العين في الصحة للحركة نحو «عِوَض» و«حِوَل» و«طِوَل». فأما «حِنْذِوة» فإنما صحت فيها الواو وإن كانت آخرًا، من قبل أنهم لو قلبوها، فقالوا: «حِنْذِية» لم يعلم أصلها «فِعْلِوة» أم «فِعْلِية»، ولجرتْ مجرى «حِذْرِية»[1] و«هِبْرِية»[2] و«عِفْرِية»[3]. قال أبو العباس «حُنْذُوة» أيضًا، بضم الحاء والذال: شُعْبة من الجبل.

فإن كانت الواو مدغمة لم تقلب الأولى منهما وإن انكسر ما قبلها لتحصنها بالإدغام، وقد ذكرنا ذلك في فصل «اجْلِوّاذ» من حرف الواو، وقول بعضهم «اجْلِيواذ». ونظير «اجْلِيواذ» قولهم «دِيوان» لأن أصله «دِوّان»، ومثاله «فِعّال»، والنون فيه لام لقولهم «دَوَّنته» و«دَواوين» و«دُوَيْوين». ولم تقلب الواو في «ديوان» وإن كانت قبلها ياء ساكنة من قبل أن الياء غير لازمة، وإنما أُبدلت من الواو تخفيفًا؛ ألا تراهم قالوا «دَواوين» لما زالت الكسرة من قبل الواو، على أن

(١) حذرية الديك: أي ريش عنقه.
(٢) الهبرية: أي ما طار من الريش.
(٣) العفرية: الشديد القوي.

بعضهم قد قال «دَيَاوِين» فأقرّ الياء بحالها وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها، وأجرى غير اللازم مجرى اللازم، وقد كان سبيله إذا أجراها مجرى الياء اللازمة أن يقول «ديّان» إلا أنه كره تضعيف الياء كما كره الأول تكرير الواو، قال الشاعر[1]:

عَدانى أن أزورَكِ أمُّ عمرٍو دَيَاوِينٌ تُشَقَّقُ بالمِـــــدادِ

واعلم أن الواو متى وقعت قبلها الياء ساكنة قُلبت الواو ياء، وكذلك إن وقعت الواو ساكنة قبل الياء، فالأول نحو «سيِّد» و«ميِّت» والثانى نحو «ليَّة» و«طيَّة». وقد ذكرنا هذا كله مستقصىً فى حرف الواو، وذكرنا هناك «ضَيْوَن» و«رَجاء بن حَيْوَة». فأما قولهم فى «فُعِلَ» من «فاعَلْتُ» و«فَيْعَلْتُ» و«فَوْعَلْتُ» من «سِرْتُ» و«بِعْتُ»: «سُوْيِرَ» و«بُوْيِعَ» فلم تقلب فيه الواو ياء لأن الواو ليست بلازمة فى «فاعَلْتُ»، وأجروا «فَيْعَلْتُ» و«فَوْعَلْتُ» مجرى «فاعَلْتُ»، ولو ادغموا فقالوا «بُيِّعَ» و«سُيِّرَ» التبس أيضًا بـ«فُعِّلَ».

وقد أبدلت الياء من الواو إذا كانت لام «فُعْلَى» وذلك نحو «العُلْيا» و«الدنيا» و«القُصْيا»، وقالوا «القُصْوَى» فأخرجوها على أصلها. فأما «حُزْوَى» فعَلَم، ولا يُنكَر فى الأعلام كثير من التغيير نحو «حَيْوَة» و«مَزْيَد» و«مَحْبَب»، وقد ذكرنا هذا قديمًا فى هذا الكتاب. ونظير القُصْوَى فى الشذوذ قولهم: خُذ الحُلْوَى وأعطه المُرَّى.

واعلم أنهم قد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن؛ لأن الساكن لضعفه ليس حاجزًا حصينًا، فلم يُعتدّ فاصلاً،

---

(١) البيت ذكره ابن منظور فى «اللسان» (دون)، والمصنف فى «الخصائص» (٣/ ١٥٨)، و«المنصف» (٢/ ٣٢).

فصارت الكسرة كأنها قد باشرت الواو، ولا يقاس ذلك ، وذلك قولهم «صِبْيَة» و«صِبْيَان» والأصل «صِبْوَة» و«صِبْوَان» لأنه من صَبَوْتُ صَبْوًا، فقلبت الواو لكسرة الصاد، ولم تفصل الياء بينهما لضعفها بالسكون، وقد قالوا أيضًا «صِبْوَان»، فأما قول بعضهم «صُبْيَان» بضم الصاد وبالياء ففيه من النظر أنه ضم الصاد بعد أن قلب الواو ياء فى لغة من كسر الصاد، فقال «صِبْيَان» فلما قلبت الواو ياء للكسرة، وضُمّت الصاد بعد ذلك أُقِرّت الياء بحالها التى كانت عليها فى لغة من كسر.

ومن ذلك قولهم «قِنْيَة»، هو من «قَنَوْتُ» هكذا يقول أصحابنا، وقد روى أيضًا «قُنْيَة» و«قِنْوَة» و«قُنْوَة» وقالوا أيضًا «قَنَوْتُ» و«قَنَيْتُ» فمن قال «قَنَيْت» فلا نظر فى «قِنْيَة» و«قُنْيَة» فى قوله، ومن قال «قَنَوْتُ» فإن كان ممن يقول «قُنْيَة» فالكلام فى إبدال الواو ياء فى قوله هو الكلام فى قول من قال «صُبْيَان». وقال الراجز[1]:

بِعُنُقٍ أَسْطَعَ فى جِرانِـــــهِ كالجِذْعِ مالَ اليسرِ من قُنْيانِهِ

والواحد «قِنْو»، والقول فيه القولُ فى «صُبْيَان» بضم الصاد.

ومثله «عَلِيّ» و«عِلْيَة» وأصله «عِلْوَة» لأنه من علوت. وقالوا: فلان قِدْيَة فى الخير، يريدون: قِدْوَة. ومثله: ناقة بِلْوُ سَفَر، وبِلْيُ سَفَر، وهما من «بَلَوْتُ». وقالوا: ناقة عِلْيانة، وهى من «عَلَوْتُ». وقالوا: أرض عِذْيٌ، وطعام عِذْيٌ، وقالوا فى جمع «عَذَاة»: «عَذَوَات» بالواو. ومن كلام بعضهم فى صفة أرض: قد حَفَّتْها الفَلَوَات، وبعجتها العَذَوَات. وقالوا «حِذْيَة»[2] وهى من «حَذَوْتُ».

---

(١) الرجز فى «اللسان» (قنا).

(٢) الحذية من اللحم : ما قطع من اللحم طولاً.

ومتى صارت الواو رابعة فصاعدًا قلبت ياء، وذلك نحو أغزيتُ، واستغزيت، وتقصّيتُ، وادّعيتُ، ومَغْزَيان، وملْهَيان، ومُسْتغزيان، وقد تقدمت علة ذلك.

وقال بعضهم فى «يَوْجَلُ»: «يَيْجَلُ»، وفى «يَوْحَلُ» «يَيْحَلُ»، وقالوا أيضًا: «يِيْجَلُ» و«يِيْحَلُ»، كل ذلك هربًا من الواو.

إبدال الياء من الهمزة

اعلم أن كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياء خالصة، تقول فى «ذِئْب»: «ذِيب» وفى «بِئْر»: «بِير» وفى «مِئْرة»: «مِيرة». وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، تقول فى «مِئَر»: «مِيَر» وفى يريد أن يُقرِئَك: يريد أن يُقرِيَك، وفى «بِئار»: «بِيار»، قالت امرأة من العرب:

ألم تَرَنا غِبْنا ماؤُنا ... سنينَ، فظلْنا نكُدُّ البيارا

وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ياء «فَعِيل» ونحوه مما زيدت فيه لمدّ، أو بعد ياء التحقير فتخفيفها أن تخلصها ياء، وذلك قولك فى «خَطِيئة»: «خَطِيّة» وفى «نبيء»: «نبيّ» وفى «أُفَيْئِس» تصغير أفْؤُس: «أُفَيِّس»، وفى تخفيف «أُرَيْئِس» تحقير «أَرْؤُس»: «أُرَيِّس»، ولا تحرك واحدة من هاتين الياءين البتة؛ لأن حرف المدّ متى تحرك فارق المدّ، ولأن ياء التحقير أخت ألف التكسير، فكما أن الألف لا تُحرّك، كذلك أجروا الياء هنا إذ كانت فيه رسيلتَها، على أن بعضهم قد قال فى تخفيف «خَطِيئة»: «خَطِيَة» فحرك الياء بحركة الهمزة، وهذا من الشذوذ فى القياس والاستعمال جميعًا بحيث لا يلتفت إليه.

ومتى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منهما قلبت الثانية ياء البتة، وكان البدل لازماً، وذلك قولك: إيْمان، وإيْلاف، وإيْناس، وأصله: إئْمانٌ، وإئْلاف، وإئْناس، فقلبت الثانية ياء البتة لانكسار ما قبلها، ولم يجز التحقيق لاجتماع الهمزتين، فقس على هذا.

وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة إلا طلبًا للتخفيف، وذلك قولهم في «قَرَأْتُ»: «قَرَيْتُ» وفي «بَدَأْتُ»: «بَدَيْتُ» وفي «تَوَضَّأْتُ»: «تَوَضَّيْتُ» وعلى هذا قال زهير[1]:

جريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ سَرِيعًا، وإلاَّ يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

أراد: يُبْدَأْ، فأبدل الهمزة، وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء. ومن أبيات الكتاب[2]:

وكنتَ أذَلَّ من وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِي

يريد: واجِئٌ، فأبدل الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلية. والدليل على ذلك أنه جعلها وصلاً لحركة الجيم؛ ألا ترى أن البيت جيميّ، ولو كانت الهمزة منوية عنده لم يجز أن تكون الياء وصلاً كما لا يجوز أن تكون الهمزة المرادة المنوية وصلاً. وحدثنا أبو علي، قال: قال أبو العباس: لقي أبو زيد سيبويه، فقال له: سمعت من العرب من يقول: «قَرَيْتُ» و«تَوَضَّيْتُ»، فقال له سيبويه: كيف يقول منه يَفْعَلُ؟ قال: «أقْرَأُ». فقال سيبويه: لا، ينبغي أن يقول:

(١) البيت في «ديوانه» بشرح ثعلب (ص٢٤).

(٢) قائله: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت كما ذكر سيبويه في «الكتاب» (٢/ ١٧٠)، والمصنف في «الخصائص» (٣/ ١٥٢).

«أقرى». يريد سيبويه بذلك أن هذا الإبدال لا قوة له، ولا قياس يوجبه، ولو كان على القياس لوجب أن تخرج الكلمة إلى ذوات الياء، فيقول: «أقْرى» كما تقول: «رَمَيْتُ أرْمى»؛ ألا ترى أن البدل لما وجب فى «جاء» ونحوه جرى لذلك مجرى «قاضٍ» فاعرفه. ونحو من هذا قول ابن هَرْمة[1]:

إنّ السِّباع لَتَهْدَى عن فَرائسها   والناسُ ليس بهادٍ شرُّهم أبدا

يريد: ليس بهادئ، فأبدل الهمزة ياء ضرورة، وجميع هذا لا يقاس إلا أن يضطر شاعر. وقالوا فى «أعْصُرَ» - اسم رجل: «يَعْصُرُ» فالياء بدل من الهمزة، قال أبو على: إنما سمى أعْصُرَ بقوله[2]:

أبُنَىَّ إنّ أباكِ شَيَّبَ رأسَــهُ   كرُّ الليالى واختلافُ الأعْصُرِ

إبدال الياء من الهاء

قالوا: دَهْدَيْتُ الحَجَرَ، أى: دَحْرَجته، وأصله: دَهْدَهْتُه؛ ألا تراهم قالوا: هى دُهْدُوهة الجُعَل لما يُدَحرجه، قال أبو النجم[3]:

كأنّ صوتَ جَرْعها المُسْتَعْجِلِ   جَنْدَلةٌ دَهْدَيْتُها فى جَنْــدَلِ

وقالوا فى صَهْصَهْتُ بالرجل إذا قلت له صَهْ صَهْ: صَهْصَيْتُ، فأبدلوا من الهاء ياء.

---

(١) هو فى «ديوانه» (ص ٩٧).

(٢) البيت فى «طبقات فحول الشعراء» (ص٣٣)، والأعصر هو ابن سعد بن قيس بن غيلان.

(٣) البيتان ذكرهما ابن جنى أيضًا فى «المنصف» (٢/ ١٧٦)، (٣/ ٧٧).

إبدال الياء من السين

قال الشاعر[١]:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِسَالٌ ... فزوجُكِ خامسٌ، وأبوكِ سادى

أي: سادس، وقال الآخر[٢]:

بُوَيْزِلُ أعوام أذاعتْ بخمسةٍ ... وتعتدّنى إن لم يق الله ساديا

أي: سادسًا، وقال الآخر[٣]:

عمرٌو وكَعْبٌ وعبدُ الله بينهما ... وابناهما خمسة، والحارثُ السادى

وقال الآخر[٤]:

مضى ثلاثُ سنينَ منذُ حُلَّ بها ... وعامُ حُلَّتْ، وهذا التابعُ الخامى

أي: الخامس.

---

(١) نسب في «جمهرة اللغة» إلى امرئ القيس، وهو من ملحقات ديوانه (ص ٤٥٩)، وهو بغير نسبة في «اللسان» (فسل)، (ستت)، (سدا)، «وشرح المفصل» (١٠/٢٤، ٢٨).

(٢) البيت في «تهذيب الألفاظ» (ص ٥٩٠)، و«القلب والإبدال» (ص ٦٠)

(٣) البيت لامرأة من بنى الحارث تبكى قتلى بنى الحارث، الذين أصابتهم بنو عامر في وقعة دارت بينهما. وانظر: «تهذيب الألفاظ» (ص٥٩١)، و«القلب والإبدال» (ص ٦٠).

(٤) قائله: الغادرة، كما في «اللسان» (خمس)، (خما).

إبدال الياء من الباء

أنشد سيبويه(١):

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتمّـــرهُ ... من الثعالى، ووخزٌ من أرانيها

قال: «أراد: الثعالب والأرانب، فلم يمكنه أن يقف على الباء، فأبدل منها حرفًا يمكن أن يقفه فى موضع الجر، وهو الياء»، قال: «وليس ذلك أنه حذف من الكلمة شيئًا، ثم عوض منه الياء». ويحتمل عندى أن تكون «الثعالى» جمع «ثُعالة» وهو الثعلب، وأراد أن يقول «ثعائل» فقلب، فقال: «ثعالى» كما قال(٢):

وكأنّ أولاها كِعابُ مُقامِـــرٍ ... ضُرِبتْ على شُزُنٍ فهنّ شَواعى

أراد: شوائع. ومن أبيات الكتاب(٣):

تَكادُ أواليها تَفَرّى جُلودُهـــا ... ويكتحل التالى بِمُورٍ وحاصِبِ

يريد: أوائلها، وله نظائر، إلا أن الذى ذهب إليه سيبويه أشبه لقوله: «أرانيها»، ولأن «ثُعالة» اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

وقالوا «ديباج» و«دَيابيج»، فدل قولهم: «دبابيج» بالباء على أن أصله «دِبّاج» وأنه إنما أبدل الباء ياء استثقالاً لتضعيف الباء. وأخبرنا أبو على أن أبا العباس أحمد بن يحيى حكى عنهم: لا وَرَبْيِك لا أفعل، أراد: لا وربِّك لا أفعل،

(١) قائله هو: أبو الكاهل اليشكرى كما فى «اللسان» (شرر)، (ثمر)، (رنب)، (وخز).
(٢) قائله هو: الأجدع بن مالك الهمدانى كما فى «الأصمعيات» (ص٦٩)، و«الصحاح» (شعا).
(٣) قائله: ذو الرمة كما فى «اللسان» (وأل)، وليس فى قصيدته.

فأبدل الباء الثانية ياء لأجل التضعيف. وقال بعضهم في لَبَّيْتُ بالحج: إنما هو لَبَّيْتُ: فعَّلْتُ من قولهم: ألَبَّ بالمكان أي أقام به، قرأت على أبي علي للمُضَرِّب ابن كعب(1):

فقلتُ لها: فِيئي إليكِ فإنني حَرامٌ، وإني بعد ذاك لَبِيبُ

أي: مُلَبٍّ بالحج. قال ابن السكيت: «وقوله: بعد ذاك، أي: مع ذاك». فأما حقيقة «لَبَّيْتُ» عند أهل الصنعة فليس أصل يائه ياء وإنما الياء في «لَبَّيْت» هي الياء في قولهم «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ» اشتقوا من الصوت فعلاً، فجمعوه من حروفه، كما قالوا من «سُبْحانَ الله»: «سَبْحَلْتُ»، ومن «لا إله إلا الله»: «هَلَّلْتُ»، ومن «لا حول ولا قوة إلا بالله»: «حَوْلَقْتُ» ومن «بسم الله»: «بَسْمَلْتُ»، ومن «هَلُمَّ» - وهو مركب من «ها» و«لُمَّ» عندنا، ومن «هَلْ» و«أُمَّ» عند البغداديين: «هَلْمَمْتُ». وكتب إليَّ أبو علي في شيء سألته عنه، قال: قال بعضهم: سألتك حاجة فلا لَبَّيْتَ لي، أي: قلت لي: لا، وسألتك حاجة فلَوْلَيْتَ لي، أي: قلت لي: لولا. قال: وقالوا: بَأْبَأَ الصبيُّ أباه، أي: قال له: بابا. وحكى لنا عن الأصمعي أو أبي زيد أنهم يقولون: «رجُلٌ ويْلَمَةٌ» للداهية، فاشتقوا وصفًا من قولهم «وَيْلُمِّهِ» وأصله «وَيْلٌ لأُمِّهِ» وهذا كثير. وكذلك أيضًا اشتقوا «لَبَّيْتُ» من لفظ «لَبَّيْكَ» فجاءوا في «لَبَّيْتُ» بالياء التي هي للتثنية في «لَبَّيْكَ»، وهذا على قول سيبويه، فأما يونس فزعم أن «لَبَّيْكَ» اسم مفرد، وأصله عنده «لَبَبٌ» ووزنه «فَعَلَلٌ» ولا يجوز أن تحمله على «فَعَّلٍ» لقلة «فَعَّلٍ» في الكلام وكثرة «فَعَلَلٍ» فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من «لَبَبٍ» ياء هربًا من التضعيف، فصار «لَبَيٌ» ثم أبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «لَبَى» ثم إنها لما وُصلت

(1) هو في «جمهرة اللغة» (٢/ ١٤٢)، و«الإبدال» لابن السكيت (ص١٣٣).

بالكاف في «لَبَّيْكَ» وبالهاء في «لَبَّيْهِ» نحو ما أنشدناه أبو علي[1]:

إنك لو دعوتني ودُونـــي　　زَوْراءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُـــونِ

لقلتُ: لَبَّيْهِ لمن يدعونـــي

قُلِبت الألف ياء كما قلبت في «إلى» و«على» و«لدى» إذا وصلتها بالضمير، فقلت: إليك، وعليك، ولديك. ووجه الشبه بينهما أن «لبَّيْك» اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء لأنه لا يكون إلا منصوبًا، ولا يكون إلا مضافًا، كما أن «إليك» و«عليك» و«لديك» لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة، فقلبوا ألفه ياء، فقالوا «لبَّيك» كما قالوا «عليك» و«إليك» و«لديك». ونظير هذا «كلا» و«كلتا» في قلبهم ألفها ياء متى اتصلت بضمير وكانت في موضع نصب أو جرّ، نحو: ضربت الرجلين كليهما، ومررت بهما كليهما، وضربت المرأتين كلتيهما، ومررت بهما كلتيهما، ولم يقلبوا الألف في موضع الرفع ياء فيقولوا: قام الرجلان كليهما، ولا قامت المرأتان كلتيهما لأنهما بعُدا برفعهما من شبه «إليك» و«عليك» و«لديك» إذْ كُنّ لا حظَّ لهن في الرفع.

واحتج سيبويه على يونس، فقال: لو كانت ياء لَبَّيك بمنزلة ياء عليك وإليك ولديك لوجب متى أضفتها إلى المظهر أن تقرها ألفًا، كما أنك متى أضفت «عليك» وأختيها إلى المظهر أقررتَ ألفها بحالها، ولكنك تقول على هذا: لَبَّي زيدٍ، ولبَّيْ جعفرٍ، كما تقول: إلى زيدٍ، وعلى جعفرٍ، ولدى سعيدٍ، وأنشد قول الشاعر[2]:

---

(١) الأبيات في «اللسان» (لبب)، (بين).

(٢) البيت قائله: أعرابي من بني أسد، كما ذكر العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ٣٨١)، وابن منظور في «اللسان» (لبى).

دعوتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا　　فلبَّىْ فلبَّىْ يدَىْ مِسْوَرِ

قال: فقوله «فلبَّىْ» بالياء مع إضافته إياه إلى المظهر دلالة على أنه اسم مثنًّى بمنزلة: غُلامَىْ زيدٍ، وصاحبَىْ سعيدٍ. وهذا شرح المذهبين وبسطهما ومعانى قول سيبويه ويونس فيهما، وإن لم يكن لفظهما فإنه غرضهما.

ثم إن أبا على فيما بعد انتزع لنا شيئًا يؤنّس به قول يونس، ولم يقطع به، وإنما ذكره تعللاً، وهو أنه قال: ليونس أن يحتج فيقول: قوله «فلبَّىْ يدَىْ» إنما جاء على قول من قال في الوصل: هذه أفعَىْ عظيمة، وهذه عَصَىْ طويلة، أى: أفعَى، وعَصا، وقد حكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الوصل كما يقولونه في الوقف، وهذا ليس عذرًا مقنعًا، وإنما فيه بعض التأنيس، والقولُ بعدُ قولُ سيبويه. فقولُ من قال: إنّ لَبَّيْتُ بالحج من قولنا: «ألَبَّ بالمكان» إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه؛ ألا ترى أن الياء في «لبَّيك» عند يونس إنما هى بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في «لَبَّب» على تقدير قول يونس، وهذا كله منتزع من قول سيبويه والخليل: إن لبَّيك من قولهم ألَبَّ بالمكان، إلا أنهما لم يزعما أن الياء في «لبَّيك» بدل من باء، وإنما الياء عندهم علم على التثنية، وإن وزن «لبَّيك» على قولهما «فَعْلَيْك» كما أن «سَعْدَيْكَ» كذلك لا محالة، ووزنه عند يونس «فَعْلَلْك»، والياء فيه بدل من اللام الثانية، فاعرف هذه المسألة، فإنها من لطيف ما في هذا الكتاب، وإن أعان الله على شرحه وتفسيره سُقْتُ جميعه من التقصى والتنظيف على هذه الطريق، وعلى ما هو ألطف وأدق بإذن الله.

إبدال الياء من الراء

وذلك قول بعضهم: «شِيْراز»[1] و«شَراريز»، حكاها أبو الحسن، فأصل «شيراز» على هذا «شِرّاز» فأبدلت الراء الأولى ياء. ومثله قولهم: «قيراط» و«قَراريط» وأصله «قِرّاط» والعلة واحدة. فأما من قال في «شيراز»: «شَواريز» فإنه جعل الياء فيه مبدلة من واو، وكان أصله على هذا «شِوْراز»، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قُلبت ياء، ثم إنه لما زالت الكسرة في الجمع رجعت الواو، فقالوا: «شَواريز».

فإن قلت: فإن بناء «فِوْعال» ليس موجوداً في الكلام، فمن أين حملت واحد «شَواريز» عليه؟

فالجواب: أن ذلك إنما رُفض في الواحد لأجل وقوع الواو ساكنة بعد الكسرة، فلم يمكن إظهارها، فلما لم يصلوا إلى إظهار الواو في الواحد لما ذكرناه، وكانوا يريدونها أظهروها في الجمع ليدلوا على ما أرادوه في الواحد، وليُعلموا أنها لم تُرد في الواحد ياء في أول أحوالها، وأنها ليست كـ«ديماس» و«دَياميس» ولا كـ«ديباج» و«دَيابيج» فيمن نطق بالياء بعد الدال، ويشبه أن يكون سيبويه إنما لم يذكر في الآحاد مثال «فِوْعال» لما لم يجده مُظهراً مصححاً، فهذا جواب.

ويحتمل عندي قولهم: «شَواريز» قولاً آخر على غير هذا المذهب الأول وهو أن يكون «شيراز» «فيعالاً» والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو بمنزلة

(١) الشيراز: اللبن الرائب.

«دِيماس»، وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره «شَيَاريز» كـ«دَيَاميس»، ولكنهم أبدلوا من الياء واوًا لضرب من التوسع في اللغة، وذلك أن الواو في هذا المثال المكسَّر أعم تصرفًا من الياء؛ ألا ترى إلى كثرة ضَوارب، وقَواتل، وخواتم، وطوابق، وخَواطيم، وجَواريف[1]، وسَوابيط[2]، وحَوانيت، ودَواليب، وقلة صَيارف، وبَياطر، وجَيائل - جمع جَيْأَل، وهي الضَّبُع - فلما أُلفت الواو في هذه الأمثلة المكسَّرة، وكانت أعم تصرفًا من الياء، قُلبت الياء أيضًا في «شَياريز» واوًا في «شَواريز» كما قلبت الواو أيضًا في نحو هذا من مكسَّر الأمثلة ياء لضرب من الاتساع في الكلام، فقالوا في جمع «ناطِل» - وهو المكيال الصغير الذي يُرى فيه الخَمَّارُ شرابَه - «نَياطِل»، ولم يقولوا «نَواطِل» مثل «خَواتم» و«دَوانق»، قال لبيد[3]:

.... تَكُرُّ عليهم بالمِزاج النَّياطِلُ

وقد يجوز أيضًا على هذا أن يكون أصل واحده «شِرْزاز» إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياء كما ذكرنا، ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا الياء المبدلة من الراء واوًا لقرب ما بين الياء والواو، والقول الذي قبل هذا أشبه.

وذكر أبو الحسن في هذه المسألة في كتابه في التصريف ما أذكره لك لتعجب منه، قال: «وأما شِيراز فإنه في وزن «فِعْلال» وهو من بنات الأربعة نحو «سِرْداح»[4] والياء في «شِيراز» واو، يدلك على ذلك قولهم «شَواريز»، ومن قال

(١) جواريف : جمع جاروف : وهو ما يجرف ما مرّ به من سيل أو يابس.

(٢) سوابيط: جمع ساباط، وهو سقيفة بين حائطين تحتها ممر نافذ.

(٣) هو في «ديوانه» (ص ٢٥٨).

(٤) السرداح : الناقة الطويلة.

من العرب «شراريز» كان «شيراز» عنده بمنزلة «قيراط» والذى أنكرته من هذا قوله «إن شيرازًا من بنات الأربعة نحو سِرْداح». وليست تخلو الياء فى «شيراز» إذا كانت بدلاً من أن تكون بدلاً من راء فى قول من قال «شَراريز» أو من واو فى قول من قال «شَواريز» على ما ذكره هو، وذهب إليه. وعلى كلا القولين لا يجوز أن يكون رباعيًا؛ لأنه إن كان فى الأصل «شِرّازًا» فوزنه «فِعّال»، وإن كان «شِوْرازًا» فوزنه «فِوْعال» و«شِرّاز» ثلاثى بلا خلاف؛ لأنه من باب «صِنّارة»(1) و«حِنّابة» و«فِوْعال» ثلاثى أيضًا؛ لأن الواو لا تكون أصلاً فى ذوات الأربعة إلا فى التضعيف نحو «الوَصْوَصة»(2) و«الوَزْوَزة»(3) و«الوَحْوَحة» وباب «قَوْقَيْتُ» و«ضَوْضَيْتُ» و«زَوْزَيْتُ»؛ لأنه فى الأصل «قَوْقَوْتُ» و«ضَوْضَوْتُ» و«زَوْزَوْتُ» و«فِوْعال» ليس مضعفًا فتجعل واوه أصلاً. فأما «وَرَنْتَل» فحرف شاذ، ولو أمكننا أن نقضى بزيادة الواو فيه لضاق العذر عن تولى ذلك، ولكن كونها أولاً يمنع من القضاء بزيادتها. وهذا الذى حكيته لك عن أبى الحسن موجود فى نُسخ كتابه فى التصريف، وهكذا قرأته على أبى على، ووجدته أيضًا فى نسخة أخرى مقروءة عليه، وفى نسخة أخرى كان يستجيدها، ويصف صحتها، وكذلك كانت، وكان يقول: هذا مصحف جيد، يثنى بذلك على النسخة. وقد كثر التخليط فى كتابه هذا، وزيد فيه ما ليس من قول أبى الحسن، وأُلحق بمتونه، فصار كأنه من الكتاب. وقد شك أبو بكر محمد بن السرى - رحمه الله - فى شيء من كلامه فى هذا الكتاب فى فصل «أَوْتاء». وأخلق ما يصرف إليه كلام أبى الحسن فى قوله: «إنه رباعى نحو سرداح» أن يقال: إنه أراد أن «فِوْعال» ملحق بالواو بذوات

(1) الصنارة: نوع من الأشجار يسمى: الدُّلْب.

(2) الوصوصة: إدناء المرأة نقابها إلى عينها، لا يرى من وجهها سوى العينين.

(3) الوزوزة: الطيش والخفة.

الأربعة نحو «سرداح»، فترك لفظ الإلحاق للعلم به إذ قد ثبت فى الأصول أن الواو لا تكون فى هذا النحو أصلاً، على أن فى هذا التمحّل بعدًا وضعفًا.

فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون أبو الحسن فى هذا على صواب، وأن تكون الكلمة رباعية وإن كانت فيها الواو منفردة غير مضعفة، كما كانت الواو فى «ورنتل» أصلاً وإن لم تكن مضعفة، ولكنها لما وقعت أولاً لم يسغ القضاء بزيادتها، فتكون أيضًا الواو فى «شِوْزاز» لما وقعت ساكنة بعد كسرة، ولم يمكن تصحيحها، قُضى بكونها أصلاً لأنّا لا نعلم واوًا استؤنفت فى أول أحوالها مفردة زائدة ساكنة بعد كسرة، فأما «اجْلِوّاذ» و«اخْرِوّاط» فالواو فيه مضعفة غير منفردة.

فالجواب: أن واو «وَرَنْتَل» وقعت موقعًا لا يمكن معه القضاء بكونها زائدة؛ لأنّا لا نعلم واوًا زيدت أولاً، وقد ذكرنا العلة فى امتناع العرب من ذلك فى حرف الواو. فأما واو «شِوْزاز» المقدرة قبل القلب فهى على كل حال ثانية ساكنة فى موضع الواو من «كَوْثَر» و«حَوْقَل» و«تَوْراب» و«طُومار» و«قَوْصَرّة» و«خَوْزَلى» و«خَوْقَزان» و«تَوْرُور» لأنه «فَوْعُول» من التَّرارة، كذا قال أبو على، وهو الصواب. فواو «شِوْزاز» المقدرة على كل حال فى الموضع الذى تزاد فيه الواو، فلا مانع من الحكم بزيادتها.

فأما الدلالة على كون الياء فى «شيراز» بدلاً من الواو فى «شِوْزاز» وأن الياء فيه ليست بمنزلة ياء «ديماس» فظهورها فى الجمع إذ قالوا: «شَواريز»، فأما ما شبّه السائل بذكره، وطلب التلبيس به فى سؤاله من أنه لا يعرف واوًا زائدة مفردة استؤنفت فى أول أحوالها بعد كسرة، فلا معتبر بقوله من قبل أنه إذا قامت الدلالة على صحة قضية لم يلزم إيراد النظير لها وإن كان فى النظير بعض الأنس، ألا ترى أن «كُدْتُ أكادُ» لا نظير له، وقد دلت الدلالة على كونه «فَعُلَ يفعَلُ».

وكذلك قولهم: ماء سُخاخينٌ: فُعاعيل وإن لم نجد له نظيرًا في الكلام. وكذلك إِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلٌ عند سيبويه وإن لم يكن له نظير عنده، وهذا واسع. فكذلك قولهم إن الواو في «شيراز» زائدة وإن لم نجد لها نظيرًا استؤنفت هكذا. ويؤكد ذلك عندك قول بعضهم «شَرَاريز»، فهذه دلالة قاطعة على زيادة الواو في «شَوَاريز»، وجرت «شَرَاريز» مجرى «صَنَابير»[1] وخَنَابيب» كما دلت الألف في «شُرَابث»[2] و«جُرَافِس»[3] على زيادة النون في «شَرَنْبَث» و«جَرَنْفَس»، ومع هذا فقد اجمعوا على أن «عَبَاديد»[4] و«شَعَاليل»[5] يجوز أن يكون واحدها «فُعْلُولاً» كأنه «عُبْدُود» و«شُعْلُول» وإن لم تنطق العرب بواحد ذلك، وإذا كان ذلك كذلك فالياء في «عَبَاديد» و«شَعَاليل» جائز أن تكون منقلبة عن واو «فُعْلُول» فكأنه قبل القلب «شَعَالِوْل» و«عَبَادِوْد» فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت «عَبَاديد» و«شَعَاليل»؛ أفلا ترى أن الياء في «عَبَاديد» و«شَعَاليل» منقلبة عن واو زائدة منفردة مستأنفة مكسور ما قبلها، فأما الواحد منها فلا اعتداد به لأنه أصل مرفوض لا ينطق به، فجرى لذلك مجرى ما ليس مقدرًا، وإذا كان ما ينطق به في كثير من الكلام قد تصيّره إلى أن يجرى مجرى ما قد سقط حكمه وصار غير معتد به، فما لا يظهر على وجه من الوجوه أولى بأنه يُلغى ولا يُعتدّ به، وذلك قولك: زيدٌ خلفَك، فأصل هذا: زيدٌ مستقرّ خلفَك، فحذف اسم الفاعل للعلم به وأقيم الظرف مقامه وانتقل الضمير الذى كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وصار موضع الظرف رفعًا لأنه خبر المبتدأ، وألغى «مستقر» حتى صار لا حكم له

(١) الصنابير: لفظ يطلق على سيء الأدب والأخلاق.
(٢) الشرابث: أى غليظ الكفين والرجلين.
(٣) الجرافس: أى ضخم البنية شديد الجسم من الرجال.
(٤) العباديد: أى الفرق والشيع المختلفة من الناس.
(٥) الشعاليل: أى الفرق والشيع.

ولا اعتداد به، وأنت مع هذا لو شئت لأظهرته، فقلت: زيد مستقرٌّ خلفَك. ويدلك على أن حكم «مستقر» ونحوه في نحو هذا قد سقط عندهم، وصارت معاملة اللفظ الآن إنما هي للظرف، امتناعُهم من تقديم الحال على الظرف في نحو قولهم: زيدٌ خلفَك واقفًا، فلو قلت: زيد واقفًا خلفَك لم يجز، فلولا أن نصب الحال الآن إنما وجب بالظرف لا باسم الفاعل المحذوف لكان يجوز تقديم الحال على الظرف بغير اسم الفاعل، كما كان يجوز تقديمها عليه مع اسم الفاعل في قولك: زيدٌ واقفاً في الدار مستقرٌ، فـ«واقفًا» الآن منصوب بمستقرٍّ لا بالظرف، ولذلك جاز تقديمه على الظرف، فكذلك إذا قلت: زيدٌ خلفَك واقفًا، نصبت الحال بالظرف لا باسم الفاعل. فإذا كان حكم اسم الفاعل قد يبطل إذا أقمت الظرف مقامه مع أنه قد يجوز لك أن تلفظ معه باسم الفاعل وتجمع بينهما، فأن يكون ما لا ينطق به البتة غير مراد ولا معتدّ به - وهو واحد «شَعاليل» و«عَباديد» - أجدر. فهذا ما احتمله القول، واقتضاه النظر في قولنا «شيراز» و«شَواريز» و«شَراريز».

فأما قولهم «تَسَرَّيْتُ» فيكون أيضًا من باب إبدال الياء من الراء، وأصلها على هذا «تَسَرَّرْتُ» لأنها من «السُّرِّيَّة» و«السُّرِّيَّة»: «فُعْلِيَّة» من السِّرّ، وذلك أن صاحبها أبدًا ما يخفيها ويُسِرُّ أمرها عن حرمته وصاحبة منزله. ومن كانت «سُرِّيَّة» عنده «فُعِّيلة» مثل «مُرِّيقة» و«عُلِّيَّة» فاشتقاقها عنده من سَراة الشيء، وهو أعلاه وأوله. ودفع أبو الحسن هذا القول، وقال: إن الموضع الذي تؤتى منه المرأة ليس أعلاها ولا سَراتها. والقول كما قال. والذي ذهب إليه أبو الحسن فيها هو أنها «فُعْلِيَّة» من السُّرور لأن صاحبها يُسَرُّ بها. ولو قال قائل: إنها «فُعِّيلة» من سَرَيْتُ، أي: سرت ليلاً؛ لأن في ذلك ضربًا من الإخفاء والستر، لكان قولاً، ولكن

حملها على أنها «فُعْلِيَّة» أوجه لأمرين: أحدهما: أن «فُعْلِيَّة» أكثر في الكلام من «فُعُيلة». والآخر: أن معنى السِّرّ ههنا والسرور أظهر من معنى السَّراة والسُّرَى. وإذا كانت «سُرِّيَّة» من «السَّراة» فأصلها «سُرِّيوة» لأن السَّراة من الواو، لقول الفرزدق[1]:

وأصبح مُبْيَضُّ الصقيع كأنه ... على سَرَوات البيت قُطْنٌ مُنَدَّفُ

فلما اجتمعت الياء والواو، وسَبَقت الياء بالسكون قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، فصارت «سُرِّيَّة». وكذلك القول في «عُلِّيَّة»، أصلها «عُلِّيوة» لأنها من «عَلَوْتُ» والقول فيها كالقول في «سُرِّيَّة» إذا أخذت من السَّراة.

إبدال الياء من النون

من ذلك قولهم «دِينار» وأصله «دِنَّار»، والقول فيه كالقول في «قِيراط» لقولهم في التكسير «دَنانير» ولم يقولوا «دَيانير». وكذلك التحقير، وهو «دُنَيْنير». وقالوا «إِيسان»، فأبدلوا نون «إنسان» ياء، قال:

فيا ليتني من بعدها طاف أهلُها ... هَلَكتُ، ولم أسمعْ بها صوتَ إِيسانِ

البيت لعامر بن جُوَيْن. إلا أنهم قد قالوا في جمعه أيضًا «أَيَاسِيّ» بياء قبل الألف، فعلى هذا يجوز أن تكون الياء غير مبدلة، وجائز أيضًا أن يكون من البدل اللازم، نحو: عِيد وأَعْياد وعُيَيْد، وتحوه مِيثاق ومَيَاثيق، ومِيثَرة ومَيَاثر. وهذا هو الوجه عندي في «إيسان».

---

(١) هو في «ديوانه» (ص ٧٩٠).

ومن ذلك قولهم «تَظَنَّيْتُ» وإنما هي «تَفَعَّلْتُ» من الظنّ، وأصلها «تَظَنَّنْتُ» فقلبت النون الثالثة ياء كراهية التضعيف.

وقرأت على أبي علي بإسناده عن أبي عبيدة «قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: ﴿لم يَتَسَنَّهْ﴾(1): لم يتغير، هو من قوله تعالى: ﴿مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ﴾(2) أي: متغيِّر. فقلت له: ﴿لم يتسنَّ﴾ من ذوات الياء، و﴿مَسْنُونٍ﴾ من ذوات التضعيف، فقال: هو مثل «تَظَنَّيْتُ» وهو من الظن»(3). وأصله على هذا القول «لم يَتَسَنَّنْ» ثم قُلبت النون الآخرة ياء هربًا من التضعيف، فصار «يَتَسَنَّيْ» ثم أبدلت الياء ألفًا، فصار «يَتَسَنَّى» ثم حذفت الألف للجزم، فصار ﴿لم يَتَسَنَّهْ﴾.

وقالوا «إنسان» و«أناسيّ» و«ظَرِبان» و«ظَرَابِيّ»، فالياء الثانية بدل من نون الواحد.

إبدال الياء من اللام

وهو في قولهم: أمْلَيْتُ الكتاب، إنما أصله «أمْلَلْتُ» فابدلت اللام الآخرة ياء هربًا من التضعيف، وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا، قال تعالى: ﴿فهي تُمْلَى عليه بكرة وأصيلاً﴾(4) وقال عز اسمه: ﴿وَلْيُمْلِلِ الذي عليه الحقُّ﴾(5).

---

(1) سورة البقرة: آية (٢٥٩) وهي قراءة حمزة ويعقوب قراءتها بحذف الهاء في الوصل، وكذلك الكسائي وانظر: معاني القراءات للأزهري (٢١٩/١).

(2) سورة الحجر: آية (٢٦).

(3) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص١٣٤).

(4) سورة الفرقان: آية (٥)

(5) سورة البقرة: آية (٢٨٢).

إبدال الياء من الصاد

أخبرنا أبو على بإسناده عن يعقوب، قال: قال اللحيانى[١]: قَصَّيْتُ أظفارى فى معنى قَصَّصْتُها، فهذا مثل «تَظَنَّيْتُ» أبدلت الصاد الثالثة ياء كراهية للتضعيف. وقد يجوز عندى أن يكون «قَصَّيْتُ»: «فَعَّلْتُ» من أقاصى الشىء؛ لأن أقاصيه أطرافُه، والمأخوذ من الأظفار إنما هو أطرافها وأقاصيها، فلا يكون فى هذا بدل.

إبدال الياء من الضاد

أخبرنا أبو على، قال: «قال الأصمعى وأبو عبيدة فى قول العجاج[٢]:

تَقَضِّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ

هو «تَفَعُّل» من الانقضاض، وأصله «تَقَضُّض» فأبدلت الضاد الآخرة ياء لما ذكرت لك[٣]. وقالوا: «تَقَضَّيْتُ من القِضّة» وهو مثله. ويجوز أن يكون «تَقَضِّى البازى»: «تَفَعُّلاً» من «قَضَيْتُ» أى: عملت، كقول أبى ذؤيب[٤]:

وعليهما مَسْرُودَتان قَضاهُما داودُ أو صَنَعُ السوابغِ تُبَّـعُ

أى: عملهما. فيكون «تَقَضِّى البازى» أى: عَمَل البازى فى طيرانه، والوجه هو الأول.

---

(١) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص ١٣٤)
(٢) فى «ديوانه» (ص ٢٨)
(٣) انظر: «الإبدال» لابن السكيت (ص ١٣٣)
(٤) فى «شرح أشعار الهذليين» (ص٣٩)

إبدال الياء من الميم

أخبرنا أبو علي، بإسناده عن يعقوب عن ابن الأعرابي أنه أنشد[١]:

تزور امرءًا أمَّا الإله فيتَّقي   وأما بفعل الصالحين فيأتمي

قال ابن الأعرابي: أراد: يأتمُّ، فأبدل الميم الثانية ياء. وقالوا في قول الراجز[٢]:

بل لو رأيتَ الناسَ إذْ تُكُمُّوا   بغُمَّةٍ لو لم تُفَرَّجْ غُمُّوا

قالوا: أراد: تُكُمْمُوا من كَمَمْتُ الشيء إذا سترتُه، فأبدل الميم الأخيرة ياء مثل «تَظَنَّيت» فصار في التقدير «تُكُمْيُوا»، فأسكنت الياء وحذفت، كما تقول: قد تُوُلُّوا، وتُعُلُّوا من : وَلِيتُ، وعَلَوْتُ. وقد يحتمل هذا عندي وجهًا غير القلب، وهو أن يكون «تُكُمُّوا»: تُفُعِّلُوا من كَمَيْتُ الشيءَ إذا سترته، ومن قولهم «كَمِيّ» لأنه هو الذي قد تستر في سلاحه، فيكون «تُكُمُّوا» على هذا مما لامُه معتلة، ولا يكون أصله من ذوات التضعيف.

وقال ابن الأعرابي في قول ذي الرمة:

مُنَطَّقَةٌ بالآي مُعْمَيَةٌ بـه   دياجيرُها الوُسْطى وتبدو صدورُها

قال: أراد مُعَمَّمة، فأبدل من الميم ياء. ويجوز عندي أيضًا أن يكون من العَمَى، قال سيبويه: من قال في جمع «دِيماس»: «دَماميس» فالياء فيه بدل من ميم «دِمَّاس».

(١) قائله : كثير عزة يمدح به عبد العزيز بن مروان، كما في «ديوانه» (ص ٣٠٠)

(٢) قائله: العجاج : كما في «ديوانه» (ص ٤٢٢)

إبدال الياء من الدال

أخبرنا أبو علي بإسناده عن يعقوب، قال : قال «أبو عبيدة: التصدية: التصفيق والصوت، و«فَعَلْتُ» منه «صَدَدْتُ أَصُدُّ»، ومنه قوله تعالى : ﴿إذا قومك منه يَصِدُّونَ﴾[1] أي: يعجّون ويضجّون، فحوِّل إحدى الدالين ياء». وأنكر أبو جعفر الرُّسْتُمي هذا القول على أبي عبيدة، وقال : إنما هو من الصَّدَى، وهو الصوت، فكيف يكون مضعفًا. وقال أبو علي : ليس ينبغي أن يقال: هذا خطأ؛ لأنه قد ثبت بقوله عز وجل: ﴿يَصِدُّون﴾ وقوع هذه الكلمة على الصوت أو ضرب منه، وإذا كان ذلك كذلك لم يمتنع أن تكون ﴿تَصْدِية﴾ منه، فتكون «تَفْعِلة» من ذلك وأصلها «تَصْدِدة» مثل «التَّحِلة» و«التَّعِلة»، ألا ترى أن أصلهما «تَحْلِلة» و«تَعْلِلة»، فلما قُلبت الدال الثانية من «تَصْدِدة» تخفيفًا اختلف الحرفان، فبطل الإدغام.

إبدال الياء من العين

أنشد سيبويه[2]:

وَمَنْهَلٍ ليس له حَوَازِقُ ولِضَفادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

يريد : ولضفادع جمّه، فكره أن يسكن العين في موضع الحركة، فأبدل منها حرفًا يكون ساكنًا في حال الجر، وهو الياء.

---

(١) سورة الزخرف : آية (٥٧).

(٢) ذكرهما سيبويه في «الكتاب» (١/ ٣٤٤) ، والمنصف في «المقتضب» (١/ ٢٤٧)

وأخبرنا أبو علي إسناده عن يعقوب، قال: قال «ابن الأعرابي: تَلَعَّيْتُ من اللُّعاعة»، واللُّعاعة: بقلة. وأصل «تَلَعَّيْتُ»: «تَلَعَّعْتُ» فأبدلوا من العين الأخرة ياء كما قالوا «تَقَضَّيْتُ» و«تَظَنَّيْتُ».

إبدال الياء من الكاف

حكى أبو زيد «مَكُّوك ومَكاكِيّ» فالياء الثانية بدل من كاف، وأصلها «مكاكيك» كما تقول: شَبُّوط وشَبابيط، وسَمُّور وسَمامير.

إبدال الياء من التاء

أنشد بعضهم (١):

قام بها يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ ... فايْتَصَلَتْ بمثل ضوء الفَرْقَدِ

أراد: فاتّصلت، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية للتشديد.

إبدال الياء من الثاء

قال (٢):

يَفْديكَ يا زُرْعَ أبي وخالي ... قد مَرَّ يومان وهذا الثالي

وأنتَ بالهجران لا تُبالي

أراد: الثالث

(١) البيت ذكره ابن منظور في «اللسان» (وصل) والزمخشري في «شرح المفصل» (٢٦/١٠).

(٢) الرجز في «اللسان» (ثلث)، وشرح المفصل (٢٨/١٠).

إبدال الياء من الجيم

قالوا: «دَيْجُوج ودَيَاج» وأصله «دياجيج» ، فأبدلت الجيم الآخرة ياء، وحذفت الياء قبلها تخفيفًا. وأما قولهم فى «شَجَرَة»: «شِيَرة» فينبغى أن تكون الياء فيها أصلاً، ولا تكون بدلاً من الجيم، أنشد الأصمعى[1]:

تَحْسَبه بين الأنام شِيَرَةْ

قال أبو الفضل الرياشى: سمعت أبا زيد يقول: كنا عند المفضل وعنده أعراب، فقلت: قل لهم يقولون «شِيَرة»، فقالوا، فقلت له: قل لهم يصغرونها، فصغّروها «شُيَيْرة». وإنما كانت الياء عندنا فى «شِيَرة» أصلاً غير بدل من الجيم لأمرين:

أحدهما : ثبات الياء فى تصغيرها فى قولهم «شُيَيْرة»، ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا حقروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليدلوا على الأصل.

والآخر: أن شين «شَجَرَة» مفتوحة، وشين «شِيَرة» مكسورة، والبدل لا تغيَّر فيه الحركات، إنما يوقع حرف موقع حرف، وعلى ذلك عامة البدل فى كلامهم؛ ألا ترى أن من يقول «إيْل» فيأتى به على الأصل، إذا أبدل الياء جيمًا قال «إجْل» فلم يعرض لشىء من الاسم سواها، ولم يُزِلْ شيئًا عما كان عليه من أحوال حركته. هذا هو الظاهر من حال «شِيَرة».

فإنْ قلت: فهل تجد لجعل الياء فى «شيرة» بدلاً من الجيم وجهًا؟.

---

(١) البيت فى «اللسان» (شجر) ، والمحتسب (١/ ٧٤).

فإنّ الطريق إلى ذلك - وإن كان فيها بعض الصنعة - أن تقول: إنه أراد «شَجَرة» ثم أبدل الجيم ياء، كما أبدلت الياء جيمًا فى نحو «الإِجِلّ» و«عَلَجّ» و«فُقَيْمِجّ» و«مُرّجّ»، فكان حكمه أن يدع الشين مفتوحة، فيقول «شَيَرة» إلا أن العرب إذا قلبت أو أبدلت فقد تغير فى بعض الأحوال حركات تلك الكلمة؛ ألا ترى أن «الجاهَ» مقلوب من «الوَجْه»، فكان سبيله إذا قُدّمت الجيم وأُخّرت الواو أن يقال «جَوْهٌ» فتسكن الواو كما كانت الجيم فى «وَجْه» ساكنة، إلا أنها حُرّكت لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت، فغيّروها بتحريك ما كان ساكنًا إذ صارت بالقلب قابلة للتغيير، فصار التقدير «جَوَهٌ» فلما تحركت الواو وقبلها فتحة قلبت ألفًا، فقيل «جاهٌ» فكما غيرت حال «الجاه» لما لحق الكلمة من القلب، كذلك غيرت فتحة شين «شجرة» إلى الكسر لما لحق الجيم من القلب، وزاد فى الأنس بذلك أنه لو أقرت الفتحة فى الشين، فقيل «شَيَرة» لانفتحت الشين قبل الياء، والياء متحركة، فتصير إلى قلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكان يلزم أن يقال «شارة» كما يقال «باعة» جمع «بائع»، وأصلها «بَيَعة»، فهربوا لذلك مع ما قدمناه إلى أن كسروا الشين لتُقَرّ الياء ولا تنقلب.

فإن قلت: فهلا تركوا فتحة الشين بحالها، فقلبوا الياء ألفًا، فقالوا «شارة» كما قالوا «جاهٌ»؟

قيل: «جاهٌ» وإن كانت واوه قد قلبت، فإنه بعد ذلك أشبهُ فى اللفظ بـ «وَجْه»؛ ألا ترى أن ثانى «وَجْه» ساكن وثانى «جاه» أيضًا ساكن، فعلى كل حال قد سكن الثانى من كل واحد منهما، فأما «شَجَرة» فلو قيل فيها «شارة» لكان الثانى من «شارة» ساكنًا، وقد علمنا أن ثانى «شجرة» متحرك، فلما تباينا من هذا الوجه عدلوا إلى أن غيّروا حركة شين «شَجَرة» إلى الكسر فقالوا «شِيَرة» متحركًا كما كان ثانى «شَجَرة» متحركًا، وكان هذا أوفق وأليق وأشبه بالحال من قلب الياء ألفًا.

زيــــادة اليـــاء

قد زيدت الياء أولاً ، وثانية، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، وسادسة.

زيادة الياء أولاً: وذلك نحو «يَرْمَع» و«يَعْمَلة» و«يُسْرُوع» و«يَعْضِيد» وفى الفعل نحو «يقومُ» و«يقعدُ» و«ينطلقُ».

زيادة الياء ثانية: وذلك نحو «خَيْفَق» و«صَيْرَف» و«غَيْداق» و«خَيْتام» و«قَيْصُوم» و«عَيْثُوم» و«عَيْهُوم» و«خَيْسَفُوج» و«عَيْضَمُوز» و«حَيْزَبُون» و«قَيْتال» و«ضَيْراب» و«جَيْفَس» و«صَيْهَم». وفى الفعل نحو «بَيْطَرَ» و«بَيْقَرَ».

زيادة الياء ثالثة: وذلك نحو «عِثْيَر» و«حِذْيَم» و«طِرْيَم» و«سِرْياح» و«جِرْيال» و«كِدْيَوْن» و«هِلْيَوْن» و«سَعِيد» و«قَضِيب». وللتحقير نحو «كُلَيْب» و«دُرَيْهِم» و«دُنَيْنِير». و«عُلَيِّب» ولا نظير له، و«هَبَيِّخ».

زيادة الياء خامسة : وذلك نحو «عَتْرِيس» و«خَرْبَصِيص» و«جَعْفَلِيق» و«شَفْشَلِيق» و«قَرْقِير». وفى الفعل نحو «احرنبيتُ» و«اسلنقيتُ» و«احبنطيتُ» و«اسرنديتُ» و«اغرنديتُ» و«ابرنتيتُ».

زيادة الياء رابعة : وذلك نحو «دِهْلِيز» و«مِنْدِيل» و«قِنْدِيل» و«شِمْلِيل» و«زِحْلِيل». وفى الفعل نحو «سَلْقَيْتُ» و«جَعْبَيْتُ».

زيادة الياء سادسة : قال بعضهم فيما حكاه الأصمعى فى تحقير «عَنْكَبُوت» وتكسيره: «عُنَيْكِبِيت» و«عَنَاكِبِيت» وقرأ بعضهم : ﴿وعَباقِرِيّ حِسانٍ﴾[1] وهذا شاذ لا يقاس عليه.

---

(١) سورة الرحمن : آية (٧٦)، وهذه القراءة بكسر القاف رويت عن عثمان ونصر بن عاصم، والجحدري، ومالك بن دينار، وابن محيصن، وزهير الفرقبي وأبي الجلد، وأبي طعمة، وغيرهم. كما ذكر أبو حيان الأندلسي في تفسيره «البحر المحيط» (١٠/ ٧١)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٣٠٥).

واعلم أن الياء قد تزاد فى التثنية والجمع الذى على حد التثنية، نحو : الزيدَيْن، والعمرين، والزيدينَ، والعمرينَ، وقد تقصينا حالها فى هذا فى حرف الألف.

وتزاد أيضًا علمًا للتأنيث والضمير فى الفعل المضارع نحو : أنتِ تقومين، وتقعدين، وتنطلقين، وتعتذرين.

وتزاد أيضًا إشباعًا للكسرة، وذلك نحو بيت الكتاب[1]:

تنفى يداها الحَصَى فى كل هاجرة نَفْىَ الدَّراهيمِ تنقادُ الصَّياريفِ

يريد: الصَّيارِف، فأشبع كسرة الراء، فتولدت بعدها ياء. فأما «الدراهيم» فإن كان جمع «دِرْهَم» فهو كالصَّياريف، وإن كان جمع «دِرْهام» فلا ضرورة فيه. ومن ذلك قول العرب فى جمع دانَق، وخاتَم، وطابَق: دَوانيق، وخَواتيم، وطَوابيق، وإنما الوجه: دَوانق، وخَواتم، وطَوابق، قال[2]:

.... وتُتْرَكُ أموالٌ عليها الخَواتمُ

وقال زَبّان بن سيّار[3]:

متى تقرؤوها تَهْدِكم من ضَلالكُمْ وتُعْرَفْ إذا ما فُضَّ عنها الخواتمُ

وقد أولعت العامة بقولهم فى جمع «زَوْرَق»: «زَواريق»، ولا وجه للياء هناك إلا أن يُسمع ذلك من العرب، فأما من طريق القياس فإنها «زَوارِق» مثل

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) انظر : شرح اختيارات المفضل (ص ١٤٦٩)، المفضلية (١٠٣)

«جوهر» و«جَواهِر» و«جَوْرَب» و«جَوارِب»، وقال أبو النجم:

منهـا المَطَافِيلُ وغيرُ المُطفِـل

يريد: المَطافِل. فأما قول يزيد الغَوانى الضَّبِّى:

وما زال تاجُ المُلْكِ فينا وتاجُهُـــمْ   قَلاسِيُّ فوقَ الهام من سَعَفِ النَّخْلِ

فإنما زاد الياء الأولى لأنها عوض من نون «قَلَنْسُوة» ولـيسـت بإشباع للكسـرة كالتى قبلها.

وربما عكسـت العرب هذا، فحـذفت الياء فى غير موضع الحـذف، واكتفت بالكسرة منها، قال[1]:

والبَكَرات الفُسَّجَ العَطَامِسا

يريد: العَطَامِيس، وهذا من أبيات الكتاب، ومثله [2]:

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ

يريد: يَحاميم جمع يَحْمُوم، وهو الأسود. ومن أبياته أيضاً[3]:

وكَحَلَ العينين بالعَواوِرِ

يريد: العَواوير، وهو جمع عُوّار، وهو الرمد. وقال أبو طالب[4]:

ترى الوَدْعَ فيها والرخامَ وزينةً   بأعناقها معقودةً كالعَثاكِـــلِ

---

(١) هو فى «ديوانه» (ص١٧٧). ونسبه سيبويه فى «الكتاب» (٢/١١٩)، إلى غيلان بن حريث.

(٢) تقدم.

(٣) قائله: جندل بن المثنى الطهوى كما فى «المقاصد» للعينى (٤/٥٧).

(٤) البيت ذكره العلامة ابن هشام فى «السيرة النبوية».

يريد : العثاكيل . وقال عبيد الله بن الحر[١] :

وبُدِّلْتُ بعدَ الزَّعْفَرانِ وطِيبِـــــهِ ... صَدَا الدِّرْعِ من مُسْتَحكَماتِ المَسامِرِ

يريد : المسامير.

وحذفوها أيضًا وهي أصل لا زائدة، قال[٢] :

كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُلِيقُ درهَمـــــا ... جُودًا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

يريد : تعطي. ومن أبيات الكتاب[٣] :

وطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ ... دوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

يريد: الأيدي . ومنها[٤] :

وأخو الغَوانِ متى يشأْ يَصْرِمْنَهُ ... ويَعُدْنَ أعـــداءً بُعَيْدَ وِدادِ

يريد : الغواني . ومنها[٥] :

كَنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيَّـــةٍ ... ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يريد : كنواحي، فحذف الياء، وذلك أنه شبه المضاف إليه بالتنوين، فحذف الياء لأجله كما يحذفها لأجل التنوين، كما شبه الأولُ لامَ المعرفة في «الغوان» و«الأيد» بالتنوين من حيث كانت هذه الأشياء من خواص الأسماء ومعتقبة عليها،

---

(١) هو في «المحتسب» للمصنف (١/ ٩٥، ٣٠٠)

(٢) تقدم

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) قائله : الخفاف بن ندبة السلمي كما في «اللسان» (نجز)

فحذف الياء لأجل اللام كما يحذفها لأجل التنوين. هكذا أخذت من لفظ أبي علي وقت القراءة عليه. وقال الآخر:

قلتُ لها: يا هَذِ في هذا إثمْ

يريد: هذي، فحذف الياء تخفيفًا.

وتُحذف أيضًا الياء الزائدة بعد هاء إضمار الواحد نحو: مررت بِهِ ياء فتى، قرأ بعضهم: ﴿فَخَسَفْنَا بِهْ وبداره الأرض﴾[1]. وبعد ميم الضمير نحو: عليهمْ، وإليهمْ، وبهمْ، وأصله: عليهُمُو، وإليهُمُو، وبهُمُو، فالهاء للإضمار، والميم علامة تجاوز الواحد، والواو لإخلاص الجمع، ثم إنهم يبدلون ضمة الهاء كسرة لخفاء الهاء ووقوع الكسرة والياء الساكنة قبلها، فيقولون: عليهِمُو، وبهِمُو، وإليهِمو ثم إنهم قد يستثقلون الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم، فيبدلون من ضمة الميم كسرة، فيصير في التقدير - ولا يستعمل البتة كما استعمل جميع ما ذكرناه قبله - عليهِمِوْ، وإليهِمِوْ، وبهِمِوْ، فتقلب الواو ياء لوقوع الكسرة قبلها، فيصير: عليْهِمِي، وإليْهِمِي، وبهِمِي، ثم تستثقل الياء هنا، فتحذف تخفيفًا هي والكسرة قبلها، ولايخاف لبس لأن التثنية بالألف لا بُدَّ منها، فيقال: عليهِمْ، وإليهِمْ، وبهِمْ، وهي قراءة أبي عمرو، إلا أن أبا الحسن قد حكى أن منهم من يُقِرُّ الكسرة في الميم بحالها بعد حذف الياء فيقول: عليهِمِ، وإليهِمِ، وبهِمِ، كما أقرت آخرون الضمة في الميم بعد حذف الواو، فقالوا: عليهِمُ بكسر الهاء وضمها.

وتزاد الياء أيضًا بعد كاف المؤنث إشباعًا للكسرة في نحو: عليْكِي، ومنْكِي، وضربتُكِي، وروينا عن قطرب لحسان[2]:

ولستِ بخيرٍ من أبيك وخالكي ... ولستِ بخيرٍ من مُعاظَلة الكَلْبِ

---

(١) سورة القصص: الآية (٨١).

(٢) في ديوانه (ص ٤٠).

وتزاد أيضًا لإطلاق حرف الروى إذا كانت القوافى مجرورة، نحو قوله[١]:

هيهاتَ منزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقة كانت مباركةً من الأيّامِـــى

وقول الآخر[٢]:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلـــى بصُبْحٍ، وما الإصباح فيك بأمْثلى

وقول النابغة[٣]:

أفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنّ رِكابَنــا لمّا تَزُلْ برِحالنا، وكأنْ قَدِى

يريد: وكأن قدْ زالت، وهو كثير.

وتزاد أيضًا بعـد لام المعرفـة عند التذكـر، وذلك قولهم: قـامَ ألِى، يريد: الغلام أو الإنسـان، أو نحو ذلك، فينسى الاسم، فيقف مستذكرًا، فلا يقطع على اللام لأنها ليست بغاية لكلامه، وإنما غايته ما يتوقعه بعده، فيطول وقوفه وتطاوله إلى ما بعـد اللام، فيكسـرها تشـبيهًا بالقافـية المجرورة إذا وقع حرف رَوِيّهـا حرفًا ساكنًا صـحيحًا، نحـو قوله: «وكأنْ قدِى». وكذلك لو وقـعت «أنْ» قافـية لقيل «أنِى» ولو وقعت «عَنْ» قافية لقيل «عَنِى» ولو وقعت «مِنْ» قافية لأطلقت تارة إلى الفتح في نحـو قولك: «مِنَ الرجل» وقد تكسر وتفـتح أيضًا في نحو «مِنِ ابنك» و«مِنَ ابْنِك» فتقـول في القافية المنصوبة «منا»، وفي القافـية المجرورة «منى» إلا أن الفتح أغلب عليها لأنه أكـثر في الاستعمال. وإنما جمعنا بين القـافية وبين التذكر من قِبل أن القافيـة موضـع مدّ واستطالة، كما أن التذكر مـوضـع استشراف وتطاول

(١) لم ينسبه ابن منظور في «اللسان» (سوق) وكذا المصنف «الخصائص» (٣/ ٤٣).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

إلى المتذكَّر، فاعرف ذلك. وعلى هذا قالوا في التذكر «قَدِي» أي: قد قام أو قعد أو نحو ذلك. وكذلك كل ساكن وقفت عليه وتذكرت بعده كلامًا فإنك تكسره، وتشبع كسرته للاستطالة والتذكر، نحو قولك: «مَنْ أنت» إذا وقفت على «مَنْ» مستذكرًا لما بعدها قلت «مَنِى». وعلى هذا يتوجه عندى قول الحُصَيْن بن الحُمام[1]:

ما كنت أحسبُ أنْ أُمِّيَ عَلَّةٌ   حتى رأيت إذي نُحازُ ونُقْتَلُ

ومعناه: إذْ نُحازُ، إلا أنه لما كان يقول في التذكر «إذِى» وهو متذكر إذْ كان كذا وكذا أجرى الوصل مجرى الوقف، فألحق الياء في الوصل، فقال: «إذِى». ولهذا نظائر. وقال سيبويه: «وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيفُنِى، يريد: هذا سيفٌ، ولكنه تذكر بعدُ كلامًا، ولم يُرِد أن يقطع اللفظ لأن التنوين حرف ساكن ينكسر، فكُسِر كما كسر دال قَدْ». هذا قول سيبويه كما تراه، وقال الراجز:

تقول: يارَبَّاه يارَبِّ هَـــلِ   هلَ انتَ من هذا مُنَجٍّ أَجْلِى

إما بتطليق وإما بـ«ارْحَلِـى»

فحرك لام «هَلْ» لما أطلقها بالكسر.

فإن كان الساكن مما يكون وقتًا مضمومًا أو مفتوحًا، ثم وقفت عليه مستذكرًا، ألحقت ما يكون مضمومًا واوًا، وما يكون مفتوحًا ألفًا، فتقول: ما رأيته مُذُو، أي: مُذْ يوم كذا؛ لأن أصله ضم الذال في «مُنْذُ»، وتقول: عجبتُ مِنَا، أي: من زيد أو غيره؛ لأنك قد كنت تقول: مِنَ اليوم، ومِنَ الرجُلِ، ومِنَ

---

(١) نسبه إليه ابن منظور في «اللسان» (أذذ).

الغلامِ، فتفتحه. ومَنْ كان مِنْ لغته «مِنِ الغلامِ» قال في التذكر «عجبت منِي»، فحكم التذكر في هذا الباب حكم القافية؛ ألا ترى أنك تقول في التذكر «عجبت من الغُلامِي» فتلحق الياء بعد الميم كما تلحقها بعدها في القافية في نحو قوله[1]:

. . . .   كانت مباركةً من الأيامِي

وكذلك إن وقفت على ياء ساكنة مكسور ما قبلها ألحقتها ياء أخرى، ومددت، فقلت: «رغبتُ فِيِي» أي: في زيد ونحوه، و«ضربت غلامِيِي» أي ضربت غُلامِي أمس مستذكرًا أمس ونحوه، فتزيد على الياء ياء أخرى. وقد ذكرنا نحو هذا في حرف الواو وحرف الألف، فاعرفه.

فإن كانت قبل الياء والواو فتحة كسرتهما في التذكر، وألحقت بعدهما ياء، وذلك قولك: قام زيدٌ أوِي، أي: أو عمرو، ونحوه وضربت غُلامَيِي، أي: غلامَيْ زيد أو نحوه. وإنما كسرتهما لأنك قد كنت تكسرهما لالتقاء الساكنين في نحو قولك: قام الغلامُ أوِ الرجلُ، وضربت غُلامَيِ الرجلِ. وتقول: ﴿أولئك الذين اشْتَرَوُا﴾[2] وتقف مستذكرًا ﴿الضلالة﴾. وفي ﴿عَصَوُا الرَّسُولَ﴾[3]: ﴿عَصَوُوا﴾ لأجل أن هذه الواو مضمومة لالتقاء الساكنين، فتضمها هنا، وتلحق ضمتها واوًا. ومَنْ كان مِنْ لغته من الكلام: ﴿اشْتَرَوِا الضلالةَ﴾ قال في التذكر ﴿اشْتَرَوِي﴾. ومن قرأ[4]: ﴿اشْتَرَوَا الضلالةَ﴾ فتفتح الواو قال في التذكر ﴿اشْتَرَوَا﴾ فألحق الواو ألفًا. وحكى الكوفيون عن العرب «أكلتُ لَحْمًا شاةٍ» أي:

---

(١) تقدم.

(٢) سورة البقرة: آية (١٦).

(٣) سورة النساء: آية (٤٢).

(٤) هي قراءة السماك، بفتح الواو، وانظر «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٠٥).

لحمَ شاةٍ، فهذا على تذكر الشاة، فأشبع الفتحة، فاستطالت ألفًا. ومن قال: لَوْ انْطَلَقَ بزيد لكان كذا، قال في التذكر «لَوُوْ»، ومن كسر الواو هناك قال هنا «لَوِي»، فالواو والياء إذا انفتح ما قبلهما لجريان هنا مجرى الصحيح كما ترى.

وتزاد الياء بمعنى الاسم في نحو «غُلامِي» و«صاحِبِي». للعرب في هذه الياء لغتان، منهم من يفتحها، ومنهم من يسكنها، فمن فتحها قال: هي اسم، وهي على أقل ما تكون عليه الكلم، فقوّيتها بالحركة كما فتحت كاف المخاطب في نحو: رأيتكَ، ومررت بكَ. ومن سكّنها قال: الحركات على كل حال مستثقلة في حرفي اللين؛ ألا ترى أن مَنْ قال في قَصْعة، وجَفْنة: قَصَعات، وجَفَنات لم يقل في نحو جَوْزة، وبَيْضة إلا جَوْزات، وبَيْضات بالإسكان، فأمّا ما جاء عنهم من قول الشاعر(١):

أبو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

فشاذ لا يعقد عليه باب.

فأما الياء في «إيّاي» فقد تقدم من قولنا في حرف الكاف إنها على مذهب أبي الحسن حرف لمعنى التكلم، كما أن الكاف في «إياك» لمعنى الخطاب، وإنها هنا ليست على هذا القول باسم، كما أن الكاف ليست هناك باسم. ومن رأى أن «إيّاك» بكماله هو الاسم كانت «إياي» أيضًا بكمالها هي الاسم. ومن رأى أن الكاف في «إياك» في موضع جر بإضافة «إيّا» إليها، رأى أيضًا مثل ذلك في الياء من «إيّاي»، وكان ذلك في الياء أسهل منه في الكاف، وذلك أن الكاف قد رأيتها

---

(١) قائله: الهذلي كما في «المحتسب» (١/ ٥٨)، و«المقاصد» للعيني (٤/ ٥١٧)، وليس موجودًا في شرح أشعار الهذليين».

فى نحو «ذلك» و«أولئك» و«هنالك» حرفًا لا محالة، ولم نَرَ نحو الياء التى فى «إياى» حرفًا فى غير «إيّاى»، إلا أن أبا الحسن أجرى الياء هنا مجرى الكاف فى إياك، وقد تقدم من الحجاج فى باب الكاف ما يصح به مذهب أبى الحسن وإن كان غريبًا لطيفًا.

وتزاد للنسب، وذلك نحو «بَصْرِى» و«كُوفِىّ». وتزاد أيضًا فى الاستفهام عن النكرة المجرورة إذا وقفت، وذلك إذا قيل: «مررتُ برجلٍ» قلت فى الوقف «مَنِى» فهذه الياء إنما لحقت فى الوقف زائدة لتدل على أن السائل إنما سأل عن ذلك الاسم المجرور بعينه، ولم يسأل عن غيره، فجعلت هذه الياء هنا أمارة لهذا المعنى ودلالة عليه، وكانت الياء هنا أولى من الألف والواو لأن المسؤول عنه مجرور، والياء بالكسرة أشبه منها بالواو والألف، وليست الياء هنا بإعراب، إنما دخلت لما ذكرت لك، ولو كانت إعرابًا لثبتت فى الوصل، فقلت: «مَنِى يا فتىً» وهذا لا يقال، بل يقال: «مَنْ يا فتىً» فى كل حال، وإنما هذه زيادة لحقت فى الوقف لأن الوقف من مواضع التغيير.

ونظيرها التشديدُ الذى يعرض فى الوقف فى نحو «هذا خالدّ» و«هو يجعلّ»، قال سيبويه: إنما ثقل هذا ونحوه فى الوقف حرصًا على البيان، وإعلامًا أن الكلمة فى الوصل مطلقة، لأنه معلوم أنه لا يجتمع فى الوصل ساكنان على هذا الحد. والقول فى الألف فى «مَنَا» والواو فى «مَنُو» هو القول فى الياء الذى مضى آنفًا.

❊ ❊ ❊

فصـــل
فى تصريف حروف المعجم واشتقاقها وجمعها

اعلم أن هذه الحروف ما دامت حروفَ هجاء غير معطوفة ولا مُوقَعة موقع الأسماء، فإنها سواكن الأواخر فى الإدراج والوقف، وذلك قولك: ألف، با، تا، ثا، جيمْ، حا، خا، دالْ، ذال، را، زاىْ، سينْ، شينْ، صادْ، ضادْ، وكذلك إلى آخرها، وذلك أنها إنما هى أسماء الحروف الملفوظ بها فى صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو ثلاثةْ أربعةْ خمسةْ تسعةْ، ولا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًا، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم يجز تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعها، كما أن الحروف كذلك. ويدلك على كونها بمنزلة هَلْ، وبَلْ، وقَدْ، وحتى، وسوف، ونحو ذلك، أنك تجد فيها ما هو على حرفين الثانى منهما ألف، وذلك نحو: با تا ثا حا خا طا ظا، ولا تجد فى الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثانى منهما حرف لين، إنما ذلك فى الحروف نحو ما، ولا، وياء، وأو، ولَوْ، وأىْ، وكَىْ، فلا تزال هذه الحروف هكذا مبنية غير معربة لأنها أصوات بمنزلة صَه، ومَهْ، وإيه، وغاق[1]، وحاء[2]، وعاء[3]، حتى توقعها مواقع الأسماء، فترفعها حينئذ، وتنصبها، وتجرها، كما تفعل ذلك بالأسماء، وذلك

---

(١) غاق: حكاية صوت الغراب.

(٢) حاء: كلمة تستعمل فى نداء الضأن.

(٣) عاء: كلمة تستعمل فى نداء المعز.

قولك: أول الجيم جيمٌ، وآخرُ الصاد دالٌ، وأوسط الكاف ألفٌ، وثاني السين ياءٌ، وكتبت جيمًا حسنةً، وخَطَطْتُ قافًا صحيحةً. وكذلك العاطف لأنه نظير التثنية، فتقول: ما هجاء بكر؟ فيقول المجيب: باءٌ وكافٌ وراءٌ، فيعرب لأنه قد عطف، فإن لم يعطف بنى، فقال با كاف را، قال[1]:

كافًا وميمًا ثم سينًا طاسِما

وقال الآخر[2]:

. . . .   كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُها

وقال الآخر[3]:

إذا اجتمعوا على ألفٍ وباءٍ   وتاءٍ هاج بينهم جِـــــدالُ

---

(١) ذكر البيت في المخصص لابن سيده (١٧/ ٤٩)، وذكر في الكتاب (٣/ ٢٦٠)، وشرح المفصل (٦/ ٢٩)، وابن يعيش (٦/ ٢٩)، والشاعر يشبه آثار الديار بحروف الكتاب، على ما جرت به عادة شعرائهم، والطاسم: الدارس. وكذلك الطامس وفي رواية أخرى (وسينا طامسا). وذكر في معاني القرآن للزجاج (١/ ٦٠) وذكر في الكتاب (الشاهد في البيت: تذكير (طاسم) وهو نعت للسين؛ لأنه أراد الحرف، ولو أمكنه التأنيث على معنى الكلمة لجاز.

(٢) ذكر البيت في المخصص لابن سيده (١٧/ ٤٩)، وفي معاني القرآن للزجاج (١/ ٦٠)، وفي الكتاب (٣/ ٢٦٠)، وابن يعيش (٦/ ٢٩) ،واللسان (كوف) ونسب في الكتاب إلى الراعي وذكر صدر البيت في الكتاب:

«أهاجتك آيات أبان قديمُها   كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُها»

ونسب كذلك للراعي في اللسان (كوف) ولكن اختلف الصدر

«أشاقتك أطلالٌ تعفَّتْ رسُومُها   كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُها»

(٣) ذكر البيت في معاني القرآن للزجاج (١/ ٦٠) ونسبه إلى يزيد بن الحكم وشرح المفصل (٦/ ٢٩)، والخزانة (١/ ٥٣٥)، وفي درة الغواص نقل الحريري عن الأصمعي أنه قال: أنشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين، ويزيد بن الحكم، ثقفي أسلم يوم فتح الطائف وله مع الحجاج موقف معروف، وقد احتفه سليمان بن عبد الملك، ولكنه انشق على الأمويين وانضم إلى يزيد بن المهلب.

وكذلك أسماء العدد مبنية أيضًا، تقول: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ خمسهْ. ويؤكد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: «ثلاثَهَرْبَعَهْ». فتركه الهاء من «ثلاثه» بحالها غير مردودة إلى التاء – وإن كانت قد تحركت بفتحة همزة «أربعه» – دلالة على أن وضعها وبنيتها أن تكون في العدد ساكنة، حتى إنه لما ألقى عليها حركة الهمزة التي بعدها أقرّها هاءً في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها، ولو كانت كالأسماء المعربة لوجب أن تردّها متى تحركت تاء، فتقول «ثلاثتَرْبَعَهْ» كما تقول: رأيت طلحةَ يا فتىً. فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها، وذلك قولك: ثمانيةُ ضعفُ أربعةَ، وسبعةُ أكثر من أربعةَ بثلاثةَ، فأعربت هذه الأسماء، ولم تصرفها لاجتماع التأنيث والتعريف فيها؛ ألا ترى أن «ثلاثة» عدد معروف القدر، وأنه أكثر من «اثنين» بواحد، وكذلك «خمسة» مقدار من العدد معروف؛ ألا ترى أنه أكثر من «ثلاثة» باثنين.

فإن قلت: ما تنكر أن تكون هذه الأسماء نكرة لدخول لام المعرفة عليها، وذلك قولك: الثلاثة نصف الستة، والسبعة تعجز عن الثمانية واحدًا؟

فالجواب: أنه قد ثبت أن هذه الأسماء التي للعدد معروفة المقادير، فهي على كل حال معرفة، وأما نفس المعدود فقد يجوز أن يكون معرفة ونكرة، فأما إدخالهم اللام على أسماء العدد فيما ذكره السائل نحو: الثمانية ضعف الأربعة، والاثنان نصف الأربعة، فإنه لا يدل على تنكير هذه الأسماء إذا لم تكن فيها لام، وإنما ذلك لأن هذه الأسماء يعتقب عليها تعريفان: أحدهما العلم، والآخر اللام، ونظير ذلك قولك: لقيته فَيْنَةَ والفينةَ، وقالوا للشمس: «إلاهةُ» و«الإلاهةُ»، وقالوا للمنيّة: «شَعُوبُ» و«الشَّعُوب»، ولهذا نظائر، فكما أن هذه الأسماء لا يدل دخول اللام عليها على أنها إذا لم تكن فيها فهي نكرات، فكذلك أيضًا «أربعةُ» و«الأربعة»

و«خمسةٌ» و«الخمسة» هو بمنزلة «فَيْنَة» و«الفينة» و«إلاهة» و«الإلاهة»، أنشدنا أبو علي، ورويناه أيضًا عن قطرب من غير جهته:

تَرَوَّحْنا مـن اللَّعْباء قَصْرًا   وأعْجَلْنا إلاهةَ أنْ تَؤُوبـا(1)

ويروى: الإلاهة، فاعرف هذا فإنه لطيف.

فإذا ثبت بمـا قدمناه أن حروف المعـجم أصوات غـير معربة، وأنهـا نظيرة الحروف نحـو «هَلْ» و«لَوْ» و«مِنْ» و«في» لم يجز أن يكون شيء منها مشـتقًا ولا مُصَرَّفًا، كمـا أن الحروف ليس في شيء منهـا اشتقـاق ولا تصريف، وقـد تقدم القول على ذلك في حـرف الألف. فإذا كان ذلـك كذلك فلو قال لك قـائل: ما وزن «جيم» أو «طاء» أو «كاف» أو «واو» من الفـعل؟ لم يجـز أن تمثّل ذلك له، كمـا لا يجوز أن تمثل لـه «قَدْ» و«سوف» و«لولا» و«كيـلا»، فأمـا إذا نقلت هذه الحروف إلى حكم الأسماء بإيقـاعها مواقعها من عطف أو غـيره، فقد نقلت إلى مذاهب الاسمية، وجاز فيـها تصريفها وتمثيلها وتثنيتهـا وجمعهـا والقضاء على ألفاتهـا وياءاتها، إذ قد صارت إلى حكم مـا ذلك جائز فيه غـير ممتنع منه. وهذا

---

(1) ذكر البيت في اللسان مادة (أله) ونسبه لـ (مَيَّة بنت أم عتبة بن الحارث) وذكر بيت يليه:

«على مثل ابن مَيَّةَ فانعياه   تَشُقُّ نواعم البشر الجُيُوبا»

وقيل البيت لبنت عبد الحارث اليربوعي، ويُقال لنائحة عُتَيْبَة بن الحارث، قال أبو عبيدة هو لأمِّ البنين بنت عتيبة بن الحارث ترثيه. وذكر البيت في معجم البلدان (٥/ ٩٦) ونسبه إلى مية بنت عتيبة ترثي أباها وهي أم البنين حيث قتل يوم خو، قتلته بنو أسد. واللعباء: أرض غليظة بأعلى الحمى لبني زنباع من عبيد بن أبي بكر بن كلاب وهي أيضًا اسم لسبخة معروفة بناحية البحرين بحذاء القطيف على سيف البحر، فيه حجارة مُلْسٌ سُمِّيت بذلك لأنها لعب فيها كل واد أي سال. وذكر في جمهرة اللغة (١/ ٣١٦) بغير نسبة ولكن برواية مختلفة:

«رَحَلْنا هاشِ اللعباء قَصْرًا   فأعجلنا الإلاهة أن تؤوبا»

الفصل هو الـذي يلطف فيه النظر، ويـحتاج إلى بحث وتأمل، ونـحن نقول فى ذلك مما رويناه ورأيناه ما يوفق الله تعالى له إن شاء الله، وبه الثقة.

اعلم أن هذه الحـروف تأتى على ضربـين: أحدهمـا ما هو ثنائى، والآخـر ثلاثى، ونبدأ بذكر الـثنائى لأنه أسبق فى مرتبة العـدّة، وذلك: با تا ثا حا خا را طا ظا فا هـا يا، وأما الزاى فللعرب فـيهـا مذهبان: مـنهم من يجعلهـا ثلاثية، فيقول: زاى، ومنهم من يجـعلها ثنائية، فيقول: زَىْ، وسنذكرها على وجـهيها، وقد حكى فيها «زاء» ممدودة ومقصورة. وأما الألف التى بعد اللام فى قولك «لا» فقد ذكرنا حالها لِمَ دخلت اللام عليـها، وأن ذلك إنما لزمها لما كانت لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يمكن ابتداؤه، وأنها دُعـمـت باللام من قبلها توصلاً إلى النطق بها، ولم يمكن تحـريكها فينطق بها فى أول الحـرف، ويزاد عليها غيـرها كما فُعل ذلك بجيم قاف لام، وغير ذلك مما تجد لفظه فى أول اسمه، فلم يكن بدّ فى إرادة اللفظ بها من حرف تدعم به أمامها، واختـيرت لها اللام دون غيرها لما ذكرناه فى حرف الألف.

فأمـا ما كان على نـحو: با تا حا طا، فـإنك متى أعربـته لزمك أن تمدّه، وذلك أنه على حرفين الثانى مـنهما حرف لين، والتنوين يدرك الكلمة، فـتحذف الألف لالتـقاء الســاكنين، فيلزمك أن تقـول: هذا طًا يا فتى ورأيت طًا حـسنةً، ونظرت إلى طًا حسنةٍ، فيبقى الاسم على حـرف واحد، فإن ابتدأته ووقفت عليه جميعًا وجب أن يكون ســاكناً متحـركاً فى حـال، وهــذا ظاهر الاستحالة، فأمّا ما رواه سلمة عن الفراء عن الكسائى فيما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول بعضهم: «شربتُ مًا» يقصر «ماءٍ»، فحكاية شاذة لا نظير لها، ولا يسوغ قياس غيرها عليها. فإذا كان الأمر كذلك زدت على ألف: با تا ثا

ونحو ذلك ألفًا أخرى، كما رأيت العرب فعلت لما أعربت «لَوْ»، فقالوا[١]:

لَيت شعري، وأين منيَ لَيْتٌ إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَنَـــاءُ

وأنشدنا أبو علي[٢]:

أَفَلا سبيلَ لأن يُصادِفَ رَوْعُنا لَوًّا، ولَوٌّ كاسمها لا تُوجَـدُ

وقال الآخر[٣]:

عَلِقَتْ لَوًّا تُكَرِّرُهُ إنَّ لَوًّا ذاكَ أعْيانا

فكما زادت العرب على هذه الواو واوًا أخرى، وجعلت الثانى من لفظ الأول لأنه لا أصل له فيرجع عند الحاجة إليه، كذلك زدتَ على الألف من با تا ثا ألفاً أخرى عوضًا لما رأيت العرب فعلت فى «لَوْ» لما أعربتها، فصار التقدير «باا» «تاا» «ثاا» «طاا» «هاا» فلما التقت ألفان ساكنتان لم يكن من حذف إحداهما أو حركتها بدّ، فلم يسغ حذف إحداهما لئلا تعود إلى القصر الذى منه هربت، فلم يبق إلا أن تحرك إحداهما، فلما وجب التحريك لالتقاء الساكنين كانت الألف

(١) ذكر البيت فى الكتاب (٣/ ٢٦١) ونسب لأبى زبيد الطائى، وفى ديوانه (٢٤)، وفى جمهرة اللغة (١/ ١٢٢) وأبدل أطراف عجز البيت:

«لَيتَ شعْري وأَيْنَ منيَ لَيْتُ إنّ لَوًّا وإنْ لَيْتًا عَنــاءُ»

وذكر البيت ابن يعيش (٦/ ٣٠)، (١٠/ ٥٧) والخزانة (٣/ ٢٨٢) والمخصص (١٧/ ٥٠) يعنى: أن أكثر التمنى يكذب صاحبه ويعنيه ولا يبلغ فيه مراده.

وذكر فى الكتاب البيت التالى:

أَىُّ ساعٍ سَعَى لِيَقْطَعَ شِرْبِى حِينَ لاحَتْ للصابحِ الجوزاءُ

(٢) ذكر البيت فى المنصف (٢/ ١٥٣).

(٣) ذكر البيت فى المخصص (١٧/ ٥٠ ، ٥١) ونسبه إلى النَّمر بن تَوْلَب وفى اللسان (لولا).

الثانية بذلك أحرى؛ لأنك عندها ارتدعْتَ إذ كنت إليها تناهيتَ، فلما حركت الثانية قلبتها همزة على حد ما بيَّناه في حرف الهمزة من إبدال الهمزة من الألف، فعلى هذا قالوا: خَطَطتُ باءً حسنةً، وكتبت حاءً جيدة، وأراك تكتب طاء صحيحة، وما هذه الراء الكبيرة؟ فأما قول الشاعر[1]:

يخُطُّ لامَ ألِفٍ موصولِ   والزايَ والرَّا أيما تَهْليلِ

فإنما أراد «الراء» ممدودة، فلم يمكنه ذلك لئلا ينكسر الوزن، فحذف الهمزة من الراء، وجاء بذلك على قراءة أبي عمرو في تخفيف الأولى من الهمزتين إذا التقتا من كلمتين، وكانتا جميعًا متفقتي الحركتين نحو قوله: ﴿فقد جا أشراطُها﴾[2] و﴿إذا شا أنْشَرَه﴾[3] على ما يرويه أصحابه من القراء عنه. فكذلك كان أصل هذا: «والزاي والراء أيما تهليل» فلما اتفقت الحركتان حذف الأولى من الهمزتين كما حذفها أبو عمرو.

فإن قلت: ولِمَ حذف أبو عمرو الأولى من الهمزتين، وإنما ارتدع عند الثانية، وهلا حذف الهمزة الآخرة التي انتهى دونها، وارتدع عندها؟

فالجواب: أنه قد علم أن ههنا همزتين، وقد اعتزم حذف إحداهما، فكان الأحرى بالحذف عنده التي هي أضعفهما، والهمزة الأولى أضعف من الثانية في

---

(١) ذكر البيت الأول في اللسان (قلز) بسبقه بيتان:

يقلز فيها مقلزُ الحجسول   تمرًا على شقِّه كالمشكول

والشاعر يصف دارًا خلت من أهلها فصار فيها الغربان والظباء والوحش وذكر البيتان في النوادر (٤٦٣)، والخزانة (١/ ٥٦).

(٢) سورة محمد: الآية (١٨) (فقد جاء أشراطها).

(٣) سورة عبس: الآية (٢٢) (إذا شاء أنشره).

مثل هذا؛ ألا ترى أن الهمزة من «جاءٍ» لام، وأن الهمزة من «أشراط» قبل الفاء، والفاء أقوى من العين، والعين أقوى من اللام، وما قبل الفاء أشدّ تقدمًا من الفاء التي هي أقوى من العين التي هي أقوى من اللام، فكان الحذف بما هو آخر أولى منه بما هو أول، فلذلك حذف أبو عمرو الأولى لضعفها بكونها آخرًا، وأقر الثانية لقوتها بكونها أولاً، فهذا أحد ما يصلح أن يحتج به لأبي عمرو - رحمه الله - في حذفه الأولى من الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ومتفقتي الحركتين. وسألت أبا علي عن هذا الذي ذكرناه في «باءٍ» و«تاءٍ» ونحوهما فقلت: ما تقول في هذه الألف التي قبل الهمزة؟ أتقول: إنها منقلبة عن واو أو ياء، أو تقول: إنها غير منقلبة؟ فقال: لا، بل الألف الآن مقضي عليها بأنها منقلبة عن واو، والهمزة بعدها في حكم ما انقلب عن الياء لتكون الكلمة بعد التكملة والصيغة الإعرابية من باب «شَوَيْتُ» و«طَوَيْتُ» و«حَوَيْتُ». فقلت له: ألسنا قد علمنا أن الألف في «باء» وهي الألف التي في «با» «تا» «ثا» إذا تهجّيت، وأنت تقول: إن تلك الألف غير منقلبة من ياء أو واو لأنها بمنزلة ألف «ما» و«لا»؟ فقال: لما نقلت إلى الاسمية دخلها الحكم الذي يدخل الأسماء من الانقلاب والتصرف؛ ألا ترى أنا إذا سمينا رجلاً بـ«ضَرَبَ» أعربناه لأنه قد صار في حيز ما يدخله الإعراب، وهو الاسم، وإن كنا نعلم أنه قبل أن يسمّى به لا يُعرب لأنه فعلٌ ماض، ولم تمنعنا معرفتنا بذلك من أن نقضي عليه بحكم ما صار منه وإليه، فكذلك أيضًا لا يمنعنا علمنا بأن ألف «با» «تا» «ثا» غير منقلبة مادامت حروف هجاء من أن نقضي عليها إذا زدنا عليها ألفًا أخرى، ثم همزنا تلك المزيدة بأنها الآن منقلبة عن واو، وأن الهمزة منقلبة عن ياء إذ صارت إلى حكم الأسماء التي يقضى عليها بهذا ونحوه. وهذا صحيح منه حسن، ويؤكده عندك أنه لا يجوز وزن «با» «تا» «ثا» «حا» «خا»

ونحوها ما دامت مقصورة مُتَهجَّاة، فإذا قلت: هذه باءٌ حسنةٌ، ونظرت إلى هاء مشقوقة، جاز أن تُمثِّل ذلك، فتقول: وزنه «فَعَلٌ» كما تقول في «داء» و«ماء» و«شاء» إنه «فَعَلٌ». فقال لأبي علي بعضُ حاضرى المجلس: أفيجمع على الكلمة إعلالُ العين واللام؟ فقال: قد جاء من ذلك أحرف صالحة، فيكون هذا منها ومحمولاً عليها. والذى زاد على أبي علي هذه الزيادة فتىً كان يقرأ عليه يُعرف بالبُورانيّ، وكان هذا الفتى - رحمه الله - دقيق الفكر، حسن التصوّر، بَحّاثاً، مُفَتِّشاً، ولا أظلمه حقه، فقلّما رأيتُ أبين منه في لطف نظره، عفا الله عنا وعنه. وأنا أذكر الأحرف التى اعتلت فيها العين واللام.

فمنها «ماءٌ» وألفه منقلبة عن واو، وهمزته منقلبة عن هاء لقولهم: أمْواهٌ، ومُوَيْهٌ، وماهَت الرَّكيّة[1] تَمُوه، وقولهم مَوَّهْتُ عليه الأمر أى: حسّنته له، فكأنى جعلت له عليه طُلاوة وماء ليقبله سامعه.

ومنها «شاءٌ» في قول من قال «شُوَيْهة» وتَشَوَّهتُ شاةً إذا صِدْتَها، حكى ذلك أبو زيد، وحكى أيضًا «شِيَهٌ» و«أشاوِهُ»[2]، فـ«شاءٌ» على هذا مما عينه واو، ولامه هاء، وهو نظير «ماء» سواء. ومن قال «شَوِيّ» فهو من باب «طَوَيت» و«لويت» وصارت «شاءٌ» في هذا القول أخت «باء» و«تاء» و«حاء» على ما فسّره أبو علي، قال النابغة:

. . . . في شويّ وجامل[3]

---

(١) ماهت الركيّة: ظهر ماؤها وكثر.

(٢) أشاوِه: جمع شاة.

(٣) ذكر البيت في ديوان النابغة (١٩٨) وقد قال النابغة القصيدة في وقعة عمر بن الحارث الأصغر الغساني بني مرة بن عوف:

«ولا أعْرِفَنّ بعدَمَا قد نَهَيْتُكم أجادلُ يومًا في شويّ وجامل»

ومنها ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر[١]:

مَنْ رَا مثلَ مَعْدانَ بن يحيى   إذا ما النِّسْعُ طالَ على المَطيَّةْ
ومنْ رَا مثل معدان بن يحيى   إذا هبّت شآميةٌ عَرِيَّـــــةْ

فأصل هذا «رأى» فأبدل الهمزة ياء كـما يقال في «سأَلْتُ»: «سايَلْتُ» وفي «قرأتُ»: «قرَيْتُ» وفي «أخطأتُ»: «أخطَيْتُ»، فلما أبدل الهمزة التي هي عين ياء أبدل الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل لسكونها وسكون الألف التي هي عين الفعل.

وسألت أبا علي، فقلت له: من قال «مَنْ رَا مثلَ معدانَ بـن يحيى» كيف ينبـغي أن يكـون «فعلْتُ» منه؟ فـقـال: «رَيْتُ» ويـجـعلـه من باب «حَيِيتُ» و«عَيِيتُ»، قال: لأن الهمزة في مثل هذا الموضع إذا أُبدلت فإلى الياء تقلب، يريد «سايَلْتُه» ونـحوه. وذهب أبو علي في بعض مسـائله إلى أنـه أراد «رأى» وحذف الهمزة كما حذفها من «أرَيْتَ» ونحوه. وكيف كان الأمر فقد حذف الهمزة وقلب الياء ألفًا، وهذان إعلالان تواليا في العين واللام.

ومنها ما حكاه سيبويه من قول بعضهم «جا يجي» ، فـهذا أبدل الياء التي هي عين الفعل ألفاً، وحذف الهمزة تخفيـفاً، فأعل العين واللام جميعاً. ومثله ما حكاه أيضا من «سا يَسُو»

---

(١) ذكر البيتان في اللسان مادة (رأى)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ٣١٢) ريح عرية : باردة. النسع : سير مضفور تشد به الرحال.

ومنها أن أبا على أجاز فى قول لبيد[1]:

بصَبُوحِ صافيةٍ، وجَذْبِ كَرِينةٍ ... بمُوَتَّرٍ تأْتَا لَهُ إبهامُهـــــا

فيمن فتح اللام من «لَهُ» أن يكون أراد «تأْتَوى له» أى: تَفْتَعل له من أَويت إليه، أى: عُدت إليه، إلا أنه قلب الواو ألفاً، وحذف الياء التى هى لام الفعل لسكونها، فأعلّ العين واللام جميعاً.

وقد كنتُ حملت قولهم فى النكاح «الباه» أن تكون همزته مبدلة من الهاء التى تظهر فى الباه، وعللت ذلك، وأريت وجه الاشتقاق فيهما، ومن أين اشترك «ب و ء» و«ب و ه» فى «الباه» فى معنى النكاح إذ كان كل واحد منهما قائماً بنفسه غير مقلوب عن صاحبه، وذكرت ذلك فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان - رحمه الله - فتجنبت الإطالة بذكره هنا.

فإذا كان هذا وغيره مما ندع ذكره اكتفاء بهذا قد أعلت عينه ولامه جميعًا، جاز أيضًا أن تحمل «باءٌ» و«طاءٌ» و«هاءٌ» وأخواتهن فى إعلال عيناتها ولاماتها جميعًا عليه، فقد صار إذن تركيب «طاء» و«حاء» ونحوهما بعد التسمية من (ط و ى) ومن (ح و ى) وصارا كأنهما من باب «طَوَيْتُ» و«حَوَيْتُ» وإن لم يكونا فى

(١) ذكر البيت فى ديوانه (٣١٤)، وشرح القصائد العشر (٢٤٣)، وشرح المعلقات السبع للدكتور على الجندى (١/ ١٤٩).

ومعنى البيت: أنه مبالغة منه فى إزالة آثار الجوع والبرد، بعد الغذاء والكساء يزيد فى سرتهم ويهجتهم، بشراب صبوح من أجود أنواع الخمر وأنقاها، وسماع الموسيقى العلية من أحسن العازفات الماهرات.

الصبوح: شراب الصباح من الخمر، كرينة: فتاة تعزف على الكران، وهو العود. موتر: عود له أوتار، تأتاله: تضبطه وتعزف عليه، والكرينة: جمعها كران وتأتاله: أصلها تأتوله قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الحقيقة منه، ولكنهما قد لحقا بحكمه، وجَرَيا فى القضية مجراه، فلو اشتققت على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على «فَعْلْت» لقلت من الباء «بَوَّيْتُ»، ومن التاء «تَوَّيت»، ومن الثاء «ثَوَّيْتُ»، ومن الحاء «حَوَّيت»، ومن الخاء «خَوَّيت» ومن الراء «رَوَّيت» ومن الطاء «طَوَّيت» ومن الظاء «ظَوَّيت»، ومن الفاء «فَوَّيت»، ومن الهاء «هَوَّيتُ»، ومن الياء «يَوَّيْت» كما تقول فى «فَعْلْت» من «طَوَيت» و«حَوَيت»: «طَوَّيت» و«حَوَّيت». هذا هو القياس الذى تقتضيه حقيقة النظر، وأما المسموع المحكى عنهم فأن يقولوا «بَيَّيْتُ»، وتَيَّيت، وثَيَّيت، وحَيَّيت، وخَيَّيت، وطَيَّيت، وظَيَّيت، وبَيَّيْت ياءً حسنةً» وكذلك بقية أخواتها، فظاهر هذا القول يدل من رأيهم على أنهم اعتقدوا أن الألف فى نحو : باء، وتاء، وحاء، وخاء يدل من ياء، وجعلوا الكلمة من باب «حَيِيت» و«عَيِيت» ونحوهما مما عينه ولامه ياءان. والذى حملهم على هذا عندى سماعُهم الإمالة فى ألفاتهن قبل التسمية وبعدها؛ ألا تراك تقول إذا تهجيت: بِا تِا ثِا حِا خِا رِا طِا ظِا فِا هِا يِا، وقالوا بعد التسمية والنقل : بِاء، وتِاء، وثِاء ، وحِاء، وطِاء، وظِاء، فلما رأوا الإمالة شائعة فى هذه الألفات قبل النقل وبعده حكموا لذلك بأن الألفات فيهن منقلبات عن ياءات، وأنها قد لحقت فى الحكم بالألفات المنقلبة من الياءات، فلذلك قالوا: حَيَّيْتُ حاءً، وطَيَّيت طاء، ونحو ذلك. وأنا أذكر وجه الإمالة فى هذه الحروف، وأدل على صحة القياس الذى ذهب إليه أبو على.

أما إمالتهم إياها وهى حروف تَهَجٍّ فليس ذلك لأنها منقلبة عن ياء ولا غيرها، وذلك أنها حينئذ أصوات غير مشتقة ولا متصرفة، ولا انقلاب فى شىء منها لجمودها، ولكن الإمالة فيها حينئذ إنما دخلتها من حيث دخلت «بَلَى»، وذلك أنها شابهت بتمام الكلام واستقلاله بها وغناها عما بعدها الأسماءَ المستقلة

بأنفسها، فمن حيث جازت إمالة الأسماء كذلك أيضًا جازت إمالة «بَلَى»؛ ألا ترى أنك تقول فى جواب من قال لك ألم تفعل كذا؟: «بلى» فلا تحتاج «بلى» لكونها جوابًا مستقلاً إلى شىء بعدها، فلما قامت بنفسها، وقويت، لحقت فى القوة بالأسماء فى جواز إمالتها كما أميل نحو «أنّى» و«متى»، وكذلك أيضًا إذا قلت: يا تا ثا قامت هذه الحروف بأنفسها، ولم تحتج إلى شىء يقوّيها، ولا إلى شىء من اللفظ تتصل به، فتضعف، وتلطف لذلك الاتصال عن الإمالة المؤذنة بقوة الكلمة وتصرفها. ويؤكد ذلك عندك ما رويناه عن قطرب من أن بعضهم قال «لا أفعلُ» فأمال «لا»، وإنما أمالها لما كانت جوابًا قائمة بنفسها، فقويت بذلك فلحقت بالقوة باب الأسماء والأفعال، فأُميلت كما أُميلا، فهذا وجه إمالتها وهى حروف هجاء.

وأما إمالتها وقد نقلت، فصارت أسماء، ومُدَّتْ، فإنما فعلوا ذلك لأن هذه الألفات قد كانت قبل النقل والمدّ مألوفة فيها الإمالة، فأقروها بعد المد والتسمية والإعراب بحالها؛ ليُعلموا أن هذه الممدودة المعربة هى تلك المقصورة قبل النقل المبنية، لا لأن هذه الألفات عندهم الآن بعد النقل والمد مما سبيله أن يقضى بكونه منقلباً عن ياء. ولهذا نظائر فى كلامهم، منها إمالتهم الألف فى «حَبالى» ليُعلم أن الواحدة قد كانت فيها ألف ممالة، وهى حُبْلى، فالألف الآن فى «حَبالى» إنما هى بدل من ياء «حَبالٍ» كما قالوا «دَعْوَى» و«دَعاوٍ» ثم أبدلوا من ياء «حَبالٍ» ألفًا، وأمالوها كما كانت فى الواحد ممالةً، محافظةً على الواحد، فكذلك حافظ هؤلاء أيضًا، فأمالوا قولهم: هذه حاءٌ وياءٌ لقولهم قبل الإعراب: با تا ثا حا خا.

ومما راعوا فيه حكم غيره مما هو أصل له إعلالُهم العين فى نحو «أقامَ» و«أسارَ» و«استقام» و«استسار»؛ ألا ترى أن الأصل فى هذا «أقْوَمَ» و«أسْيَرَ»

و«اسْتَقْوَمَ» و«اسْتَسْيَرَ» فنقلوا فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما، وقلبوهما لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولولا أنهما انقلبتا في «قام» و«سارَ» اللتين أصلهما «قَوَمَ» و«سَيَرَ» لما قلبتا في «أَقْوَمَ» و«أَسْيَرَ»؛ لأنهما في «أَقْوَمَ» و«أَسْيَرَ» ساكن ما قبلهما، وإذا سكن ما قبل الواو والياء صحتا، وجرتا مجرى الصحيح، ولكن لما أعلتا في «قامَ» و«سارَ» لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حملتا في «أقامَ» و«أسارَ» على اعتلال الثلاثي في «قامَ» و«سارَ»؛ أفلا تراهم كيف راعوا في الرباعي وما فوقه حكم الثلاثي، ولولا جريانه عليه واتباعه في الإعلال له لوجب تصحيحه وخروجه سالمًا على أصله. فكذلك أيضًا أميلت «حاءٌ» و«خاءٌ». فقد صح بما ذكرناه أنه لا اعتداد بإمالة هذه الألفات مقصورة كانت أو ممدودة؛ إذ كان ذلك لا يدل على أنهن منقلبات عن الياء إذ قد أميلت وهي مقصورة، وإذا كانت مقصورة جرت مجرى «لا» و«ما» ونحو ذلك مما ألفه غير منقلبة البتة. فإذا لم يكن في إمالتها دلالة على كونها منقلبة، كما لم يدل ذلك في ألف «بلى» و«لا» و«يا» في النداء، ثبت أن الأمر فيها على ما ذهب إليه أبو علي من أن العين سبيلها أن تكون واوًا، وتكون اللام ياء لتكون الكلمة من باب «طَوَيْت» و«شَوَيْت» و«ضَوَيْت»[1] لأنه أكثر من باب «حَيِيت» و«عَيِيت» ومن باب «قويت» و«حَوِيت»[2] من القُوَّة والحُوَّة. فلو لم يكن في هذا إلا الجنوح إلى الكثرة والرجوع إليها عن القلة لكان سببًا قويًا، وعذرًا قاطعًا، فكيف به وقد دللنا على قوته بما قدمناه.

ولو جمعت هذه الحروف بعد النقل على نحو «باب أبواب» و«تاب وأتياب» لأظهرت العين صحيحة لسكون ما قبلها، فقلت على مذهب أبي علي في باء:

---

(١) ضوى إليه: أي مال وانضم.

(٢) حويت الشيء: جمعته وأحرزته.

أَبْواء، وفى تاء: أَتْواء، وفى ثاء : أَثْواء، وفى حاء: أَحْواء، وفى خاء: أَخْواء، وفى راء: أَرْواء، وفى طاء: أَطْواء، وفى ظاء: أَظْواء، وفى فاء: أَفْواء، وفى هاء: أَهْواء، وفى ياء: أَيَاء، وأصلها أَيْواء، فـفُعل بها ما فـعل بأَيْوام جمع يَوْم. وعلى قول العامة سوى أبى على: أَبْياء، وأَتْياء، وأَثْياء، وأَحْياء، وأَخْياء، وأَرْياء، وأَطْياء، وأَظْياء، وأَفْياء، وأَهْياء، وأَيَاء أيضًا. ومن ذهب إلى التـأنيث فجمعها على أَفْعُل نحو: نار، وأَنْؤُر، ودار وأَدْؤُر، وساق وأَسْؤُق، قـال على مذهب أبى على: باءٌ وأَبْوٍ، وتاء وأَتْوٍ، وثاء وأَثْوٍ، وحاء وأَحْوٍ، وخاء وأَخْوٍ، فأجراه مجرى: جَدْيٍ وأَجْدٍ، وظَبْيٍ وأَظْبٍ، وفى اليـاء: ياءٌ وأَيٍّ، وأصلها «أَيْوُى» فـقلبت الواو لوقوع الياء ساكنة قبلها، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة منهن تخفيفاً كما حذفت من تصغير «أَحْوَى»: «أُحَيٌّ» فـصار «أَيٍّ». وعلى قول الجماعة غيره: أَبْيٍ، وأَتْيٍ، وأَحْيٍ، وأَخْيٍ، وفى الياء: أَيٍّ بالحـذف كما تقدم، فـاعرف ذلك، فهذه أحكام الحروف التى على حرفين.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف فعلى ضـربين: أحدهما ما ثانيه ياء، والآخر ما ثانيه ألف:

الأول: جِيمْ، سِينْ شينْ عَيْنْ غَيْنْ مِيمْ، فـسبيل هذه أن تجرى بعـد النقل والإعراب مجرى «دِيك» و«فِيل» و«بَيْت» و«قَيْد» مما عينه ياء. ومن قال فى «دِيك» و«فِيل» إنه يجوز أن يكون «فُعْلاً» و«فِعْلاً» جـميـعًا، وهو الخليل، احتـمل عنده جِيمٌ، سِينٌ، شِينٌ، مِيمٌ، أن تكون أيضًا «فُعْلاً» و«فِعْلاً» جـميعًا، فـأما عَيْنٌ غَيْنٌ فَعْلٌ لا غير.

فـإن قلت: فهل تجـيـز أن يكون أصلهـما «فَيْعِلاً» كَمَـيِّت وهَيِّن ولَيِّن، ثم حذفت عين الفعل منهما؟

فإنّ ذلك هنا لا يجوز ولا يحسن من قبل أن هذه حروف جوامد بعيدة عن الحذف والتصرف.

فإن بنيت منها «فَعَّلْتُ» قلت: جَيَّمت جيمًا، وسَيَّنت سينًا، وشَيَّنت شينًا، وعَيَّنت عينًا، وغَيَّنت غينًا، ومَيَّمت ميمًا. وتقول في الجمع: أَجْيام، وأَسْيان، وأَشْيان، وأَعْيان، وأَغْيان، وأَمْيام بلا خلاف لظهور العين ياء فيهن. ولو جاءت على «أَفْعُلٍ» لقلت: أَجْيُم، وأَسْيُنٌ، وأَشْيُن، وأَعْيُن، وأَغْيُن، وأَمْيُم.

وأما ما ثانيه ألف: فدال، وذال، وصاد، وضاد، وقاف، وكاف، ولام، وواو. فهذه الحروف ما دامت حروف هجاء لم تمثل، ولم يقض فيها بقلب ولا غيره مما لا يوجد في الحروف، فإن نقلتها إلى الاسمية لزمك أن تقضي بأن الألف فيهن منقلبة عن واو، وذلك مما وصَّى به سيبويه لأنه هو الأكثر في اللغة؛ ألا ترى إلى كثرة: باب، ودار، ونار، وجار، وغار، وساق، وطاق، وهامة، وقامة، ولابة، وعادة، ورادة، وسادة، وقادة، وشارة، وزارة، وقلة ناب، وعاب، وغاب، وعار، ورار. فعلى الأكثر ينبغي أن يحمل، فإذا كان ذلك كذلك فلو بنيت منه «فَعَّلْتُ» لقلت: دَوَّلْتُ دالًا، وذَوَّلت ذالًا، وصَوَّدت صادًا، وضَوَّدت ضادًا، وقَوَّفت قافًا، وكَوَّفت كافًا، ولَوَّمت لامًا.

فأما «الواو» فقد ذكرنا ما في ألفها من الخلاف، فمن ذهب إلى أن ألفها منقلبة عن ياء، وجب عليه أن يقول في «فَعَّلْت» منها: «وَيَّيْتُ واوًا» وأصلها «وَيَّوْتُ» إلا أن الواو لما وقعت رابعة قلبت ياء كما قلبت في: غَدَّيْتُ، وعَشَّيْتُ، وقَضَّيْتُ، ودَنَّيْتُ، فصارت: وَيَّيْتُ. ومن ذهب إلى أن ألفها منقلبة من واو لزمه أن يقول: أَوَّيْتُ، وأصلها: وَوَّوْتُ، فلما التقت في أول الكلمة واوان هُمِزت

الأولى منهما كما همزت الواو الأولى من «الأولى» وأصلها «وُوْلَى» لأنها «فُعْلَى» من «أوَّل»، و«أوَّل» فاؤه وعينه واوان لأنه «أفْعَل» وقد ذكرتُ فى كتابى فى تفسير تصريف أبى عثمان خلاف الناس فى «أوّل». وكما همزوا تصغير «واصِل» وجمعه فى قولهم «أُوَيْصل» و«أواصِل»، وأصله «وُوَيْصِل» و«وَوَاصِل»، فهمزت الواو الأولى لاجتماع الواوين فى أول الكلمة. ومثله قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صدرَها إلىَّ وقالت   يا عَدِيّاً لقد وَقَتْكَ الأواقى[1]

فالأواقى: جمع واقية، وأصلها وَوَاقٍ، فهُمزت الواو الأولى. وقال[2]:

فإنك والتأبينَ عُرْوَةَ بعدما   دَعاكَ وأيدينا إليه شَوارِعُ

لَكالرجُلِ الحادى وقد تَلَعَ الضُّحى   وطيرُ المنايا فوقهنّ أواقِعُ

جمع: واقعة. وقال الآخر[3]:

شَهْمٌ إذا اجتمع الكُماةُ، وأُلجمتْ   أفْواقُها بأواسط الأوْتارِ

يريد جمع: واسط، وأصلها «وَوَاسِط». فلما همزت الواو الأولى صار اللفظ فى التقدير إلى «أَوْوَت» فلما وقعت الواو رابعة قُلبت ياء كما تقدم ذكره آنفا، فصارت «أَوْيَتْ». هذا هو صريح القياس وحقيقته.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب، قال: ما كان على ثلاثة أحرف الأوسط منه ياء فليس فيه

---

(١) ذكر البيت فى الأغانى (٥/٥٩) ونسبه إلى المهلهل بن ربيعة، وذكر البيت فى اللسان (وقى) والخزانة (٩/١٦٥).

(٢) ذكر البيتان فى اللسان (وقع) والعين (٣/٥٢٤).

(٣) ذكر البيت فى اللسان (وسط). الأفواق: جمع الفوق من السهم وهو موضع الوتر.

إلا وجه واحد بالياء، تقول : سَيَّنْتُ سيناً، وعَيَّنت عيْناً. قال بعضهم في «ما» و«لا» من بين أخواتها: مَوَّيْت ماءً حسنةً، ولَوَّيْت لاءً حسنةً، بالمد لمكان الفتحة من «ما» و«لا». وتقول في الواو وهي على ثلاثة أحرف الأوسط ألفٌ بالياء لا غير لكثرة الواوات، تقول: وَيَّيْتُ واواً حسنةً. وبعضهم يجعل الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين، فيقول: أَوَّيْتُ واواً حسنةً. انتهت الحكاية عن أبي بكر.

فأما ما أجازه من قوله: «وَوَّيْتُ» فمردود عندنا؛ لأنه إذا لم تجتمع واوان في أول الكلمة فالثلاث أحرى بأن لا يجوز اجتماعها فأما قوله عز اسمه: ﴿ما وُوْرِيَ عنهما﴾[1] فإنما اجتمعت في أوله واوان من قبل أن الثانية منهما مدة مبدلة من ألف «وارَيْتُ» وليست بلازمة، فلأجل ذلك لم تُعْتَدّ. وأما قوله: «وبعضهم يجعل الواو الأولى همزة» فهذا هو الصواب الذي لا بد منه، ولا مذهب لنظار عنه.

وأمّا ما حكاه من قولهم في «ما» و«لا»: مَوَّيْت، ولَوَّيْت، فإن القول عندي في ذلك أنهم لما أرادوا اشتقاق «فَعَّلْتُ» من «ما» و«لا» لم يمكن ذلك فيهما وهما على حرفين، فزادوا على الألف ألفاً أخرى، ثم همزوا الثانية كما تقدم، فصارت «ماء» و«لاء»، فجرت بعد ذلك مجرى «باء» و«حاء» بعد المد. وعلى هذا قالوا في النسب إلى «ما» لما احتاجوا إلى تكميلها اسماً محتملاً للإعراب: قد عرفت مائيّة الشيء، فالهمزة الآن إنما هي بدل من ألف ألحقت ألف «ما» وقضوا بأن ألف «ماء» و«لاء» مبدلة من واو كما قدمناه من قول أبي علي، وأن اللام منهما ياء حملاً على «طَوَيْت» و«رَوَيْت»، ثم لما بنوا منهما «فَعَّلْت» قالوا: مَوَّيْت ماءً حسنة، ولَوَّيْت لاءً حسنة. وقوله: «لمكان الفتحة فيهما» أي: لأنك لا تميل «ما» و«لا» فتقول «ما» و«لا»، أي فذهب إلى أن الألف فيهما من واو. وهذا هو الذي

---

(١) سورة الأعراف : الآية (٢٠).

حكيناه عنهم من أن اعتقادهم أن ألف «با» و«حا» وأخواتهما منقلبة عن ياء لأجل ما فيهما من الإمالة، حتى إنهم لمّا لم يروا فى «ما» و«لا» إمالة حكموا بأن ألفهما منقلبة من واو، وقد ذكرنا وجه الإمالة من أين أتى هذه الألفات، ودللنا على صحة مذهب أبى على فيما مضى من هذا الفصل.

ولو جمعت هذه الأسماء على «أفعال» لقلت فى دال، وذال: أدْوال، وأذْوال، وفى صاد، وضاد: أصْواد، وأضْواد، وفى قاف، وكاف: أقْواف، وأكْواف، وفى لام: ألْوام، وفى واو فيمن جعل ألفها منقلبة عن واو: أوْاء، وأصلها أوْاو، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً، ثم قلبت تلك الألف همزة كما قلنا فى أبْناء، وأسْماء، وأعْداء، وأفْلاء. ومن كان ألف «واو» عنده من ياء قال إذا جمعها على «أفْعال»: «أيّاء»، وأصلها عنده «أوْياء» فلما اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت الواو بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء التى بعدها، فصارت «أيّاء» كما ترى.

ومن جمع ذلك على «أفْعُل» قال: أدْوُل، وأذْوُل، وأصْوُد، وأضْوُد، وأقْوُف، وأكْوُف، وألْوُمٌ. ومن كانت عين «واو» عنده واواً قال فى جمعها على «أفْعُل»: أوٍّ، وأصلها أوْوُوٌ فلما وقعت الواو طرفاً مضموماً ما قبلها أبدل من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فقال: «أوٍّ» كما قالوا: دَلْوٌ وأدْلٍ، وحَقْو وأحْقٍ. ومن كانت عين «واو» عنده ياء قال فى جمعها على «أفْعُل»: «أيٍّ»، وأصله «أوْيُوٌ» فلما اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت الواو بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء بعدها، فصارت «أيُّوٌ» فلما وقعت الواو طرفاً مضموماً ما قبلها أبدلت من الضمة كسرة، ومن الواو ياء على ما ذكرناه الآن، فصار التقدير «أيِّيٌ»، فلما اجتمعت ثلاث ياءات والوسطى منهن مكسورة حذفت الياء الأخيرة، كما

حُذفت في تحقير «أحْوَى» و«أعيا» في قولهم «أُحَيٌّ» و«أُعَيٌّ» فكذلك قلت أنت أيضًا «أُيٌّ».

وأما «نُوِنٌ» فإن أمرها ظاهر لأن عينها واو كما ترى. ومن قال في «فُعْلٍ» من البَيْع: «بُوعٌ» - وهو أبو الحسن، ويشهد بصحة قوله هِيَفٌ وهُوف - لم يجز له مثل ذلك في «نُون» أن تكون واوها بدلاً من ياء لقولهم: نوّنت الكلمة تنوينًا، وهذا حرف مُنوّن، فظهور الواو في هذه المواضع ولا ضمة قبلها، يدل على أن الواو فيها أصل غير بدل.

فإن جمعتها على «أفْعال» قلت «أنْوانٌ» وعلى «أفْعُلٍ»: «أنْوُنٌ». ومن همز الواو لانضمامها، فقال[1]:

لكلِّ دهرٍ قد لبستُ أثْؤُبا

وقال[2]:

. . . . مصابيح شُبَّتْ بالعشاء وأنْؤُرُ

همز أيضًا هذا، فقال: أنْؤُن، وأكْؤُف، وأقْؤُف، وأدْؤُل، وأنْؤُل، وأصْؤُد، وأصْؤُد.

---

(١) ذكر البيت في المقتضب (١/ ٢٩)، والمنصف (١/ ٢٨٤)، والأشموني (٤/ ١٢٢)، واللسان (ثوب)، والكتاب (٣/ ٥٨٧).

ونسب البيت في الكتاب إلى معروف بن عبد الرحمن. ولكن البيت برواية مختلفة:

لكُلِّ عَيْشٍ قد لبسْتُ أثْوُبَا

ويقصد الشاعر: أنه قد تصرف في ضروب العيش وذاق حلوه ومره، وقد جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب.

(٢) ذكر البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة (٨٨) وهو بغير نسبة في المقتضب (٢/ ٢٠٥).

وأما «زاي» فيمن لفظ بها ثلاثية هكذا فألفها على ما قدّمناه ينبغي أن تكون منقلبة عن واو، ولامه ياء كما ترى، فهو من لفظ «زَوَّيْتُ» إلا أن عينه اعتلّت، وسلمت لامه، ولحق بباب: غاي، وراي، وثاي، وطاي، وآي في الشذوذ لاعتلال عينه وصحة لامه. وقولي «اعتلّت» إنما أريد/ به أنها متى أعربت فقيل: هذه زايٌ حسنةٌ، أو: كتبتُ زايًا صغيرة أو نحو ذلك، فإنها بعد ذلك ملحقة في الاعتلال بباب «راي» و«غاي» إلا أنه ما دام حرف هجاء فألفه غير منقلبة، فلهذا كان عندي قولهم في التهجي «زايْ» أحسن من «غاي» و«طاي» لأنه ما دام حرفاً فهو غير مُتَصَرِّف، وألفه غير مقضيّ عليها بالانقلاب، و«غايٌ» وبابه متصرف، فالانقلاب، وإعلال العين، وتصحيح اللام جارٍ عليه ومعروف به.

ولو اشتققت منها «فَعَّلْتُ» لقلت «زَوَّيْتُ» وإن كانت الإمالة قد سمعت في ألفها. وهي على مذهب أبي علي «زَوَّيْتُ» أيضًا، وعلى قول غيره: زَيَّيْتُ زايًا.

وإن كسّرتها على «أفعال» قلت «أزواء» وعلى قول غير أبي عليّ «أزياء» إن صحت إمالتها. وإن كسّرتها على «أفعُل» قلت «أزْوٍ» و«أزْيٍ» على المذهبين.

وأما من قال «زَيْ» وأجراها مجرى «كَيْ» فإنه إذا اشتق منها «فَعَّلْتُ» كملها قبلُ اسماً، فزاد على الياء ياء أخرى، كما أنه إذا سمّى رجلاً بـ«كَيْ» ثقّل الياء، فقال: هذا كَيٌّ، وكذلك تقول أيضًا «زَيٌّ» ثم تقول منه «فَعَّلْتُ»: «زَيَّيْتُ» كما تقول من «حَيِيتُ»: «حَيَّيْتُ».

فإن قلت: فإذا كانت الياء من «زَيْ» في موضع العين فهلاّ زعمت أن الألف من «زاي» ياء لوجودك العين في «زَيْ» ياء؟

فالجواب: أن ارتكاب هذا خطأ من قبل أنك لو ذهبت إلى هذا لحكمت بأن

«زَىْ» محذوفة من «زاى» والحذف ضرب من التصرف، وهذه الحروف كما تقدم جوامد لا تصرف فى شىء منها. وأيضًا فلو كانت الألف فى «زاى» هى الياء فى «زَىْ» لكانت منقلبة، والانقلاب فى هذه الحروف مفقود غير موجود.

وعلّقت عن أبى على فى شرح الكتاب لفظًا من فيه قال: من قال «اللاء» فهو عنده كالباب، ومن قال «اللائى» فهو عنده كالقاضى، قال: ولا يكون «اللاء» محذوفاً من «اللائى». فإذا لم يجز الحذف فى هذه الأسماء التى توصف ويوصف بها، ويُحقّر كثير منها، وتدخل عليها لام التعريف المختصة بالأسماء، فأن لا يجوز الحذف فى حروف الهجاء التى هى جوامد أبدًا أحرى. ولو جمعتها لقلت فى القولين جميعًا «أزْياء» و«أزْىٍ».

فأما قولنا «ألِفٌ» فأمرها ظاهر، ووزنها «فَعِلٌ» وعينها ولامها صحيحتان كما ترى.

وأما الألف الساكنة التى هى مدة بعد اللام فى قولهم (و. لا. ى) فلا يجوز أن تسميها كما تسمى أول ما تجده فى لفظك من «ضربَ» بقولك «ضادٌ» وثانيه بقولك «راء» وثالثه بقولك «باء» من قبل أنك تجد فى أوائل هذه الحروف التى تسميها بهذه الأسماء المبنية لفظ الحرف الذى تريده، والألف أبدًا ساكنة، فلا يمكن تسميتها لأنه كان يلزمك أن تُوقع الألف الساكنة أوّلَ ذلك الاسم المبنى، والساكن لا يمكن ابتداؤه، فرفض ذلك لذلك، وقد تقدم ذكر هذا؛ ألا ترى أن أول قولك «جِيم» جيمٌ، وأول «طاء» طاءٌ، وهذا واضح. فإن تكلفت أن تبنى من الألف الساكنة فى قولنا «لا» مثال «فَعْلْت» لم يمكنك ذلك حتى تُتِمّ الألف الساكنة ثلاثة أحرف؛ لأنه لا يمكن الاشتقاق من كلمة على أقل من ثلاثة أحرف، فيلزمك على ذلك أن تزيد على الألف ألفًا أخرى ليكون الثانى من لفظ الأول، كما أنك إذا سميت رجلاً «لا» زدت على الألف ألفًا أخرى، وهمزتها لأنك حركتها لالتقاء

الساكنين، فقلت «لاءٌ» وفى «ذا»: «ذاءٌ» وفى «ما»: «ماءٌ» فتزيد على الألف من «لا» وهى ساكنة كما ترى ألفاً أخرى بعد أن تزيل اللام التى كانت الألف معتمدة عليها؛ لأنك الآن إنما تريد تكميلها للبناء منها، ولست تريد الآن أن تلفظ بها فتتركها مدعومة باللام من قبلها، وإنما حذفت اللام لأنها زائدة، والبناء أبداً من الأصول لا من الزوائد، فيصيّرك التقدير إلى أن تجمع بين ألفين ساكنين، ولا يمكنك اللفظ به لتعذّر الابتداء بالساكن، إلا أنك تعلم أن هذا الذى أشْكُلُه الآن صورتهما، وهو «اا» فيلتقى ألفان ساكنتان، فلا يمكن الابتداء بالأولى منهما لسكونها، فلا تخلو حينئذ من حذف إحداهما أو حركتها، فلا يمكن الحذف لأنك لو حذفت إحداهما عدت إلى اللفظ بالواحدة التى عنها هربت، فكان ذلك يكون مؤدياً إلى نقض الغرض الذى أجمعته من تكميل الحرف بالزيادة فيه للبناء منه، فلما لم يسغ الحذف وجب تحريك إحداهما، فكانت الألف الأولى أولى بالحركة ليمكن الابتداء بها، فلما حركت كان الكسر أولى بها إذ الحركة فيها إنما هى لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة على حد ما قدّمناه من أن الألف إذا حركت قلبت همزة نحو «شأبّة» و«دأبّة» وما أشبه ذلك، فلما حركت الألف الأولى فقلبت همزة مكسورة انقلبت الألف الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما قلبت فى نحو «قراطيس» و«حَماليق» جمع «قِرْطاس» و«حِمْلاق» فصار اللفظ حينئذ «إىْ» فلما أردت التكملة زدت على الياء ياء أخرى، كما أنك لو سمّيت رجلاً بـ«فى» زدت على الياء ياء أخرى، فقلت هذا «فىٌّ» فصار اللفظ فيما بعد «إىٌّ». فإن بنيت من «إىّ» هذا «فَعَّلت» كما قلت قوّفت قافاً، وكوّفت كافاً، وسيّنت سيناً، وعيّنت عيْناً، وجب عليك أن تقول «أوّيْتُ».

فإن سأل سائل فقال: من أين لك الواو في هذا المثال، وأنت تعلم أن الأول من الحرفين المدغم إنما هو ياء في «إيْ» ثم زدت على الياء كما زعمتَ ياء أخرى، فصار «إيّ» ولسنا نجد للواو هنا مذهبًا ولا أصلاً، أو لست لو بنيت «فَعْلْتُ» من «فيّ» لقلت: فَيَّيْتُ فِيًا حسنة، ومن «إيْ» في قوله تعالى ﴿إِيْ وَرَبِّي﴾(١): أَيَّيْتُ، فهلاَّ قلت قياسًا على هذا: أَيَّيْتُ؟

فالجواب: أن الياء في «فيْ» و«إيْ» أصلان لا حظ لهما في غيرهما، فوجب عليك إذا أردت أن تكمّلهما كلمتين ثلاثيتين أن تعتقد أن الياء فيهما عينان، فإذا زدت على الياء ياء أخرى مثلها صارت الكلمة عندك كأنها من باب «حَيِيتُ» و«عَيِيتُ» من مضاعف الياء، فلذلك قلت: فَيَّيْتُ فِيًا، وأَيَّيْتُ إِيًا. وأما الياء في «إيْ» في الهجاء على ما تأدّت إليه الصنعة، فإنما هي بدل من الألف الثانية من الألفين اللتين صورتهما «اآ»، ثم إنها قلبت ياء لانكسار الألف الأولى قبلها، فصارت «إيْ» فقد علمنا بذلك أن أصلها الألف، وأنها إنما قلبت للكسرة قبلها، وإذا كانت الألف المجهولة ثانية عينًا أو في موضع العين وجب على ما وصّى به سيبويه - وقد ذكرناه - أن يعتقد فيها أنها منقلبة عن واو، وإذا كان ذلك كذلك فقد صارت «إيّ» على هذا الاعتقاد مثل «قِيّ» من القواء، و«سِيّ» من السُّواء، ولحقت بما عينه واو ولامه ياء نحو «طَوَيْتُ» و«شَوَيْتُ»، فكما أنك لو بنيت «فَعْلْتُ» من «القِيّ» و«السِّيّ» لقلت: «قَوَّيْتُ» و«سَوَّيْتُ» فأظهرت العينين واوين لزوال الكسرة من قبلها، وكونها ساكنة من قبل الياء، فكذلك ينبغي أن تقول في «إيْ»: «أَوَّيْتُ».

---

(١) سورة يونس: الآية (٥٣).

فإن جمعت «إيّاه» هذه على «أفعال» أقررت الفاء همزة بحالها، وقلت «آواء». وإذا كانوا قد أقرّوا الهمزة التي هي بدل من العين بحالها في «قُوَيْئم» تحقير «قائم» فهم بإقرار الفاء المبدلة همزة بحالها أجدر.

وإن كسّرتها على «أفْعُل» قلت «آوٍ» كما ترى، فاعرف هذا، وتأمَّلْه، فإن أحدًا من العلماء لم يعمله فيما علمته، ولا تضمّنه كتاب، ولا اشتمل عليه تعليق، وهو من غامضِ صنعة التصريف، ولطيف هذا العلم المَصُون الشريف.

* * *

وهـــذا فصـــل

نذكر فيه مذهب العرب فى مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسُن، وما يقبح، وما يصحّ.

اعلم أن حروف المعجم تنقسم على ضربين: ضرب خفيف، وضرب ثقيل، وتختلف أحوال الخفيف منهما، فيكون بعضه أخف من بعض، وتختلف أيضًا أحوال الثقيل منهما، فيكون بعضه أثقل من بعض. وفى الجملة فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم الحروف التى زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة، وهى: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها فى اللفظ قولك «اليومَ تنساه»، وإن شئت قلت «سألتمونيها»، وإن شئت قلت «هَوِيت السُّمان».

فإن قلت: ألست تعلم أن الهمزة مستثقلة عندهم، ولذلك ما دخلها الحذف والبدل فى كثير من الكلام ، فَلِمَ ذكرتَها فى الحروف الخفيفة؟

فالجواب: أن الهمزة وإن كانت كذلك فإنك قادر على إعلالها وقلبها والتلعُّب بها تارة كذا وتارة كذا، وهذا لا يمكنك فى الجيم ولا فى القاف ولا فى غيرهما من الحروف الصحاح، وأيضًا فإن مخرجها مجاور لمخرج أخف الحروف، وهى الألف، وأيضًا فإنها لتباعدها من الحروف ما يُستروح إلى مزج المتقارب مما

بَعُدَ عنها بهاء؛ ألا ترى أنك تقول «دَأَبَ» فتفصل بين الدال والباء بالهمزة، فيكون ذلك أحسن من فصلك بينهما بالفاء لو جاء عنهم نحو «دَفَبَ»، وتقول «نَأَلَ» فتفصل بها بين النون واللام، ولو فُصل بينهما بالراء، فقيل «نَرَلَ» لم يكن حسناً، فالهمزة وإن ثقلت في بعض الأحوال وتباعدت فقبيها من المنفعة في الفصل ما ذكرت لك، هذا مع ما وصفناه من مجاورتها للألف، وأنها مما يمكن إعلاله وتقليبه والتلعب به.

واعلم أن أقل الحروف تألفاً بلا فصل حروفُ الحلق، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك نحو: هَدَأْتُ، وخَبَأْتُ، وعِبْءٌ، وخَيْعَلٍ[1]، وغَيْهَب[2]، وخَضَأْتُ النار[3]، وحَطَأْتُ به الأرض[4]، فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألاّ تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تُبتدأ الهمزة، فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية، وهي: الهاء، والحاء، والخاء، فالهاء، نحو: أَهْلٍ، وأَهْرٍ، وإهاب، وأُهْبَة، وهذا خاصةً قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، وذلك نحو: بَهَأْتُ، ونَهِيءَ اللحمُ. والحاء نحو: أَحَد، وإِحْنَة، والخاء نحو: أَخَذَ، وأَخَرَ. فأما قولهم حَأْحَأْتُ بالكَبْش: إذا دعوتَه فقلت: حُؤْحُؤْ، وهَأْهَأْتُ بالإبل: إذا قلت لها: هَأْ هَأْ، فإنما احتمل فيه تأخر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

(١) الخيعل: الفرو، وقيل درع يخاط أحد شقيه تلبسه المرأة كالقميص.
(٢) غيهب: شدة سواد الليل والجمل ونحوه.
(٣) خضأتُ النار: أوقدتها.
(٤) حطأ به الأرض: ضربها به وصرعه.

الثاني : ائتلاف الهاء مع العين، ولا تكون العين إلا مقدمة ، وذلك نحو : عَهْدٍ، وعَهَرَ[1]، وعِهْن.

الثالث : ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، وذلك نحو : بَخَعَ[2]، والنَّخَع[3].

ولأجل ما ذكرناه من ترك استعمالهم لحروف الحلق متجاورة ما قلَّ تضعيفهم إياها، وذلك نحو : الضَّغِيغة[4]، والرَّغِيغة[5]، والمَهَه[6]، والبَحَح[7]، والشُّعاع، وقد كنا ذكرنا نحوًا من هذا في أول الكتاب.

وأحسن التأليف ما بُوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين، وذلك نحو «أُرْل» و«وَرَل» و«وَتِد» و«مَحْتِد»، فبدأوا بالراء قبل اللام، وبالتاء قبل الدال لأنهما أقوى منهما. ويدلك على قوة الراء والتاء على اللام والدال أنك إذا ذقتهما ساكنتين، وقفت عليهما وجدتَ الصوت ينقطع عند التاء بجرس قوي، ووجدته ينقطع عند الدال بجرس خفي، وذلك قولك «إتْ» «إدْ» وكذلك الراء واللام فإذا وقفت على الراء وجدت الصوت هناك مكررًا، ولذلك اعتُدّت في الإمالة بحرفين، وإذا وقفت على اللام وجدت في الصوت لينًا وغنة، وذلك قولك «إرْ»

---

(١) عهر إليها : أتاها ليلا للفجور، ثم غلب على الزنا مطلقا.

(٢) بخع نفسه : قتلها غيظا أو غمًا.

(٣) النخع : قبيلة من أزد.

(٤) الضغيغة : الروضة الناضرة الملتفة.

(٥) الرغيغة : لبن يغلى ويذر عليه دقيق، وهو طعام يتخذ للنفساء.

(٦) المهه : الحسن.

(٧) البحح : غلظ في الصوت وخشونة.

«إلّ». ويؤكد عندك قوة الراء على اللام أنك لا تكاد تجد اللام معتصاة على أحد، وكثيرًا ما تجد الراء متعذرة على كثير من الناس لا سيما الأرَتّ[1]، حتى إنك لا تستبينها في كلامه.

ويتلو حروفَ الحلق حروفُ أقصى اللسان، وهي القاف، والكاف، والجيم، وهذه لا تتجاور البتة، لا تجد في الكلام نحو «قَجّ» ولا «جَقّ» ولا «كَجّ» ولا «جَكّ» ولا «قَكّ» ولا «كَقّ» فأما قول رؤبة[2]:

لوَاحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ

وقولهم يَأْجَجُ» و«مَأْجَج»[3] و«سِكَك» فإنما جاز ذلك وإن كان متكررًا من قبل أن المكرر معرّض في أكثر أحواله للإدغام؛ ألا تراك تقول: فَرَس أمَقّ، ومَجّ فُوه، وأجّت النارُ، وسِكّة، والحرفان المتجاوران لا يمكنك إدغام أحدهما في صاحبه حتى تتكلف قلبه إلى لفظه، ثم تدغمه ، فكانت المشقة فيه أغلظ، فرفض ذلك لذلك، ولأجل هذا ما جاء عنهم في حروف الحلق التي تباعدت عن معظم الحروف، فلم تُسِطْها، نحو المَهّ، والبَحّ، والبَعّ[4]، والرَّخّ، وهو السهولة واللين، ولم يأت عنهم ذلك في المتجاور منها إلا فيما حدّثناه في أول هذا الفصل؛ ألا ترى أنهم لم يأت عنهم فيها نحو: المَهْح، ولا البَحْع، ولا الرَّخْع لما ذكرت لك. ولهذا أيضًا ما جاء عنهم نحو: الشَّمَم، والحَبَب، والحَقَق، ولم يأت نحو: السَّمَب، ولا الحَبَق، ولا الحَقَم، وذلك أن الصوت إذا انتحى مخرج حرف،

---

(١) الأرت: الذي في لسانه حبسة وعقدة تعوقه عن إخراج الكلام من مخرجه الصحيح.

(٢) تقدم.

(٣) يأجج: موضع، وكذلك «مأجج».

(٤) البعع: المطر، والجهار.

فأجرسَ فيه، ثم أُريد نقله عنه، فالأخلقُ بالحال أن يعتمد به مخرج حرف يبعد عنه ليختلف الصوتان، فيعذبا بتراخيهما، فأما أن يُنقل عنه إلى مخرج يجاوره وصدىً يناسبه، ففيه من الكلفة ما فى نَقْد الدينار من الدينار ونحو ذلك، ففى هذا إشكال، وفيهما إذا تباعدا من الكلفة ما فى نقد الدينار من الدرهم، أو نحو ذلك، وهذا أمر واضح غير مشكل، فلذلك حسن تأليف ما تباعد من الحروف، وكان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره، فلأجل ذلك أنه لما أراد بنو تميم إسكان العين من «مَعَهُم» استكرهوا أن يقولوا «مَعْهم» فأبدلوا الحرفين حاءين، وادغموا الأولى فى الآخرة، فقالوا «مَحُّمْ» فكان ذلك أسهل عليهم من اللفظ بالحرفين المقتربين.

فقد تحصّل لنا من هذه القضايا أن الحروف فى التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن. والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلى القسم الأول فى الحسن. والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإما رُفض البتة، وإما قلّ استعماله.

فإن قلت: ألست تعلم أن الإمالة إنما وقعت فى الكلام ليتقارب الصوتان، وذلك أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة لتميل الألف نحو الياء، نحو «مالِك» و«حاتِم». وكذلك الحرفان إذا ضُورع بأحدهما صاحبه نحو «مَزْدَر» و«تَزْدير» أو أُدنى منه، تقلبه إلى حرف آخر صريح، نحو «صَبَقْتُ» فى «سَبَقت» و«صُقْتُ» فى «سُقْتُ» و«صَوِيق» فى «سَوِيق». فإذا كانوا من إيثار المضارعة والتقريب على ما تراه فمن أين ساغ لك أن تقضى عليهم بكلفة التقارب فى المخارج نحو الذال مع الثاء، والسين مع الصاد.

فالجواب: أن الحس أعدل شاهد، وذلك أنك إذا قلت: «دَثْ» أو «سَصْ» أو «ثَقْ» أو «جَعْ» رأيت الكلفة ظاهرة والمؤونة مُجْحفة، فأما تقريب الحرف من الحرف فليس ذلك التقريب بينهما بمُصيِّر للمقرب إلى حرف يجاور المقرَّب منه، وإنما هى مضارعة وإيجاد حروف فروع غير أصول، وهى التى ذكرناها فى أول هذا الكتاب؛ ألا ترى أن ألفَ الإمالة والصادَ التى كالزاى إنما هما من الفروع الستة، وليستا بأصلين مستقرين كالتاء ولا السين ولا الجيم الشِّواتى إذا ضممتهن إلى مجاورهن فقد استعملت هناك أصولاً مستقرة، ولم ترتجل فروعاً يمكن التسلطُ عليها وقلة الحَفْل بها. وأما من أخلصها زايًا فقال «مَزْدَر» فإنما جاز ذلك له لأن الزاى ليست من مخرج الدال، فلما بعُدا حسُن الجمع بينهما. وأما قلب السين من «سَقْت» صادًا لأجل القاف فليست الصاد أختًا للقاف ولا مجاورة لها كالكاف والجيم؛ ألا ترى أن القاف من أصل اللسان والصاد من صدره وأسَلَته، وإنما جمع ما بينهما ما فيهما من الاستعلاء. وهما على كل حال بالتقاء متراخيتان؛ أوَلا ترى أن الشين لا تؤلف مع الصاد لما بينهما من التجاور والاستطالة، إلا أنهم جمعوا بينها وبين حروف وسط الفم، فقالوا: «شَصَاصاء»[1] و«شَصَبَ» و«شَزَبَ» و«شَزَرَه»[2] و«شَسَفَ»[3] و«شَسَعَ»[4]. ولم يفعلوا ذلك حتى بدأوا بالشين التى هى أقوى، ولو قدمت واحدة من الصاد أو السين أو الزاى على الشين لم يجز؛ ألا ترى أنه ليس فى الكلام نحو «سَشْ» ولا «زَشْ» ولا «صَشْ». وحروف الصفير - وهى الصاد والسين والزاى - لا يتركب بعضها مع بعض، ليس فى الكلام مثل

(١) الشصاصاء: اليبس والخشوف والغلظ.

(٢) شزب: أى قل، يقال: شزر فلانًا: أى نظر إليه بمؤخرة عينه.

(٣) شسف: أى يبس.

(٤) شسع: أى بعد.

«سَصْ» ولا «صَسْ» ولا «سزْ» ولا «زَسْ» ولا «زَصْ» ولا «صزْ». وكذلك الطاء والدال والتاء لا يتركبن إلاّ أن تتقدم الطاء والتاء على الدال، نحو «وَتِد» و«مَحْتِد» و«وَطْد». وكذلك الظاء والذال والثاء.

فأما الراء واللام والنون فمتى تقدمت الراء على كل واحدة منهما، جاز ذلك نحو «وَرَل» و«أُرْل» و«رَنّة» و«رَنْد»[(١)]، ولو قدمت واحدة منهما على الراء لم يجز لأنهما أقوى منهما، فينبغي إذا تدانى الحرفان أن يُبدأ بالأقوى منهما، فيعتمد عليه، ويتلوه الآخر تبعاً له. فأما «الخُلَّر» فاسم أعجمي، وإنما كلامنا على اللغة العربية. وأما قولهم «دَنَّرَ يُدَنّرُ» و«رجلٌ مُدَنّرٌ ومزنّر»، فإنما جاز فيه أن تتقدم النون على الراء لأن النون مشددة، فقويت بذلك، فصار لها حكم لولا التشديد لم يكن، ألا ترى أن الواو والياء إذا كانتا غير مشددتين اعتلتا نحو «ميعاد» و«مُوسِر» و«قام» و«باع» فإذا شُدّدتا تحصّنتا، فقويتا، فلم تُعلاّ، وذلك نحو «اجْلِوّاذ» و«سيّل». وكذلك القول في «مُدَنّر» لتشديد النون، وكذلك «مُصَنّر»، وانضاف إلى تشديد النون أيضاً أن الحرفين متأخران، وليست النون في أول الكلمة، وإنما اعتماد أولها على الميم قبل الدال والزاي والصاد في «مُدَنّر» و«مُزَنّر» و«مُصَنّر». ويدلك على أن الاعتلال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة التأليف بأواخر الحرف أولى منها بأوله إعلالهم نحو «غازية» و«مَحْنِية»[(٢)]، وهما من «غَزَوت» و«حَنَوت» وأصلهما «غازِوة» و«مَحْنِوة» فقلبت الواو ياء وإن كانت مفتوحة، ولم تُحصّنها الحركة من القلب كما حصّنتها في نحو «حِوَل» و«طِوَل» و«تِوَلة» لما كانت في «غازية» و«مَحْنِية» متأخرة، ولأجل ذلك ما تجد التضعيف في آخر الحرف

(١) الرند: نوع من الأشجار طيب الرائحة.

(٢) محنية: مفردها محاني: وهي منعطف الأودية.

كثيراً واسعاً، نحو: صَدَدْتُ، ومَدَدْتُ، وحَلَلْتُ، وبَلَلْتُ، وقَرَرْتُ ومَرَرْتُ، وسَبَبْتُ، وصَبَبْتُ، ونحو: الشَّمَم، والزَّمَم، والصَّدَد، والبَدَد، ولا تكاد تجده أولاً البتة إلا شاذاً نحو «دَدَن» و«بَبَّان». فأما «بَبَّة» فإنما لُقِّب بالصوت الذى كانت امه ترقصه به. وأما «بَبْرٌ» فأعجمى. فالفاء والعين لا يكونان من لفظ واحد إلا شاذاً، لا سيما إذا توالتا ولم يُفصل بينهما. فأما «كوكب» و«أَبَنْبَم» و«دَوْدَرّى» فقد فصل بينهما. وأما «أَوَّل» فإن الابتداء وقع بالهمزة، ولا سيما وقد ادغمت الفاء فى العين، فلم تظهر ، فَنَبَا عنها.

وأما الفاء واللام فأوسع من هذا الباب، وذلك نحو «سَلِسٍ» و«قَلِقٍ» و«دَعْدٍ» و«يَدَيْتُ إليه يداً» و«واو» و«قَوْقٍ»(١) و«طُوْطٍ»(٢) و«بَيْبَة».

وأما العين واللام فهو الباب، نحو ما قدمناه من «صَدَدْتُ» و«مَدَدْتُ» و«قَرَرْتُ» و«قَرِرْتُ». وقد كنا قدّمنا فى أول رسالة هذا الكتاب شيئاً من هذا الفصل الذى نحن فيه، فتركنا إعادته هنا.

❋ ❋ ❋

(١) القوق : الطويل.

(٢) الطوط : هو الفحل الهائج، ويطلق على الرجل الشجاع (طوط).

وهـــذا فصـــل
لإفراد الحروف في الأمر ونظمها على المألوف
من استعمال حروف المعجم

الهمزة: إذا أمرت من «وَأَى يَئِى» أى: وَعَدَ قـلت: يا زيدُ إِ عمرًا، مـعناه: عِدْ عمـرًا، والوَأْىُ: الوَعْد، وتقول فى التثنيـة «إِيا» وفى الجماعـة المذكرين «أُوا» وللمرأة «إِىْ» وللـمرأتين «إيا» كالمذكـرين، وللنسـاء «إِيْنَ» كـقولك: عِدْ، وعِدا، وعِدُوا، وعِدِى، وعِدا، وعِدْنَ، فـحذف اليـاء من «إِ» عـلامة الوقف، وحـذف النون من «إيا» و«أوا» علامـة الوقف أيضًا وكذلك حذف النون من قـولك للمرأة «إِىْ» علامة الوقف، والياء التى فى قـولك لها «إِىْ» ليـست بلام الفعل، وإنما هى علامة التأنيث والضمـير كالتى فى قولك «عِدِى»، والأصل فيه «إِيِى» مثل «عِدِى» فأسكنت اليـاء استثـقالاً للكسرة عليـها، وحذفت لـسكونها وسكون ياء الضمـير بعـدها. واليـاء فى «إيا» لام الفـعل بمنزلة دال «عِدا». واليـاء أيضًا فى «إِيْنَ» لام الفعل بمنزلة دال «عِدْنَ» والنون بعدها علامة الجمع والضمير المؤنث كنون «عِدْنَ».

فقد شرحنا حال هذه الأحكام، فأغنى عن إعادة مثله فى ما نستقبل.

الباء: يقـال: بَأَى الرجلُ يبـأى إذا فخـر، فـإذا أمـرت منه قلت: ابْأَ يا رجل، أى: افخـرْ، فإن خفـفت الهمزة قلت: بَ يـا رجلُ، وذلك أنك حذفت

الهمزة، وألقيت فتحتها على الباء، فلما تحركت الباء استغنيت عن ألف الوصل لتحرك ما بعدها، فقلت : بَ يا رجلُ، فإن ثنيت قلت على التحقيق: ابْأَيا، وعلى التخفيف: بَيَا. وللجماعة على التحقيق: ابْأَوْا، وعلى التخفيف: بَوْا. وللمرأة على التحقيق: ابْأَيْ بوزن ابْعَيْ، وعلى التخفيف: بَيْ، وللمرأتين كالرجلين، ولجماعة النساء على التحقيق ابْأَيْنَ بوزن ابْعَيْنَ، وعلى التخفيف: بَيْنَ، فاعرفه. أنشدنا أبو علي(١):

أقولُ والعِيسُ تَبا بِوَهْدِ

أي: تَبْأَى، أي: تتعالى في السير، وتتسامى فيه، فخفف الهمزة على ما ذكرنا.

التاء : لغة لبعض العرب تقول في الأمر من أتى يأتي: تِ زيدًا، فتحذف الهمزة تخفيفًا كما حذفت من : خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، قال شاعرهم(٢):

تِ لي آلَ زيدٍ فاندُهُمْ لي جماعةً وسَلْ آلَ زيدٍ أيُّ شيءٍ يضيرُهـا

وتقول على هذه اللغة للاثنين: تِيا، وللجماعة: تُوا، وللمؤنث: تِي، وتِيا، وتِينَ.

الثاء : يقال: ثَأَى الخَرْزُ يَثْأَى إذا غلظ الإشْفَى ودق السَّيْرُ، وأصلُ الثَّأْى الفسادُ على ما ذكرناه. فإذا أمرت قلت: اثْأَ يا خَرْزُ، فإن خففت قلت: ثَ يا خَرْزُ، وثَيا، وثَوْا، وثَيْ، وثَيا، وثَيْنَ على ما قدمناه من حال التخفيف في باب الباء.

(١) ذكره في «اللسان» (بأى).
(٢) هو في «اللسان» (أتى).

الجيم : يقال: جَئِيَ الفرسُ يَجْأَى جَأًى وجُؤْوَةً، إذا ضرب لونه إلى لون صدأ الحديد، قال ذو الرمة، أنشدناه أبو علي(١):

تَنَازَعَهَا لونانِ وَرْدٌ وجُــؤْوَةٌ ترى لإِيَاءِ الشمس فيه تَحَدُّرا

فإذا أمرت قلت: اجْأَ يا فَرَسُ، فإن خففت قلت: جَ يا فرسُ، وجَيَا، وجَوْا، وجَيْ، وجَيَا، وجَيْنَ على ماتقدم في باب الباء والتاء. ولغة لبعض العرب «جا يَجي» بغير همز، فإذا أمرتَ قلتَ: جِ يا رجُلُ، وجِيا، وجُوا وجِي يا امرأة، وجِيا ، وجِينَ ، فاعرفه.

الحاء : يقال: وَحَى إليه يَحي، وأَوْحَى إليه يُوْحِي، قال العجاج(٢):

وَحَى لها القرارَ فاستقرّتِ ومَدَّها بالراسيات الثُّبَّـتِ

وقال الله عز وجل: ﴿وأَوْحَى ربُّكَ إلى النحل﴾(٣) وهو كثير. فإذا أمرت من «وَحَى» قلت: حِ يا رجلُ، وحِيا، وحُوا، وللمؤنث: حِيْ، وحِيا، وحِيْنَ، على ما قدّمناه في باب الهمزة.

الخاء : يقال: وَخَيْتُ الشيءَ أخيه، أي: قصدتُه وتعمّدته، ومنه: تَوَخَّيْتُ كذا، قال(٤):

.... أَنَّى وَخَى

(١) ذكره ابن جني في «المنصف» (١٤٣/٢) ، وفي«المحتسب» (١/ ٤٠)

(٢) هما في «ديوانه» (ص ٢٦٦).

(٣) سورة النحل : آية (٦٨).

(٤) الرجز بتمامه في «اللسان» (صلخ)، و(وخى).

فإذا أمرت قلت: خِ يا رجلُ، وخِيا، وخُوا، وخِي يا امرأةُ، وخِيا، وخِينَ، على ما تقدم.

الدال: يقال: وَدَى العرقُ يَدِي إذا سال، ومنه قيل «الوادي» لأنه مسيل الماء، أنشدنا أبو علي:

كأن عِرْقَ أيرِه إذا وَدَى حبلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ سَبْعَ قُوَى

فإن أمرت قلت: دِ يا رجلُ، ودِيا، ودُوا، ودِي يا امرأةُ، ودِيا، ودِينَ، على ما سلف.

ويقال أيضًا: دَأَيْتُ للشيء أدْأَى، إذا ختلته، قال[1]:

كالذئبِ يَدْأَى للغزال يَخْتِلُهْ

فإن أمرت قلت: ادْأَ يا رجلُ. فإن خففت قلت: دَ يارجلُ، ودَيا، ودَوْا، ودَيْ يا امرأة، ودَيا، ودَيْنَ، على ما سلف من التصريف.

الذال: يقال: ذَأَى الفرسُ يَذْأَى ذَأْيًا إذا كان كثير الجري سريعه خفيفه، وفرسٌ مِذْأَى، قال العجاج[2]:

بَعِيدَ نَضْحِ الماءِ مِذْأَى مِهْرَجا

فإذا أمرتَ قلت: اذْأَ يا فرسُ. فإن خففت قلت: ذَهْ، وذَيا، وذَوْا، وذَيْ يا امرأة، وذَيا، وذَيْنَ، على ما تقدم عليه القول.

---

(١) البيت في «اللسان» (دأي).

(٢) هو في «ديوانه» (ص ٣٨٥).

الراء: يقال: رأيت الرجلَ إذا أبصرتَه، ورأيته إذا ضربتَ رئتَه، إلا أن العرب اجتمعت على تخفيف مضارع «رأيت» من رؤية العين، فقالوا: أرَى، والأصل: أرْأى، فخففوا الهمزة بأن حذفوها وألقوا فتحتها على الراء، ولم يأت التحقيق في المضارع إلا شاذًا، أنشدنا أبو علي لسُراقة البارقي[1]:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأياهُ   كلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ

وقرأت عليه في الهمز عن أبي زيد[2]:

ثم استمرّ بها شَيْحانُ مُبْتَجِحٌ   بالبَيْنِ عنكَ بما يرآك شَنَآنــا

فإن أمرت على شائع اللغة فيها - وهو التخفيف - قلت: رَ يا زيدُ، ورَيا، ورَوْا، ورَيْ يا هندُ، ورَيا، وَرَيْنَ. وإن أمرت من رأيت الصيدَ على التحقيق - وهو المعروف فيه - قلت: ارْأَ. فإن خففت جرى مجرى تخفيف مضارع «رأيت» من رؤية العين، فقلت: رَهْ، ورَيا، ورَوْا، ورَيْ، ورَيا، ورَيْنَ.

ويقال أيضًا: وَرَتْ بك زنادي، ووَرَاه اللهُ، أي: أدْوَى جوفَه، قال سحيم[3]:

وَرَاهُنَّ ربي مثلَ ما قد وَرَيْنَني   وأَحْمَى على أكبادهنّ المكاويا

فإن أمرت منهما جميعًا قلت: رِ يا رجلُ، ورِيا، ورُوا، ورِيْ يا امرأة، ورِيا، ورِيْنَ، على ما تقدم.

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) هو سحيم عبد بني الحسحاس، والبيت في «ديوانه» (ص ٢٤).

الزاي : يقال: وَزَى الشيءُ يَزِى إذا اجتمع وتقبّض. فإن أمرت قلت: زِ يا رجلُ، وزِيا، وزُوا، وزِى يا امرأة، وزِيا ، وزِينَ، على التفسير الفارط.

السين : يقول بعض العرب «ما يَسُوء» بحذف الهمزة البتة تخفيفاً، فتقول على هذا فى الأمر: سُ يا رجلُ، وسُوا، وسُوا، وسِى يا امرأة، وسُوا، وسُونَ. والأصل فى «سِى» للمؤنث: «سُوِى» ووزنه «فُعِى» لأن لامه محذوفة البتة على غير قياس، فثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى السين، وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء بعدها، فصار «سِى».

الشين : يقال: وَشَيْتُ الثوبَ أشيه إذا نقشته وحسّنته، ووشَيْتُ الحديثَ أشيه، أى: نمّقته وزيّنته، فإذا أمرت قلت: شِ يا رجلُ، وشِيا، وشُوا، وشِى يا امرأة،وشِيا ، وشِينَ.

ويقال: شَأَوْتُ الرجلَ، أى : سبقته، وشَأَوْته: حزَنته ومضارعهما: يَشْأَى، فإذا أمرت قلت : اشْأَ. فإن خففت قلت: شَ يا رجلُ، وشَيا، وشَوْا، وشَىْ يا امرأة، وشَيا، وشَيْنَ.

الصاد : يقال: وَصَى الشيءُ يَصِى فهو واصٍ، أى: متصل، قال ذو الرمة[1]:

بينَ الرَّجا والرَّجا من جَيْبِ واصيةٍ ... يَهْماءُ خابِطُها بالخوف مَكْعُومُ

وقال الآخر[2]:

يأكلن من قُرّاصِ ... وحَمْصِيصٍ واصِ

(١) انظر : ديوانه (ص ٤٠٧).

(٢) البيتان فى «اللسان» (حمص)، و(قرص)، و(وصى).

فإن أمرت قلت: صِ يا رجلُ، وصِيا، وصُوْا، وصِي يا امرأة، وصِيا، وصِينَ.

ويقال أيضًا: صأى الفرخُ يصئى صئيًا. فإذا أمرت قلت: اصْءِ. فإن خففت قلت: صِ، وصِيا، وصُوْا، وصِي، وصِيا، وصِيْنَ، فوزن «صِ» من هذا المهموز «فَلِ» لأن العين محذوفة للتخفيف، ووزنه من الأول وهو وَصَى يَصِي «عِلْ» لأن الفاء محذوفة كما تحذف من وَعَدَ يَعِدُ، فاللفظان على هذا متفقان من أصلين مختلفين.

الضاد: غُفْلٌ لم يأت فيها شيء.

الطاء: مثلـه.

الظاء: مثلـه.

العين: يقال: وَعَيْتُ العلمَ إذا حفظته، وَوَعَيْتُ الكلام، أي: حفظتُهُ، قال الله تعالى: ﴿وتَعِيَهَا أُذُنٌ واعيةٌ﴾[1] فإذا أمرت قلت: عِ يا رجلُ، وعِيا، وعُوْا، وعِيْ يا امرأة، وعِيا، وعِيْنَ.

الغين: غفـل.

الفاء: يقال: وَفَى بالعهد يفي، وأوْفَى يُوْفِي، قال[2]:

أما ابنُ طَوْقٍ فقد أوْفَى بذمَّتـه   كما وَفَى بقلاص النَّجم حاديها

---

(١) سورة الحاقة: آية (١٢).

(٢) قائله: طفيل الغنوي، والبيت في «ديوانه» (ص ١١٣).

فجمع بين اللغتين. فإن أمرت من «وَقَيْتُ» قلت: فِ يا رجلُ، وفِيا، وفُوا، وفِي يا امرأة، وفِيا، وفِينَ، على قياس ما مضى.

القاف : يقال: وَقَيْتُ الرجلَ أقِيه. فإذا أمرت قلت: قِ يا رجلُ، وقِيا، وقُوا، وقِي يا امرأة، وقِيا، وقِينَ، قال الله تعالى: ﴿قُوا أنفسكُمْ وأهليكم نارًا﴾[1] وقياسه ما سبق ذكره.

الكاف : يقال: أَوْكَيْتُ السِّقاء ووَكَيْتُه إذا شددته بالوِكاء. فإن أمرت من «وَكَيْتُه أكِيه» قلت: كِ يا رجلُ، وكِيا، وكُوا، وكِي يا امرأة، وكِيا، وكِينَ، وشرحه على ما تقدم في وَقَيْتُ ووَقَيْتُ.

اللام : يقال: وَلَيْتُ الأمرَ ألِيه. فإذا أمرتَ قلت: لِ يا رجلُ، ولِيا، ولُوا، ولِي يا امرأة، ولِيا، ولِينَ، قال ذو الرمة[2]:

لِنِى وَلْيَةً تُمْرِعْ جَنابِى فإننى ... لِوَسْمِىِّ ما أوْلَيْتَ من ذاكَ شاكرُ

الميم : يقال: مَأَتِ الهِرّةُ تَمْؤُو، فإن أمرت قلت: أمْؤُ يا هِرُّ. فإن خففت ألقيت ضمة الهمزة على الميم، وحذفت الهمزة، ثم حذفت همزة الوصل من أول الكلمة لتحرك ما بعدها، فقلت: مُ يا هِرُّ، ومُوا، ومُوا، ومِي يا هِرّة، ومُوا، كالمذكرين، ومُوْنَ. وهذا حرف غريب، وقياسه ما ذكرت.

النون : يقال: وَنَيْتُ في الأمر أنِي وَنْيًا. فإن أمرت قلت: نِ يا رجل، ونِيا، ونُوا، ونِي يا امرأة، ونِيا، ونِينَ، قال الله سبحانه: ﴿ولا تَنِيا في ذكري﴾[3] قال

(١) سورة التحريم : آية (٦).

(٢) هو في «ديوانه» (ص ٤٦ - ٦).

(٣) سورة طه : آية (٤٢).

العجاج[١]:

فما وَنَى محمدٌ مُذْ أنْ غَفَرْ　　له الإلهُ ما مضى وما غَبَرْ

ويقال أيضًا: نَأَيتُ حول البيت نُؤْيًا، وأنأيتُ أيضًا حوله نُؤيًا، حكاهما جميعًا أبو زيد فى كتاب همزه. فإن أمرت من «نَأَيتُ أنأى» قلت: انْأَ يا زيدُ نُؤْيًا مثل انْعَ نُعْيًا. فإن خففت قلت: نَ نُؤْيًا، ونَيَا، ونَوْا، ونَيْ يا امرأة، ونَيَا، ونَيْنَ. وحكى أبو زيد فى كتاب همزة المقيس أن من العرب من يقول: يا زيدُ نَ نُؤْيَكَ، أخرجه على التخفيف الذى قدمنا ذكره.

الهاء: يقال: وَهَى الأمرُ يَهِى، فهو واهٍ، قال زهير[٢]:

. . . .　　فأصبحَ الحَبْلُ منها واهيًا خَلَقا

فإن أمرت قلت: هِ يا رجلُ، وهِيَا، وهُوا يا رجال، وهِىْ، وهِيَا، وهِيْنَ.

الواو: غُفْل.

المدة: غُفْل.

الياء: غُفْل.

هذا آخر كتابنا الموسوم بسِرّ الصناعة، ونرجو أن يكون الله تعالى قد وفقنا فيه للصواب، ولم يذهب بنا وبه عن طريق الرشاد، وعند الله نحتسب ما أودعناه، وإياه نسترعى من محاسنه وبدائعه ما تسمَّحنا به فضمَّنّاه، إنه كافينا،

---

(١) هو فى «ديوانه» (ص٨).

(٢) انظر: «شرح ديوان زهير» لثعلب (٣٤).

وعليه توكُّلنا، وهو حسبنا، وصلى الله على خيرته من خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

* * *

انتهى الجزء الثانى من كتاب «سر صناعة الإعراب»

وبـه ينتهـى الكتـــاب

والحمـد لله أولاً وآخـراً

فهرس الآيـــات

٣٥	٢١٣/١
٤٦	١٠٠/١
٨٢	٣٤/١
٩١	٣٣٩/١

الرعـــد

٢	١٩١/١
٥	٢٥٥/٢
٩	٧٩/٢
٣١	١٩١/٢
٣٦	١٣١/١

ابراهـــيم

٤٦	٢٨٩/١
٤٧	٢٧/٢

الحجـــر

٩	٦٤/١
٢٦	٢٨٣/٢
٩١	١٥٣/٢

النحـــل

٣٩	١١٢/٢
٦٨	٣٣٧/٢
١٢٤	٣٤١/١

الإســـراء

٢٨	٣٠٢/١
٤٤	٥٠/١
٦٢	٢٧٣/١
٨٦	٣٤١/١
١١٠	٣٠٢/١

الكهـــف

١٦	٢٠٠/٢
٢٢	١٨٦/٢
٣٨	٥٠/٢
٦٤	٣٩/٢
٧١	١٧٠/٢
٧٦	١٠٠/٢
٧٧	١٨١/١

الفرقـــان

الشعــراء

النمــل

القصــص

العنكبــوت

الــروم

لقمــان

الأحــزاب

ســبأ

فاطــر

يــس

الصافات

ص

الزمر

غافر

الشورى

الزخرف

الدخان

الأحقاف

محمد

الفتح

فهــــرس الحــــديث

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الشعر

م

ن

فهرس الأمثلة[1]

(١) رتبت الكلمات ترتيباً هجائياً، وفي كل حرف من حروف الهجاء رتبت الأمثلة بحسب نطقها في اللفظ، أي بحسب كتابتها عروضياً بصرف النظر عن الأصلي، والزائد، والبدل والمبدل منه، المحذوف.

ح

د

ص

ف

ق

ن

فهرس الأماكـــن

فهرس الأدوات[1]

(١) قصرت هذا الفهرس على الأدوات التي لا تدل عليها أبواب الكتاب؛ لأن نحو الفاء والكاف واللام قد ورد في فهرس الموضوعات بشكل مفصل.

فهرس الكتب المذكورة
في متن الكتــاب

فهرس الموضوعات
(الجـــزء الثاني)

حرف الهاء ١٠٧

فهرس الفهارس